وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

العلاقات اليابانية-الأمريكية

١٩١٩-١٩٣٩

اطروحة تقدمت بها

منتهى طالب سلمان

إلى مجلس كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

بأشراف

الدكتورة بثينة عباس الجنابي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

قائمة المحتويات

الفصل الاول

التوجهات الامريكية المبكرة نحو الشرق الاقصى

المبحث الاول: (نشأة المصالح الامريكية في الشرق الاقصى وبدايات التوسع الامريكي)

اولا: حملة (بيري) الى اليابان ونتائجها.

ثانيا:العلاقات السياسية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي).

ثالثا:العلاقات الاقتصادية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي).

رابعا:العلاقات الاجتماعية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي).

المبحث الثاني: (الاطماع اليابانية في الشرق الاقصى والموقف الامريكي منها).

اولا:الحرب الصينية-اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥.

ثانيا:سياسة الباب المفتوح ١٨٩٩.

ثالثا:التحالف البريطاني-الياباني ١٩٠٢.

رابعا:الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥.

خامسا:التوسع الياباني في الصين بعد الحرب الروسية-اليابانية.

سادسا:اعلان اليابان ضم كوريا ١٩١٠.

سابعا:مطالب اليابان الواحد والعشرون الى الصين ١٩١٥.

ثامنا:مفاوضات (لانسنغ-ايشي) ١٩١٧.

تمهيد:

ان أية دراسة للعلاقات بين دولتين لابد من تقديم دراسة عامة لبعض الحقائق المسلم بها للدولتين، لتوضيح النقاط البارزة لتأريخهما الذي يكون له دور في تكوين وتشكيل طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

وسيتم بحث الظروف الداخلية لليابان، لدورها الاساس في توجيه سياسة اليابان الخارجية لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية التي كانت لها ايديولوجية خاصة تحرك سياستها وعلاقتها الخارجية التي تعد امتدادا لسياستها الداخلية.

فاليابان عبارة عن ارخبيل من الجزر اكبرها جزر(هونشو/HONSHO) و (هوكاديو/HOKKAIDO) و (شيكوكو/SHIKOKU) و (كيوشو/KYUSHU)، فضلاً عن جزر أُخرى صغيرة لا يحصى عددها تمتد على طول شاطئ شرق اسيا مؤلفة قوسا طوله (١٥٠٠) ميل، وأرض اليابان أرض جبلية، لا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها عن (١٦%) من مجموع اراضيها، وتحيط اليابان بحار غنية بمصائد الاسماك[١] التي تعد الغذاء الرئيس لليابانيين ومن اهم الموارد الاقتصادية فيها. وتعد اليابان بلداً فقيراً في الموارد الإقتصادية الصناعية الاساسية التي تعتمد عليها الصناعة[٢]، والمعدن الوحيد المتوافر فيها هو الفحم، لذلك فهي تحتاج الى كمية كبيرة من النفط ، كما تحتاج الى كميات كبيرة من الحديد الخام الذي هو عصب صناعتها الاساسية، وينتمي اليابانيون الى الجنس الاصفر وهم خليط من الملايو والكوريين والصينيين والمغول، فضلا عن عنصر (الاينو/Aino) العنصر السلالي الاصلي في جزر اليابان[٣].

---

(١) ارثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الانجلو المصرية، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص١.

(٢) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الابحاث العربية، ط١، لبنان، ١٩٨٤، ص٤١.

(٣) فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الامريكي، مطبعة غباشي، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٩-٢١.

تعد ديانة (الشنتو/Shinto) من اقدم الديانات القائمة في اليابان التي تقوم على عبادة الطبيعة والاسلاف، فضلاً عن الديانة البوذية التي جاءت من الهند اعقبها دخول التعاليم الكونفوشيوسية[٤] الصينية التي قامت على الطاعة البنيوية واستوعبها اليابانيون، على خلاف الديانة المسيحية التي رفضت من اليابانيين – بأستثناء طائفة محدودة العدد– التي نشرها المبشرون الامريكيون الذين حاولوا نشر تعاليم الدين المسيحي، لكن الحكومة وقفت لهم بالمرصاد خشية وجود أهداف سياسية تكمن وراءها، حتى انه تم اصدار اوامر من الامبراطور حرم فيها العبادة المسيحية في اليابان[٥].

اما التنظيم الاجتماعي في اليابان والذي مثلته القبيلة فكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجانب السياسي، وكانت هذه القبائل تتنافس فيما بينها ولقرون عدة في محاولة لإنتزاع السلطة من الامبراطور، وانتهى التنافس بين القبائل بتوحيد البلاد على يد العسكريين سنة ١٦٠٠، ليبدأ عهد جديد عرف بعهد (اسرة التوكوجاوا/Tokugawa)[٦]، الذي دام لمدة قرنين ونصف من الزمن (١٦٠٠–١٨٦٨) ، اذ انشأوا نظاما وراثيا متشددا كانت أعلى طبقة فيه هي طبقة (الساموراي/Samurai) [٧] التي ينتمي اليها العسكريون جميعهم من اتباع (الشوجن/Shogun) [٨] ، الذين أعلنوا (سياسة العزلة) واغلقوا بلادهم بوجه الاجانب، واصدروا العديد من القوانين لتحقيق تلك السياسة[٩].

---

(٤) الكونفوشيوسية: نسبة الى كونفوشيوس وهو فيلسوف وتربوي صيني اسس فلسفة عرفت بالفلسفة الكونفوشيوسية تبناها الشعب الصيني، وهي نظام اخلاقي وديني انتشر في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، ومن الناحية الاساسية فهي مجموعة من المدارك الحسية الخلقية.للمزيد ينظر:
New Wbster's, Dictionary and Thesaurus of The English Langugae, 23000 Entries, Lexicom Publications, Dunbury, United States of America, 1992, p. 205.

(٥) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٦١–٦٢.

(٦) عبد الغفار رشاد، المصدر السابق، ص٦١–٦٢.

(٧) الساموراي: اي المحاربون من حملة السيوف، ونشأت هذه الطبقة مع ازدياد حاجة الاقطاعيين لحماية ممتلكاتهم، وبمرور الزمن اصبحوا هم الحكام الفعليين للأقاليم، وامتازت هذه الطبقة بإهتماماتها الثقافية، لذلك آزرت حركة الميجي الاصلاحية.للمزيد ينظر: New Wbster's, Op.Cit, p.412.

(٨) الشوجن: ويعني القائد الاعظم، وهو لقب القائد العسكري العام في اليابان الى جانب الامبراطور، وحكم الشواجنة بين السنوات ١١٩٢–١٨٦٧، واصبح هذا اللقب وراثيا في عهد التوكوجاوا . للمزيد ينظر:

والدافع الحقيقي وراء اعلان (سياسة العزلة) خشية حكام (التوكوجاوا) من المسيحية التي قد تحدث نوعا من الانقسام في الولاء لهذا النظام، الذي كان يعاني من بعض الازمات الداخلية، المتمثلة بالتغيرات الاقتصادية والثقافية، كالتضخم النقدي واللجوء الى القروض فضلا عن الدعوة لدراسة الكونفوشيوسية واستيراد الكتب الاجنبية وترجمتها، فكان ثمن استقرار اليابان اكبر بكثير من التجارة المربحة مع الغرب، وهذا ما اراده بالضبط حكام (التوكوجاوا) من خلال عزل اليابان هذه المدة الممتدة بين (١٦٠٠-١٨٦٨)، الا ان ذلك لم يستمر طويلا بفعل محاولات الغرب المتكررة لكسر تلك العزلة بغية توسيع نفوذهم الاستعماري ،في منطقة الشرق الاقصى.

إذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الاستقلال الامريكية التي انتهت سنة (١٧٨٣)، والتي بسعي حكومتها الى تكوين نظام سياسي مستقل ارتبط بعناصر وقوى اقتصادية واجتماعية الى تحقيق نفوذها بالداخل والخارج.

وكانت هناك عوامل عدة أدت الى تحقيق المصالح الإقتصادية الامريكية، التي تمثلت بخلفية الإرث البريطاني وما تبقى من كوادر ادارية بنيت على الاساس الفكري البريطاني، فضلاً عن وجود تجار ومستثمرين امريكيين نشطين، فضلاً عن طموحات الجهاز السياسي، لغرض بناء دولة قوية لها مكانة استراتيجية مهمة في المنطقة، فأستغلت الادارة الامريكية الظروف الدولية في مطلع القرن الثامن عشر لممارسة النشاط التجاري والاستثماري في المناطق البعيدة عن السيطرة الاوربية المباشرة، منها – الحروب النابليونية[١٠] (١٧٩٥-١٨١٥) التي شغلت القارة الاوربية آنذاك- فضلاً عن انطلاق الثورة الصناعية الامريكية في منتصف

Ibid, P.578.

تشستر. آ. بين، الشرق الاقصى: موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢٨-ص٢٩.

(٩) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٠) الحروب النابليونية: سلسلة من الحروب كانت بقيادة القائد الفرنسي (نابليون بونابرت)، وشملت القارة الاوربية وخارجها (الحملة الفرنسية على مصر)، واستمرت من ١٧٩٥-١٨١٤، إذ انتهت بعقد مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ الذي رسم خارطة سياسة جديدة لأوربا من خلال (اعادة القديم الى قدمه). للمزيد ينظر: New Wbster's, Op.Cit, p.809.

القرن التاسع عشر مما حتم عليها البحث عن مناطق نفوذ جديدة ومن بينها مناطق الشرق الاقصى ذات المساحة الشاسعة التي تعد ملتقى الامتداد الجغرافي للولايات المتحدة الامريكية التي لا يفصلها عنها سوى المحيط الهادي، لاسيما بعد تحقيقها الانتصارات في حربها مع المكسيك (١٨٤٦-١٨٤٨) (١١) التي حصلت بمقتضاها على (كاليفورنيا ونيو مكسيكو وتكساس) ، ومحاولتها وبالطرائق السلمية كسر عزلة اليابان سنة ١٨٥٣ وتوسعها شمالا وشرائها لمنطقة (الاسكا/Alaska) من روسيا سنة ١٨٦٧(١٢).

وحاول الساسة الامريكيون ضم امريكا الشمالية كلها ثم اعلنوا الحرب على روسيا في سهول منشوريا بحثا وراء السيادة في منطقة الشرق الاقصى، إلا أنهم لم يفكروا جديا في تغيير (السياسة الايجابية) المتمثلة بـــ(مبدأ مونرو/ Monroe Doctrine) (١٣) حتى سنة ١٨٩٠، حينما نادوا بتدخل فعال في مسائل آسيا واوربا واوربا وصرّحوا بتحويل الولايات المتحدة الامريكية الى قوة عالمية كبرى في وقت كانت فيه بريطانيا العظمى تسير في طريق الاستعمار والتوسع بخطى واسعة ومنهمكة في بناء الاساطيل الضخمة وحشد الجيوش والاستيلاء على مساحات شاسعة في آسيا ومناطق أُخرى، الامر الذي أثار حماسة الامريكيين ، وعبر عن هذا الاتجاه الجديد أحد المطالبين بالتوسع الاستعماري وهو (البرت

---

(١١) حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الامريكية–اليابانية ١٨٥٠-١٩٢٢: اهــداف ثابتــة ... سياســات متغيرة، ط١، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤-٥.

(١٢) للمزيد حول المعاهدة المتعلقة بضم ممتلكات روسيا في امريكا الشمالية الى الولايات المتحدة الامريكية ينظر:

http://www.yae.edu/lawweb/avalion/intdip/interam/intam 01.html.

(١٣) مبدأ مونرو: وهو المبدأ الذي تم التعبير عنه في رسالة رئيس الولايات المتحــدة الامريكيــة (جــيمس مونرو) الى الكونغرس الامريكي في الثاني من كانون الاول سنة ١٨٢٣، بهدف ضمان استقلال الامــريكيين من أي غزو او استعمار اوربي، وطرح هذا المبدأ نتيجة لحصــول صــراعات وحــروب مثــل الصــراع البرتغالي–الاسباني في القارة الاوربية، وخشية وصول هذه الحروب الى الامريكيتين وللحفاظ عليهما من تلك الحروب، فدعا هذا المبدأ الى عدم تدخل الدول الاوربية في شؤون الامريكيتين مقابل عدم تدخل الاخيرة في شؤون الدول الغربية، وبهذا تم تبني هذا المبدأ من الكونغرس الامريكي وعد منهجا اساســيا فــي السياســة الامريكية ولمدة طويلة. للمزيد ينظر:

بفريدج/Albert Bfrdeg) "ان الامريكيين اخذوا ينتجون من السلع الزراعية والصناعية اكثر مما يستهلكون وعليهم ان يبحثوا عن اسواق جديدة ليستغلوها، اذ ان الاقتصاد الامريكي سيصاب بالشلل من جرآء هذا الثراء الكبير"[١٤].

وكان على الولايات المتحدة الامريكية ان تبني اسطولاً بحرياً ضخماً وتستولي على مستعمرات وقواعد بحرية وان ترغم الاسواق البعيدة في البقاء مفتوحة أمامها وان تدخل بكامل امكانياتها لمنافسة القوى الاوربية، لذا وجد الساسة الامريكيون في التوجه الاستعماري وسيلة جديدة وضرورية للسيطرة وانتزاع المستعمرات من أيدي منافسيها، إينما وجدت "أن التوسع الاستعماري سيوجد اسواقا افضل للفلاحين لتصريف منتوجاتهم الفائضة بأسعار افضل، ويقدم عملا للعمال الصناعيين بأجور افضل"[١٥].

وهكذا اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة التوسع الاستعماري لاسيما في منطقة الشرق الاقصى وسيلة لتصريف منتوجاتها وتحقيق طموحاتها التوسعية وظهورها قوة عالمية كبرى.

ويتضح مما سبق ان هناك نقطة مشتركة جمعت بين توجهات السياسة اليابانية والامريكية الخارجية، تمثلت بسعيهما للحصول على مناطق نفوذ جديدة في آسيا تحقق لكلا الطرفين اهدافهما التوسعية على الرغم من اختلاف دوافع التوسع لكلا البلدين في منطقة يفصل بينهما المحيط الهادئ إذ تركز المصالح الاقتصادية والسياسية لكليهما وبشكل واسع.

من هنا اتسمت العلاقات اليابانية–الامريكية بطابع خاص مختلف في طبيعته عن باقي العلاقات الثنائية التي جمعت اي طرفين في منطقة المحيط الهادئ.

المبحث الاول

James Peter, Iatin America From Dependence To Revolution, New York, 1973, p.235.

(١٤) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، منشورات مكتبة اطلس، الولايات المتحدة الامريكية ، نيويورك، ١٩٦٠، ص١٠٥–١٠٨.

(١٥) تشارلز وماري بيرد ، المصدر السابق، ص١٠٩.

(نشأة المصالح الامريكية في الشرق الاقصى وبدايات التوسع الامريكي)

شهدت منطقة الشرق الاقصى تنافسا استعماريا واطماعا شارك فيها كل من البرتغاليين والاسبان والهولنديين والروس والفرنسيين والانكليز والالمان والامريكيين بعد ذلك، إذ كان للموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة تاثير كبير في توازن القوى الدولية فيها، الا ان دخول الولايات المتحدة الامريكية هذه المنطقة كان عاملا جديدا في تغيير توازن القوى، فالبنيان الاقتصادي الغربي الجديد كان لا يمكن لأية دولة آسيوية ان تتنافس معه او تضاهيه، في وقت كان فيه الغربيون يشقون طريقهم لكي يصبحوا قوة جديدة قادرة من الوصول والسيطرة على أي ركن او زاوية في الكرة الارضية.

وكان لحركة الاستكشافات الجغرافية في بداية القرن السادس عشر واكتشاف القوى البخارية، التي أدت الى تغير الواقع الصناعي في اوربا وتطوره بشكل سريع، ودفعت اوربا للبحث عن اسواق خارجية لتصريف منتوجها، فكانت منطقة الشرق الاقصى المرشحة لذلك.

وتعرضت منطقة الشرق الاقصى خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر الى العديد من المحاولات من دول الغرب لإيجاد موطئ قدم لها هناك، وبالفعل تمكنت من تحقيق ذلك من خلال سيطرتها على الموانئ التجارية، لاسيما ميناء (كانتون/Canton) الصيني، وأقامت مراكز تجارية لها في منطقة شرق آسيا، فبدأت حينها سفن شركة الهند الشرقية-البريطانية تجوب مياه المحيط الهادئ لأغراض التجارة، بحجة التزود بالوقود اللازم (الفحم الحجري) والحصول على المواد الغذائية اللازمة مقابل بيع الافيون للسكان.

وعززت الولايات المتحدة الامريكية مصالحها في منطقة الشرق الاقصى، لتفوقها في انتاجها الصناعي، فكان لابد لها من مشاركة الدول الاخرى في ميدان المنافسة التجارية والبحث عن توسيع النشاط الاقتصادي في الشرق الاقصى وتحويل

الولايات المتحدة الامريكية الى قوة عظمى[١٦]، مستغلة انشغال القارة الاوربية بالحروب النابليونية لتوسع من تجارتها مع الصين عبر ميناء (كانتون)[١٧]، في حين كانت سفنها (ليدي واشنطن) و (ذه كريس) و (اليزا) تجوب مياه اليابان محاولة فتحها امام التجارة الامريكية[١٨].

وكان لأزدياد التواجد الانكليزي في الصين خلال عقدي الثلاثينيات والاربعينيات من القرن السابع عشر الذي قلل الضغط البريطاني على اليابان نوعا ما، لكنه أثر كثيراً سواء بشكل مباشر او غير مباشر في توجهات وطبيعة السياسية اليابانية الخارجية تجاه الدول الغربية ، بفعل نشوب (حروب الافيون) الاولى بين (١٨٣٩-١٨٤٢) و الثانية بين (١٨٥٦-١٨٦٠) في الصين، التي تعد نقطة التحول الكبرى في تأريخ التواجد الغربي في منطقة الشرق الاقصى.

وهنا يمكن التساؤل كيف تمكنت اليابان من الافادة من تجارب الصين مع دول الغرب؟

وكان الافيون قد دخل الصين مع مطلع القرن الثامن عشر وتحول الى كارثة اجتماعية نتيجة لآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد الصيني، الامر الذي دفع الحكومة الصينية الى إصدار العديد من الاوامر سنة ١٨٣٨، منعت من خلالها الشعب الصيني من الاتجار بالافيون وتعاطيه، وتم مصادرة صناديق الافيون من مختلف التجار البريطانيين واتلافها ،الامر الذي اثار غضب البريطانيين ضد الصينيين وتسبب بقيام حرب الافيون الاولى التي انتهت بتوقيع الصين على معاهدة (نانكنغ/Nanking) في التاسع والعشرين/آب/١٨٤٢ التي فتحت أبواب الصين أمام المصالح الغربية من خلال تنازلها عن ميناء (هونغ كونغ/ Hong Kong) الصيني الى البريطانيين والغاء النظام الاداري والسياسي الصيني وتخفيض الضرائب على البضائع الاوربية الى (٥%) وفتح خمسة موانئ رئيسة

---

(١٦) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث، ١٥١٦-١٩١١، ط١، بغداد، ٢٠٠٣، ص١٣٦.

(١٧) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١.

(3) Claude A. Buss, Asia in the Modern World: A History of China Japan South and Southeast Asia, Library of Congress, First Printing, United States of America, 1955, p.147.

في الصين، فضلاً عن الغرامة الحربية التي فرضت عليها لتغطية نفقات الحرب، وعرفت هذه المعاهدات (بالمعاهدات غير المتكافئة) التي فرضت على الصين، فدخلت الصين بعصر الذلة القومية [١٩] ،وطالبت دول اخرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية تطبيق هذه الامتيازات على رعاياها، ونجحت بالفعل في تطبيق ذلك، الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكتف بذلك كله، بل أخذت تطالب اليابان بعقد معاهدات مماثلة، الامر الذي اثار سلسلة من النقاشات داخل اليابان من لدن القادة السياسيين لإيجاد افضل الطرائق للتعامل مع هؤلاء (البرابرة) الاجانب – على وفق تعبيرهم –، فإن المخاوف القديمة من انتشار الدين المسيحي والغزو الاجنبي بقيت ماثلة في الاذهان لاسيما بعد قيام (حرب الافيون الاولى) [٢٠] والنتائج التي آلت اليها.

واصبحت مسألة عزلة اليابان موضع اهتمام الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد ضم ولاية كالفورنيا سنة ١٨٤٤، ودخولها الى شواطئ المحيط الهادئ[٢١]، اذ اصبحت واحدة من دول المحيط الهادئ بعد حربها مع المكسيك، وعندها بدأت السفن الامريكية تنقل الفراء بسهولة بين شمال غرب المحيط الهادئ والصين مرورا بالقرب من مياه اليابان علما ان هذه المشكلة ازدادت تعقيدا في منتصف القرن التاسع عشر بعد استخدام السفن البخارية وحاجتها الماسة الى محطات لتزويدها بالفحم الحجري، لذا سعت الولايات المتحدة الامريكية وبطاقاتها كلها الى كسر عزلة اليابان.

وكان لتطور التجارة الامريكية مع الصين التي حثت الامريكيين على إيجاد مصالح اقتصادية لهم في اليابان مستغلة ميناء (كانتون)، وزيادة صيد الحيتان في منطقة المحيط الهادئ، وضم منطقة كالفورنيا التي لها سواحل على المحيط

---

(١٩) ول ديوارنت، قصة الحضارة: الشرق الاقصى الصين، ترجمة محمد بدران، ج٣، جامعة الدول العربية، ط٢، القاهرة، ١٩٥٧، ص٢٩٠-٢٩١.

(2) Peter Duus, The Rise of Modern Japan, United States of America, New York, 1976, p. 56-57.

(٢١) ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر: شرق آسيا الصين اليابان كوريا، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩٧، ص١٩٤.

الهادئ، خلال ما يعرف بـــ(الذهاب للبحث عن الذهب) في تلك المقاطعة التي ضمت الى الاتحاد الامريكي آنذاك، والتطوير الملاحي باستخدام محركات البخار الى المسار البحري الدائري العظيم والذي هو اقرب طريق بحري مؤدي الى سواحل الصين من جهة ساحل المحيط الهادئ[٢٢].

وبرزت مصالح الولايات المتحدة الامريكية في اليابان من محاور عدة، إذ كانت هناك مشاكل تقنية ومسألة التجارة مع الصين وصيد الحيتان، وحماية البحارة الذين تتحطم سفنهم بالقرب من سواحل اليابان، والحاجة الى المؤونة الغذائية، والى ايجاد مناطق للتزود بالفحم، ولكن في الحقيقة كان هناك عاملان ملموسان هما السبب في ظهور الدافع الاولي لبذل الجهود لفتح اليابان على العالم، اولهما الحاجة الى رقي البلد من الناحية الثقافية، إذ أن ما حدث في الغرب من تطورات على الصعد كلها كان في النهاية دافعا قويا لليابانيين لتغيير نظرتهم الى الغربيين بعدهم (برابرة)، فضلا عن المعتقدات اليابانية التي كانت ترفض التعامل مع العالم الخارجي–ما عدا الصين والهولنديين–وان تتقاسم موانئها مع الاخرين على وفق التقاليد اليابانية، وثانيهما التنافس بين القوى الغربية، الذي ولد ضغطا لدى الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في منطقة المحيط الهادئ مع تلك القوى[٢٣].

اولا- حملة (بيري) الى اليابان ونتائجها

جرت محاولات اوربية وامريكية عدة لكسر عزلة اليابان، إذ سعى التجار الامريكيون ابتداء من سنة ١٧٩١ الى انشاء علاقات تجارية معها، لكنهم فشلوا في ذلك، وفي السنوات التالية اتخذ الروس اعادة البحارة اليابانيين الناجين من السفن الغارقة وسيلة للدخول في علاقات دبلوماسية مع اليابان، لكن هذه الخطة وما تبعها من خطط مماثلة قام بها البريطانيون والروس باءت بالفشل، وفي سنة

---

(1) Rischard Storry, A History of Modern Japan, English Printing, Great Britain, London, 1970, p. 80.
(2) John Whitney Hall, Japan from Prehistory to Modern Times, from the Japan Foundation, Japan, Tokyo 1976, p. 250-251.

١٨٣٧ تقدم التجار الامريكيون مرة أُخرى لكن نيران المدفعية اليابانية ردتهم على اعقابهم[٢٤].

وكانت لشكاوى البحارة الامريكيين من تعسف اليابانيين وقسوة المعاملة التي تلقتها السفن الامريكية، التي كانت تحمل اليابانيين المطرودين، اوالتي تتحطم سفنهم عند السواحل اليابانية، اثر كبير في لفت انتباه الرأي العام الامريكي لهذا الامر، لذلك قدم التجار الامريكيون اقتراحات الى الكونغرس الامريكي مفادها إرسال البعثات الى اليابان لإجراء الترتيبات اللازمة لإيجاد نوع من الاتصال التجاري مع اليابان[٢٥].

فأصدر الكونغرس في سنة ١٨٤٥ قرارا يدعو الحكومة لاّتخاذ الاجراءات اللازمة لفتح علاقات تجارية مع اليابان[٢٦]، وفي ١٨٤٦ قام العميد البحري الامريكي (بدل/Biddle) الذي كان يعمل بتوجيه من رئيس حكومته (بولك/Polk) بأرسال سفينتين بحريتين الى خليج (ايدو/ Ido) الياباني، وباّسم حكومته قدم اقترحا لعقد اتفاقيات تجارية بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية، لكنه تلقى رفضاً قوياً من حكومة طوكيو[٢٧].

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تفقد صبرها وبقيت مصممة على إقناع الحكومة اليابانية في القبول بترتيبات تتضمن معاملة حسنة مع البحارة الامريكيين، على الرغم من أن ذلك لم يكن وحده الدافع الحقيقي لفتح اليابان امام تجارة الولايات المتحدة الامريكية ، إنما حاجة سفنها الى الرسو في الموانئ اليابانية لتجهزها بالمواد اللازمة من الغذاء والوقود اللازم وسلع تجارية أُخرى تسمح بعقد اتفاقية تجارية تجمع البلدين.

---

(٢٤) تشتر. آ. بين، مصدر سابق، ٩٤.

(2) G. B. Sansom, The Western World and Japan: A Study in the Interaction of European and Asiatic Cultures, New York, 1968, p. 276.

(٢٦) عاصم محروس عبد المطلب وصلاح احمد هريدي، دراسات في تـاريخ الشـرق الاقصـى الحـديث والمعاصر، مكتبة بستان المعرفة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٠.

(4) G.B. Samsom, Op. Cit, p. 276; John Whitney Hall, Op. Cit, p. 251.

وبعدها بثلاث سنوات ١٨٤٩ قام عميد بحري امريكي اخر يدعى (كلاين/Glynn) بزيارة الى ميناء (ناكازاكي/Nagasaki) [٢٨] ، إلا أنها لآقت المصير نفسه الذي لآقته بعثة (بدل).

وبحلول سنة ١٨٥١ ظهر في الولايات المتحدة الامريكية ما يسمى (بحمى الذهب) في كالفورنيا وظهرت معه احلام بمد خطوط سكك الحديد على عرض القارة الامريكية وشق قنوات سميت (بقنوات سمث) وظهرت هناك افاق لتحقيق ارباح في اسواق آسيا[٢٩]، الامر الذي زاد من الضغوط على الرئيس الامريكي (ميلارد فلمور/Millard Filmorr)[٣٠] ، فأرسل بعثة بقيادة العميد البحري (ماثيو بيري/ Mathew Perry)[٣١] الى اليابان .

وصلت البعثة في الثامن/تموز/١٨٥٣ مع قوة بحرية قوامها اربع سفن، ورست السفن عند خليج (ايدو) وكان العميد البحري (بيري) يحمل معه رسالة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية (فلمور)، وقد رفض (بيري) مقابلة الموظفين اليابانيين الا من هو ارفعهم مقاما، ولم يرحل الى (ناكازاكي) كما طلب إليه فأضطر (الشوجن) الى أرسال مندوب عنه ليتسلم اوراق الاعتماد التي بعث بها الرئيس (فلمور)، وبعد اتمام مراسيم تقديم أوراق الاعتماد أعلن (بيري) عن نيته العودة في السنة القادمة للمفاوضة في عقد معاهدة يطلب فيها الحصول على امتيازات تجارية وانشاء محطات للتزود بالوقود اللازم وحماية البحارة الامريكيين الذين

---

(1) Edwin O. Reischauer, The United States and Japan, Library of Congress, Sixth Printing, United States of America, New York, 1981, p. 9.
(2) Claude A. Buss, Op. Cit., p. 148.

(٣٠) ميلارد فلمور: ولد في السابع/كانون الثاني/١٨٠٠في مدينة لوك،وقد احتل المرتبة الثالثة عشر في رئاسة الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات ١٨٥٠-١٨٥٣، وهو سياسي معتدل وكان منتميا لحزب (ويك) الامريكي، وعمل على تطوير الوضع الداخلي الامريكي وكان اول من توسع غربا حتى ساحل المحيط الهادئ. للمزيد ينظر:
The new Encyclopaedia Britannica, Vol.4, Micropaedia, London, 1768, p.777.

(٣١) ماثيو بيري: ولد في العاشر/نيسان/١٧٩٤، في جنوب (كنغ ستون) الامريكية، عمل قائدا للبحرية الامريكية من ١٨٣٧-١٨٤٠، وقاد السفن التجارية التي توجهت نحو افريقيا، ونجح في قيادة الاسطول العسكري الامريكي خلال حرب المكسيك ١٨٤٦-١٨٤٨، وترأس البعثة العسكرية التي اجبرت اليابان على الدخول في علاقات تجارية ودبلوماسية مع الغرب بعد اكثر من قرنين من العزلة. للمزيد ينظر:
Encyclopaedia Britannica, Vol.9, p.306.

تتعرض سفنهم للغرق، ثم عاد ووعد بالعودة في السنة القادمة وبقوة بحرية اكبر ليتلقى الرد(٣٢).

ناقشت الحكومة اليابانية محتويات خطاب الرئيس (فلمور) بعد ترجمتها وعرضها على الساسة والمفكرين ومعتنقي الديانة الكونفوشيوسية لكي يقوموا بإسداء المشورة، فكانت نسبة (٢٥%) من الردود تؤيد فتح ابواب اليابان امام التجارة الغربية ونسبة (١٩%) كانت لا تستسيغ فكرة التجارة مع تجنب فكرة الحرب ضد الاجانب ونسبة (١٥%) ترفض طلبات العميد البحري (بيري) رفضا باتا(٣٣)، عندها اصبحت الحكومة اليابانية في موقف حرج ومحير للفرق الشاسع بين القدرات العسكرية اليابانية والقدرات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية المتفوقة، فإذا ما اقدمت اليابان على جر نفسها للحرب مع تلك القوى فسيكون الاندحار من نصيبها لسهولة فرض الحصار على سكان العاصمة (ايدو) من أي اسطول معاد، وذلك يعود للكميات الكبيرة من تجهيزات الطعام التي تحتاجها العاصمة التى ترد من الشمال والغرب عن طريق البحر(٣٤).

وأنَّ تلك الحقيقة الصعبة ادركتها الحكومة اليابانية المتمثلة (بالشوجون الاعلى) ورئيس مجلس المستشارين الكبار في اليابان (آبي ماساهيرو/Abe Mashiro)(٣٥)، فمن وجهة نظره ان الضغط الاجنبي الخارجي يجب معارضته وبذلك ستكون اليابان امام خيارين إمَّا الاستسلام او التدمير الشامل وبذلك ستكون اليابان في وضع استعماري لواحد او اكثر من الدول الغربية(٣٦)، فضلا عن ان اليابان اخذت

---

(٣٢) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص١٣؛

John Whitney Hall, Op. Cit, p. 251; Edwin O. Reschauer, Op. Cit, p. 9.

(٣٣) عاصم محروس، المصدر السابق، ص١١٢؛ آرثر تريمان، المصدر السابق، ص١٣.

(3) Richard Storry, Op. Cit, p. 87.

(٣٥) آبي ماساهيرو: شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الكبار في اليابان بين السنوات ١٨١٩-١٨٥٧، وكان مسؤولا عن التعامل مع بعثة بيري، اذ ادرك مسألة افتقار اليابان الى الوسائل للحفاظ على سياسة العزلة. للمزيد ينظر:

John Whitney, Op. Cit, p. 88.

(2) Richard Srorry, Op. Cit, p. 88.

درساً من الحرب الصينية–البريطانية في (حرب الافيون الاولى) والنتائج التي آلت اليها.

وتم التوصل الى قرار نهائي من لدن (آبي ماساهيرو) تجسد في وثيقة اصدرتها الحكومة اليابانية ذكر فيها: "ان الكل اشاروا بان اليابان لا تمتلك اسطولا بحرياً متمكناً، وان سواحلها تفتقر الى الحاميات الدفاعية، وفي الوقت نفسه فإن الامريكيين سيكونون هنا في السنة القادمة، وان سياستنا يجب ان تتسم بعدم تقديم أية إجابة مطلقة لطلبهم المرسل من رئيسهم وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقة سلام، وسنكون مع ذلك على استعداد لمجابهة اي عنف محتمل من قبلهم ولأجل الأمر الطارئ يجب ان نعد انفسنا لكي لا يتعرض البلد الى أية اهانة او مذلة، لهذا يجب بذل كل جهد ممكن للدفاع عنه"[٣٧].

وعاد العميد البحري (بيري) في السنة التالية الى اليابان في شباط/١٨٥٤ بسفنه السبع، وتم توقيع الطرفين على معاهدة (السلام والصداقة) في الحادي والثلاثين/اذار/١٨٥٤ في مدينة (كاناكوا/Kanagawa) لذلك عرفت بمعاهدة (كاناكوا)، التي نصت على: ان كلاً من حكومة الولايات المتحدة الامريكية وامبراطورية اليابان ورغبة منهما في تأسيس صداقة مخلصة وراسخة وابدية بين شعبيهما قد وقعاعلى معاهدة للسلام والصداقة، واكدت بنودها تحقيق سلام دولي وشامل وصداقة قوية ومخلصة بين البلدين، وفتح مينائي(شيمودا/Shimoda) و (هاكوداتي/Hakodate) لتزويد السفن الامريكية بالمؤنة الغذائية والفحم الحجري اللازم، مع تحديد اسعار التعرفة الكمركية من الموظفين اليابانيين وتحديد نوع العملة من الذهب والفضة في التعامل التجاري، وتقديم المساعدة اللازمة للسفن الامريكية التي تتحطم على مقربة من سواحل اليابان، ومنح الحرية لمواطني البلدين في اراضي البلد الآخر، إلا أنهم سيكونون عرضة للقوانين السائدة في ذلك البلد، مع تحديد المسافة المسموح بها للتجول داخل اليابان بالنسبة للمواطنين الامريكيين وذلك بمسافة سبعة أميال يابانية[٣٨] من جزيرة صغيرة واقعة بالقرب

---

(3) Ibid, p. 90.

(٣٨) الميل الياباني ويساوي (٤.٢٧٥) ياردة حسب المقياس الامريكي.

من ميناء (شيمودا) [٣٩]، وتسوية المشاكل التجارية عن طريق المباحثات بين الطرفين مع السماح بتبادل العملات الذهبية والفضية والبضائع عن طريق المقايضة، مع تعهد الحكومة اليابانية بمنح الولايات المتحدة الامريكية الامتيازات نفسها التي تمنحها اليابان لأية دولة اخرى، وتعيين قناصل ووكلاء امريكيين في (شيمودا)، مع تعهد اليابان بمنح الولايات المتحدة الامريكية لقب (الدولة الاولى بالرعاية) [٤٠].

وتضمنت المعاهدة مجموعة من التعليمات والنظم الاضافية لتحديد اكثر لصلاحيات الطرفين[٤١]، بعد ذلك منحت اليابان الامتيازات نفسها الى بريطانيا سنة ١٨٥٤ وروسيا سنة ١٨٥٥ وهولندا سنة ١٨٥٦[٤٢].

وعلى الرغم من ان هذه المعاهدة لم تمنح الولايات المتحدة الامريكية أية ميزة قضائية، كما لم يسمح لها بالتجارة المباشرة اذ ظلت اليابان حرة في ان تخضع علاقاتها التجارية للشروط التي تراها مناسبة، وعلى الرغم من كونها لا تفي بمطالب الولايات المتحدة الامريكية كلها، إلا أنها كانت البداية لكسر ابواب اليابان المغلقة وسياسة العزلة التي دامت قرنين من الزمن[٤٣].

وتمكنت الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه المعاهدة من تعزيز وجودها في منطقة الشرق الاقصى بعد حصولها على هذه الامتيازات التي كانت نقطة الانطلاق نحو السيطرة على منطقة شرق اسيا والمحيط الهادئ نظرا لتركز مصالح الولايات المتحدة الامريكية فيها، وكما كان متوقعا فان معاهدة (كاناكوا) كانت مجرد خطوة اولى للولايات المتحدة الامريكية التي بدأت تمارس ضغطا

---

(٣٩) ينظر الخارطة رقم (١).

(٤٠) حول بنود المعاهدة ينظر:

Hunter Miller, Treaties and Other International Act of the United States of America, Vol. 6, Government Printing Office, Washington, 1942, p. 440-442.

(٤١) حول بنود التعليمات والنظم الاضافية ينظر:

Ibid, p. 471-472.

(5) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 150.

(٤٣) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١١٣؛

G. B. Sansom, Op. Cit, p. 275.

اكبر على الحكومة اليابانية للحصول على المزيد من الامتيازات، وكانت هذه المعاهدة البداية لمزيد من المعاهدات الجديدة.

كانت المحاولة الامريكية الثانية عند وصول الدبلوماسي الامريكي (ثاوزند هاريس/Tounsend Harris)[٤٤] الى (شيمودا) في آب/١٨٥٦ طبقا لمعاهدة (كاناكوا)، وبوصوله الى (شيمودا) جرت مفاوضات لإقناع الحكومة اليابانية بالموافقة على اقامة علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الامريكية، مبينا الفائدة التي ستعود على اليابان من ذلك وعلى النتائج السلبية التي ستعود على اليابان في حال فرض حصارعليها من الزوارق البريطانية التي فعلت الشيء ذاته مع الصين[٤٥].

وحاول الدبلوماسي الامريكي (هاريس) تهديد اليابان وبشكل غير مباشر من خلال تحذيرها على ان افضل طريقة لتجنب المصير الذي لاقته الصين هو الدخول بمعاهدات صداقة مع الولايات المتحدة الامريكية.

وبالفعل توصلت الحكومة اليابانية الى قناعة مفادها (ان لا التجارة ولا العلاقات الدبلوماسية مع الاجانب امر يمكن تجنبه) [٤٦] ، وإنَّ الاستجابة للتحدي الغربي افضل من مواجهته بالقوة والعناد، الذي سيؤول بمصير اليابان مثل المصير الذي آلت اليه الصين.

ونجح (هارس) في التوقيع على معاهدة لتنظيم الاتصالات بين الولايات المتحدة الامريكية وامبراطورية اليابان في السابع/حزيران/١٨٥٧، التي نصت على فتح ميناء (ناكازاكي) امام السفن الامريكية لغرض إجراء الاصلاحات اللازمة والتزود بالمواد الضرورية، ومنح الاقامة وبشكل دائمي لمواطني الولايات المتحدة الامريكية في مينائي (شيمودا) و (هاكوداتي)، واجرآء تسوية منظمة للحسابات

([٤٤]) ثاوزند هاريس: سياسي ودبلوماسي، ولد في الثالث/تشرين الاول/١٨٠٤، ، شغل في مطلع حياته منصب القنصل الامريكي في اليابان، وكان له تأثير سياسي في مستقبل العلاقات اليابانية الامريكية والاوربية، توفي في الخامس والعشرين/شباط/١٨٧٨.للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.5, p.720.

(3) Peter Duus, Op. Cit, p. 62 ; Archibald Cary Coolidge, The United States As Aworld Power, The Macmillan Company, United States, 1917, P.342.

(1) Archibald Cary, Op. Cit , p. 62-63.

المالية من خلال تحديد قيمة المال الذي سيدفعه الامريكيون بالعملة اليابانية من الذهب والفضة ، وسيتم محاكمة الامريكيين الذين يرتكبون جرما في اليابان من القنصل العام الامريكي في اليابان وعلى وفق القوانين الامريكية، فضلا عن منح القنصل العام حرية الذهاب لمسافة تتجاوز سبعة اميال يابانية من مركز اقامته(٤٧).

وتعد هذه المعاهدة اول معاهدة بين البلدين حددت فيها صلاحيات القناصل بين الطرفين، وعملت أيضاً على تنظيم الامور المالية وعمليات البيع والشراء بين الطرفين في اليابان، وفتحت ميناء ثالث هو ميناء (ناكازاكي) أمام السفن الامريكية التي قد تتعرض للضرر في عرض البحر، فضلاً عن تزويدها بالاحتياجات الضرورية كالماء والفحم، وأخيراً فإن هذه المعاهدة منحت الامريكيين حق الاقامة الدائمة وحرية اكبر بالتجول داخل المدن اليابانية كما أكدته المعاهدة السابقة، مع تحريرهم من قيود القوانين اليابانية وأُستبدالها بالقوانين الامريكية داخل اليابان في حالة ارتكابهم أية جريمة، وبذلك حصل الامريكيون على امتيازات في اليابان اكثر بكثير من السابق.

ولم يكتف (هارس) بذلك فقط ، إذ نجح في التاسع والعشرين/تموز/١٨٥٨ بعقد معاهدة (الصداقة والتجارة) مع اليابان، التي تضمنت بنود عدة مع تعليمات ملحقة بها، منها: ان رئيس الولايات المتحدة الامريكية وجلالة امبراطور اليابان ورغبة منهما في اقامة أسس ثابتة ودائمية لعلاقات سلام وصداقة ، فإنهما يعلنان ان البلدين كلاهما ولأجل ضمان افضل لمصالح رعاياهما من خلال التشجيع او التسهيل او التنظيم لصناعاتهما وتجارتهما فقد وقعا على معاهدة للصداقة والتجارة، واتفقا على مجموعة من البنود من اهمها الدعوة لإقامة سلام دائم وصداقة بين البلدين، وتعيين ممثلين دبلوماسيين عن كلا البلدين مع منحهم حق السفر بحرية في أي جزء من أجزاء اراضي البلدين مع تعيين قناصل ووكلاء لهم أيضاً، وتخويل رئيس الولايات المتحدة الامريكية بالتوسط لحل الخلافات التي قد توجد بين اليابان وقوى اوربية اخرى، وفتح خمسة موانئ يابانية مع مدنها وهي (ايدو) و (كاناكوا)

---

(٤٧) حول بنود المعاهدة ينظر:

Hunter Miller, Vol.7, Op. Cit, p. 595-599.

و (ناكازاكي) و (نيغاتا) و (كوب) امام السفن الامريكية، ومنح الامريكيين حق استئجار الاراضي وشراء المباني واقامة المساكن والمستودعات لبضائعهم ، فضلا عن منحهم حق بيع ذخائر الحرب الى الحكومة اليابانية مع منع تصدير مادة الرز او الحنطة من اليابان الى الخارج ومنع استيراد الافيون الى اليابان مع السماح بعملية تبادل العملات بين الطرفين،ومحاسبة الامريكيين الذين يرتكبون الجرائم داخل اليابان على وفق القوانين الامريكية ومن محاكم عائدة لقنصليات امريكية كذلك الحال بالنسبة لليابانيين، ومنح الامريكيين الحرية الدينية داخل اليابان، ومنح اليابان حق اقامة وبناء وشراء السفن الحربية والبخارية والتجارية وسفنا لصيد الحيتان ومدافع وذخائر الحرب وانواع الاسلحة كافة ، فضلاً عن السماح لليابانيين بتدريب افراد بحريتها وجيشها في الولايات المتحدة الامريكية، وتدريس طلابها في المدارس والجامعات وتدريب الحرفيين اليابانيين كافة ايضاً، مع منع تصدير أية مواد حربية الى اليابان في حالة دخولها في حرب ضد أية قوة أُخرى تمتلك علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الامريكية[٤٨].

وشملت المعاهدة أيضاً على مجموعة من البنود الملحقة لتنظيم التجارة كما الغيت البنود كافة الواردة في معاهدة (كاناكوا) التي تتعارض مع بنود هذه المعاهدة الجديدة، وادخال باقي بنود معاهدة (كاناكوا) الى هذه المعاهدة[٤٩]، لتصبح اكثر شمولية في تنظيم العلاقات بين الطرفين.

ويذكر احد الباحثين انه كان لهذه المعاهدة نتائج سلبية فقط على اليابان تمثلت "بفرض قيمة لنسبة الذهب الى الفضة مقدارها (١/٥)- بينما كانت النسبة الحقيقية(١/١٥)- فأدى ذلك الى مضاربات والى تدفق (٢٥) مليون دولار ذهبي الى الولايات المتحدة الامريكية، وخلت اليابان من مواردها الضرورية مثل الحرير الخام والقطن والشاي والرز"[٥٠].

([٤٨]) حول بنود المعاهدة ينظر:

Hunter Miller, Vol. 7, Op. Cit, p. 941-961.

([٤٩]) حول البنود الملحقة ينظر:

Hunter Miller, Vol. 7, Op. Cit, p. 941-961.

([٥٠]) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٥.

في حين كان لمعاهدة (الصداقة والتجارة) بعض النتائج الايجابية لليابان كما كان لها نتائج سلبية في الوقت نفسه، تمثلت الايجابية بكون ان كل ما ورد في بنود هذه المعاهدة تمت صياغته بدقة كبيرة، والتي تعد مؤشرات لعهد جديد في اليابان، المتطلعة للدخول بمرحلة الحداثة والمعاصرة، لكي تضاهي المجتمعات الغربية، إذ أن هذه المعاهدة اكدت تبادلاً في الايديولوجيات والثقافة بين الطرفين بحيث تتمكن اليابان الافادة من الحضارة الامريكية الى جانب محاولة تجنبها منح الامتيازات للامريكيين التي تدخل ضمن اطار (التنازلات)، إذ قصدت اليابان من وراء موافقتها على فتح موانئها تحقيق هدفين الاول تطوير الجانب الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين اليابانيين، مع الحفاظ على خصوصيتها الانتاجية من الموارد المحلية مثل (الرز) ومنع تصديره، اما الآخر فيكمن في ان وسائل الاتصال البحرية كانت الوسيلة الوحيدة الموجودة في ذلك الوقت خصوصاً بالنسبة لليابان التي هي عبارة عن ارخبيل من الجزر ولا تمتلك جزءا في آسيا او في أية قارة أُخرى، لذلك اكدت تدريب وتطوير بحريتها وجيشها والافادة من خبرة بحرية وجيش الولايات المتحدة الامريكية، إذ أن وسائل الاتصال البحري لن تسهم في انعاش التجارة والاقتصاد فقط، انما ستسهم ايضاً في جلب كل ما تحتاجه اليابان من وسائل التطوير لمواكبة العالم من حولها.

فضلا عن محاولتهم الحفاظ على تماسك المجتمع الياباني والمحافظة عليه من الآثار الخطيرة الناجمة عن تعاطي الافيون، إذ انهم منعوا تصدير الافيون الى اليابان مستفيدين من التجربة الصينية، الذي لم يحتكر فيها الغربيون الصناعة والتجارة في الصين فقط إنما اتجهوا للإستحواذ على دوائر الكمارك الصينية وٱستيلائهم على عوائد الصين المالية.

اما بالنسبة للنتائج السلبية لهذه المعاهدة فتمثلت بأنها وضعت التعرفة الكمركية اليابانية تحت السيطرة الدولية، وثبتت رسوما على المستودعات عند ادنى المستويات(١)، ومنحت الامريكيين المقيمين الحرية الدينية، وحق الاقامة في

(1) Kenneth B. Pyle, The Making of Modern Japan, Health and Company, United States of America, 1978, p. 53.

الموانئ، وممارسة التجارة بصورة مباشرة دون وسيط وأخيرا منحتهم لقب (الدولة الاولى بالرعاية).

وفتحت هذه المعاهدة المجال امام الدول الاجنبية الاخرى للحصول على امتيازات مماثلة للأمتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الامريكية(٥٢)، فكانت هذه المعاهدة سببا في عقد اربع معاهدات وقعت مع الدول الاوربية (هولندا وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا) في ١٨٥٨(٥٣).

ومما تقدم يمكن التساؤل هل اثر عقد المعاهدات اليابانية مع الدول الاجنبية بشكل ايجابي ام سلبي في الاوضاع الداخلية في اليابان، وهل خلقت نوعا من ردود الافعال؟

كان عقد هذه المعاهدات قد اثر سلباً في اليابان، إذ اضعفت مركز حكام اليابان من (الشوجن) لأن النبلاء و(الساموراي) كانوا جميعا يعارضون فتح البلاد للأجانب، لاسيما وان الامبراطور نفسه كان معارضا لهذه السياسة(٥٤)، وظهرت حركة معارضة قوية بعد توقيع المعاهدات من (الشوجن)، إذ اشتدت حركة المعارضة للاجانب وبرز تياران تيار متعصب ضد الأجانب وتيار نادى بإعادة السلطة للامبراطوروتحطيم نظام (الشوجن)(٥٥) .

ونتيجة لذلك وقعت اعتداءات عدة على القنصليات الاجنبية وعلى المبشرين في اليابان، فضلا عن قيام بعض الاقطاعيات اليابانية بين السنوات ١٨٦٤-١٨٦٦ بالتمرد على السلطة الحاكمة (الشوجن) التي حاولت احتواء الامر عسكريا، الامر الذي أدى الى قيام حروب اهلية في سنة ١٨٦٨، انهار على أثرها نظام (التوكوجاوا) تاركاً الطريق مفتوحاً أمام اعادة السلطة للعرش الامبراطوري ليبدأ عهد جديد عرف بعهد (الميجي/Meije)(٥٦)، نسبة للامبراطور (ميجي)(٥٧)، وأزاء

---

(٥٢) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

(3) Hunter Miller, Vol. 7, Op. Cit, p. 1041-1042.

(٥٤) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٥٥) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٦) الميجي: ويعني عهد الاستنارة والتنوير، وقد استمر عهد الميجي من سنة ١٨٦٨ وحتى ١٩١٢.

(٥٧) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩.

تلك الاوضاع ادركت اليابان وجوب السعي الى بناء اليابان الحديثة الذي سيؤدي الى تأمين استقلالها وتطويرها، لتقف في مصاف الدول الغربية المتطورة، فنادت بشعار (دولة غنية وجيش قوي).

وهكذا بدأت حركة الاصلاح في اليابان التي شملت النواحي جميعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما ان الاصلاح كان يعنى بشكل اساس التعلّم قدر المستطاع من الغرب، واستيعاب الدروس منها بالسرعة الممكنة، فقد دعت الاصلاحات الى بذل الجهود فيما يتعلق بمسألة نظام الحكم والتعليم والصناعة، وغيرها من الامور التي كانت قد أسهمت في نهضة اليابان، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها الدور الرئيس والاساس في اعادة فتح اليابان على العالم وبحكم كون القارة الامريكية جارة اليابان، لذا تسلمت الولايات المتحدة الامريكية الدور القيادي في تحويل اليابان الى دولة تعتمد على النظام الغربي، واتجهت اليابان في الوقت نفسه نحو الولايات المتحدة الامريكية لكي تأخذ عنها كل ما تحتاجه من أي بلد اخر[٥٨]، الامر الذي أدى الى تطور العلاقات اليابانية–الامريكية الامريكية بشكل كبير.

ثانيا- العلاقات السياسية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي)

بعد استرداد الامبراطور (ميجي) سلطانه اصدر مرسوما في السادس والعشرين/اذار/١٨٦٨ اعلن فيه للشعب تقريره تطوير العلاقات مع الدول الغربية، وان البلاط الامبراطوري سيتولى مسؤولية توجيه العلاقات الخارجية على وفق القانون الدولي لذلك " يجب على الشعب كله اطاعة الامبراطور والوقوف خلفه "[٥٩]، وحذر الامبراطور الشعب من ان "كل من يقدم مستقبلا على قتل الاجانب او ارتكاب أي اعمال من اعمال العنف معهم لن يكون مضاداً في تصرفه لأوامر جلالته الخاصة فحسب بل يكون سببا في جلب الويلات القومية للبلاد، وسيكون أيضاً مرتكباً لجرم ذريع هو انزال الاذى بالكرامة القومية والاستقامة القومية في

---

(1) Edwin O. Reischauer, Op. Cit, p. 12.

([٥٩]) ك.م. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، (د.ط)، مصر، (د.ت)، ص٢٩٧.

نظر دول المعاهدات التي صرح جلالته بأنه مرتبط بها بروابط الصداقة"[٦٠]، ويبدو ان اليابان تعمدت المحافظة على علاقاتها الخارجية، للحفاظ على الكرامة القومية، الذي انعكس على تحسين العلاقات اليابانية–الامريكية.

وباتجاه تحقيق اهداف الدبلوماسية اليابانية التي تمثلت في الحصول على المساوآة والتكافؤ الدبلوماسي مع الدول الاخرى في الحصول على حقوق اقليمية اكثر وفي القيود المفروضة على التعرفة الكمركية، شكلت اليابان ولأول مرة في سنة ١٨٦٩ وزارة للشؤون الخارجية[٦١]، لتنظيم العلاقات مع الدول الاخرى وبدأت بإرسال البعثات الدبلوماسية الخارجية[٦٢]، ولعل ابرز هذه البعثات بعثة (ايواكورا/Iwakura) التي استمرت في الخارج لمدة سنتين(١٨٧٢–١٨٧٣) [٦٣]. وسافرت البعثة بقيادة (ايواكورا) و (كيدو/Kido) و شخصيات مهمة اخرى الى الولايات المتحدة الامريكية واوربا لتنقيح المعاهدات التي وقعت سابقا بين اليابان

---

(٦٠) المصدر نفسه،ص٢٩٧–٢٩٨.

(1) Hercchel Webb, An Introduction to Japan, Second Printing, New York, 1957, p.33.

(٦٢) عندما فتحت اليابان ابوابها على الخارج ارسلت (الباكوفو)– التي تولت السلطة التنفيذية التي تكونت من الشوجن والدايمو–في سنة ١٨٦٠ بعثة تتألف من ثمانين من مسؤولي الساموراي الى الولايات المتحدة الامريكية واوربا للتوقيع على المعاهدات التجارية التي ابرمت سنة ١٨٥٨ وتم نقلهم بواسطة السفينة المسماة (كاثرن مورو) وهي سفينة بحرية بنتها هولندا لليابان، وشقت طريقها البحري باتجاه (سان فارنسيسكو) وعادت بقبطان وطاقم يابانيين، وكان من بينهم عدد من الشخصيات اليابانية المهمة ومن ابرز هذه الشخصيات (فوكو زاوا يوكيشي) وهو مسؤول حكومي بارز كان مسؤولا عن السفن الحربية آئنذاك، وذهب الى الولايات المتحدة الامريكية للتوقيع على المعاهدة التجارية لسنة ١٨٥٨، وفي سنة ١٨٦٤ شغل أعلى منصب في حكومة الشوجونة، وارسل ثانية في سنة ١٨٦٧ الى الولايات المتحدة الامريكية واشترى منها العديد من الكتب الغربية وعاد الى اليابان ليكرس حياته في دراسة حقول متنوعة من التعليم الى جانب السياسة.للمزيد ينظر:

Seiichi Iwao, Biographical Dictionary of Japanese History, Translator Burton Watson, Printed in Japan, Publishers in New York, First Edition, 1978, p. 33; John Whitney Hall, Op. Cit, p. 28.

(٦٣) للمزيد حول البعثات الثقافية وابرز قادة الاصلاح ينظر:

احمد امير اسماعيل، الحركة الاصلاحية في اليابان: ١٨٦٨–١٩١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية (ابن رشد)/جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

والدول الغربية للحصول على مساوآة اكثر في العلاقات الدبلوماسية(٦٤)، وكانت حكومة (الميجي) تبذل منذ توليها الحكم جهدها لتعديل المعاهدات غير المتكافئة، وعندما عادت هذه البعثة قدمت تقريرا تؤكد فيه مدى حاجة اليابان لأقتباس الثقافة الغربية، لكنها في الوقت نفسه اشارت الى نقاط قوية مثل التحرر من التعصب الديني، واكدت الحقيقة القائلة (أن شعوب الغرب امتلكت قدراتها خلال خمسين او مائة سنة خلت لذلك فإن على اليابان التحديث) (٦٥).

وأستمرت اليابان في محاولاتها لتنقيح المعاهدات غير المتكافئة لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية، فأرسلت بعثة تتالف من ثمان واربعين شخصا لزيارة الدول الاجنبية محاولاً اقناعها بتعديل المعاهدات السابقة، وكخطوة اولى نحو المساواة في التعامل الدولي فإن اليابان أصرت على ان تعامل بكافة اصول المعاملة الدبلوماسية التي تمنح غالباً لممثلي دولة ذات سيادة، ونجح المسؤولون اليابانيون في ذلك بعد ان حصلوا على تعاطف السفير الامريكي في طوكيو (جون بنغ هام/John A. Bingham) (٦٦)، الذي حث حكومته على تلبية مطالب اليابان، وان تكون هناك معاملة مساوية ومتبادلة، لذلك فإن كلاً من حكومتي اليابان والولايات المتحدة الامريكية جددتا معاهدة (الصداقة والتجارة) في الخامس والعشرين/تموز/١٨٧٨ ، منحت اليابان بموجبها حقا في تنظيم جداول وقوائم تعريفتها الكمركية، وفي السيطرة على تجارتها الساحلية من خلال فتح موانئ جديدة، وإزالة ضريبة التصدير، وعلى الرغم من ان المعاهدة اليابانية–الامريكية تمت المصادقة عليها، لكنها لم توضع موضع التنفيذ لحين منح اليابان امتيازات مشابهة من الدول الاخرى، لذا لجأت وزارة خارجية اليابان آنذاك الى تطبيق خطط جديدة عوضا عن التفاوض مع القوى الغربية مجتمعة، فأتصلت بهم واحدة تلو الاخرى، ففي سنة ١٨٨٨ نجحت اليابان في التوقيع على معاهدة مع المكسيك

---

(٦٤) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٨٠؛

Edwin O. Reischauer, Japan: The Story of Nation, Alfred A. Konpf Publisher, New York, p. 139.

(4) John Witney Hall, Op. Cit, p. 287.

(٦٦) شغل منصب السفير الامريكي في اليابان ما بين ١٨٧٣–١٨٨٥.

ألغت فيها الحقوق الاقليمية الاضافية التي منحت للمكسيك سابقا، وأعترفت بأستقلال التعرفة الكمركية اليابانية، وأدخلت بشكل متبادل لقب (الدولة الاولى بالرعاية) مع فتح الاراضي اليابانية كافة للمكسيكيين(٦٧).

وانتهجت اليابان تجاه الولايات المتحدة الامريكية سياسة دبلوماسية خلال عهد (الميجي)، ساعدت على اقامة علاقات سياسية ودية بين الطرفين، ما لبثت ان توترت في أواخر القرن التاسع عشر، بسبب السياسة التوسعية اليابانية في منطقة الشرق الاقصى.

ثالثا- العلاقات الاقتصادية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي)

تمثلت العلاقات اليابانية–الامريكية في المجال الاقتصادي من خلال جلب اليابان المستشارين الامريكيين الذين ساعدوا في اقامة المحطات الزراعية والخدمات البريدية وتنمية المدن اليابانية مثلما حصل في جزيرة (هوكاديو) (٦٨)، الى جانب تطوير عملية الاستيراد والتصدير بين البلدين، اذ تركزت الصادرات اليابانية الى الولايات المتحدة الامريكية على الشاي والحرير الطبيعي والمنسوجات القطنية، اما الواردات اليابانية من امريكا فكانت في معظمها من السلع المصنعة والسلع التامة الصنع والالات والمكائن وخاصة مكائن الغزل والنسيج منها، فضلا عن القطن الخام والحديد الصلب(٦٩)،وتطويرا للعلاقات التجارية فإن الادارة الامريكية طرحت سنة ١٨٩٩ ووفقا للمصالح الامريكية في جزر (الفلبين) و (كوام)، فكرة اقامة خط تلغرافي مشترك بين امبراطورية اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، تحت اشراف امريكي، ذلك للفوائد التجارية المتأتية للطرفين كلاهما من هذا الخط، وبناءً على ذلك تم تبادل البرقيات بين وزير خارجية امريكا (جون هاي/John Hay) والسفير الامريكي في طوكيو (باك/Buck) والفايكونت

---

(2) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 176.

(٦٨) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٨١؛

Edwin O. Reischauer, The United States, p. 11-12.

(٦٩) موسى خلف عواد، التجربة اليابانية في مجال التطور الاقتصادي وامكانية الاستفادة منها في العراق مع التركيز على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٩١.

(اوكي/Aoki) خلال الاربعة اشهر من ايلول حتى كانون الاول سنة ١٨٩٩، أسفرت عن موافقة الحكومة اليابانية على المقترح الامريكي وأعلنت بأنها ستكون مستعدة لإجراء اللازم(٧٠).

ويبدو أن مسألة الخطوط التلغرافية بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية المارة في الجزر العائدة للطرفين عبر المحيط الهادئ احتلت نصيبا وافر الاهمية لكل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية، ذلك للدور المهم التي ارادته هذه الخطوط للتاثير في العلاقات بين البلدين بعد الحرب العالمية الاولى.

وشكلت مسألة المصالح اليابانية التجارية في كوريا، والمصالح الامريكية التجارية في الصين اهمية كبرى بين البلدين على مستوى العلاقات الاقتصادية، لذلك سارع الطرفان التوقيع على معاهدتين اشترطتا حماية العلامات التجارية وما يتعلق بها في كوريا والصين وفي يوم واحد (التاسع عشر/ايار/١٩٠٨) ، التي نصت على تعهد البلدين بمنح مواطني ورعايا البلد الآخر حق التمتع بحماية نتاجاتهم التجارية والفنية، المتعلقة بالابتكارات وتصاميم المنتجات في كوريا والصين، وفي أي بلد آخر تمارس فيه احدى الدولتين الموقعتين على هاتين المعاهدتين صلاحيات اقليمية اضافية، مع منح اليابان مواطني ورعايا الولايات المتحدة الامريكية الحماية نفسها التي وردت في معاهدة حماية الممتلكات الصناعية التي وقعتها اليابان مع دول اخرى في باريس في العشرين/اذار/١٨٨٣(٧١).

وبذلك ضمن الطرفان مصالحهما التجارية، في كل من كوريا والصين ومناطق اخرى يمارس الطرفان فيها صلاحيات اقليمية اضافية مثل جزر الفلبين والجزر العائدة لليابان في المحيط الهادئ على سبيل المثال.

ولتنظيم المصالح والعلاقات الاقتصادية اليابانية-الامريكية بشكل اكبر سعت كل من اليابان و الولايات المتحدة الامريكية الى عقد معاهدة (الملاحة والتجارة) في الحادي والعشرين/شباط/١٩١١ مع برتوكول ملحق يتعلق بتنظيم التعرفة الكمركية

---

(٧٠) للمزيد حول تبادل البرقيات بين الطرفين ينظر:
F.R.U.S, 1899, Washington, 1901, p. 482-483.

(٧١) حول بنود المعاهــدتين ينظــر: F.R.U.S, 1908, Washington, 1912, p. 518-523.

بين البلدين، لتعزيز علاقات الصداقة والتفاهم الجيد بين البلدين ولوضع قواعد من شأنها تحكم العلاقات التجارية بينهما من الآن فصاعدا"[٧٢]- التي حلت محل معاهدة(الملاحة والتجارة) الموقعة في الثاني والعشرين/تشرين الثاني/ ١٨٩٤- التي تضمنت[٧٣]:-

١-منح حرية الدخول والسفر والاقامة في اراضي البلد الآخر لمواطني ورعايا البلد الآخر بهدف التجارة وامتلاك واستئجار المنازل والمصانع، مع تمتع مواطني ورعايا البلدين بالحقوق والامتيازات كافة التي منحت لمواطني البلدين الاصليين.

٢-منح حق تعيين القناصل العامين ونواب القناصل، ومنح حرية التجارة والملاحة بين البلدين، وتمتع مواطني ورعايا البلدين بخصائص لقب (الدولة الاولى بالرعاية)، مع منح امتيازات للسفن التجارية التابعة للبلدين بحيث لا يمكن منحها لأية دولة اجنبية أُخرى.

٣-بشرط ان هذه المعادلة لن تتعارض مع شروط قانون تنظيم هجرة الاجانب الصادر في العشرين/شباط/١٩٠٧ من الولايات المتحدة الامريكية.

ويتبين من هذا ان البلدين استخدما اسلوب التعامل الدبلوماسي في المجال الاقتصادي، بدلا من استخدام اسلوب الضغط الاقتصادي، لتحقيق مصالحهما في منطقة الشرق الاقصى، وذلك من خلال توقيعهما على معاهدة الملاحة والتجارة التي كانت حجر الزاوية في تنسيق العلاقات الاقتصادية اليابانية-الامريكية فيما بعد.

ولحماية المصالح الاقتصادية للطرفين كلاهما، وخاصة ما يتعلق بحماية حيوانات الفقمة ذات الفراء، التي تعيش في مياه المحيط الهادئ ولكونه ذا مردود اقتصادي كبير للطرفين كلاهما، دخل الطرفان في معاهدة تجارية دولية لحماية هذا النوع من الحيوانات، شملت بريطانيا العظمى وروسيا ايضا، وتم التوقيع عليها في السابع / تموز / ١٩١١، وحددت هذه المعاهدة المنطقة (المحمية) التي سيسمح

(2) F.R.U.S, 1911, Washington, 1918, p. 315.

(٧٣) حول بنود المعاهدة والبروتوكول يمكن الرجوع الى:

Ibid , p. 315-320.

فيها صيد حيوانات الفقمة ذات الفراء مع تحديد المنطقة التي سيمنع فيها صيد تلك الحيوانات ، فضلا عن تحديد المسافة التي سيسمح بها للصيد عن خط الساحل، ونسب الصيد أيضاً، وإنَّ مدة هذه المعاهدة ستكون خمسة عشر سنة قابلة للتمديد(٧٤).

رابعا- العلاقات الاجتماعية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي)

اما العلاقات اليابانية–الامريكية في المجال الاجتماعي، ففي جانب التعليم تم تبادل البعثات الثقافية لتطوير الخبرات العلمية في البلدين (٧٥)، ومن الجدير بالذكر ان اليابانيين اخذوا من الثقافة والنظم الغربية ما لم يتعارض وتراث بلدهم الثقافي والفكري، إذ رفعوا شعاراً يدعو الى "الاخلاق الشرقية والعلم الغربي"(٧٦).

وفي جانب الهجرة فإن المشكلة بين القوقازيين والقادمين من الشرق الاقصى لم تنته، إذ دعت الحاجة الى الايدي العاملة لاسيما الاسيوية الى فتح الحدود الامريكية للهجرة الاسيوية لكن بسبب تزايد اعداد المهاجرين ومنهم الصينيين، اصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون (الاستبعاد) في سنة ١٩٠٤ لمنع هجرة الصينيين الى امريكا بسبب مزاحمة العمالة الصينية التي جلبت لمد خطوط سكة الحديد عبر القارة الامريكية للعمالة الامريكية (٧٧).

واعقب ذلك ظهور مقالات في الصحف الامريكية خلال سنة ١٩٠٥ ، تحدثت فيها عن اخطار الهجرة اليابانية، وتم تشكيل رابطة في (سان فرانسيسكو) لطرد واستبعاد اليابانيين ورعاياهم التي حاولت الضغط على الكونغرس الامريكي

---

(٧٤) حول بنود المعاهدة ينظر: F.R.U.S, 1911, Op. Cit, p. 260-265.

(٧٥) حول البعثات الثقافية بين البلدين ينظر:
Edwin O. Reischauer, The United States, Op. Cit, p. 12-15; Seiichi Iwao, Op. Cit, p. 313-322.

(٧٦) للمزيد حول الثقافة اليابانية ينظر:
ماكو آسو–ايكوو آمانو، التعليم ودخول اليابان العصر الحديث، السفارة اليابانية، القاهرة، ١٩٧٦.

(3) Barbara W. Tuchman Stilwll and The American Experience in China 1911-1945, The Macmillan Company, First Printing, New York, 1971, p.34.

لتحقيق اهدافها من خلال تقديم مجموعة من مشروعات قوانين مناهضة لليابانيين خلال السنوات ١٩٠٦ و ١٩٠٧ [٧٨].

وزادت المشاعر المعادية لليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية بسبب صعوبة اندماج اليابانيين في المجتمع الامريكي لأختلاف التقاليد الاجتماعية بينهما الأمر الذي زاد النفور بين الطرفين.

فكانت النتيجة اصدار الكونغرس الامريكي قانون الهجرة لسنة ١٩٠٧ الذي منع العمال اليابانيين والكوريين المهرة وغير المهرة للسفر الى البر الامريكي [٧٩]، الامر الذي فتح الباب لإجراء مفاوضات يابانية–امريكية استمرت من تشرين الثاني/١٩٠٧ الى كانون الثاني/١٩٠٨[٨٠] أسفرت عن التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) [٨١] في كانون الثاني/ ١٩٠٨، تعهدت فيها اليابان بإصدارها جوازات سفر الى اليابانيين الذين يرومون الذهاب الى الجزء القاري من الولايات المتحدة الامريكية فقط لثلاثة صنوف وهم أشخاص يبغون العودة الى الجزء القاري الامريكي لاسترداد محل اقامة امتلكوه سابقاً، او لاشخاص يبغون الانضمام لإحد الوالدين او للزوج، او لاشخاص لهم مشروع زراعي يمتلكونه هناك[٨٢].

وانسجاما مع ما سبق يمكن القول ان الحكومة اليابانية كانت تأمل من خلال تلك الاجراءات، ان تثني حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن خطة لتشريع جديد قد يمنع الهجرة اليابانية الى امريكا، لذلك حاولت الحفاظ على العلاقات الودية بين الطرفين والسيطرة عليها بأي شكل من الاشكال.

---

(٧٨) حول مشروعات هذه القوانين ينظر:

Raymond Leslie Buell, The Development of the Anti-Japanese Agititian in The United States Vol.1:, Political Science Quarterly, Vol. 37, 1922, New York, 1967, p. 617-631.

(1) Raymond Leslie, Op. Cit, p. 632; Kenneth Scott Latourette, The History of Japan, Sixth Printing, New York, 1957, p. 172.

(٨٠) حول هذه المفاوضات ينظر:

F.R.U.S., 1924, Vol. II, Washington, 1939, p.345-358.

(٨١) اتفاقية الجنتلمان وتعني اتفاقية مثالية يسودها الثقة بين الطرفين.

(4) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 297; http://www.multied.com/index.html.

وعلى الرغم من اتفاقية (الجنتلمان) وسياسة (العصا الغليظة) التي لوح بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ثيودور روزفلت/Theodore Roosevelt) [٨٣] عندما اتبع خطة اكثر كياسة من خلال توجيه انذار غير مباشر الى اليابان بإرسال الاسطول الامريكي في رحلة حول العالم زار خلالها الثغور اليابانية، وكان ذلك تطبيقا لعبارته المعروفة (امسك العصا وتكلم بصوت غليظ) ذلك لإظهار حجم البحرية الامريكية وقوتها، ولترك انطباع للحكومة اليابانية، على قدرة وتصميم حكومة الولايات المتحدة الامريكية على بسط نفوذها على شؤون بلدان المحيط الهادئ[٨٤]، ولكن اعداد اليابانيين المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية من جزر (هاواي) قد تعاضم وبذلك ازداد الشعور المناهض لوجود اليابانيين في الاراضي الامريكية، الامر الذي قاد الى تقديم المزيد من مشروعات قوانين لمناهضة اليابانيين ورعاياهم واستبعادهم، فكانت النتيجة إمرار قانون (امتلاك الارض الذي يحرم الاجانب غير المؤهلين من الحصول على الجنسية الامريكية الحق في امتلاك الارض) على مجلس الشيوخ في الكونغرس الامريكي، تمت الموافقة عليه في التاسع عشر/ايار/١٩١٣، ونص القانون على حصر حقوق الاستثمار والاقامة والتملك بمواطني كاليفورنيا و الولايات المتحدة الامريكية حصرا عدا التي تنص عليها قوانين ولاية كاليفورنيا، كما حدد مدة استثمار الاراضي من الاجانب بمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ووضع شروطا اخرى حول التمتع ونقل الملكيات الثابتة، ومنح حق المحاكمة في أي إجراء تحقيقي يتعلق

---

(٨٣) ثيودور روزفلت: ولد في السابع والعشرين/تشرين الاول/١٨٥٨ بمدينة نيويورك، ودخل كلية القانون بجامعة كولومبيا سنة ١٨٨١، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٠١ حتى ١٩٠٩،= =وشغل بين ذلك مناصب عديدة منها منصب وزيرالبحرية في عهد الرئيس (ماكنلي) ، وعندما اعلنت بلاده الحرب على اسبانيا سنة ١٨٩٨ كان قائدا لفرقة الخيالة التي اشتركت في الحرب، توفي في السادس/كانون الثاني/١٩١٩ في نيويورك، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.10, p.173.

(1) Thomas A. Bailey, Theodor Roosevelt and The Japanese-American Crises, The American Political Science Review, Vol. 29, 1935, p. 504.

بنقل الملكيات الثابتة، وحق مصادرة العقارات التي امتلكت بطريقة غير قانونية، كما الغيت القوانين جميعها التي تتعارض وهذا القانون(٨٥).

واحتجت اليابان على هذا القانون فقامت بإرسال عدد من برقيات الاحتجاج(٨٦) كون هذا القانون تعارض مع البند الاول من معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين في سنة (١٩١١)، وكانت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تحاول الحفاظ على العلاقات الحسنة مع اليابان، فبررت ذلك بإن هذا القانون لا يمثل طبيعة السياسة الامريكية تجاه اليابان، وان قرارات الولايات المرتبطة مع الحكومة الاتحادية ليس بالضرورة ان تمثل السياسة العامة الامريكية تجاه اليابان، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع ان تمنع ذلك.

وأدى تشريع قانون كالفورنيا الى توتر العلاقات الاجتماعية اليابانية-الامريكية فيما يتعلق بهجرة اليابانيين الى امريكا، وعلى الرغم من محاولة الطرفين حل المشاكل جميعها المتعلقة بهذا الموضوع إلا أنه لم ينته، فبعد اُنتهاء الحرب العالمية الاولى عاد الامر الى النقاش والجدل مرة اخرى بين البلدين.

ويتضح ان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي) سادها طابع الود، إذ حاول الطرفان الحفاظ على العلاقات الجيدة التي تربطهما، من خلال حل المشاكل جميعها بالطرائق الدبلوماسية التي قد تؤثر بشكل سلبي في تلك العلاقات، ومن ثم ستؤثر في مصالح الطرفين.

ولكن هل استمرت العلاقات السياسية بينهما على وفق هذا النهج لاسيما بعد تحقيق اليابان انتصاراتها وتوسعها الاقليمي في اواخر القرن التاسع عشر؟ وما طبيعة الموقف الامريكي من هذه السياسة الجديدة لليابان التي بدأت تظهر شيئا فشيئا بعد الحرب الصينية-اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥؟ وكيف اثرت هذه السياسة التوسعية في منطقة الشرق الاقصى في العلاقات اليابانية-الامريكية؟

---

(٨٥) نص القانون ينظر: F.R.U.S, 1913, Washington, 1920, p. 627-628.

(٨٦) نصوص برقيات الاحتجاج اليابانية وردود افعال حكومة الولايات المتحدة الامريكية ينظر: Ibid, p. 631-645.



المبحث الثاني

(الاطماع اليابانية في الشرق الاقصى والموقف الامريكي منها)

بعد ان بدأت اليابان بتحقيق حركتها الاصلاحية منذ سنة ١٨٦٨، بدأت بإقامة امبراطوريتها وتوفير الاسواق لمنتوجاتها، واقامت دولة حديثة على النمط الاوربي، بإحداث اصلاحات واسعة في هياكل الدولة، وادخال مختلف العلوم والافكار الحديثة، وتطوير جيشها وصناعاتها، وتزايد ذلك مع حاجتها للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح اسواق جديدة أمام منتوجاتها المتزايدة سنة ١٨٦٩، فقامت بإرسال البعثات الى الصين، ونجحت في عقد أول معاهدة يابانية–صينية تجارية سنة١٨٧١[٨٧]، حصلت كل منهما بمقتضاها على امتيازات جيدة لكنها لم تتضمن على ان تعامل احداها الاخرى معاملة (الدولة الاولى بالرعاية)، ثم سعت اليابان بعدها لحل مشكلة حدودها.

وتمت تسوية الحدود الشمالية بمعاهدة ابرمت مع روسيا سنة ١٨٧٥ التي قضت بضم جزر (سخالين/Sakhalin) الى روسيا مقابل ضم جزر (الكوريل/Kuril) الى اليابان، وفي السنة نفسها اعترفت الدول بسيادة اليابان على جزر (البونين/Bonin) في المحيط الهادئ[٨٨]، وفي سنة ١٨٧٦ تمكنت اليابان من عقد معاهدة (كان كوا/Kanghwa) مع كوريا مستخدمة المناورات الامريكية نفسها المتمثلة (بدبلوماسية الزوارق المسلحة) التي استخدمها العميد البحري (بيري) لفتح اليابان أمام العالم سنة (١٨٥٤)، واُحتوت المعاهدة اليابانية–الكورية للسلام على بنود عدة أهمها الاعتراف بكوريا على انها دولة مستقلة ذات سيادة وتمتلك حقوقا متساوية مع اليابان، وفي التبادل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وعلى فتح ميناء مدينة (بوسان/Pussan) الكورية مع مينائين كوريين آخرين اُمام

---

(٨٧) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣١.

(٨٨) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٢٨؛ روبرت. ب. هل، اليابان القوة الصناعية في آسيا، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٤؛ Hercchel Webb, Op. Cit, p. 33.

التجارة مع اليابان، وعلى حق اليابان في اقامة قنصليات لها في ثلاثة موانئ كورية، وعلى حقوق اقليمية اضافية لمواطني اليابان في الاراضي الكورية تمثلت بمحاكمتهم في حالة ارتكاب جرم او مخالفة قانونية من محاكم قنصلية يابانية ووفقا للقوانين اليابانية(٨٩)، وهكذا فإن الصلة الرسمية بين كوريا والصين انتهت على اثر هذه المعاهدة فتمكنت اليابان من الحصول على موطئ قدم سياسي واقتصادي لها في كوريا التي كانت واحدة من نقاط التركيز لليابانيين في سياستهم للتوسع نحو الخارج.

وعندها سعت اليابان لإحاطة نفسها بحزام من الاراضي الواسعة تخضعها لسيادتها وتحمي نفسها من اي عدوان خارجي، وتضمن هذا الحزام منطقة داخلية مع جزر (كوريل) و (سخالين) و (كوريا) وارخبيل (رياكيا) و (فرموزة)، ومنطقة خارجية تشمل بحر الفلبين وجزر (كارولين) وشرقي الصين ومنشوريا وشرقي سيبيريا، ومنطقة لم تحدد بشكل واضح لكنها كانت تشمل جزر الهند الشرقية والهند الصينية وكل الصين(٩٠).

وحققت السياسة اليابانية انتصارات دبلوماسية بعقدها سلسلة من المعاهدات، التي كانت بمثابة انتصارات دبلوماسية مهدت الطريق لليابان وعلى مجال واسع، للتوسع الاقليمي في منطقة الشرق الاقصى، من خلال السيطرة على الجزر المحيطة، بها واستخدامها قواعد اكتسبت أهمية استراتيجية، إذ تعد حاجزاً لحماية الجزر اليابانية الرئيسة، وفي الوقت نفسه للإنطلاق منها للتوسع نحو آسيا والمحيط الهادئ، وهنا يمكن التساؤل كيف نجحت اليابان في تنفيذ مخططاتها لتحقيق اهدافها تلك؟

اولا- الحرب الصينية - اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥.

كانت المعاهدة اليابانية–الكورية لسنة ١٨٧٦ من الامور الرئيسة التي قادت الى قيام الحرب الصينية–اليابانية في ١٨٩٤– ١٨٩٥ (٩١)، اذ انقسمت بعدها الدوائر

---

(1) Kondansh Encyclopedia of Japan, Vol. 4, First Edition, Japan, 1983, p. 140.

(٩٠) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣١.

(91) Kondansh, Op. Cit, p. 140.

الحكومية في كوريا الى جناحين، اتجه الاول الذي مثله البلاط الكوري في ولائه للصين، اما الجناح الآخر فمثلته قوى أُخرى مالت الى اليابان كنموذج يجدر الاقتداء به(٩٢)، فاستغلت اليابان الجناح الثاني وبدأت تموله لحسابها كخطوة اولى في محاولة لضم كوريا الى اليابان كليا.

غير ان حوادث الشغب التي اندلعت في كوريا في سنة ١٨٨٢، نجم عنها حصول كل من الصين واليابان على حقوق لتمركز قواتهم في العاصمة الكورية (سيؤول/Seoul) ، اعقبها نوع من التفاهم بين الصين واليابان حول كوريا اسفر عن عقد معاهدة (تيانتسن/Tien Tsin) سنة ١٨٨٥، التي قضت في مجملها بسحب قوات الفريقين من كوريا على ان لا يكون لأي منهما الحق في ارسال جنود الى كوريا مرة أُخرى في حالة حدوث اضطرابات إلاّ بعد موافقة الدولتين، وهذا يعني ان المعاهدة اعترفت بالمساواة بين الصين واليابان بالإشراف على كوريا، وعلى الرغم من ذلك ظل الاشراف العام عليها تتولاه الصين(٩٣).

إلاّ أن السنوات التالية اوصلت الامور الى تصادم بين الدولتين حول كوريا من خلال حادثين، الاول مقتل (كيم كيون/ Kim Kiun)(٩٤) على يد الصينيين وعملائهم الكوريين في منطقة (شنغهاي/Shunghai) الصينية في مطلع سنة ١٨٩٤، وعندما وصلت الانباء الى اليابان فإن الصحافة صورت (كيم) على انه شهيد لقضية التقدم في كوريا، ووصفت تلك الحادثة على أنها مثال للغدر الصيني والرجعية في كوريا، والآخر زيادة تصاعد حمى الحرب، اذ كانت حادثة إرسال الصينيين لواء من جيشها قوامه اربعة الاف جندي الى كوريا للمساعدة في قمع انتفاضة (تونهاك/Tonghak) التي كانت بمثابة تمرد ضد الحكومة الكورية وضد وجود الاجانب في البلاد، وطبقا لمعاهدة (تياتنسن) فإن الحكومة اليابانية استجابت

---

(٩٢) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٩٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى: الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢، مطابع غباشـــي، القـــاهرة، ١٩٩٤، ص٩٣؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣؛
Claude A Buss, Op. Cit, p. 133.

(٩٤) كيم كيون: احد المواطنين الكوريين الموالين لليابان، كان ينادي بالتقدم على خطى اليابان، الا انه كـــان هاربا الى الصين بعد مطالبة حكومته به، للمزيد ينظر: New Wbster's, Op.Cit, p. 675.

وبخطط عسكرية لإرسال قواتها أيضاً الى كوريا وبأعداد كبيرة(٩٥)، وبعد ان تم القضاء على الاضطرابات رفضت الصين سحب قواتها الا بعد ان يتم انسحاب القوات اليابانية التي اعلنت عزمها على بقائها في كوريا لاصلاح الاوضاع هناك الامر الذي رفضته الصين، فما لبثت ان قامت الحرب بين القوات الصينية واليابانية في آب/١٨٩٤، وتمكنت القوات اليابانية خلالها من احراز تقدم سريع داخل الصين التي ناشدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية التدخل لإيقاف الحرب(٩٦).

وبتقدير من الادارة الامريكية فإن استمرار الحرب سيؤدي الى تدخل الدول الاخرى، مما سيفسح المجال امامها لاُقتسام النفوذ في الصين، ومن ثم سيسيء الى مصالحها هناك، فسارعت لعقد معاهدة (الملاحة والتجارة) مع اليابان في الثاني والعشرين/تشرين الثاني/١٨٩٤، ثم سعت لإقناع اليابان بوقف القتال وسحب قواتها وبدء المفاوضات مع الصين، وبتوجيه ورعاية من وزير الخارجية الامريكية (جون فوستر/John W. Foster) انتهت تلك المفاوضات بتوقيع الطرفين على معاهدة (شيمونسكي/Shimonoseki) في السابع عشر/نيسان/١٨٩٥ (٩٧)، التي نصت على اعتراف الصين باُستقلال كوريا وتنازلها عن جزر (البسكادروس/Pescadores) وجزيرة (فرموزة) وشبه جزيرة (لياوتونغ/Liaotung) جنوبي منشوريا بما فيها مينائي (بورث ارثر) و (دايرن) الى اليابان، مع دفع غرامة حربية قدرها مئتي مليون (تايل) فضة، وفتح اربعة موانئ رئيسة في الصين أمام التجارة اليابانية ومنح اليابان لقب (الدولة الاولى بالرعاية) (٩٨) .

ومن خلال هذه المعاهدة حصلت اليابان على قواعد عسكرية في الجزر الصينية لحماية الاجنحة الجنوبية لقواتها والسيطرة على المسارات الحربية كافة الذاهبة الى

---

(1) Peter Duus, Op. Cit, p. 128.

(٩٦) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٤؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٩٧) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣٤.

(4) Witold Rodzinski, A History of China, Vol. 4, First Edition, London, 1979, p. 344; Claude A. Buss, Op. Cit, p. 134.

(بكين/Peking) عاصمة الصين، فضلا عن الحقوق الاقليمية الاخرى والمكاسب التجارية، مما أوجد ردود افعال مضادة(٩٩)، لدى الولايات المتحدة الامريكية التي ادركت حينها أهمية البحث عن افاق جديدة لها في آسيا، فسعت هي الاخرى الى توسيع ممتلكاتها في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وتمكنت من تحقيق ذلك من خلال انتهاز الفرصة واعلان الحرب على اسبانيا في الخامس والعشرين/نيسان/١٨٩٨ وطبقا لخطة بحرية مرسومة(١٠٠)، قام الاسطول الامريكي في الشرق الاقصى، بتدمير القطع البحرية الاسبانية الراسية في ميناء (مانيلا/Manila) عاصمة الفلبين في الاول/ايار/١٨٩٨ وانهت بشكل فعلي الحكم الاسباني على الفلبين، وعندها بدأت محادثات السلام بين الطرفين(١٠١)، وتزامن ذلك مع اعلان الولايات المتحدة الامريكية عن ضم جزر (هاواي) في السابع/تموز/١٨٩٩ عن طريق قرار مشترك مع جمهورية (هاواي) نصت على تحويل الحقوق السيادية والممتلكات العائدة لتلك الجزر كافة الى الولايات المتحدة الامريكية(١٠٢) ، ذلك للموقع الاستراتيجي الذي تحتله تلك الجزر الواقعة على طرق المواصلات البحرية، بين مرفأ (سان فرانسيسكو) وبلدان الشرق الاقصى. وبهذا تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من الاستيلاء على الفلبين خلال المعاهدة الامريكية-الاسبانية الموقعة بباريس في العاشر/كانون الاول/١٨٩٨ التي نصت على نقل جزر الفلبين الى امريكا مقابل عشرين مليون دولار وعلى منح استقلال (كوبا) وضم جزر (بورتويكو) وجزر (كوام) الى الولايات المتحدة الامريكية

---

(٩٩) حول مواقف القوى الكبرى من نتائج الحرب الصينية-اليابانية ينظر:
Morinosuke Kajima, The Diplomacy of Japan: 1894-1922: Sino-Japanese War and Triple Intervention, Vol.I, Printed in Japan, First Edition, Tokyo, 1976, P.152-157.

(١٠٠) حول الخطة البحرية الامريكية التي استندت في تنفيذها على القوى الوطنية الفلبينية ينظر:
D.G.E Hall, A history of South East Asia, Macmillian, Third Edition, New York, 1970, p. 767-781.

(١٠١) جلال يحيى، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى، ج٤، المكتب الجامعي الحديث، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٦٤-٤٦٥.

(4) http://www.hawaiian.net/index.html.

أيضا[١٠٣]، التي بدأت حينها تسير على خطى الدول الاستعمارية نفسها للحصول على المزيد من المستعمرات والمصالح التجارية خارج القارة الامريكية.

ثانيا- سياسة الباب المفتوح ١٨٩٩

أنَّ أول دلالة بعد الحرب الصينية–اليابانية على ظهور اتجاه جديد في الشؤون العالمية، هو اعلان المبدأ الامريكي (الباب المفتوح/Open Door) [١٠٤]، إذ أضحت الصين بعد هزيمتها في الحرب فريسة الدول الاوربية التي سيطرت عليها لنيل المزايا الاقتصادية والاقليمية منها[١٠٥]، عندها شرع الامريكيون لحماية مصالحهم التجارية في اراضي الامبراطورية الصينية، وقاموا بصياغة ما يسمى (بسياسة الباب المفتوح)، بهدف تحقيق الفرصة المتساوية في التجارة للجميع، واستتبع ذلك أنْ بعث وزير خارجية امريكا (جون هاي) برسائل في السادس/ ايلول/١٨٩٩ الى الدول جميعها التي لها مصالح في الصين ومن ضمنها اليابان، طلبت فيها "أنه في كل ارض تستأجر وفي كل ارض تمتلك فيها مصالح فإنها يجب ان لا تتداخل مع أية معاهدة تتعلق بالموانئ او تتداخل مع المصالح الامريكية في الصين" [١٠٦]، ووافقت اليابان وباقي الدول على هذا المبدأ.

ويبدو أنَّ سياسة الولايات المتحدة الامريكية آنذاك، كانت تهدف الى تجنب تقسيم الصين الى مناطق نفوذ سياسي، قد يقود فيما بعد الى صراعات دولية، تؤدي الى توريط الولايات المتحدة الامريكية في حروب مكلفة، وتبعا لهذا المنطق جاءت

---

(١٠٣) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص١١١–١١٣.

(١٠٤) ان فكرة (الباب المفتوح) هي فكرة بريطانية طرحت على الامريكيين قبل اندلاع الحرب الامريكية–الاسبانية، الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت منشغلة بالمشكلة الكوبية، لذلك تم اهمال هذا المقترح البريطاني، وتعني فتح اسواق الصين بشكل متساو امام التجارة الدولية. للمزيد ينظر:

جورج. ف. كنان. الدبلوماسية الامريكية، ترجمة عبد الاله الملاح،دار دمشق، ط١، سوريان ١٩٨٨، ص٤١–٨٥.

(١٠٥) آلن نيفير وهنري ستيل كومجر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة مصطفى عامر، دار مصر للطباعة، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص٤٥٩.

(4) Claude A Buss, Op. Cit, p. 136-137 ; Morinosuke Kajima, A Brief Diplomatic: History of Modern Japan,Tokyo,1965, p.41.

موافقة اليابان على المبدأ الامريكي، لذا فتوحد الاهداف المشتركة ساعد أيضاً على تطوير العلاقات بين البلدين، وهذا ما حصل عندما طرحت الولايات المتحدة الامريكية فكرة اقامة خط تلغرافي مشترك بين امبراطورية اليابان و الولايات المتحدة الامريكية في التاسع عشر/ ايلول/١٨٩٩ لتعزيز اكثر لمصالحها في منقطة الشرق الاقصى.

ووفقا لهذا المبدأ اندفعت الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون الصين عند قيام انتفاضة (الملاكمين/Boxers) سنة (١٨٩٩-١٩٠٠) [١٠٧] والعمل على وحدة البلاد الصينية وحمايتها ومنع الدول الاوربية مجددا من تقطيع اوصالها واستعمارها[١٠٨].

وتبعا لذلك أرسلت الادارة الامريكية مجموعة من الرسائل الى الصين واليابان والقوى الاخرى في الثالث/تموز/١٩٠٠ ، تدعوهم فيها الى تأكيد مبادئ السياسة الامريكية تجاه الصين [١٠٩] ، أي بمعنى تأكيد (سياسة الباب المفتوح) ومبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين.

وسار موقف الولايات المتحدة الامريكية على وفق الخط السياسي للباب المفتوح واتباع سياسة مرنة تجاه الصين وعدم التدخل في شؤونها بصورة تمس المعاهدات المتعلقة بالموانئ او المصالح الاجنبية القائمة على الاراضي الصينية المستأجرة، وان تتم جباية الرسوم الكمركية الصينية بشكل متساوٍ على البضائع كافة وفق البنود التي نصت عليها المعاهدات [١١٠] ، اما الموقف الياباني فكان قريبا من

---

(١٠٧) بلغت حركة مناهضة الاجانب ذروتها في صيف سنة ١٩٠٠ على يد منظمة (اتحاد القبضات الوطنية)، وهي منظمة سرية ذات اهداف سياسية كانت معروفة بأسم (الملاكمين)، التي شنت حملة لقتل اشخاص تابعين لبعثات اجنبية تبشيرية وحرقت الكنائس وسيطرت على العاصمة (بكين)، فأستنجدت الحكومة الصينية بالقوى الغربية للسيطرة عليها مما فسح المجال امام القوى الغربية للتدخل في شؤون الصين، للمزيد ينظر:
http://www.rossojapanesewar.com/pre-war.html.

(١٠٨) عبد العزيز سليمان ونوار عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص١٤٩.

(3) Claude A Buss , Op. Cit, P. 139 ;

تشارلز وماري بيرد ، المصدر السابق ، ص ١١٦.

(١١٠) فوزي درويش ، الشرق الاقصى ، ص ١٢٠.

الموقف الامريكي من خلال تجنب تقسيم الصين، بين الدول الكبرى ووضعها تحت الادارة الدولية(١١١)، وان توحيد المواقف هذه كان له الاثر الكبير في تطبيع العلاقات اليابانية–الامريكية.

ومع تطور تلك الاحداث كلها في منطقة الشرق الاقصى، أصبحت الامور اكثر وضوحا امام الادارة الامريكية برئاسة (روزفلت)، الذي رأى ضرورة إحكام السيطرة الامريكية على المحيط الهادئ، لذا أصر على شق قناة (بنما/Panama) التي عملت على تحسين التجارة وتسهيل حركة الاساطيل الامريكية بين المحيطين(١١٢)، فضلاً عن تأمين الاتصال البحري بين شواطئ امريكا الشمالية على المحيط الاطلسي، واراضيها في المحيط الهادئ، دون الحاجة الى الدوران حول قارة امريكا الجنوبية، وهذا ما عزز وجودها بشكل اكبر في منطقة المحيط الهادئ.

ثالثا- التحالف البريطاني- الياباني ١٩٠٢

كان اهم ما تمخضت عنه الحرب الصينية–اليابانية (١٨٩٤–١٨٩٥) هو سعي الدول الغربية للحصول على امتيازات لها في الصين، وهنا بدأ يدق ناقوس الخطر، عندما وسعت المانيا من نفوذها على البر الصيني في مياه المحيط الهادئ، فدخلت اليابان في حالة من الانذار كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى، لأمتلاك المانيا مجاميع عديدة من الجزر في منتصف المحيط الهادئ(١١٣)، مما شكل تهديدا مباشرا لمصالح اليابان وبريطانيا العظمى على حد سواء في المنطقة. اما روسيا فكان تخطيطها أبعد مدى، إذ أنتهزت الفرصة فسعت لعقد المعاهدات مع الصين التي كانت بمثابة تحالف بين روسيا والصين في وجه اي هجوم ياباني محتمل، لاسيما بعد ان ادركت روسيا اهمية السيطرة على كوريا ومنشوريا

---

(١١١) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٦٣.

(١١٢) جلال يحيى، ج٢، المصدر السابق، ص٤٧٤–٤٧٥؛ آلن نيفيز، المصدر السابق، ص٤٦١؛ عبد العزيز سلمان، المصدر السابق، ص١٤٧.

(3)Jan Thomson, The Rise of Modern Asia, London, 1957, p. 47.

للوصول الى المياه الدافئة فعملت على توسيع دائرة نفوذها في الصين(١١٤) بعد قيام قيام انتفاضة الملاكمين (١٨٩٩-١٩٠٠)، التي وفرت لروسيا فرصة لاًحتلال منشوريا، بحجة حماية سكك الحديد والحفاظ على النظام القائم هناك(١١٥) ، الأمر الذي بدأ يشكل مصدر تهديد للمصالح اليابانية والبريطانية في الصين لان احتلال منشوريا من الروس سيهدد المصالح اليابانية في كوريا، فضلاً عن ان استيلاء الروس ووصولهم الى ميناء (بورث ارثر) يعني اقتراب روسيا من المواقع العسكرية البريطانية في ميناء (هونغ كونغ/Hong Kong) الصيني(١١٦).

لذا فإن توحد الاهداف البريطانية واليابانية المشتركة المتمثلة في الوقوف بوجه التوسع الروسي في الشرق الاقصى دفع الطرفين الى التوقيع في الثلاثين/كانون الثاني/١٩٠٢ على التحالف البريطاني–الياباني، الذي نص على مجموعة من البنود من أهمها اعتراف بريطانيا واليابان بالوضع القائم في شرق آسيا أي في كوريا والصين، ووعدت الدولتان أنه في حالة اندلاع الحرب بين أي منهما ودولة ثالثة فإن الطرف الاخر سيلتزم جانب الحياد، ولكن اذا ما انضمت قوة ثالثة الى الحرب فإن على الطرف الآخر تقديم المساعدة لحليفه وستدير معها الحرب بالاشتراك لصنع السلام(١١٧) .

وأنَّ بنود هذا التحالف كانت دلالة ونصراً واضحاً، لتطبيق مبدأ (مناطق النفوذ في شرق آسيا) وفي الوقت نفسه كان يعني هزيمة واندحاراً لسياسات الولايات المتحدة الامريكية حول (سياسة الباب المفتوح) والاجراء المشترك للحفاظ على هذه السياسة التي دلت عليها الوسائل التي بعث بها وزير خارجية امريكا الى القوى الدولية في سنة ١٨٩٩.

---

(١١٤) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣٠؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر الســابق، ص١٤٦.

(2)Jan Thomson, Op. Cit, p. 48.

(١١٦) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٦.

(4) A. J. Grant and Harold Temperley, Europein in The Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1950, Printed in Hong Kong-London, Third Impression, 1974, p. 335;

وللمزيد حول بنود التحالف البريطاني–الياباني ينظر:

British Documents on the Origins of the War 1898-1914, Edited by G.P. Gooch and Harold Temperley, Vol. 2, London, 1928, p. 115-119.

ورأى الامريكيون في عقد التحالف البريطاني–الياباني اتفاقاً يحمل في طياته شعورا غير ودي تجاه الولايات المتحدة الامريكية[١١٨] ، من خلال البنود التي نصت على دخول الطرف الثاني الى الحرب التي ستدار من اكثر من قوة دولية على الطرف الاول.

فضلاً عن ان دخول بريطانيا العظمى في ذلك التحالف يعني سحب اسطولها من الشرق الاقصى، ومن ثم سيهدد ذلك بفقدان التوازن البحري في الشرق الاقصى وهيمنة اليابان البحرية، لذلك احتج وزير خارجية امريكا (جون هاي) على التحالف بعدّه مهدداً لــ(سياسة الباب المفتوح) [١١٩]، واتّضح ذلك من خلال ردود الافعال الامريكية، التي تمثلت بالحقيقة القائلة ان وزير الخارجية الامريكي أبلغ الجهات السياسية والدبلوماسية في الولايات المتحدة الامريكية بأنه "اصيب بالدهشة" [١٢٠]، بسبب عقد التحالف البريطاني–الياباني الذي وفّر لليابان فرصة الظهور كقوة دولية كبرى ومنافسة للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاقصى.

رابعا- الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥

هيأت الحرب الصينية–اليابانية مكانة عظيمة لليابان في كوريا، سرعان ما فقدتها في نهاية سنة ١٨٩٥، عندما نشبت ثورة في كوريا ضد النظام الملكي الذي سارع بطلب مساعدة القوات الروسية، موفرا لها الفرصة للتواجد في كوريا، وفي السنوات اللاحقة حاولت اليابان الحصول من روسيا على اعتراف بالمركز الخاص الذي كانت تتمتع به اليابان، الا ان روسيا وعلى الرغم من عقدها مجموعة من المعاهدات بهذا الخصوص تجاهلت هذه المعاهدات ولم تكتف بذلك

---

(1) A. G. Gardiner, the Prospect of Anglo-American Friendship, Foreign Affairs, Vol.5, No. 1, October/1926, p. 8.

(١١٩) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٧٢.

(3) Paull Hibbert Clyed, The far East: A History of The Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, Prentice-Hall, New York, 1952, p. 305.

بل سعت الى توسيع مناطق نفوذها في الصين بأحتلال منشوريا[١٢١] بعد انتفاضة الملاكمين .

وعندها شرعت اليابان بالتفاوض مع روسيا في سنة ١٩٠٣، بغية الحصول على موافقتها في الاعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين ، ارسل القيصر الروسي قوات ضخمة بأتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا، فقطعت اليابان المفاوضات في شباط/١٩٠٤ ووجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء (بورث ارثر) في منشوريا وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية واعلان الحرب على روسيا[١٢٢].

وأعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحياد من الحرب الروسية–اليابانية خوفا من ان يمتد لهيبها الى الصين، مما يشكل فيما بعد خطرا كبيرا على المصالح الامريكية فيها، وبادر رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) بتوجيه انذار الى كل من المانيا وفرنسا يدعوهما فيه بالوقوف على الحياد، وعدم التدخل لصالح روسيا، وفق العلاقات التي تجمع هذه الاطراف، معلنا انهما ان تدخلتا فسوف تتدخل الولايات المتحدة الامريكية بثقلها الى جانب اليابان[١٢٣]، واكد رئيس الولايات المتحدة الامريكية السياسة التي نادى بها وزير خارجيتة (جون هاي) سنة (١٨٩٩) طالبا من القوى الدولية "ان تحترم حياد الصين وبالطرائق العملية كلها، فضلاً عن احترام كيانيها الاداري والسياسي " [١٢٤].

وتأكيدا لسيادة الصين أرسلت الولايات المتحدة الامريكية رسائل دبلوماسية في الثالث عشر/كانون الثاني/١٩٠٥ الى روسيا واليابان، إلاّ أنَّ استجابة روسيا لم تكن مقنعة للرئيس الامريكي الذي قدم طلبا الى اليابان يدعوها فيه لكي "تقدم

---

(١٢١) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٤٢؛

Claude A. Buss, Op. Cit, p. 181.

(١٢٢) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٢٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٩.

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 308.

تأكيداتها للألتزام بموقفها من خلال الحفاظ على سياسة الباب المفتوح في منشوريا واعادة ذلك الاقليم الى الصين"[١٢٥].

وبعد ان تحقق النصر لليابان خشيت ان يتكرر موقف الدول الاوربية منها في حربها مع الصين وسلبها ثمار انتصارها لسنة ١٨٩٥، فأتجهت الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية تطلب وساطتها لإنهاء الحرب[١٢٦].

وأنَّ الانتصارات الساحقة التي حققتها اليابان الواحدة تلو الاخرى في حربها ضد روسيا الى جانب اعطائها الضوء الاخضر واطلاق يدها في المنطقة سيؤدي الى التهام الصين، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تسعى لإعادة التوازن في الشرق الاقصى من خلال القيام بوساطة بين الطرفين دون تحمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية أي التزامات على عاتقها[١٢٧].

واُستغلت الولايات المتحدة الامريكية الظروف السائدة وطلب وساطة اليابان، ولكي تضمن ان اليابان المنتصرة لن تهدد الوضع الاستراتيجي في منطقة المحيط الهادئ بعد الانتصارات التي حققتها، فسارعت قبيل انتهاء الحرب الروسية–اليابانية الى التوقيع على اتفاقية معها وهي اتفاقية (تافت–كاتسورا) التي وقع عليها كل من وزير الحربية الامريكي (وليام هاورد تافت/William Howard Taft)[١٢٨] ورئيس وزراء اليابان (كاتسورا تارو/Katsura Taro) في التاسع والعشرين/تموز/١٩٠٥ ، نصت على اعتراف اليابان بالسيادة الامريكية على جزر (الفلبين) واقرار (سياسة الباب المفتوح) لخدمة المصالح الامريكية، مقابل اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بكوريا محمية يابانية، والاعتراف

---

[1] Paull Hibbert, Op. Cit, P.309.

(١٢٦) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٠؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٣.

(١٢٧) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٧٢–٧٣.

(١٢٨) وليام هاورد تافت ١٨٥٧–١٩٣٠: درس القانون وعمل في المحاماة والقضاء، عين سنة ١٩٠١ حاكما على كوبا، واصبح وزيرا للدفاع سنة ١٩٠٤، وفاز في انتخابات سنة ١٩٠٨ حتى ١٩١٣، وشغل الترتيب السابع والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد ينظر:

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، العراق، ١٩٨٦، ص٦٧١.

أيضاً بالتوسع الياباني في منشوريا، فضلاً عن تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين لإقرار السلم في منطقة شرق آسيا(١٢٩) ، وكانت هذه الاتفاقية اقراراً لليابان انها اصبحت قوة دولية كبرى جديدة على الساحة الدولية.

وحُسمت الحرب الروسية–اليابانية سنة ١٩٠٥ بالتوقيع على معاهدة (بورتسموث/Portsmouth) في مدينة (بورتسموث) في مقاطعة (نيوهمشاير) الامريكية بواسطة الولايات المتحدة الامريكية، واكدت أهم بنودها حصول اليابان على ميناء (بورث ارثر) بما في ذلك الخط الحديدي الذي يربط هذه المنطقة بمدينة (موكدن) في اقليم منشوريا، وعلى حق الصيد في مياه سيبيريا، وعلى الاعتراف بضم كوريا الى اليابان، فضلاً عن سيطرة اليابان على المشاريع الانشائية في منشوريا، وأهمها الخط الحديدي الشهير بسكة حديد منشوريا الذي تم تسليمه بكامله الى اليابان(١٣٠).

ونتيجة لذلك اصبح لليابان موطأ قدم راسخ وقوي في البر الآسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائيا محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا.

في حين رحب رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) بهذا الانتصار عندما بعث برقية تهنئة الى اليابان ذكر فيها "انها اعظم ظاهرة شهدها العالم لحد الان، وحتى ان انتصار بريطانيا في معركة الطرف الاغر لا يمكن ان يضاهي هذا الانتصار العظيم الذي احرزه الامير الياباني (توكو/Togo)...وان تلك المعركة البحرية قررت مصير الامبراطورية اليابانية"(١٣١) .

وهكذا نجد أن الحرب الروسية–اليابانية انهت المرحلة الاولى من التأريخ الخاص بسياسة الولايات المتحدة الامريكية التي استندت الى مبدئين (سياسة الباب

---

(1)] Kondansha Encyclopedia, Op. Cit, p. 173 ;

محمد جبار حسين ، العلاقات اليابانية – الامريكية : وافاقها المشتقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشـــورة) ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٢.

(١٣٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٠–١٠١؛

Inazo Nitobe, Japan: Some Phases of problem and Development, Great Britain, 1931, p. 143.

(3) Kenneth B. Pyle, Op. Cit, p. 107.

المفتوح) و (الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين واحترام سيادة الصين وهيبتها واستقلالها)، إذ لا يمكن تجاهل الحقيقة القائلة ان هذين المبدئين كانا يناضلان من اجل البقاء أمام العراقيل التي اعترضت طريقهما خلال السنوات (١٨٩٩-١٩٠٥)، اذ كانت الوسيلة الوحيدة أمام الولايات المتحدة الامريكية لإنقاذ الوضع في الصين وفي الفلبين وحماية مصالحها هناك من الاطماع اليابانية[١٣٢]، لذا فالحرب الروسية-اليابانية منحت الفرصة للمبادئ الامريكية للدخول بمرحلة جديدة بعد سنة ١٩٠٥ لتكون المبادئ الثابتة والاساسية في السياسات الدولية، تجاه منطقة الشرق الاقصى في مستهل القرن العشرين، وجعلت اليابان واحدة من دولتين من القوى العظمى في منطقة المحيط الهادئ والاخرى هي الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت قوة عظمى بعد انتصارها في الحرب الامريكية-الاسبانية سنة (١٨٩٨) وما اسفرت عنه.

وبهذا تم ملئ الفراغ على الجانب الاخر من العالم من الولايات المتحدة الامريكية، سواء نحو الافضل أم نحو الاسوء فأصبحت اليابان و الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت دولتان تقفان بمفرديهما وجها لوجه في منطقة المحيط الهادئ[١٣٣]، مما قاد الى ظهور نوع من التوتر بين الطرفين الذي تم الشعور به على مستوى صناع السياسة في البلدين اكثر من أية فئة اخرى، فحاولوا قدر الامكان تطبيع العلاقات بين البلدين بعد الحرب الروسية اليابانية.

خامسا- التوسع الياباني في الصين بعد الحرب الروسية-اليابانية

استمرت العلاقات اليابانية-الامريكية يسودها طابع الود حتى انتصار اليابان على روسيا سنة ١٩٠٥ والتوقيع على معاهدة (بورتسموث)، عندها اصبحت العلاقات ذات اهمية اكبر، وان النقطتين الاساسيتين التي حكمت تلك العلاقات شملت آنذاك على[١٣٤] : -

---

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 310.
(2) Edwin O. Reishauer, The United States, p. 20.
(1) Hercchel Webb, Op. Cit, p. 35.

١-هجرة اليابانيين الى امريكا.
٢-التنافس التجاري في الصين.
وبالنسبة للنقطة الاولى تم تسويتها من خلال التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) سنة (١٩٠٨)، التي وافقت اليابان بموجبها على منع أية عمالة من الذهاب الى الولايات المتحدة الامريكية .
اما النقطة الأُخرى المتعلقة بالتنافس التجاري في الصين وبالتحديد في اقليم منشوريا، فإن بدايات المسألة تعود الى ما قبل الحرب اليابانية-الروسية، عندما بدأت روسيا توسع من دائرة نفوذها في المنطقة، مما دعا الولايات المتحدة الامريكية الى تقديم الدعم المادي والمعنوي لليابان في حربها ضد روسيا، الامر الذي شجع اليابان على التوسع في الصين مما أثار المخاوف الامريكية.
وسعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى التخفيف من قبضة اليابان على اقليم منشوريا من خلال محاولة أحد الامريكيين وهو مختص بشؤون سكك الحديد ويدعى (هاري مان/Harri Man) التوصل الى اتفاق مع سلطات طوكيو لشراء الطرق التي ستستولي عليها اليابان من روسيا في اقليم منشوريا بعد انتهاء الحرب بينهما [١٣٥]، إلاَّ أن الذي حصل هو عندما حل السلام فإن اليابان تخلت عن هذه الفكرة لاسيما بعدما بدأت الحكومة اليابانية تفضل اللجوء الى سياسة القروض لتأمين الحصول على الاموال من لندن بدلا من واشنطن [١٣٦]، فضلاً عن توقيع اليابان مجموعة من الاتفاقيات مع روسيا [١٣٧] خلال سنة ١٩٠٧ التي قضت بتقسيم منشوريا بين روسيا و اليابان[١٣٨] ، مما خيب الآمال الامريكية وشكل تهديداً واضحاً للمبدأ الامريكي الخاص بأحترام السيادة الاقليمية للصين ومبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين أي (سياسة الباب المفتوح) [١٣٩]، وان تلك الاحتكارات هي ما اطلقت عليها حكومة الولايات المتحدة

---

(2) Kenneth Scott, Op. Cit, p. 156.
(3) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 349.

(١٣٧)حول الاتفاقيات اليابانية-الروسية ينظر:

Ibid, p. 346-347.
(5) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 259.
(1) Pall Hibbert, Op. Cit, p. 348.

الامريكية (بسياسة الباب المغلق) في منشوريا[١٤٠]، الامر الذي دفع الامريكيين الى الرد على هذه الاحتكارات بأتخاذ تدابير ضد النشاط الياباني وتعزيز دفاعاتها على طول شاطئ المحيط الهادئ وفي قواعدها العسكرية في الفلبين[١٤١].

ولمواجهة الازمة وبطرائق اكثر فاعلية فإن رئيس الولايات المتحدة الامريكية قرر اتباع خطين من الخطوط الخاصة بالإجراءات الآتية[١٤٢]: –

١- أرسل الاسطول الامريكي في جولة دولية وبضمنها موانئ اليابان.

٢- قدم تنازلات الى اليابان على حساب سيادة الصين في منشوريا.

وعلى وفق الخط الاول دعا رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول/١٩٠٧ الى بناء اربع سفن حربية كل سنة، والى اقامة محطات للتزود بالفحم الحجري، ومنصات لرسو السفن في منطقة المحيط الهادئ لكي تتزود تلك السفن بما تحتاجه من وقود[١٤٣] تنفيذا لسياسة (العصا الغليضة).

وعلى وفق الخط الآخر وبما ان الحكومتين اليابانية والامريكية كانتا واعيتان جدا لمخاطر الحالة التي آلت اليها العلاقات بين الطرفين، فضلتا الاحتفاظ بعلاقات ودية تجمع الدولتين، ولتنفيذ ذلك تم التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) سنة ١٩٠٨. واعقب ذلك توقيع الطرفين على معاهدة للتحكيم في الخامس/ايار/١٩٠٨ عرفت بمعاهدة (روت–تاكاهيرا) [١٤٤]، التي قضت بمنع اللجوء الى أستخدام القوة في حل النزاعات الدولية، وبذل الجهود للوصول الى تسوية سليمة هادئة حفاظاً على العلاقات التي تربط أي من الدولتين، وفقا لما ورد في البند التاسع عشر من معاهدة (هيغ) لسنة (١٨٩٩) [١٤٥]، ونصت بنود (معاهدة التحكيم) على [١٤٦]:–

---

(١٤٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٥.

(3) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, Widenfeld and Niclson, Great Britain, 1963, p. 214 .

(4) Paull Hibbirt, Op. Cit, p. 350.

(5) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 214.

(١٤٤) سميت بمعاهدة (روت–تاكاهيرا) نسبة لموقعيها وهما وزير الخارجية الامريكية (الياهو روت) ووزير خارجية اليابان (تاكاهيرا تومي).

(١٤٥) معاهدة لتسوية الخلافات الدولية بالطرائق السلمية وقعت في التاسع والعشرين/تموز/١٨٩٩، ونص البند التاسع عشر منها على ان الدول سوف تحتفظ لنفسها الحق في التوقيع على اتفاقيات جديدة شاملة وذلك في ضوء تمديد التحكيم الملزم للقضايا كافة التي تعدها ممكنا لكن تقدم للتحكيم، حول بنود المعاهدة ينظر:

١- لجوء الطرفين المتخاصمين الى المحكمة الدائمية للتحكيم في (لاهاي) في حالة نشوب خلافات تكون ذات طبيعة قانونية تتعلق بتفسير المعاهدات القائمة بين البلدين المتخاصمين التي لايمكن تسويتها من خلال الوسائل الدبلوماسية.

٢- ان امد هذه المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ومن الواضح ان حكومتي طوكيو وواشنطن اغتنمتا الفرصة بوجود معاهدة (هيغ) لحل المشاكل والخلافات حول مسائل قضائية لا يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية، لاسيما وان العلاقات بين البلدين آنذاك شهدت بعض التوترات بين الجانبين.

وطالما ان المعنى الوارد في العبارات المستخدمة في المعاهدة كان عاماً ومبهماُ لذلك لم يكن هناك تفسير محدد اتفق عليه حول تبادل الرسائل التي جرت بين وزير خارجية كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان والتي عرفت بمعاهدة (روت-تاكاهيرا) ، ولو تم النظر ثانية للمعاهدة من الناحية القانونية ووفق وجهة نظر الكاتب (مالكوم. دي. كندي/M.D.K) لوجد ان المعاهدة سعت الى تحقيق اهداف سياسة تمثلت في أن اليابان أعطت وعداً جديداً حول الفلبين مقابل منح الولايات المتحدة الامريكية لها يداً حرة في منشوريا(١٤٧) .

وأعقب التوقيع على المعاهدة مباشرة تعزيز العلاقات الأقتصادية وتوسيعها بين البلدين من خلال التوقيع على معاهدتين لحماية العلامات التجارية في كوريا والصين وفي يوم واحد في التاسع عشر/ايار/١٩٠٨ .

ومهما كانت قوة أو ضعف دبلوماسية رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) ووزير خارجيته (الياهو روت) تجاه اليابان ومنشوريا، فإنها لابد أن تفسح المجال امام دبلوماسية امريكية جديدة، لكي تحل محل سياسة (العصا الغليضة) التي نادى بها الرئيس (روزفلت) ، وعرفت هذه الدبلوماسية الجديدة (بدبلوماسية الدولار) (١٤٨)، التي نادى بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية الجديد آنئذاك (تافت)

F.R.U.S, 1899, Op. Cit, p. 321-331.

([146]) F.R.U.S, 1908, Op. Cit, p. 503-505

[3] Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 214.

(١٤٨) وهي الدبلوماسية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في الخارج بهدف توسيع النشـاطات الماليـة والتجارية لها في الخارج.

ووزير خارجيته (فيلاندر نوكس/ Philander Knox) [١٤٩]، التي كانت تعني "استخدام الدولار بدل الرصاص في الميدانين السياسي والعسكري"[١٥٠]، ووراء هذا الاسم صار من حق حكومة الولايات المتحدة الامريكية التفتيش عن الفرص التي تمكن رجال الاعمال الامريكيين من العمل بحرية في البلاد الاجنبية[١٥١]، وأصبح رأس المال الامريكي يبحث عن مجالات أوسع خارج امريكا للاستثمار بعد ان حلت الدولارات محل الرصاصات.

ووفق (دبلوماسية الدولار) الجديدة تم تبادل الرسائل بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر تشرين الثاني/ ١٩٠٨ [١٥٢] ، تم الافصاح من خلالها عن سياستهما تجاه منطقة الشرق الاقصى، التي تضمنت الحفاظ على المصلحة المشتركة للقوى الدولية لكافة ودعم الوسائل السلمية المتاحة لديهما كافة للحفاظ على استقلال الصين وسيادتها ومبدأ الفرصة المتساوية في الصناعة والتجارة للدول كافة فيه، فضلاً عن الاحترام المتبادل لممتلكات الطرفين من الجزر العائدة اليهما في مياه الميحط الهادئ والحفاظ على سياسة الباب المفتوح في الصين، مع حل المشاكل جميعها التي قد تنجم ولأي سبب كان بالطرائق السلمية والهادئة[١٥٣]. لذا فإن تحديد البلدين لسياستهما تجاه الصين كانت وسيلة فعالة في تذويب الخلافات بينهما، التي طرأت على العلاقات اثر اعلان قانون الهجرة الامريكي لسنة ١٩٠٧، وما اعقبها من التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان).

سادساً- اعلان اليابان ضم كوريا ١٩١٠

ان التوتر في العلاقات اليابانية–الامريكية ما لبث ان عاد مرة اخرى، فبعد ان ظن اليابانيون انهم حصلوا على اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بمركزهم الخاص

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 351.
(3) Thomas A.Bailey, A Diplomatic History Of The American People, Fourth Edtion, New York, 1950, P.577.

([١٥١]) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص١٢٢.

([١٥٢]) حول تبادل الرسائل بين الطرفين ينظر:

F.R.U.S, 1908, Op. Cit, p. 510-512.
(1) F.R.U.S, 1908, Op. Cit , p. 512.

في منشوريا بعد التوقيع على معاهدة (روت–تاكاهيرا) وتبادل الرسائل بين الطرفين التي من خلالها حددت سياسة البلدين تجاه منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بيد أن اليابانيين خاب ظنهم بعد ان قدم وزير الخارجية الامريكي (نوكس) في كانون الاول / ١٩٠٩ مقترحا لتدويل الخطوط الحديدية في منشوريا[١٥٤].

وأعقب ذلك اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية خطوة تمثلت بالطلب من الحكومة الصينية السماح للمصرفيين الامريكيين الانضمام من خلال رؤوس اموالهم الى القرض الخاص لتمويل سكة حديد (هاك وانغ) في الصين، وعندها اصبحت السياسة الامريكية تضرب بالصميم الاحتكارات المالية لليابان في منشوريا[١٥٥]، وهذا كان يأتي مع الخط المتوازن للأهداف التي سعت الى تحقيقها (دبلوماسية الدولار).

وخابت آمال حكومة الولايات المتحدة الامريكية، لأن الاقتراح الامريكي كان سبباً مباشراً في تقارب الاعداء القدامى (روسيا و اليابان) لكي يصبحوا اصدقاء مرة ثانية على وفق ما تقتضيه مصالحهما المشتركة، وتجسد ذلك من خلال توقيع روسيا واليابان على اتفاقية سنة ١٩١٠، التي نصت على العمل سوية للحفاظ والتنسيق في مصالحهما في منشوريا وعلى اتخاذ الاجراءات المشتركة للدفاع في حالة تعرض مناطق النفوذ العائدة لروسيا واليابان للخطر[١٥٦].

وأعلنت اليابان ضم كوريا رسميا في الثاني والعشرين/آب/١٩١٠[١٥٧] دون أية تحفظات من القوى الغربية، على الرغم من محاولة حكومة اليابان تأكيد على استمرار حقوق وامتيازات القوى الاجنبية في كوريا، من ناحية الملاحة والتجارة كما هي[١٥٨]، إلاّ أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية ادركت أن التوسع الياباني في المنطقة لن يتوقف عند حد معين، وتوضح ذلك من خلال الرسائل التي وجهها رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق (روزفلت) الى الرئيس الجديد (تافت) في

---

(١٥٤) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٥.

(3) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 351-352.

(1) Cluade A. Buss, Op. Cit, p. 260.

(2) http://www.askasia.org/frclasrm/resorct/Mcoo27.html.

(3) F.R.U.S, 1910, Washington, 1915, p. 681-683.

كانون الاول/١٩١٠ محذرا إياه وجود بعض المؤشرات الخطيرة المتعلقة بأندلاع حرب محتملة ضد اليابان(١٥٩).

ومع هذا كله فاليابان و الولايات المتحدة الامريكية وقعتا على معاهدات لحماية المصالح الإقتصادية بين البلدين ومنها معاهدة (الملاحة والتجارة) في شباط/١٩١١، ثم دخولهما اطرافا في معاهدة دولية لحماية الثروة الحيوانية في المحيط الهادئ وقعت في تموز/١٩١١ ، مما ساعد على تعزيز العلاقات بين البلدين.

وخلافا للتوقعات، عاد التوتر يسود تلك العلاقات مرة اخرى لسببين، الاول تمثل بالموقف الياباني من اندلاع الثورة الشعبية في الصين في تشرين الاول/١٩١١، فبحكم العلاقات التي تربط اليابان مع الحركة الوطنية في الصين التي قادت الثورة، فأستغل تلك الحالة المضطربة ضباط الجيش الياباني لإيجاد مصالح لهم اكثر في الصين، من خلال تصعيد نشاط اليابانيين في العاصمة الصينية، مما اثار قلقا متزايدا في اوساط الادارة الامريكية لان تلك التصرفات شكلت تقاطعا مع مبدئي (سياسة الباب المفتوح) و (السيادة الصينية فوق اراضيها)(١٦٠).

اما السبب الآخر فيعود الى اصدار قانون كالفورنيا، في التاسع عشر/ايار/١٩١٣، الذي انكر حق امتلاك الارض على الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية، الامر الذي اثار الحكومة اليابانية.

وانسجاما مع ما تقدم فإن العلاقات اليابانية–الامريكية عشية الحرب العالمية الاولى كان يشوبها نوع من التوتر والخلافات، التي حاول الطرفان تذويبها بشتى الوسائل حفاظا على مصالح الطرفين في منطقة المحيط الهادئ.

سابعا- مطالب اليابان الواحد والعشرون الى الصين ١٩١٥

لم تكن السياسة اليابانية من وراء تقديم المطالب الواحد والعشرين الى الصين في الثامن عشر/كانون الثاني/١٩١٥ جديدة، فإن جذورها واصولها تعود الى ما خلفته

---

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 349.
(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 219.

الحرب الروسية–اليابانية في (١٩٠٤–١٩٠٥)، فعلى الرغم من انها حلت بعض المشاكل المتعلقة بالشرق الاقصى، إلا أنها أوجدت مسائل جديدة كانت تتعلق بشكل أساس بتصادم المصالح الصينية واليابانية في جنوب منشوريا.

وبقيام الحرب العالمية الاولى في آب/١٩١٤ فإن الدول الاوربية المتنافسة انشغلت جزئيا عن شرق آسيا، مما فسح المجال امام قوى جديدة، متنافسة في المنطقة، وهي اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما وان اليابان وجدت بقيام الحرب الفرصة الذهبية للتوسع في الصين[١٦١]، في حين اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحياد من الحرب لزيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية ولتعزيز مكانتها الاستراتيجية[١٦٢].

وبالفعل فإن احلام اليابان تحققت بعد ثلاثة اسابيع من اندلاع الحرب العالمية الاولى باستيلائها على مستعمرات الالمان وامتيازاتهم في الصين والمناطق المجاورة لها والجزر التي كانت تمتلكها المانيا في المحيط الهادئ[١٦٣]، وهي جزر (ماريانا/Mariana) و(كارولين/Caroline) و (مارشال/Marshal)[١٦٤] الواقعة في المحيط الهادئ الى الشمال من خط الاستواء[١٦٥]، بالاضافة الى اقليم (شانتونغ/Shntong).

وعلى الرغم من محاولة اليابان تبرير عملية احتلالها للمستعمرات الالمانية بإن الهدف المعلن كان يعود لرغبة اليابان في احلال السلام في هذه المنطقة، إلا أن هذا الهدف ووفق وجهة نظر الباحث (رياض الصمد) كان سبباً وليس السبب كله الذي يكمن في رغبة اليابان بطرد النفوذ الغربي واحتكار اسواقها لمنتوجاتها[١٦٦].

---

(١٦١) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، دار البيضاء، (د.ط)، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠.

(١٦٢) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(١٦٣) ينظر الخارطة رقم (٢).

(2) Malcolm D. Kennedym Op. Cit, p. 227; Edwin O. Reishauer, The United States, p. 23.

(3) Harlow J. Heneman, International Affairs, The American Political Science Review, Vol. 480, 1931, p. 1029.

(١٦٦) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور احداث ما بين الحــربين ١٩١٤–١٩٤٥، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٢.

وحاولت الصين آنذاك الاستنجاد بالولايات المتحدة الامريكية ، إلا أن الآمال الصينية سرعان ما خابت بعدم اتخاذ الادارة الامريكية أي إجراء يستفز اليابان ومن ثم تجرها للحرب التي اعلنت الحياد تجاهها[١٦٧]، الأمر الذي دفع الصين في السابع/كانون الثاني/١٩١٥ لإنهاء وبدون اخطار مسبق ما يسمى (بمنطقة الحرب) في اقليم (شانتونغ)، وعندها حلت اللحظة المناسبة لليابان للبحث عن توسيع مناطق استئجارها للأراضي والحصول على المزيد من الامتيازات[١٦٨].

وردت اليابان على الإجراء الصيني بتقديم ما يسمى بالمطالب الواحد والعشرين الى الصين في الثامن عشر / كانون الثاني / ١٩١٥، التي كانت مقسمة

(5) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 383.
(6) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 227.

الى خمس مجاميع هي[١٦٩]: -

المجموعة الاولى: وطالبت الصين بصفة مبدئية بالموافقة على التسويات كافة التي ستتم بين اليابان وبين المانيا بما يتعلق بالممتلكات الالمانية في الصين، كذلك منح اليابان امتيازات واسعة في اقليم (شانتونغ) التي ستصبح منطقة يابانية في ظل معاهدة عدم نقل الملكية.

المجموعة الثانية: طالبت الصين بزيادة سيطرة اليابان الاقتصادية والسياسية في كل من منشوريا ومنغوليا، وتمديد عقد ايجاد بورث ارثر الى تسع وتسعين سنة.

المجموعة الثالثة: وتهدف الى قيام اليابان بإحتكار التعدين واٌستخراج الفحم والصناعات الحديدية في حوض نهر (اليانغ تسي) المهم.

المجموعة الرابعة: وتلزم الصين بأن لا تتنازل عن أية موانئ أُخرى او مناطق ساحلية ولا تقوم بتأجيرها لأية دولة اخرى.

المجموعة الخامسة: وهي مجموعة مطالب تتضمن احكاما عامة وشاملة.

وبنظرة فاحصة الى هذه المطالب لوجد انها كانت تهدف الى اخضاع الصين بكاملها للاستعمار الياباني وتحويلها الى محمية يابانية من خلال الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهذا ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الامريكية التي عدت الصين متنفسها الاقتصادي في الشرق الاقصى الى جانب (الفلبين).

وخلقت المطالب الواحد والعشرين اليابانية انطباعا غير مرغوب به في واشنطن تم التعبير عنه في برقيتها التي قدمتها الى اليابان في الاول/اذار/١٩١٥، التي اوضحت من خلالها "ان تلك المطالب اليابانية المقدمة الى الصين ستخل بحقوق

---

(١٦٩) حول المطالب الواحد والعشرين ينظر:

فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٢-١١٣؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦١؛

Paull Hibbert, Op. Cit, p. 384-388; Peter Duss, Op. Cit, p. 196; Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 227-228; Chow Tse-Tsung, The May Fourth Merement: Intellected Revolution in Modern China, First Published, United States of America, 1967, p. 21-25;
http://www.firstworldwar.com/source/1915.html.

الولايات المتحدة الامريكية الواردة في معاهدات موقعة مع الصين، وتأتي متناقضة للتأكيدات الرسمية التي قدمتها اليابان سابقا، وعلى الحكومة اليابانية ان تؤكد ثانية التزامها بمبدأ سياسة الباب المفتوح، وان تحترم مصالح وحقوق الدول الاخرى في الصين"(١٧٠).

وأعقب ذلك تقديم الولايات المتحدة الامريكية مقترحات اخرى لحل المشاكل التي نجمت عن المطالب اليابانية(١٧١) خلال المفاوضات اليابانية–الصينية التي جرت آنذاك.

وانطلاقاً من الاعتراف الامريكي (الطوعي) بوجود (علاقات خاصة) بين الصين واليابان تستند الى اساس القرب الجغرافي، فضلاً عن تحاشيها لحدوث نزاع مسلح بين الطرفين، أرسلت وزارة الخارجية الامريكية برقيتين في السادس/ايار/١٩١٥ الى الصين واليابان دعتهما فيها الى التحلي بروح الصبر والصداقة خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين، وذلك وفق الوضع الجغرافي للصين و اليابان بكونهما دولتين جارتين وتجنبا لقيام نزاع مسلح بين الطرفين(١٧٢).

وإنَّ الخطوة التالية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه المطالب اليابانية، اتخذت بعد يومين من موافقة الصين على المطالب اليابانية، من خلال ارسال وزارة الخارجية الامريكية، رسائل الى القوى الدولية في الخامس عشر/ايار/١٩١٥ بينت فيها "ان الولايات المتحدة الامريكية لن تعترف بأية اتفاقية او تعهد مقطوع يمكن ان تدخل فيه حكومتا اليابان والصين ومن شإنه ان يضعف الحقوق الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية ومواطنيها في الصين على وفق معاهدة موقعة مع الصين، ومن شإنه أيضاً أن يضعف السيادة الاقليمية لجمهورية الصين والسياسة الدولية المتعلقة بالصين والمعروفة لدى الجميع بسياسة الباب

(1) Telegram from the Counselor from the Department of State (Lansing) to the Secretary of State, in 1/March/1915, F.R.U.S, 1914-1920, Vol. II Washington, 1940, p. 407-408.

(2) Ibid, p.411-415.

(1) Telegram from the Counselor from the Department of State (Lansing) to the Secretary of State, in 1/March/1915, F.R.U.S, 1914-1920, Op. Cit, p. 422-423.

المفتوح"[١٧٣]، ان المبدأ المقدم سلفاً والخاص (بعدم الاعتراف) لم يكن له تأثير مفاجئ على اليابان ذلك بناءً على طبيعة السياسية التي تبناها رئيس الويات المتحدة الامريكية (وودرو ولسن/Woodrow Wilson) [١٧٤] المعروفة بسياسة (التقدم الحذر)، اذ على الرغم من تعاطف الولايات المتحدة مع الصين واهتمامها بمصالحهما هناك إلا أنها لم تكن مستعدة لتتحدى اليابان في الصين بشكل معلن[١٧٥].

ثامنا - مفاوضات (لانسغ-ايشي) ١٩١٧

حاولت الدبلوماسية اليابانية بعد موافقة الصين على المطالب الواحد والعشرين ان تحصل في الاقل على موافقة الدول العظمى الاوربية، بالمغانم الحربية اليابانية بعد انتهاء الحرب، مقابل مساعدة سفن الحرب اليابانية للحلفاء ضد حرب الغواصات الالمانية، وبالفعل تمكنت من تحقيق ذلك من خلال عقد سلسلة من الاتفاقيات خلال سنتي ١٩١٦ و ١٩١٧ [١٧٦] التي نصت على اعتراف كل من روسيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا بحق اليابان في اقليم (شانتونغ) والجزر الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء مقابل استمرار اشتراك اليابان في الحرب ضد الهجمات الالمانية في المحيط الهادئ[١٧٧]، الامر الذي اثار حكومة الولايات المتحدة الامريكية، فأعلنت مباشرة بعد تدقيق تلك الاتفاقيات انها لا تعترف بوجود (مصالح خاصة) لليابان في اقليم (شانتونغ)، إلا أن الحكومة اليابانية حاولت جاهدة

---

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 390.

(١٧٤) وودرو ولسن: ولد سنة ١٨٥٦ بمدينة (ستونتون)، وحصل على شهادته الجامعية من كلية القانون، واكمل دراسته العليا في علوم الدولة والتاريخ، وتبنى الاتجاه الديمقراطي واصبح عضوا في الحزب الديمقراطي، ثم شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بين ١٩١٣-١٩٢١، وبذلك احتل المرتبة الثامنة والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.12, p.690-691.

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 390.

(١٧٦) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية: أزمات القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، (د.ط)، مصر، ١٩٧٨، ص٦٧.

(١٧٧) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٤.

الغاء معارضة الولايات المتحدة الامريكية، وحصولها على ضمانات منها لدعمها في المستقبل لتحقيق طموحاتهما التوسعية في الشرق الاقصى[١٧٨].

وتوافرت هذه الفرصة لليابان، عند اعلان حكومة الولايات المتحدة الامريكية دخولها الحرب في نيسان/١٩١٧، عندما اصبحت كل من الدولتين في معسكر واحد ضد المانيا وهو ما فرض عليهما ضرورة التنسيق العسكري وتوضيح مواقفهما السياسية[١٧٩].

وأرسلت اليابان في اثر ذلك بعثة عسكرية برئاسة الكونت (ايشي/Ishii) الى واشنطن، ثم وافقت حكومة الولايات المتحدة الامريكية على الدخول في مفاوضات مع اليابان، لأنها كانت تتحاشى نشأة الصعوبات في الشرق الاقصى ما دامت الحرب مستمرة في اوربا[١٨٠].

وبدأت المفاوضات الخاصة بين الجانبين في السادس/ايلول/١٩١٧ بين وزير الخارجية الامريكي (روبرت لانسنغ/Robert Lansing) [١٨١] والسفير الياباني (ايشي)، وطرحت خلالها وجهات نظرهما، وأُستمرت المفاوضات بين الجانبين من شهر ايلول حتى شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ واسفرت عن توقيع الطرفين في الثاني / تشرين الثاني /١٩١٧ على نسختي المسودة المشتركة، التي اكدت اعتراف الجانبين أن الصين بلد مستقل وذو سيادة، وبأٌعترافهما بإن التقارب الجغرافي يخلق علاقات خاصة بين الدول، وان اليابان لها مصالح خاصة في الصين، وان كليهما يحترمان سياسة الباب المفتوح، واعقب ذلك توقيع الطرفين في الثاني/تشرين الثاني/١٩١٧ أيضاً على بروتوكول مشترك نص على ان الحكومتين لن تحققا أي افادة من الظروف القائمة للبحث عن مصالح او امتيازات

---

(١٧٨) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١٧٩) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٤.

(١٨٠) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٤؛ بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١٨١) روبرت لانسنغ: ولد في السابع عشر/تشرين الاول/١٨٦٤، وهو محامي دولي ، وشغل منصب وزير الخارجية الامريكي ما بين ١٩١٥-١٩٢٠، للمزيد ينظر:
Encyclopaedia Britannica, Vol.7,p.151.

خاصة في الصين، يمكن ان تتقاطع مع حقوق مواطني ورعايا دول صديقة اخرى[١٨٢].

واطلق على تبادل الرسائل هذه بأتفاقية (لانسنغ–ايشي) التي تضمنت، تأكيد الدولتين سياسة الباب المفتوح وضمان سلامة الصين، واعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالعلاقات الخاصة بين الصين واليابان على اساس الجوار والتشابه العنصري[١٨٣].

ونظرت الولايات المتحدة الامريكية الى هذه الاتفاقية على انها تأكيد لسياسة الباب المفتوح واستمراره، في حين عدتها اليابان بمثابة تدعيم لمركزها الخاص في الصين[١٨٤]، وفسرته على انه يعني المصالح السياسية والاقتصادية في الصين، في حين فسرته الولايات المتحدة الامريكية أنه يشمل المصالح الاقتصادية فقط، وان اختلاف الطرفين في تفسير عبارة (المصالح الخاصة) كان دليلا على تناقض تفسير الاتفاقية، وهذا ما قصدت به الولايات المتحدة الامريكية لان توقيعها على هذه الاتفاقية لم يكن تعديل سياستها السابقة لمواجهة التوسع الياباني في الشرق الاقصى، بل ارادت ان تتجنب مواجهة اليابان، في وقت كانت مشغولة عنها بالحرب العالمية الاولى[١٨٥]، لذا فإن اتفاقية (لانسنغ–ايشي) اجلت الخلاف الياباني–الامريكي حول الصين، التي زادت حدته بأستغلال اليابان ظروف الحرب الدائرة لتدعم سيطرتها على الصين، وجاءت هذه الفرصة بأضطراب الاوضاع الداخلية في روسيا، فأبدت اليابان استعدادها لتقديم المساعدة لحكومة الصين، بغية السيطرة على الجبهة الشرقية، إذ أرسلت في نيسان/١٩١٨ قوة بحرية الى ميناء (فيلادفسوك) في روسيا واحتلته[١٨٦]، ووجدت اليابان في ذلك فرصة لأحتلال

---

(١٨٢) حول تبادل الرسائل بين الطرفين ينظر:
F.R.U.S, 1914-1920,Op.Cit, p. 432-451.

(١٨٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٥؛
Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, The Macmillan Company, New York, 1920, P.208-209.

(١٨٤) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١٨٥) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٥.

(١٨٦) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٣؛ فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٤٤.

سيبيريا الشرقية ووضع حكومة عميلة هناك، ومن ثم زيادة نفوذ اليابان في منغوليا وشمال منشوريا، إلا أن هذا المخطط عارضته الاحزاب السياسية في اليابان خوفا من ان ذلك قد يستفز الولايات المتحدة الامريكية فتحدث لها مشاكل(١٨٧).

وقرر الحلفاء الغربيون خلال تموز/١٩١٨ ارسال قوات مشتركة الى سيبيريا، للعمل على مواصلة الحرب، فأُضطرت الولايات المتحدة الامريكية الموافقة على الخطة لكي لا تنفرد اليابان لوحدها بذلك(١٨٨)، فسارعت الى إرسال القوات اليابانية والامريكية وقوات الحلفاء الى سيبيريا للسيطرة على المنطقة.

ومن سياق ما تقدم يمكن التوصل الى الحقيقة القائلة ان اشتراك اليابان في الحرب العالمية الاولى ساعد على توسيع موطئ قدم اليابان في شرق آسيا(١٨٩)، وغيّر من الوضع القائم في المحيط الهادئ وشرق آسيا عما كان عليه قبل الحرب، وزاد من النفوذ الياباني في منشوريا وسعيه من خلال الاستيلاء على منطقة (كياوتشو) في الصين وعلى الامتيازات الالمانية جميعها، وفرض الوصاية اليابانية على الصين مما جعل التنافس الياباني –الامريكي يبلغ ذروته ومقتصرا عليهما بعد انحسار النفوذ الاوربي في منطقة الشرق الاقصى بسبب قيام الحرب العالمية الاولى(١٩٠).

لذا كانت المرحلة التي اعقبت تلك الحرب مرحلة شهدت خلالها العلاقات اليابانية– الامريكية تنافسا كبيرا على منطقة الشرق الاقصى.

---

(4) Peter Duss, Op. Cit, p. 197.

(١٨٨) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٦.

(2) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 232.

(١٩٠) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٧–١٦٨.

١-منح حرية الدخول والسفر والاقامة في اراضي البلد الآخر لمواطني ورعايا البلد الآخر بهدف التجارة وامتلاك واستئجار المنازل والمصانع، مع تمتع مواطني ورعايا البلدين بالحقوق والامتيازات كافة التي منحت لمواطني البلدين الاصليين.

٢-منح حق تعيين القناصل العامين ونواب القناصل، ومنح حرية التجارة والملاحة بين البلدين، وتمتع مواطني ورعايا البلدين بخصائص لقب (الدولة الاولى بالرعاية)، مع منح امتيازات للسفن التجارية التابعة للبلدين بحيث لا يمكن منحها لأية دولة اجنبية أُخرى.

٣-بشرط ان هذه المعادلة لن تتعارض مع شروط قانون تنظيم هجرة الاجانب الصادر في العشرين/شباط/١٩٠٧ من الولايات المتحدة الامريكية.

ويتبين من هذا ان البلدين كلاهما استخدما اسلوب التعامل الدبلوماسي في المجال الاقتصادي، بدلا من استخدام اسلوب الضغط الاقتصادي، لتحقيق مصالحهما في منطقة الشرق الاقصى، وذلك من خلال توقيعهما على معاهدة (الملاحة والتجارة) التي كانت حجر الزاوية في تنسيق العلاقات الاقتصادية اليابانية-الامريكية فيما بعد.

ولحماية المصالح الاقتصادية للطرفين كلاهما، وخاصة ما يتعلق بحماية حيوانات الفقمة ذات الفراء، التي تعيش في مياه المحيط الهادئ ولكونه ذا مردود اقتصادي كبير للطرفين، دخل الطرفان في معاهدة تجارية دولية لحماية هذا النوع من الحيوانات، شملت بريطانيا العظمى وروسيا ايضا، وتم التوقيع عليها في السابع / تموز / ١٩١١، وحددت هذه المعاهدة المنطقة (المحمية) التي سيسمح فيها صيد حيوانات الفقمة ذات الفراء مع تحديد المنطقة التي سيمنع فيها صيد تلك الحيوانات ، فضلا عن تحديد المسافة التي سيسمح بها للصيد عن خط الساحل، ونسب الصيد أيضاً، وإنَّ مدة هذه المعاهدة ستكون خمسة عشر سنة قابلة للتمديد(١٩١).

---

(١٩١) حول بنود المعاهدة ينظر: F.R.U.S, 1911, Op. Cit, p. 260-265.

رابعا- العلاقات الاجتماعية اليابانية-الامريكية بعد ثورة (الميجي)

اما العلاقات اليابانية–الامريكية في المجال الاجتماعي، ففي جانب التعليم تم تبادل البعثات الثقافية لتطوير الخبرات العلمية في البلدين [١٩٢]، ومن الجدير بالذكر ان اليابانيين اخذوا من الثقافة والنظم الغربية ما لم يتعارض وتراث بلدهم الثقافي والفكري، إذ رفعوا شعاراً يدعو الى "الاخلاق الشرقية والعلم الغربي"[١٩٣].

وفي جانب الهجرة فإن المشكلة بين القوقازيين والقادمين من الشرق الاقصى لم تنته، إذ دعت الحاجة الى الايدي العاملة لاسيما الاسيوية الى فتح الحدود الامريكية للهجرة الاسيوية لكن بسبب تزايد اعداد المهاجرين ومنهم الصينيين، اصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون (الاستبعاد) في سنة ١٩٠٤ لمنع هجرة الصينيين الى امريكا بسبب مزاحمة العمالة الصينية التي جلبت لمد خطوط سكة الحديد عبر القارة الامريكية للعمالة الامريكية[١٩٤].

واعقب ذلك ظهور مقالات في الصحف الامريكية خلال سنة ١٩٠٥ ، تحدثت فيها عن اخطار الهجرة اليابانية، وتم تشكيل رابطة في (سان فرانسيسكو) لطرد واستبعاد اليابانيين ورعاياهم التي حاولت الضغط على الكونغرس الامريكي لتحقيق اهدافها من خلال تقديم مجموعة من مشروعات قوانين مناهضة لليابانيين خلال السنوات ١٩٠٦ و ١٩٠٧ [١٩٥].

وزادت المشاعر المعادية لليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية بسبب صعوبة اندماج اليابانيين في المجتمع الامريكي لأختلاف التقاليد الاجتماعية بينهما الأمر الذي زاد النفور بين الطرفين.

---

(١٩٢) حول البعثات الثقافية بين البلدين ينظر:

Edwin O. Reischauer, The United States, Op. Cit, p. 12-15; Seiichi Iwao, Op. Cit, p. 313-322.

(١٩٣) للمزيد حول الثقافة اليابانية ينظر:

ماكو آسو–ايكوو آمانو، التعليم ودخول اليابان العصر الحديث، السفارة اليابانية، القاهرة، ١٩٧٦.

(3) Barbara W. Tuchman Stilwll and The American Experience in China 1911-1945, The Macmillan Company, First Printing, New York, 1971, p.34.

(١٩٥) حول مشروعات هذه القوانين ينظر:

Raymond Leslie Buell, The Development of the Anti-Japanese Agititian in The United States: Vol. I, Political Science Quarterly, Vol. 37, 1922, New York, 1967, p. 617-631.

فكانت النتيجة اصدار الكونغرس الامريكي قانون الهجرة لسنة ١٩٠٧ الذي منع العمال اليابانيين والكوريين المهرة وغير المهرة للسفر الى البر الامريكي (١٩٦)، الامر الذي فتح الباب لإجراء مفاوضات يابانية–امريكية استمرت من تشرين الثاني/١٩٠٧ الى كانون الثاني/١٩٠٨(١٩٧) أسفرت عن التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) (١٩٨) في كانون الثاني/ ١٩٠٨، تعهدت فيها اليابان بإصدارها جوازات سفر الى اليابانيين الذين يرومون الذهاب الى الجزء القاري من الولايات المتحدة الامريكية فقط لثلاثة صنوف وهم أشخاص يبغون العودة الى الجزء القاري الامريكي لاسترداد محل اقامة يمتلكونه سابقاً، او لاشخاص يبغون الانضمام لإحد الوالدين او للزوج، او لاشخاص لهم مشروع زراعي يمتلكونه هناك(١٩٩).

وانسجاما مع ما سبق يمكن القول ان الحكومة اليابانية كانت تأمل من خلال تلك الاجراءات، ان تثني حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن خطة لتشريع جديد قد يمنع الهجرة اليابانية الى امريكا، لذلك حاولت الحفاظ على العلاقات الودية بين الطرفين والسيطرة عليها بأي شكل من الاشكال.

وعلى الرغم من اتفاقية (الجنتلمان) وسياسة (العصا الغليظة) التي لوح بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ثيودور روزفلت/Theodore Roosevelt) (٢٠٠) عندما اتبع خطة اكثر كياسة من خلال توجيه انذار غير مباشر الى اليابان بإرسال الاسطول الامريكي في رحلة حول العالم زار خلالها الثغور اليابانية، وكان ذلك

---

(1) Raymond Leslie, Op. Cit, p. 632; Kenneth Scott Latourette, The History of Japan, Sixth Printing, New York, 1957, p. 172.

(١٩٧) حول هذه المفاوضات ينظر:

F.R.U.S., 1924, Vol. II, Washington, 1939, p.345-358.

(١٩٨) اتفاقية الجنتلمان وتعني اتفاقية مثالية يسودها الثقة بين الطرفين.

(4) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 297; http://www.multied.com/index.html.

(٢٠٠) ثيودور روزفلت: ولد في السابع والعشرين/تشرين الاول/١٨٥٨ بمدينة نيويورك، ودخل كلية القانون بجامعة كولومبيا سنة ١٨٨١، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٠١ حتى ١٩٠٩،= =وشغل بين ذلك مناصب عديدة منها منصب وزيرالبحرية في عهد الرئيس (ماكنلي) ، وعندما اعلنت بلاده الحرب على اسبانيا سنة ١٨٩٨ كان قائدا لفرقة الخيالة التي اشتركت في الحرب، توفي في السادس/كانون الثاني/١٩١٩ في نيويورك، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.10, p.173.

تطبيقا لعبارته المعروفة (امسك العصا وتكلم بصوت غليظ) ذلك لإظهار حجم البحرية الامريكية وقوتها، ولترك انطباع للحكومة اليابانية، على قدرة وتصميم حكومة الولايات المتحدة الامريكية في بسط نفوذها على شؤون بلدان المحيط الهادئ[٢٠١]، ولكن اعداد اليابانيين المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية من جزر (هاواي) قد تعاضم وبذلك ازداد الشعور المناهض لوجود اليابانيين في الاراضي الامريكية، الامر الذي قاد الى تقديم المزيد من مشروعات قوانين لمناهضة اليابانيين ورعاياهم واستبعادهم، فكانت النتيجة إمرار قانون (امتلاك الارض الذي يحرم الاجانب غير المؤهلين من الحصول على الجنسية الامريكية الحق في امتلاك الارض) على مجلس الشيوخ في الكونغرس الامريكي، تمت الموافقة عليه في التاسع عشر/ايار/١٩١٣، ونص القانون على حصر حقوق الاستثمار والاقامة والتملك بمواطني كاليفورنيا و الولايات المتحدة الامريكية حصرا عدا التي تنص عليها قوانين ولاية كاليفورنيا، كما حدد مدة استثمار الاراضي من الاجانب بمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ووضع شروطا اخرى حول التمتع ونقل الملكيات الثابتة، ومنح حق المحاكمة في أي إجراء تحقيقي يتعلق بنقل الملكيات الثابتة، وحق مصادرة العقارات التي امتلكت بطريقة غير قانونية، كما الغيت القوانين جميعها التي تتعارض وهذا القانون[٢٠٢].

واحتجت اليابان على هذا القانون فقامت بإرسال عدد من برقيات الاحتجاج[٢٠٣] كون هذا القانون تعارض مع البند الاول من معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين في سنة (١٩١١)، وكانت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تحاول الحفاظ على العلاقات الحسنة مع اليابان، فبررت ذلك بإن هذا القانون لا يمثل طبيعة السياسة الامريكية تجاه اليابان، وان قرارات الولايات المرتبطة مع

---

(1) Thomas A. Bailey, Theodor Roosevelt and The Japanese-American Crises, The American Political Science Review, Vol. 29, 1935, p. 504.

(٢٠٢) نص القانون ينظر: F.R.U.S, 1913, Washington, 1920, p. 627-628.

(٢٠٣) نصوص برقيات الاحتجاج اليابانية وردود افعال حكومة الولايات المتحدة الامريكية ينظر: Ibid, p. 631-645.

الحكومة الاتحادية ليس بالضرورة ان تمثل السياسة العامة الامريكية تجاه اليابان، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع ان تمنع ذلك.

وأدى تشريع قانون كالفورنيا الى توتر العلاقات الاجتماعية اليابانية–الامريكية فيما يتعلق بهجرة اليابانيين الى امريكا، وعلى الرغم من محاولة الطرفين حل المشاكل جميعها المتعلقة بهذا الموضوع إلا أنه لم ينته، فبعد اُنتهاء الحرب العالمية الاولى عاد الامر الى النقاش والجدل مرة اخرى بين البلدين.

ويتضح ان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية اليابانية–الامريكية بعد ثورة (الميجي) سادها طابع الود، إذ حاول الطرفان الحفاظ على العلاقات الجيدة التي تربطهما، من خلال حل المشاكل جميعها بالطرائق الدبلوماسية التي قد تؤثر بشكل سلبي في تلك العلاقات، ومن ثم ستؤثر في مصالح الطرفين.

ولكن هل استمرت العلاقات السياسية بينهما على وفق هذا النهج لاسيما بعد تحقيق اليابان انتصاراتها وتوسعها الاقليمي في اواخر القرن التاسع عشر؟ وما طبيعة الموقف الامريكي من هذه السياسة الجديدة لليابان التي بدأت تظهر شيئا فشيئا بعد الحرب الصينية–اليابانية ١٨٩٤–١٨٩٥؟ وكيف اثرت هذه السياسة التوسعية في منطقة الشرق الاقصى في العلاقات اليابانية–الامريكية؟

المبحث الثاني
(الاطماع اليابانية في الشرق الاقصى والموقف الامريكي منها)

بعد ان حققت اليابان حركة اصلاحية واسعة منذ سنة ١٨٦٨، بدأت بإقامة امبراطوريتها وتوفير الاسواق لمنتوجاتها، واقامت دولة حديثة على النمط الاوربي، بإحداث اصلاحات واسعة في هياكل الدولة، وادخال مختلف العلوم والافكار الحديثة، وتطوير جيشها وصناعاتها، وتزايد ذلك مع حاجتها للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح اسواق جديدة أمام منتوجاتها المتزايدة سنة ١٨٦٩، فقامت بإرسال البعثات الى الصين، ونجحت في عقد أول معاهدة يابانية–صينية تجارية سنة١٨٧١[٢٠٤]، حصلت كل منهما بمقتضاها على امتيازات جيدة لكنها لم تتضمن على ان تعامل احداها الاخرى معاملة (الدولة الاولى بالرعاية)، ثم سعت اليابان بعدها لحل مشكلة حدودها.

وتمت تسوية الحدود الشمالية بمعاهدة ابرمت مع روسيا سنة ١٨٧٥ التي قضت بضم جزر (سخالين/Sakhalin) الى روسيا مقابل ضم جزر (الكوريل/Kuril) الى اليابان، وفي السنة نفسها اعترفت الدول بسيادة اليابان على جزر (البونين/Bonin) في المحيط الهادئ[٢٠٥]، وفي سنة ١٨٧٦ تمكنت اليابان من عقد معاهدة (كان كوا/Kanghwa) مع كوريا مستخدمة المناورات الامريكية نفسها المتمثلة (بدبلوماسية الزوارق المسلحة) التي استخدمها العميد البحري (بيري) لفتح اليابان أمام العالم سنة (١٨٥٤)، واًحتوت المعاهدة اليابانية–الكورية للسلام على بنود عدة أهمها الاعتراف بكوريا على انها دولة مستقلة ذات سيادة وتمتلك حقوقا متساوية مع اليابان، وفي التبادل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وعلى فتح ميناء مدينة (بوسان/Pussan) الكورية مع مينائين كوريين آخرين اًمام التجارة مع اليابان، وعلى حق اليابان في اقامة قنصليات لها في ثلاثة موانئ

---

(٢٠٤) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣١.

(٢٠٥) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٢٨؛ روبرت. ب. هل، اليابان القوة الصناعية في آسيا، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٤؛
Hercchel Webb, Op. Cit, p. 33.

كورية، وعلى حقوق اقليمية اضافية لمواطني اليابان في الاراضي الكورية تمثلت بمحاكمتهم في حالة ارتكاب جرم او مخالفة قانونية من محاكم قنصلية يابانية ووفقا للقوانين اليابانية(٢٠٦)، وهكذا فإن الصلة الرسمية بين كوريا والصين انتهت على اثر هذه المعاهدة فتمكنت اليابان من الحصول على موطئ قدم سياسي واقتصادي لها في كوريا التي كانت واحدة من نقاط التركيز لليابانيين في سياستهم للتوسع نحو الخارج.

وعندها سعت اليابان لإحاطة نفسها بحزام من الاراضي الواسعة تخضعها لسيادتها وتحمي نفسها من اي عدوان خارجي، وتضمن هذا الحزام منطقة داخلية مع جزر (كوريل) و (سخالين) و (كوريا) وارخبيل (رياكيا) و (فرموزة)، ومنطقة خارجية تشمل بحر الفلبين وجزر (كارولين) وشرقي الصين ومنشوريا وشرقي سيبيريا، ومنطقة لم تحدد بشكل واضح لكنها كانت تشمل جزر الهند الشرقية والهند الصينية وكل الصين(٢٠٧).

وحققت السياسة اليابانية انتصارات دبلوماسية بعقدها سلسلة من المعاهدات، التي كانت بمثابة انتصارات دبلوماسية مهدت الطريق لليابان وعلى مجال واسع، للتوسع الاقليمي في منطقة الشرق الاقصى، من خلال السيطرة على الجزر المحيطة، بها واستخدامها قواعد اكتسبت أهمية استراتيجية، إذ تعد حاجزاً لحماية الجزر اليابانية الرئيسة، وفي الوقت نفسه للإنطلاق منها للتوسع نحو آسيا والمحيط الهادئ، وهنا يمكن التساؤل كيف نجحت اليابان في تنفيذ مخططاتها لتحقيق اهدافها تلك؟

اولا- الحرب الصينية - اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥.

كانت المعاهدة اليابانية–الكورية لسنة ١٨٧٦ من الامور الرئيسة التي قادت الى قيام الحرب الصينية–اليابانية في ١٨٩٤– ١٨٩٥ (٢٠٨)، اذ انقسمت بعدها الدوائر الحكومية في كوريا الى جناحين، اتجه الاول الذي مثله البلاط الكوري في ولائه

---

(1) Kondansh Encyclopedia of Japan, Vol. 4, First Edition, Japan, 1983, p. 140.

(٢٠٧) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣١.

(1) Kondansh, Op. Cit, p. 140.

للصين، اما الجناح الآخر فمثلته قوى أُخرى مالت الى اليابان كنموذج يجدر الاقتداء به(٢٠٩)، فاستغلت اليابان الجناح الثاني وبدأت تموله لحسابها كخطوة اولى في محاولة لضم كوريا الى اليابان كليا.

غير ان حوادث الشغب التي اندلعت في كوريا في سنة ١٨٨٢، نجم عنها حصول كل من الصين واليابان على حقوق لتمركز قواتهم في العاصمة الكورية (سيؤول/Seoul) ، اعقبها نوع من التفاهم بين الصين واليابان حول كوريا اسفر عن عقد معاهدة (تيانتسن/Tien Tsin) سنة ١٨٨٥، التي قضت في مجملها بسحب قوات الفريقين من كوريا على ان لا يكون لأي منهما الحق في ارسال جنود الى كوريا مرة أُخرى في حالة حدوث اضطرابات إلاّ بعد موافقة الدولتين، وهذا يعني ان المعاهدة اعترفت بالمساواة بين الصين واليابان بالإشراف على كوريا، وعلى الرغم من ذلك ظل الاشراف العام عليها تتولاه الصين(٢١٠).

إلاّ أن السنوات التالية اوصلت الامور الى تصادم بين الدولتين حول كوريا من خلال حادثين، الاول مقتل (كيم كيون/ Kim Kiun)(٢١١) على يد الصينيين وعملائهم الكوريين في منطقة (شنغهاي/Shunghai) الصينية في مطلع سنة ١٨٩٤، وعندما وصلت الانباء الى اليابان فإن الصحافة صورت (كيم) على انه شهيد لقضية التقدم في كوريا، ووصفت تلك الحادثة على أنها مثال للغدر الصيني والرجعية في كوريا، والآخر زيادة تصاعد حمى الحرب، اذ كانت حادثة إرسال الصينيين لواء من جيشها قوامه اربعة الاف جندي الى كوريا للمساعدة في قمع انتفاضة (تونهاك/Tonghak) التي كانت بمثابة تمرد ضد الحكومة الكورية وضد وجود الاجانب في البلاد، وطبقا لمعاهدة (تياتنسن) فإن الحكومة اليابانية استجابت

---

(٢٠٩) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٢١٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى: الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢، مطابع غباشي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩٣؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣؛
Claude A Buss, Op. Cit, p. 133.

(٢١١) كيم كيون: احد المواطنين الكوريين الموالين لليابان، كان ينادي بالتقدم على خطى اليابان، الا انه كان هاربا الى الصين بعد مطالبة حكومته به، للمزيد ينظر: New Wbster's, Op.Cit, p,675.

وبخطط عسكرية لإرسال قواتها أيضاً الى كوريا وبأعداد كبيرة[٢١٢]، وبعد ان تم القضاء على الاضطرابات رفضت الصين سحب قواتها الا بعد ان يتم انسحاب القوات اليابانية التي اعلنت عزمها على بقائها في كوريا لاصلاح الاوضاع هناك الامر الذي رفضته الصين، فما لبثت ان قامت الحرب بين القوات الصينية واليابانية في آب/١٨٩٤، وتمكنت القوات اليابانية خلالها من احراز تقدم سريع داخل الصين التي ناشدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية التدخل لإيقاف الحرب[٢١٣].

وبتقدير من الادارة الامريكية فإن استمرار الحرب سيؤدي الى تدخل الدول الاخرى، مما سيفسح المجال امامها لأُقتسام النفوذ في الصين، ومن ثم سيسيء الى مصالحها هناك، فسارعت لعقد معاهدة (الملاحة والتجارة) مع اليابان في الثاني والعشرين/تشرين الثاني/١٨٩٤، ثم سعت لإقناع اليابان بوقف القتال وسحب قواتها وبدء المفاوضات مع الصين، وبتوجيه ورعاية من وزير الخارجية الامريكية (جون فوستر/John W. Foster) انتهت تلك المفاوضات بتوقيع الطرفين على معاهدة (شيمونسكي/Shimonoseki) في السابع عشر/نيسان/١٨٩٥ [٢١٤]، التي نصت على اعتراف الصين بأُستقلال كوريا وتنازلها عن جزر (البسكادروس/Pescadores) وجزيرة (فرموزة) وشبه جزيرة (لياوتونغ/Liaotung) جنوبي منشوريا بما فيها مينائي (بورث ارثر) و (دايرن) الى اليابان، مع دفع غرامة حربية قدرها مئتي مليون (تايل) فضة، وفتح اربعة موانئ رئيسة في الصين أمام التجارة اليابانية ومنح اليابان لقب (الدولة الاولى بالرعاية) [٢١٥].

ومن خلال هذه المعاهدة حصلت اليابان على قواعد عسكرية في الجزر الصينية لحماية الاجنحة الجنوبية لقواتها والسيطرة على المسارات الحربية كافة الذاهبة الى

---

(1) Peter Duus, Op. Cit, p. 128.

(٢١٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٤؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٢١٤) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣٤.

(1) Witold Rodzinski, A History of China, Vol. 4, First Edition, London, 1979, p. 344; Claude A. Buss, Op. Cit, p. 134.

(بكين/Peking) عاصمة الصين، فضلا عن الحقوق الاقليمية الاخرى والمكاسب التجارية، مما أوجد ردود افعال مضادة(٢١٦)، لدى الولايات المتحدة الامريكية التي ادركت حينها أهمية البحث عن افاق جديدة لها في آسيا، فسعت هي الاخرى الى توسيع ممتلكاتها في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وتمكنت من تحقيق ذلك من خلال انتهاز الفرصة واعلان الحرب على اسبانيا في الخامس والعشرين/نيسان/١٨٩٨ وطبقا لخطة بحرية مرسومة(٢١٧)، قام الاسطول الامريكي في الشرق الاقصى، بتدمير القطع البحرية الاسبانية الراسية في ميناء (مانيلا/Manila) عاصمة الفلبين في الاول/ايار/١٨٩٨ وانهت بشكل فعلي الحكم الاسباني على الفلبين، وعندها بدأت محادثات السلام بين الطرفين(٢١٨)، وتزامن ذلك مع اعلان الولايات المتحدة الامريكية عن ضم جزر (هاواي) في السابع/تموز/١٨٩٩ عن طريق قرار مشترك مع جمهورية (هاواي) نصت على تحويل الحقوق السيادية والممتلكات العائدة لتلك الجزر كافة الى الولايات المتحدة الامريكية(٢١٩)، ذلك للموقع الاستراتيجي الذي تحتله تلك الجزر الواقعة على طرق المواصلات البحرية، بين مرفأ (سان فرانسيسكو) وبلدان الشرق الاقصى.

وبهذا تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من الاستيلاء على الفلبين خلال المعاهدة الامريكية–الاسبانية الموقعة بباريس في العاشر/كانون الاول/١٨٩٨ التي نصت على نقل جزر الفلبين الى امريكا مقابل عشرين مليون دولار وعلى منح استقلال (كوبا) وضم جزر (بورتويكو) وجزر (كوام) الى الولايات المتحدة الامريكية

---

(٢١٦) حول مواقف القوى الكبرى من نتائج الحرب الصينية–اليابانية ينظر:
Morinosuke Kajima, The Diplomacy of Japan: 1894-1922: Sino-Japanese War and Triple Intervention, Vol.I, Printed in Japan, First Edition, Tokyo, 1976, P.152-157.

(٢١٧) حول الخطة البحرية الامريكية التي استندت في تنفيذها على القوى الوطنية الفلبينية ينظر:
D.G.E Hall, A history of South East Asia, Macmillian, Third Edition, New York, 1970, p. 767-781.

(٢١٨) جلال يحيى، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى، ج٤، المكتب الجــامعي الحديث، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٦٤–٤٦٥.

(1) http://www.hawaiian.net/index.html.

أيضا[٢٢٠]، التي بدأت حينها تسير على خطى الدول الاستعمارية نفسها للحصول على المزيد من المستعمرات والمصالح التجارية خارج القارة الامريكية.

ثانيا- سياسة الباب المفتوح ١٨٩٩

أنَّ أول دلالة بعد الحرب الصينية–اليابانية على ظهور اٌتجاه جديد في الشؤون العالمية، هو اعلان المبدأ الامريكي (الباب المفتوح/Open Door) [٢٢١]، إذ أضحت الصين بعد هزيمتها في الحرب فريسة الدول الاوربية التي سطت عليها لنيل المزايا الاقتصادية والاقليمية[٢٢٢]، عندها شرع الامريكيون لحماية مصالحهم التجارية في اراضي الامبراطورية الصينية، وقاموا بصياغة ما يسمى (بسياسة الباب المفتوح)، بهدف تحقيق الفرصة المتساوية في التجارة للجميع، واستتبع ذلك أنْ بعث وزير خارجية امريكا (جون هاي) برسائل في السادس/ ايلول/١٨٩٩ الى الدول جميعها التي لها مصالح في الصين ومن ضمنها اليابان، طلبت فيها "أنه في كل ارض تستأجر وفي كل ارض تمتلك فيها مصالح فإنها يجب ان لا تتداخل مع أية معاهدة تتعلق بالموانئ او تتداخل مع المصالح الامريكية في الصين" [٢٢٣]، ووافقت اليابان وباقي الدول على هذا المبدأ.

ويبدو أنَّ سياسة الولايات المتحدة الامريكية آنذاك، كانت تهدف الى تجنب تقسيم الصين الى مناطق نفوذ سياسي، قد يقود فيما بعد الى صراعات دولية، تؤدي الى توريط الولايات المتحدة الامريكية في حروب مكلفة، وتبعا لهذا المنطلق جاءت موافقة اليابان على المبدأ الامريكي، لذا فتوحد الاهداف المشتركة ساعد أيضاً

---

(٢٢٠) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص١١١–١١٣.

(٢٢١) ان فكرة (الباب المفتوح) هي فكرة بريطانية طرحت على الامريكيين قبل اندلاع الحرب الامريكية–الاسبانية، الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت منشغلة بالمشكلة الكوبية، لذلك تم اهمال هذا المقترح البريطاني، وتعني فتح اسواق الصين بشك متساو امام التجارة الدولية،للمزيد ينظر:

جورج. ف. كنان. الدبلوماسية الامريكية، ترجمة عبد الاله الملاح،دار دمشق، ط١، سوريان ١٩٨٨، ص٤١–٨٥.

(٢٢٢) آلن نيفير وهنري ستيل كومجر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة مصطفى عامر، دار مصر للطباعة، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص٤٥٩.

(1) Claude A Buss, Op. Cit, p. 136-137 ; Morinosuke Kajima, A Brief Diplomatic: History of Modern Japan,Tokyo,1965, p.41.

على تطوير العلاقات بين البلدين، وهذا ما حصل عندما طرحت الولايات المتحدة الامريكية فكرة اقامة خط تلغرافي مشترك بين امبراطورية اليابان و الولايات المتحدة الامريكية في التاسع عشر/ ايلول/١٨٩٩ لتعزيز اكثر لمصالحها في منقطة الشرق الاقصى.

ووفقا لهذا المبدأ اندفعت الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون الصين عند قيام انتفاضة (الملاكمين/Boxers) سنة (١٨٩٩-١٩٠٠) [٢٢٤] والعمل على وحدة البلاد الصينية وحمايتها ومنع الدول الاوربية مجددا من تقطيع اوصالها واستعمارها[٢٢٥].

وتبعا لذلك أرسلت الادارة الامريكية مجموعة من الرسائل الى الصين واليابان والقوى الاخرى في الثالث/تموز/١٩٠٠ ، تدعوهم فيها الى تأكيد مبادئ السياسة الامريكية تجاه الصين[٢٢٦]، أي بمعنى تأكيد (سياسة الباب المفتوح) ومبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين.

وسار موقف الولايات المتحدة الامريكية على وفق الخط السياسي للباب المفتوح واتباع سياسة مرنة تجاه الصين وعدم التدخل في شؤنها بصورة تمس المعاهدات المتعلقة بالموانئ او المصالح الاجنبية القائمة على الاراضي الصينية المستأجرة، وان تتم جباية الرسوم الكمركية الصينية بشكل متساوٍ على البضائع كافة وفق البنود التي نصت عليها المعاهدات[٢٢٧] ، اما الموقف الياباني فكان قريبا من الموقف الامريكي من خلال تجنب تقسيم الصين، بين الدول الكبرى ووضعها

([٢٢٤]) بلغت حركة مناهضة الاجانب ذروتها في صيف سنة ١٩٠٠ على يد منظمة (اتحاد القبضات الوطنية)، وهي منظمة سرية ذات اهداف سياسية كانت معروفة بأسم (الملاكمين)، التي شنت حملة لقتل اشخاص تابعين لبعثات اجنبية تبشيرية وحرقت الكنائس وسيطرت على العاصمة (بكين)، فأستنجدت الحكومة الصينية بالقوى الغربية للسيطرة عليها مما فسح المجال امام القوى الغربية للتدخل في شؤون الصين.
http://www.rossojapanesewar.com/pre-war.html.

([٢٢٥]) عبد العزيز سليمان ونوار عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص١٤٩.

(4) Claude A Buss, Op. Cit, p. 139;

تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص١١٦.

([٢٢٧]) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٢٠.

تحت الادارة الدولية[٢٢٨]، وان توحيد المواقف هذه كان له الاثر الكبير في تطبيع العلاقات اليابانية–الامريكية.

ومع تطور تلك الاحداث كلها في منطقة الشرق الاقصى، أصبحت الامور اكثر وضوحا امام الادارة الامريكية برئاسة (روزفلت)، الذي رأى ضرورة إحكام السيطرة الامريكية على المحيط الهادئ، لذا أصر على شق قناة (بنما/Panama) التي عملت على تحسين التجارة وتسهيل حركة الاساطيل الامريكية بين المحيطين[٢٢٩]، فضلاً عن تأمين الاتصال البحري بين شواطئ امريكا الشمالية على المحيط الاطلسي، واراضيها في المحيط الهادئ، دون الحاجة الى الدوران حول قارة امريكا الجنوبية، وهذا ما عزز وجودها بشكل اكبر في منطقة المحيط الهادئ.

ثالثا- التحالف البريطاني- الياباني ١٩٠٢

كان اهم ما تمخضت عنه الحرب الصينية–اليابانية (١٨٩٤–١٨٩٥) هو سعي الدول الغربية للحصول على امتيازات لها في الصين، وهنا بدأ يدق ناقوس الخطر، عندما وسعت المانيا من نفوذها على البر الصيني في مياه المحيط الهادئ، فدخلت اليابان في حالة من الانذار كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى، لأمتلاك المانيا مجاميع عديدة من الجزر في منتصف المحيط الهادئ [٢٣٠]، مما شكل تهديدا مباشرا لمصالح اليابان وبريطانيا العظمى على حد سواء في المنطقة. اما روسيا فكان تخطيطها أبعد مدى، إذ أنتهزت الفرصة فسعت لعقد المعاهدات مع الصين التي كانت بمثابة تحالف بين روسيا والصين في وجه اي هجوم ياباني محتمل، لاسيما بعد ان ادركت روسيا اهمية السيطرة على كوريا ومنشوريا

---

(٢٢٨) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢٢٩) جلال يحيى، ج٢، المصدر السابق، ص٤٧٤–٤٧٥؛ آلن نيفيز، المصدر السابق، ص٤٦١؛ عبد العزيز سلمان، المصدر السابق، ص١٤٧.

(1) Jan Thomson, The Rise of Modern Asia, London, 1957, p. 47.

للوصول الى المياه الدافئة فعملت على توسيع دائرة نفوذها في الصين[٢٣١] بعد قيام قيام انتفاضة الملاكمين (١٨٩٩-١٩٠٠)، التي وفرت لروسيا فرصة لاُحتلال منشوريا، بحجة حماية سكك الحديد والحفاظ على النظام القائم هناك[٢٣٢]، الأمر الذي بدأ يشكل مصدر تهديد للمصالح اليابانية والبريطانية في الصين لان احتلال منشوريا من الروس سيهدد المصالح اليابانية في كوريا، فضلاً عن ان استيلاء الروس ووصولهم الى ميناء (بورث ارثر) يعني اقتراب روسيا من المواقع العسكرية البريطانية في ميناء (هونغ كونغ/Hong Kong) الصيني[٢٣٣].

لذا فإن توحد الاهداف البريطانية واليابانية المشتركة المتمثلة في الوقوف بوجه التوسع الروسي في الشرق الاقصى دفع الطرفين الى التوقيع في الثلاثين/كانون الثاني/١٩٠٢ على التحالف البريطاني-الياباني، الذي نص على مجموعة من البنود من أهمها اعتراف بريطانيا واليابان بالوضع القائم في شرق آسيا أي في كوريا والصين، ووعدت الدولتان أنه في حالة اندلاع الحرب بين أي منهما ودولة ثالثة فإن الطرف الاخر سيلتزم جانب الحياد، ولكن اذا ما انضمت قوة ثالثة الى الحرب فإن على الطرف الآخر تقديم المساعدة لحليفه وستدير معها الحرب بالاشتراك لصنع السلام[٢٣٤].

وأنَّ بنود هذا التحالف كانت دلالة ونصراً واضحاً، لتطبيق مبدأ (مناطق النفوذ في شرق آسيا) وفي الوقت نفسه كان يعني هزيمة واندحاراً لسياسات الولايات المتحدة الامريكية حول (سياسة الباب المفتوح) والاجراء المشترك للحفاظ على هذه السياسة التي دلت عليها الوسائل التي بعث بها وزير خارجية امريكا الى القوى الدولية في سنة ١٨٩٩.

---

(٢٣١) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص١٣٠؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر الســابق، ص١٤٦.

(3) Jan Thomson, Op. Cit, p. 48.

(٢٣٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٦.

(1) A. J. Grant and Harold Temperley, Europe in The Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1950, Printed in Hong Kong-London, Third Printing, 1974, p. 335;

وللمزيد حول بنود التحالف البريطاني-الياباني ينظر:

British Documents on the Origins of the War 1898-1914, Edited by G.P. Gooch and Harold Temperley, Vol. 2, London, 1928, p. 115-119.

ورأى الامريكيون في عقد التحالف البريطاني–الياباني اتفاقاً يحمل في طياته شعورا غير ودي تجاه الولايات المتحدة الامريكية(٢٣٥)، من خلال البنود التي نصت على دخول الطرف الثاني الى الحرب التي ستدار من اكثر من قوة دولية على الطرف الاول.

فضلاً عن ان دخول بريطانيا العظمى في ذلك التحالف يعني سحب اسطولها من الشرق الاقصى، ومن ثم سيهدد ذلك بفقدان التوازن البحري في الشرق الاقصى وهيمنة اليابان البحرية، لذلك احتج وزير خارجية امريكا (جون هاي) على التحالف بعدّه مهدداً لــ(سياسة الباب المفتوح) (٢٣٦)، واٌتضح ذلك من خلال ردود الافعال الامريكية، التي تمثلت بالحقيقة القائلة ان وزير الخارجية الامريكي أبلغ الجهات السياسية والدبلوماسية في الولايات المتحدة الامريكية بأنه "اصيب بالدهشة"(٢٣٧)، بسبب عقد التحالف البريطاني–الياباني الذي وفّر لليابان فرصة الظهور كقوة دولية كبرى ومنافسة للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاقصى.

رابعا- الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥

هيأت الحرب الصينية–اليابانية مكانة عظيمة لليابان في كوريا، سرعان ما فقدتها في نهاية سنة ١٨٩٥، عندما نشبت ثورة في كوريا ضد النظام الملكي الذي سارع بطلب مساعدة القوات الروسية، موفرا لها الفرصة للتواجد في كوريا، وفي السنوات اللاحقة حاولت اليابان الحصول من روسيا على اعتراف بالمركز الخاص الذي كانت تتمتع به اليابان، الا ان روسيا وعلى الرغم من عقدها مجموعة من المعاهدات بهذا الخصوص تجاهلت هذه المعاهدات ولم تكتف بذلك

---

(2) A. G. Gardiner, the Prospect of Anglo-American Friendship, Foreign Affairs, Vol.5, No. 1, October/1926, p. 8.

(٢٣٦) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٧٢.

(1) Paull Hibbert Clyed, The far East: A History of The Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, Prentice-Hall, New York, 1952, p. 305.

بل سعت الى توسيع مناطق نفوذها في الصين بأحتلال منشوريا[٢٣٨] بعد انتفاضة الملاكمين .

وعندها شرعت اليابان بالتفاوض مع روسيا في سنة ١٩٠٣ ، بغية الحصول على موافقتها في الاعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين ، ارسل القيصر الروسي قوات ضخمة بأتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا، فقطعت اليابان المفاوضات في شباط/١٩٠٤ ووجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء (بورث ارثر) في منشوريا وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية واعلان الحرب على روسيا[٢٣٩].

وأعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحياد من الحرب الروسية–اليابانية خوفا من ان يمتد لهيبها الى الصين، مما يشكل فيما بعد خطرا كبيرا على المصالح الامريكية فيها، وبادر رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) بتوجيه انذار الى كل من المانيا وفرنسا يدعوهما فيه بالوقوف على الحياد، وعدم التدخل لصالح روسيا، وفق العلاقات التي تجمع هذه الاطراف، معلنا انهما ان تدخلتا فسوف تتدخل الولايات المتحدة الامريكية بثقلها الى جانب اليابان[٢٤٠]، واكد رئيس الولايات المتحدة الامريكية السياسة التي نادى بها وزير خارجيتة (جون هاي) سنة (١٨٩٩) طالبا من القوى الدولية "ان تحترم حياد الصين وبالطرائق العملية كلها، فضلاً عن احترام كيانيها الاداري والسياسي "[٢٤١].

وتأكيدا لسيادة الصين أرسلت الولايات المتحدة الامريكية رسائل دبلوماسية في الثالث عشر/كانون الثاني/١٩٠٥ الى روسيا واليابان، إلاّ أنَّ استجابة روسيا لم تكن مقنعة للرئيس الامريكي الذي قدم طلبا الى اليابان يدعوها فيه لكي "تقدم

---

(٢٣٨) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٤٢؛

Claude A. Buss, Op. Cit, p. 181.

(٢٣٩) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٢٤٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص٩٩.

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 308.

تأكيداتها للألتزام بموقفها من خلال الحفاظ على سياسة الباب المفتوح في منشوريا واعادة ذلك الاقليم الى الصين"(٢٤٢).

وبعد ان تحقق النصر لليابان خشيت ان يتكرر موقف الدول الاوربية منها في حربها مع الصين وسلبها ثمار انتصارها لسنة ١٨٩٥، فأتجهت الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية تطلب وساطتها لإنهاء الحرب(٢٤٣).

وأنَّ الانتصارات الساحقة التي حققتها اليابان الواحدة تلو الاخرى في حربها ضد روسيا الى جانب اعطائها الضوء الاخضر واطلاق يدها في المنطقة سيؤدي الى التهام الصين، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تسعى لإعادة التوازن في الشرق الاقصى من خلال القيام بوساطة بين الطرفين دون تحمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية أي التزامات على عاتقها(٢٤٤).

وأستغلت الولايات المتحدة الامريكية الظروف السائدة وطلب وساطة اليابان، ولكي تضمن ان اليابان المنتصرة لن تهدد الوضع الاستراتيجي في منطقة المحيط الهادئ بعد الانتصارات التي حققتها، فسارعت قبيل انتهاء الحرب الروسية-اليابانية الى التوقيع على اتفاقية معها وهي اتفاقية (تافت-كاتسورا) التي وقع عليها كل من وزير الحربية الامريكي (وليام هاورد تافت/William Howard Taft) (٢٤٥) ورئيس وزراء اليابان (كاتسورا تارو/Katsura Taro) في التاسع والعشرين/تموز/١٩٠٥ ، نصت على اعتراف اليابان بالسيادة الامريكية على جزر (الفلبين) واقرار (سياسة الباب المفتوح) لخدمة المصالح الامريكية، مقابل اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بكوريا محمية يابانية، والاعتراف

---

(3) Ibid, P.309.

(٢٤٣) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٠؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٢٤٤) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٧٢-٧٣.

(٢٤٥) وليام هاورد تافت ١٨٥٧-١٩٣٠: درس القانون وعمل في المحاماة والقضاء، عين سنة ١٩٠١ حاكما على كوبا، واصبح وزيرا للدفاع سنة ١٩٠٤، وفاز في انتخابات سنة ١٩٠٨ حتى ١٩١٣، وشغل الترتيب السابع والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد ينظر:

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، العراق، ١٩٨٦، ص٦٧١.

أيضاً بالتوسع الياباني في منشوريا، فضلاً عن تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين لإقرار السلم في منطقة شرق آسيا(٢٤٦)، وكانت هذه الاتفاقية اقراراً لليابان انها اصبحت قوة دولية كبرى جديدة على الساحة الدولية.

وحُسمت الحرب الروسية–اليابانية سنة ١٩٠٥ بالتوقيع على معاهدة (بورتسموث/Portsmouth) في مدينة (بورتسموث) في مقاطعة (نيوهمشاير) الامريكية بواسطة الولايات المتحدة الامريكية، واكدت أهم بنودها حصول اليابان على ميناء (بورث ارثر) بما في ذلك الخط الحديدي الذي يربط هذه المنطقة بمدينة (موكدن) في اقليم منشوريا، وعلى حق الصيد في مياه سيبيريا، وعلى الاعتراف بضم كوريا الى اليابان، فضلاً عن سيطرة اليابان على المشاريع الانشائية في منشوريا، وأهمها الخط الحديدي الشهير بسكة حديد منشوريا الذي تم تسليمه بكامله الى اليابان(٢٤٧).

ونتيجة لذلك اصبح لليابان موطأ قدم راسخ وقوي في البر الآسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائيا محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا.

في حين رحب رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) بهذا الانتصار عندما بعث برقية تهنئة الى اليابان ذكر فيها "انها اعظم ظاهرة شهدها العالم لحد الان، وحتى ان انتصار بريطانيا في معركة الطرف الاغر لا يمكن ان يضاهي هذا الانتصار العظيم الذي احرزه الامير الياباني (توكو/Togo)...وان تلك المعركة البحرية قررت مصير الامبراطورية اليابانية"(٢٤٨).

وهكذا نجد أن الحرب الروسية–اليابانية انهت المرحلة الاولى من التأريخ الخاص بسياسة الولايات المتحدة الامريكية التي استندت الى مبدئين (سياسة الباب

---

(2) Kondansha Encyclopedia, Op. Cit, p. 173 ;

محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية–الامريكية: وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٢.

(٢٤٧) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٠–١٠١؛

Inazo Nitobe, Japan: Some Phases of problem and Development, Great Britain, 1931, p. 143.

(1) Kenneth B. Pyle, Op. Cit, p. 107.

المفتوح) و (الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين واحترام سيادة الصين وهيبتها واستقلالها)، إذ لا يمكن تجاهل الحقيقة القائلة ان هذين المبدئين كانا يناضلان من اجل البقاء أمام العراقيل التي اعترضت طريقهما خلال السنوات (١٨٩٩-١٩٠٥)، اذ كانت الوسيلة الوحيدة أمام الولايات المتحدة الامريكية لإنقاذ الوضع في الصين وفي الفلبين وحماية مصالحها هناك من الاطماع اليابانية[٢٤٩]، لذا فالحرب الروسية-اليابانية منحت الفرصة للمبادئ الامريكية للدخول بمرحلة جديدة بعد سنة ١٩٠٥ لتكون المبادئ الثابتة والاساسية في السياسات الدولية، تجاه منطقة الشرق الاقصى في مستهل القرن العشرين، وجعلت اليابان واحدة من دولتين من القوى العظمى في منطقة المحيط الهادئ والاخرى هي الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت قوة عظمى بعد انتصارها في الحرب الامريكية-الاسبانية سنة (١٨٩٨) وما اسفرت عنه.

وبهذا تم ملئ الفراغ على الجانب الاخر من العالم من الولايات المتحدة الامريكية، سواء نحو الافضل أم نحو الاسوء فأصبحت اليابان و الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت دولتان تقفان بمفرديهما وجها لوجه في منطقة المحيط الهادئ[٢٥٠]، مما قاد الى ظهور نوع من التوتر بين الطرفين الذي تم الشعور به على مستوى صناع السياسة في البلدين اكثر من أية فئة اخرى، فحاولوا قدر الامكان تطبيع العلاقات بين البلدين بعد الحرب الروسية اليابانية.

خامسا- التوسع الياباني في الصين بعد الحرب الروسية-اليابانية

استمرت العلاقات اليابانية-الامريكية يسودها طابع الود حتى انتصار اليابان على روسيا سنة ١٩٠٥ والتوقيع على معاهدة (بورتسموث)، عندها اصبحت العلاقات ذات اهمية اكبر، وان النقطتين الاساسيتين التي حكمت تلك العلاقات شملت آنذاك على[٢٥١]: -

١-هجرة اليابانيين الى امريكا.

---

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 310.
(1) Edwin O. Reishauer, The United States, p. 20.
(2) Hercchel Webb, Op. Cit, p. 35.

٢-التنافس التجاري في الصين.

وبالنسبة للنقطة الاولى تم تسويتها من خلال التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) سنة (١٩٠٨)، التي وافقت اليابان بموجبها على منع أية عمالة من الذهاب الى الولايات المتحدة الامريكية .

اما النقطة الأُخرى المتعلقة بالتنافس التجاري في الصين وبالتحديد في اقليم منشوريا، فإن بدايات المسألة تعود الى ما قبل الحرب اليابانية-الروسية، عندما بدأت روسيا توسع من دائرة نفوذها في المنطقة، مما دعا الولايات المتحدة الامريكية الى تقديم الدعم المادي والمعنوي لليابان في حربها ضد روسيا، الامر الذي شجع اليابان على التوسع في الصين مما أثار المخاوف الامريكية.

وسعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى التخفيف من قبضة اليابان على اقليم منشوريا من خلال محاولة أحد الامريكيين وهو مختص بشؤون سكك الحديد ويدعى (هاري مان/Harri Man) التوصل الى اتفاق مع سلطات طوكيو لشراء الطرق التي ستستولي عليها اليابان من روسيا في اقليم منشوريا بعد انتهاء الحرب بينهما[٢٥٢]، إلاَّ أن الذي حصل هو عندما حل السلام فإن اليابان تخلت عن هذه الفكرة لاسيما بعدما بدأت الحكومة اليابانية تفضل اللجوء الى سياسة القروض لتأمين الحصول على الاموال من لندن بدلا من واشنطن[٢٥٣]، فضلاً عن توقيع اليابان مجموعة من الاتفاقيات مع روسيا[٢٥٤] خلال سنة ١٩٠٧ التي قضت بتقسيم منشوريا بين روسيا و اليابان[٢٥٥]، مما خيب الآمال الامريكية وشكل تهديداً واضحاً للمبدأ الامريكي الخاص بأحترام السيادة الاقليمية للصين ومبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين أي (سياسة الباب المفتوح) [٢٥٦]، وان تلك الاحتكارات هي ما اطلقت عليها حكومة الولايات المتحدة الامريكية (بسياسة

---

(1) Kenneth Scott, Op. Cit, p. 156.
(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 349.

(٢٥٤) حول الاتفاقيات اليابانية-الروسية ينظر:

Ibid, p. 346-347.
(4) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 259.
(5) Pall Hibbert, Op. Cit, p. 348.

الباب المغلق) في منشوريا(٢٥٧)، الامر الذي دفع الامريكيين الى الرد على هذه الاحتكارات بأتخاذ تدابير ضد النشاط الياباني وتعزيز دفاعاتها على طول شاطئ المحيط الهادئ وفي قواعدها العسكرية في الفلبين(٢٥٨).

ولمواجهة الازمة وبطرائق اكثر فاعلية فإن رئيس الولايات المتحدة الامريكية قرر اتباع خطين من الخطوط الخاصة بالإجراءات الآتية(٢٥٩): -

١- أرسل الاسطول الامريكي في جولة دولية وبضمنها موانئ اليابان.

٢- قدم تنازلات الى اليابان على حساب سيادة الصين في منشوريا.

وعلى وفق الخط الاول دعا رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول/١٩٠٧ الى بناء اربع سفن حربية كل سنة، والى اقامة محطات للتزود بالفحم الحجري، ومنصات لرسو السفن في منطقة المحيط الهادئ لكي تتزود تلك السفن بما تحتاجه من وقود(٢٦٠) تنفيذا لسياسة (العصا الغليضة).

وعلى وفق الخط الآخر وبما ان الحكومتين اليابانية والامريكية كانتا واعيتان جدا لمخاطر الحالة التي آلت اليها العلاقات بين الطرفين، فضلتا الاحتفاظ بعلاقات ودية تجمع الدولتين، ولتنفيذ ذلك تم التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان) سنة ١٩٠٨. واعقب ذلك توقيع الطرفين على معاهدة للتحكيم في الخامس/ايار/١٩٠٨ عرفت بمعاهدة (روت-تاكاهيرا) (٢٦١)، التي قضت بمنع اللجوء الى اُستخدام القوة في حل النزاعات الدولية، وبذل الجهود للوصول الى تسوية سليمة هادئة حفاظاً على العلاقات التي تربط أي من الدولتين، وفقا لما ورد في البند التاسع عشر من معاهدة (هيغ) لسنة (١٨٩٩) (٢٦٢)، ونصت بنود (معاهدة التحكيم) على(٢٦٣):-

---

(٢٥٧) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٥.

(7) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, Widenfeld and Niclson, Great Britain, 1963, p. 214 .

(8) Paull Hibbirt, Op. Cit, p. 350.

(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 214.

(٢٦١) سميت بمعاهدة (روت-تاكاهيرا) نسبة لموقعيها وهما وزير الخارجية الامريكية (الياهو روت) ووزير خارجية اليابان (تاكاهيرا تومي).

(٢٦٢) معاهدة لتسوية الخلافات الدولية بالطرائق السلمية وقعت في التاسع والعشرين/تموز/١٨٩٩، ونص البند التاسع عشر منها على ان الدول سوف تحتفظ لنفسها الحق في التوقيع على اتفاقيات جديدة شاملة وذلك في ضوء تمديد التحكيم الملزم للقضايا كافة التي تعدها ممكنا لكن تقدم للتحكيم، حول بنود المعاهدة ينظر:

١- لجوء الطرفين المتخاصمين الى المحكمة الدائمية للتحكيم-في لاهاي- في حالة نشوب خلافات تكون ذات طبيعة قانونية تتعلق بتفسير المعاهدات القائمة بين البلدين المتخاصمين التي لايمكن تسويتها من خلال الوسائل الدبلوماسية.

٢- ان امد هذه المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ومن الواضح ان حكومتي طوكيو وواشنطن اغتنمتا الفرصة بوجود معاهدة (هيغ) لحل المشاكل والخلافات حول مسائل قضائية لا يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية، لاسيما وان العلاقات بين البلدين آنذاك شهدت بعض التوترات بين الجانبين.

وطالما ان المعنى الوارد في العبارات المستخدمة في المعاهدة كان عاماً ومبهماُ لذلك لم يكن هناك تفسير محدد اتفق عليه حول تبادل الرسائل التي جرت بين وزير خارجية كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان والتي عرفت بمعاهدة (روت-تاكاهيرا) ، ولو تم النظر ثانية للمعاهدة من الناحية القانونية ووفق وجهة نظر الكاتب (مالكوم. دي. كندي/M.D.K) لوجد ان المعاهدة سعت الى تحقيق اهداف سياسة تمثلت في أن اليابان أعطت وعداً جديداً حول الفلبين مقابل منح الولايات المتحدة الامريكية لها يداً حرة في منشوريا[٢٦٤].

وأعقب التوقيع على المعاهدة مباشرة تعزيز العلاقات الأقتصادية وتوسيعها بين البلدين من خلال التوقيع على معاهدتين لحماية العلامات التجارية في كوريا والصين وفي يوم واحد في التاسع عشر/ايار/١٩٠٨ .

ومهما كانت قوة أو ضعف دبلوماسية رئيس الولايات المتحدة الامريكية (روزفلت) ووزير خارجيته (الياهو روت) تجاه اليابان ومنشوريا، فإنها لابد أن تفسح المجال امام دبلوماسية امريكية جديدة، لكي تحل محل سياسة (العصا الغليضة) التي نادى بها الرئيس (روزفلت) ، وعرفت هذه الدبلوماسية الجديدة (بدبلوماسية الدولار) [٢٦٥]، التي نادى بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية الجديد آئنذاك (تافت)

F.R.U.S, 1899, Op. Cit, p. 321-331.
(4) F.R.U.S, 1908, Op. Cit, p. 503-505.
(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 214.

(٢٦٥) وهي الدبلوماسية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في الخارج بهدف توسيع النشــاطات الماليــة والتجارية لها في الخارج.

ووزير خارجيته (فيلاندر نوكس/ Philander Knox) (٢٦٦)، التي كانت تعني "استخدام الدولار بدل الرصاص في الميدانين السياسي والعسكري"(٢٦٧)، ووراء هذا الاسم صار من حق حكومة الولايات المتحدة الامريكية التفتيش عن الفرص التي تمكن رجال الاعمال الامريكيين من العمل بحرية في البلاد الاجنبية(٢٦٨)، وأصبح رأس المال الامريكي يبحث عن مجالات أوسع خارج امريكا للاستثمار بعد ان حلت الدولارات محل الرصاصات.

ووفق (دبلوماسية الدولار) الجديدة تم تبادل الرسائل بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر تشرين الثاني/ ١٩٠٨ (٢٦٩) ، تم الافصاح من خلالها عن سياستهما تجاه منطقة الشرق الاقصى، التي تضمنت الحفاظ على المصلحة المشتركة للقوى الدولية ودعم الوسائل السلمية المتاحة لديهما كافة للحفاظ على استقلال الصين وسيادتها ومبدأ الفرصة المتساوية في الصناعة والتجارة للدول كافة فيه، فضلاً عن الاحترام المتبادل لممتلكات الطرفين من الجزر العائدة اليهما في مياه الميحط الهادئ والحفاظ على سياسة الباب المفتوح في الصين، مع حل المشاكل جميعها التي قد تنجم ولأي سبب كان بالطرائق السلمية والهادئة(٢٧٠).

لذا فإن تحديد البلدين لسياستهما تجاه الصين كانت وسيلة فعالة في تذويب الخلافات بينهما، التي طرأت على العلاقات اثر اعلان قانون الهجرة الامريكي لسنة ١٩٠٧، وما اعقبها من التوقيع على اتفاقية (الجنتلمان).

سادسا- اعلان اليابان ضم كوريا ١٩١٠

ان التوتر في العلاقات اليابانية–الامريكية ما لبث ان عاد مرة اخرى، فبعد ان ظن اليابانيون انهم حصلوا على اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بمركزهم الخاص في منشوريا بعد التوقيع على معاهدة (روت–تاكاهيرا) وتبادل الرسائل بين

(3) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 351.
(4) Thomas A.Bailey, A Diplomatic History Of The American People, Fourth Edtion, New York, 1950, P.577.

(٢٦٨) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢٦٩) حول تبادل الرسائل بين الطرفين ينظر:

F.R.U.S, 1908, Op. Cit, p. 510-512.
(3) F.R.U.S, 1908, Op. Cit , p. 512.

الطرفين التي من خلالها حددت سياسة البلدين تجاه منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بيد أن اليابانيين خاب ظنهم بعد ان قدم وزير الخارجية الامريكي (نوكس) في كانون الاول / ١٩٠٩ مقترحا لتدويل الخطوط الحديدية في منشوريا[٢٧١].

وأعقب ذلك اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية خطوة تمثلت بالطلب من الحكومة الصينية السماح للمصرفيين الامريكيين الانضمام من خلال رؤوس اموالهم الى القرض الخاص لتمويل سكة حديد (هاك وانغ) في الصين، وعندها اصبحت السياسة الامريكية تضرب بالصميم الاحتكارات المالية لليابان في منشوريا[٢٧٢]، وهذا كان يأتي مع الخط المتوازن للأهداف التي سعت الى تحقيقها (دبلوماسية الدولار).

وخابت آمال حكومة الولايات المتحدة الامريكية، لأن الاقتراح الامريكي كان سبباً مباشراً في تقارب الاعداء القدامى (روسيا و اليابان) لكي يصبحوا اصدقاء مرة ثانية على وفق ما تقتضيه مصالحهما المشتركة، وتجسد ذلك من خلال توقيع روسيا واليابان على اتفاقية سنة ١٩١٠، التي نصت على العمل سوية للحفاظ والتنسيق في مصالحهما في منشوريا وعلى اتخاذ الاجراءات المشتركة للدفاع في حالة تعرض مناطق النفوذ العائدة لروسيا واليابان للخطر[٢٧٣].

وأعلنت اليابان ضم كوريا رسميا في الثاني والعشرين/آب/١٩١٠[٢٧٤] دون أية تحفظات من القوى الغربية، على الرغم من محاولة حكومة اليابان تأكيد على استمرار حقوق وامتيازات القوى الاجنبية في كوريا، من ناحية الملاحة والتجارة كما هي[٢٧٥]، إلاّ أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية ادركت أن التوسع الياباني في المنطقة لن يتوقف عند حد معين، وتوضح ذلك من خلال الرسائل التي وجهها رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق (روزفلت) الى الرئيس الجديد (تافت) في

([٢٧١]) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٠٥.

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 351-352.
(3) Cluade A. Buss, Op. Cit, p. 260.
(4) http://www.askasia.org/frclasrm/resorct/Mcoo27.html.
(5) F.R.U.S, 1910, Washington, 1915, p. 681-683.

كانون الاول/١٩١٠ محذرا إياه وجود بعض المؤشرات الخطيرة المتعلقة بأندلاع حرب محتملة ضد اليابان[٢٧٦].

ومع هذا كله فاليابان و الولايات المتحدة الامريكية وقعتا على معاهدات لحماية المصالح الإقتصادية بين البلدين ومنها معاهدة (الملاحة والتجارة) في شباط/١٩١١، ثم دخولهما اطرافا في معاهدة دولية لحماية الثروة الحيوانية في المحيط الهادئ وقعت في تموز/١٩١١ ، مما ساعد على تعزيز العلاقات بين البلدين.

وخلافا للتوقعات، عاد التوتر يسود تلك العلاقات مرة اخرى لسببين، الاول تمثل بالموقف الياباني من اندلاع الثورة الشعبية في الصين في تشرين الاول/١٩١١، فبحكم العلاقات التي تربط اليابان مع الحركة الوطنية في الصين التي قادت الثورة، إذ أستغل تلك الحالة المضطربة ضباط الجيش الياباني لإيجاد مصالح لهم اكثر في الصين، من خلال تصعيد نشاط اليابانيين في العاصمة الصينية، مما اثار قلقا متزايدا في اوساط الادارة الامريكية لان تلك التصرفات شكلت تقاطعا مع مبدئي (سياسة الباب المفتوح) و (السيادة الصينية فوق اراضيها)[٢٧٧].

اما السبب الآخر فيعود الى اصدار قانون كالفورنيا، في التاسع عشر/ايار/١٩١٣، الذي انكر حق امتلاك الارض على الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية، الامر الذي اثار الحكومة اليابانية.

وانسجاما مع ما تقدم فإن العلاقات اليابانية–الامريكية عشية الحرب العالمية الاولى كان يشوبها نوع من التوتر والخلافات، التي حاول الطرفان تذويبها بشتى الوسائل حفاظا على مصالح الطرفين في منطقة المحيط الهادئ.

سابعا- مطالب اليابان الواحد والعشرون الى الصين ١٩١٥

لم تكن السياسة اليابانية من وراء تقديم المطالب الواحد والعشرين الى الصين في الثامن عشر/كانون الثاني/١٩١٥ جديدة، فإن جذورها واصولها تعود الى ما خلفته

---

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 349.
(2) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 219.

الحرب الروسية–اليابانية في (١٩٠٤–١٩٠٥)، فعلى الرغم من انها حلت بعض المشاكل المتعلقة بالشرق الاقصى، إلا أنها أوجدت مسائل جديدة كانت تتعلق بشكل أساس بتصادم المصالح الصينية واليابانية في جنوب منشوريا.

وبقيام الحرب العالمية الاولى في آب/١٩١٤ فإن الدول الاوربية المتنافسة انشغلت جزئيا عن شرق آسيا، مما فسح المجال امام قوى جديدة، متنافسة في المنطقة، وهي اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما وان اليابان وجدت بقيام الحرب الفرصة الذهبية للتوسع في الصين[٢٧٨]، في حين اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحياد من الحرب لزيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية ولتعزيز مكانتها الاستراتيجية[٢٧٩].

وبالفعل فإن احلام اليابان تحققت بعد ثلاثة اسابيع من اندلاع الحرب العالمية الاولى باستيلائها على مستعمرات الالمان وامتيازاتهم في الصين والمناطق المجاورة لها والجزر التي كانت تمتلكها المانيا في المحيط الهادئ[٢٨٠]، وهي جزر (ماريانا/Mariana) و(كارولين/Caroline) و (مارشال/Marshal)[٢٨١] الواقعة في المحيط الهادئ الى الشمال من خط الاستواء[٢٨٢]، بالاضافة الى اقليم (شانتونغ/Shntong).

وعلى الرغم من محاولة اليابان تبرير عملية احتلالها للمستعمرات الالمانية بإن الهدف المعلن كان يعود لرغبة اليابان في احلال السلام في هذه المنطقة، إلا أن هذا الهدف ووفق وجهة نظر الباحث (رياض الصمد) كان سبباً وليس السبب كله الذي يكمن في رغبة اليابان بطرد النفوذ الغربي واحتكار اسواقها لمنتوجاتها[٢٨٣].

---

(٢٧٨) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، دار البيضاء، (د.ط)، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠.

(٢٧٩) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢٨٠) ينظر الخارطة رقم (٢).

(4) Malcolm D. Kennedym Op. Cit, p. 227; Edwin O. Reishauer, The United States, p. 23.

(5) Harlow J. Heneman, International Affairs, The American Political Science Review, Vol. 480, 1931, p. 1029.

(٢٨٣) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور احداث ما بين الحربين ١٩١٤–١٩٤٥، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٢.

وحاولت الصين آنذاك الاستنجاد بالولايات المتحدة الامريكية ، إلا أن الآمال الصينية سرعان ما خابت بعدم اتخاذ الادارة الامريكية أي إجراء يستفز اليابان ومن ثم تجرها للحرب التي اعلنت الحياد تجاهها(٢٨٤)، الأمر الذي دفع الصين في السابع/كانون الثاني/١٩١٥ لإنهاء وبدون اخطار مسبق ما يسمى (بمنطقة الحرب) في اقليم (شانتونغ)، وعندها حلت اللحظة المناسبة لليابان للبحث عن توسيع مناطق استئجارها للأراضي والحصول على المزيد من الامتيازات(٢٨٥).

وردت اليابان على الإجراء الصيني بتقديم ما يسمى بالمطالب الواحد والعشرين الى الصين في الثامن عشر / كانون الثاني / ١٩١٥، التي كانت مقسمة الى خمس مجاميع هي(٢٨٦): -

المجموعة الاولى: وطالبت الصين بصفة مبدئية بالموافقة على التسويات كافة التي ستتم بين اليابان وبين المانيا بما يتعلق بالممتلكات الالمانية في الصين، كذلك منح اليابان امتيازات واسعة في اقليم (شانتونغ) التي ستصبح منطقة يابانية في ظل معاهدة عدم نقل الملكية.

المجموعة الثانية: طالبت الصين بزيادة سيطرة اليابان الاقتصادية والسياسية في كل من منشوريا ومنغوليا، وتمديد عقد ايجاد بورث ارثر الى تسع وتسعين سنة.

المجموعة الثالثة: وتهدف الى قيام اليابان بإحتكار التعدين واستخراج الفحم والصناعات الحديدية في حوض نهر (اليانغ تسي) المهم.

المجموعة الرابعة: وتلزم الصين بأن لا تتنازل عن أية موانئ أُخرى او مناطق ساحلية ولا تقوم بتأجيرها لأية دولة اخرى.

---

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 383.
(3) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 227.

(٢٨٦) حول المطالب الواحد والعشرين ينظر:

فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٢-١١٣؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦١؛

Paull Hibbert, Op. Cit, p. 384-388; Peter Duss, Op. Cit, p. 196; Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 227-228; Chow Tse-Tsung, The May Fourth Movement: Intellected Revolution in Modern China, First Published, United States of America, 1967, p. 21-25;
http://www.firstworldwar.com/source/1915.html.

المجموعة الخامسة: وهي مجموعة مطالب تتضمن احكاما عامة وشاملة.

وبنظرة فاحصة الى هذه المطالب لوجد انها كانت تهدف الى اخضاع الصين بكاملها للاستعمار الياباني وتحويلها الى محمية يابانية من خلال الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهذا ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الامريكية التي عدت الصين متنفسها الاقتصادي في الشرق الاقصى الى جانب (الفلبين).

وخلقت المطالب الواحد والعشرين اليابانية انطباعا غير مرغوب به في واشنطن تم التعبير عنه في برقيتها التي قدمتها الى اليابان في الاول/اذار/١٩١٥، التي اوضحت من خلالها "ان تلك المطالب اليابانية المقدمة الى الصين ستخل بحقوق الولايات المتحدة الامريكية الواردة في معاهدات موقعة مع الصين، وتأتي متناقضة للتأكيدات الرسمية التي قدمتها اليابان سابقا، وعلى الحكومة اليابانية ان تؤكد ثانية التزامها بمبدأ سياسة الباب المفتوح، وان تحترم مصالح وحقوق الدول الاخرى في الصين"[٢٨٧].

وأعقب ذلك تقديم الولايات المتحدة الامريكية مقترحات اخرى لحل المشاكل التي نجمت عن المطالب اليابانية[٢٨٨] خلال المفاوضات اليابانية–الصينية التي جرت آنذاك.

وانطلاقاً من الاعتراف الامريكي (الطوعي) بوجود (علاقات خاصة) بين الصين واليابان تستند الى اساس القرب الجغرافي، فضلاً عن تحاشيها لحدوث نزاع مسلح بين الطرفين، أرسلت وزارة الخارجية الامريكية برقيتين في السادس/ايار/١٩١٥ الى الصين واليابان دعتهما فيها الى التحلي بروح الصبر والصداقة خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين، وذلك وفق الوضع الجغرافي للصين و اليابان بكونهما دولتين جارتين وتجنبا لقيام نزاع مسلح بين الطرفين[٢٨٩].

---

(1) Telegram from the Counselor from the Department of State (Lansing) to the Secretary of State, in 1/March/1915, F.R.U.S, 1914-1920, Vol. II Washington, 1940, p. 407-408.

(2) Ibid, p.411-415.

(1) Telegram from the Counselor from the Department of State (Lansing) to the Secretary of State, in 1/March/1915, F.R.U.S, 1914-1920, Op. Cit, p. 422-423.

وإنَّ الخطوة التالية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه المطالب اليابانية، اتخذت بعد يومين من موافقة الصين على المطالب اليابانية، من خلال ارسال وزارة الخارجية الامريكية، رسائل الى القوى الدولية في الخامس عشر/ايار/١٩١٥ بينت فيها "ان الولايات المتحدة الامريكية لن تعترف بأية اتفاقية او تعهد مقطوع يمكن ان تدخل فيه حكومتا اليابان والصين ومن شإنه ان يضعف الحقوق الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية ومواطنيها في الصين على وفق معاهدة موقعة مع الصين، ومن شإنه أيضاً أن يضعف السيادة الاقليمية لجمهورية الصين والسياسة الدولية المتعلقة بالصين والمعروفة لدى الجميع بسياسة الباب المفتوح"[٢٩٠]، ان المبدأ المقدم سلفاً والخاص (بعدم الاعتراف) لم يكن له تأثير مفاجئ على اليابان ذلك بناءً على طبيعة السياسية التي تبناها رئيس الويات المتحدة الامريكية (وودرو ولسن/Woodrow Wilson) [٢٩١] المعروفة بسياسة (التقدم الحذر)، اذ على الرغم من تعاطف الولايات المتحدة مع الصين واهتمامها بمصالحهما هناك إلا أنها لم تكن مستعدة لتتحدى اليابان في الصين بشكل معلن[٢٩٢].

ثامنا - مفاوضات (لانسغ-ايشي) ١٩١٧

حاولت الدبلوماسية اليابانية بعد موافقة الصين على المطالب الواحد والعشرين ان تحصل في الاقل على موافقة الدول العظمى الاوربية، بالمغانم الحربية اليابانية بعد انتهاء الحرب، مقابل مساعدة سفن الحرب اليابانية للحلفاء ضد حرب الغواصات الالمانية، وبالفعل تمكنت من تحقيق ذلك من خلال عقد سلسلة من الاتفاقيات خلال

---

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 390.

([٢٩١]) وودرو ولسن: ولد سنة ١٨٥٦ بمدينة (ستونتون)، وحصل على شهادته الجامعية من كلية القانون، واكمل دراسته العليا في علوم الدولة والتاريخ، وتبنى الاتجاه الديمقراطي واصبح عضوا في الحزب الديمقراطي، ثم شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بين ١٩١٣-١٩٢١، وبذلك احتل المرتبة الثامنة والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.12, p.690-691.

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 390.

سنتي ١٩١٦ و ١٩١٧ [٢٩٣] التي نصت على اعتراف كل من روسيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا بحق اليابان في اقليم (شانتونغ) والجزر الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء مقابل استمرار اشتراك اليابان في الحرب ضد الهجمات الالمانية في المحيط الهادئ[٢٩٤]، الامر الذي اثار حكومة الولايات المتحدة الامريكية، فأعلنت مباشرة بعد تدقيق تلك الاتفاقيات انها لا تعترف بوجود (مصالح خاصة) لليابان في اقليم (شانتونغ)، إلا أن الحكومة اليابانية حاولت جاهدة الغاء معارضة الولايات المتحدة الامريكية، وحصولها على ضمانات منها لدعمها في المستقبل لتحقيق طموحاتهما التوسعية في الشرق الاقصى[٢٩٥].

وتوافرت هذه الفرصة لليابان، عند اعلان حكومة الولايات المتحدة الامريكية دخولها الحرب في نيسان/١٩١٧، عندما اصبحت كل من الدولتين في معسكر واحد ضد المانيا وهو ما فرض عليهما ضرورة التنسيق العسكري وتوضيح مواقفهما السياسية[٢٩٦].

وأرسلت اليابان في اثر ذلك بعثة عسكرية برئاسة الكونت (ايشي/Ishii) الى واشنطن، ثم وافقت حكومة الولايات المتحدة الامريكية على الدخول في مفاوضات مع اليابان، لأنها كانت تتحاشى نشأة الصعوبات في الشرق الاقصى ما دامت الحرب مستمرة في اوربا[٢٩٧].

وبدأت المفاوضات الخاصة بين الجانبين في السادس/ايلول/١٩١٧ بين وزير الخارجية الامريكي (روبرت لانسنغ/Robert Lansing) [٢٩٨] والسفير الياباني (ايشي)، وطرحت خلالها وجهات نظرهما، واُستمرت المفاوضات بين الجانبين

---

(٢٩٣) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية: أزمات القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، (د.ط)، مصر، ١٩٧٨، ص٦٧.

(٢٩٤) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢٩٥) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢٩٦) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٢٩٧) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٤؛ بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢٩٨) روبرت لانسنغ: ولد في السابع عشر/تشرين الاول/١٨٦٤، وهو محامي دولي ، وشغل منصب وزير الخارجية الامريكي ما بين ١٩١٥-١٩٢٠.

Encyclopaedia Britannica, Vol.7,p.151.

من شهر ايلول حتى شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ واسفرت عن توقيع الطرفين في الثاني / تشرين الثاني /١٩١٧ على نسختي المسودة المشتركة، التي اكدت اعتراف الجانبين أن الصين بلد مستقل وذو سيادة، وبأعترافهما بإن التقارب الجغرافي يخلق علاقات خاصة بين الدول، وان اليابان لها مصالح خاصة في الصين، وان كليهما يحترمان سياسة الباب المفتوح، واعقب ذلك توقيع الطرفين في الثاني/تشرين الثاني/١٩١٧ أيضاً على بروتوكول مشترك نص على ان الحكومتين لن تحققا أي افادة من الظروف القائمة للبحث عن مصالح او امتيازات خاصة في الصين، يمكن ان تتقاطع مع حقوق مواطني ورعايا دول صديقة اخرى[٢٩٩].

واطلق على تبادل الرسائل هذه بأتفاقية (لانسنغ–ايشي) التي تضمنت، تأكيد الدولتين سياسة الباب المفتوح وضمان سلامة الصين، واعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالعلاقات الخاصة بين الصين واليابان على اساس الجوار والتشابه العنصري[٣٠٠].

ونظرت الولايات المتحدة الامريكية الى هذه الاتفاقية على انها تأكيد لسياسة الباب المفتوح واستمراره، في حين عدتها اليابان بمثابة تدعيم لمركزها الخاص في الصين[٣٠١]، وفسرته على انه يعني المصالح السياسية والاقتصادية في الصين، في حين فسرته الولايات المتحدة الامريكية أنه يشمل المصالح الاقتصادية فقط، وان اختلاف الطرفين في تفسير عبارة (المصالح الخاصة) كان دليلا على تناقض تفسير الاتفاقية، وهذا ما قصدت به الولايات المتحدة الامريكية لان توقيعها على هذه الاتفاقية لم يكن تعديل سياستها السابقة لمواجهة التوسع الياباني في الشرق الاقصى، بل ارادت ان تتجنب مواجهة اليابان، في وقت كانت مشغولة عنها

---

(٢٩٩) حول تبادل الرسائل بين الطرفين ينظر:
F.R.U.S, 1914-1920,Op.Cit, p. 432-451.

(٣٠٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٥؛
Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, The Macmillan Company, New York, 1920, P.208-209.

(٣٠١) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص١٠٣.

بالحرب العالمية الاولى[٣٠٢]، لذا فإن اتفاقية (لانسنغ-ايشي) اجلت الخلاف الياباني-الامريكي حول الصين، التي زادت حدته بأستغلال اليابان ظروف الحرب الدائرة لتدعم سيطرتها على الصين، وجاءت هذه الفرصة بأضطراب الاوضاع الداخلية في روسيا، فأبدت اليابان استعدادها لتقديم المساعدة لحكومة الصين، بغية السيطرة على الجبهة الشرقية، إذ أرسلت في نيسان/١٩١٨ قوة بحرية الى ميناء (فيلادفسوك) في روسيا واحتلته[٣٠٣]، ووجدت اليابان في ذلك فرصة لأحتلال سيبيريا الشرقية ووضع حكومة عميلة هناك، ومن ثم زيادة نفوذ اليابان في منغوليا وشمال منشوريا، إلا أن هذا المخطط عارضته الاحزاب السياسية في اليابان خوفا من ان ذلك قد يستفز الولايات المتحدة الامريكية فتحدث لها مشاكل[٣٠٤].

وقرر الحلفاء الغربيون خلال تموز/١٩١٨ ارسال قوات مشتركة الى سيبيريا، للعمل على مواصلة الحرب، فأضطرت الولايات المتحدة الامريكية الموافقة على الخطة لكي لا تنفرد اليابان لوحدها بذلك[٣٠٥]، فسارعت الى إرسال القوات اليابانية والامريكية وقوات الحلفاء الى سيبيريا للسيطرة على المنطقة.

ومن سياق ما تقدم يمكن التوصل الى الحقيقة القائلة ان اشتراك اليابان في الحرب العالمية الاولى ساعد على توسيع موطئ قدم اليابان في شرق آسيا[٣٠٦]، وغيّر من الوضع القائم في المحيط الهادئ وشرق آسيا عما كان عليه قبل الحرب، وزاد من النفوذ الياباني في منشوريا وسعيه من خلال الاستيلاء على منطقة (كياوتشو) في الصين وعلى الامتيازات الالمانية جميعها، وفرض الوصاية اليابانية على الصين مما جعل التنافس الياباني -الامريكي يبلغ ذروته ومقتصرا عليهما بعد انحسار النفوذ الاوربي في منطقة الشرق الاقصى بسبب قيام الحرب العالمية الاولى[٣٠٧].

---

(٣٠٢) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٣٠٣) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٣؛ فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٤٤.

(4) Peter Duss, Op. Cit, p. 197.

(٣٠٥) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٦.

(2) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 232.

(٣٠٧) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨.

لذا كانت المرحلة التي اعقبت تلك الحرب مرحلة شهدت خلالها العلاقات اليابانية- الامريكية تنافسا كبيرا على منطقة الشرق الاقصى.

الفصل الثاني

العلاقات اليابانية -الامريكية ١٩١٩ -١٩٢٢

المبحث الاول: (الموقف الامريكي من مطالب اليابان في مؤتمر فرساي ١٩١٩)

اولا– تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ) .

ثانيا– تحويل الجزر العائدة لألمانيا الواقعة في المحيط الهادئ الى اليابان.

ثالثا– المساواة العرقية وإدانة التمييز العنصري.

المبحث الثاني: (الاتفاقيات اليابانية–الامريكية المتعلقة بجزر المحيط الهادئ)

اولا– المراسلات اليابانية–الامريكية حول جزيرة (ياب) في المحيط الهادئ.

ثانيا– المفاوضات اليابانية–الامريكية حول جزر في المحيط الهادئ تابعة سابقا لالمانيا .

ثالثا– الاتفاق الياباني–الامريكي حول تشغيل مشروط للخطوط التلغرافية التي تصل بين جزر (ناب–ياب–كوام) .

المبحث الثالث: (الصراع الياباني–الامريكي في مؤتمر واشنطن البحري ١٩٢٢)

اولا– دوافع اليابان و الولايات المتحدة الامريكية لعقد مؤتمر واشنطن البحري.

ثانيا– معارضة الولايات المتحدة الامريكية تجديد التحالف البريطاني–الياباني.

ثالثا– عقد مؤتمر واشنطن البحري ونتائجه.

تمهيد

ان الافكار التقليدية للتناغم والتنسيق الاجتماعي بين العمل والولاء الى الامبراطور وطاعة الوالدين التي ترسخت في اذهان اليابانيين على مر العصور، تحولت بسهولة لتعبئة دعم شعبي لسياسة التوسع في الخارج ودعم شعبي لإعادة بناء المنظمات السياسية في الداخل، وخلال السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الاولى وعقد العشرينيات من القرن الماضي، فإن هذه الافكار نشرت من لدن الحركات اليمينية التي تأثرت بمبدأ الفردية والافكار المتطرفة، وهذه الحركات القت اللوم على السياسيين في السلطة كونهم لم يحققوا حماية وحدة البلاد، وكانت هذه الجماعات مقتنعة بأن السعي وراء الربح والانتصارات وعسكرة المجتمع، هو لأجل خير وصالح الامة وحماية التماسك الاجتماعي بين افراد الشعب، اذ كانت الافكار اليمينية المتطرفة بالنسبة للمنظرين بمثابة التكنات العسكرية بالنسبة للجند(٣٠٨).

وكان من أبرز الشخصيات التي مثلت هذا الاتجاه هو (كيتا أيكي/ Kita Ikki) وهو شخصية وطنية مفكرة ذات نفوذ وتأثير، كان يدعو الى صيغة دولة مركزية ذات توجهات اشتراكية تهدف الى تعبئة طاقات وقوى الامة اليابانية، من خلال سيطرة حكومية قوية على مرافق المجتمع والسياسة والاقتصاد كلها، وكان هدفه تأسيس مجتمع يقدس الاعراف والتقاليد اليابانية، وان هذه الافكار الاشتراكية لبناء دولة جديدة حضيت بموافقة ضباط الجيش الياباني الذين اصبحوا مقتنعين بالحاجة الى بناء دولة، يمكن تعبئتها بسهولة لحرب شاملة، لاسيما بعد ان امتزجت افكار الخياليين (المفرطين في رؤيتهم للإصلاح الزراعي في البلاد)، مع افكار الاشتراكيين الوطنيين، لكي تستقر على مبادىء راسخة من المنطق والعقلانية، وهكذا وجدت الافكار اليمينية المتطرفة والافكار اليسارية نفسيهما في مواجهة الحزب الحاكم(٣٠٩).

---

(1) Peter Duus, Op.Cit, P.207-208.
(2) Ibid, p. 208-209.

وخرجت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية مستفيدة دون ان يكلفهـا ذلـك الكثير من الخسائر، فقد استولت على المستعمرات الالمانية المتمثلة بالجزر الواقعة في المحيط الهادئ شمال خط الاستواء وهي جزر (مارشال وكارولين وماريـان)، كما استولت على اراضي (كياوشو) الواقعة في اقليم (شـانتونغ) الصـيني، وان انتصاراتها هذه مكنتها من ان تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العـالم آنذاك، لذلك سعت بعد انتهاء الحرب مباشرة الى تحويل تلك المكاسب الى حقـوق شرعية يتم الاعتراف بها على الصعيد الدولي مما يمنحها مجالا اوسـع لتحقيـق اهدافها وطموحاتها التوسعية في منطقة الشرق الاقصى، وهذا ما لم توافق عليـه الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تسعى لعدم فسح المجـال لدولـة اخـرى تنافسها في السيادة على هذا المحيط.

المبحث الاول
(الموقف الامريكي من مطالب اليابان في مؤتمر فرساي ١٩١٩)

انتهت الحرب العالمية الاولى بتوقيع المانيا على شروط الهدنة في الحادي عشر/تشرين الثاني/١٩١٨، التي من خلالها قدمت الكثير من التنازلات الـى دول الحلفاء المنتصرة في الحرب كونها واحـدة مـن الـدول المهزومـة فـي تلـك الحرب[٣١٠]، فكان من الطبيعي ان تبدأ عملية التحضير لعقد مؤتمر للصلح لتقسيم غنائم الحرب بين الدول المنتصرة.

وبدأت وفود الدول المنتصرة تصل الى العاصمة الفرنسية (باريس) ومعها الوثائق اللازمة لدعم مطالبها ومصالحها، التي من أجلهـا قـدمت الكثيـر مـن التضحيات البشرية والمادية خلال الحرب[٣١١]، وكان من ضـمن الوفـود التـي حضرت مؤتمر الصلح في باريس الذي عرف بمؤتمر (فرساي) الوفدان الياباني و الامريكي، إذ ترأس الوفد الياباني شخصية سياسية ذات هيبة ومكانة معروفة فـي اليابان والعالم ، هو (كيموجي سـيونجي/ K.Saionji) مبعـوث الامبراطـور

---

(٣١٠) عبد الوهاب عباس القيسي وآخرون، تاريخ العالم الثالث ١٩١٤-١٩٤٥، (د.و)، ط١، بغداد، (د.ت)، ص٤٢.

(٣١١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص٧٤.

ومستشاره الثاني وممثله الشخصي ورئيس الوزراء السابق[٣١٢]، فضلا عن وزير الخارجية البارون (شنكن مكينو/Sh. Makino) [٣١٣]،مع عدد من خبراء البحرية والجيش ودبلوماسيين معروفين في اليابان وترأس خبـــراء البحريـــة، الشخصـــية اليابانية الادميرال (تاكي شيتا/Takeshita) [٣١٤].

اما الوفد الامريكي فكان برئاسة (ولسن) رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي وصل باريس حاملا معه مبادءه الاربعة عشر[٣١٥]، لتأسيس نظـــام عـــالمي جديد مبني على (سياسة الباب المفتوح)، والغاء المعاهدات السرية، وضمان حرية الملاحة في البحار في اثناء السلم والحرب، وتخفيض الاسلحة، وغيرها من البنود التي سعت الى تحقيق استقلال الدول وسلامتها، ووضع الحلول للمشاكل الدوليـــة جميعها التي قد تنجم مستقبلا[٣١٦]،فضـــلاً عـــن المستشـــار الشخصـــي للـــرئيس (هاوس/Haouse) ووزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (لانسنغ) [٣١٧].

وافتتح المؤتمر جلساته الاولى فـــي بـــاريس فـــي الثـــامن عشـــر/كانون الثاني/١٩١٩، إلا أن التناقضات والخلافات الحادة ســـرعان مـــا ظهـــرت بـــين المشاركين لاسيما بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية، الامر الـــذي يعكـــس الحقيقة القائلة ان الطرفين كلاهما كان لهما اهدافهما المتمثلة بالسعي الـــى تقويـــة دورهما في المؤتمر، فالولايات المتحدة الامريكية التي خرجت من الحرب اقـــوى

---

(٣١٢) حسين علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣١٣) شنكين مكينو: ولد سنة ١٨٦١،وفي سنة ١٨٨٠ اصبح موظفا في وزارة الخارجية وارسل في وقت لاحق الى لنـــدن ليشـــغل منصبا دبلوماسيا، وفي سنة ١٩٠٦ اصبح وزيرا للتعليم في اول حكومة لحزب السايونجي، وفي سنة١٩٢١ اصـــبح وزيـــر خارجية البلاد، وفي ١٩٢٦ نجى من التمرد العسكري الذي قام به الضباط ذوو الرتب الدنيا في الجيش، وتوفي ســـنة ١٩٤٩، للمزيد ينظر:

Seiichi Iwao, Op.Cit, P.408-409.

(3) Telegram from the ambassador in Japan (Morris) to the Secretary of state,In 15/November/1918, F.R.U.S, 1919, Vol.I, Washington, 1934,P.489.

(٣١٥) مبادئ ولسن الاربعة عشر: ضمن الرئيس (ولسن) مبادئه الاربعة عشر في رسالة موجهة الى الكـــونغرس الامريكـــي فـــي الثامن/كانون الثاني/١٩١٨، وبعد موافقة الكونغرس عليها اعلنت عالميا واصبحت الركيزة لأتفاقية الهدنة التي وقعت عليهـــا المانيا في الحادي عشر/تشرين الثاني/١٩١٨ لأنهاء الحرب العالمية الاولى.

رياض الصدر، المصدر السابق، ص٧٥.

(٣١٦) محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العـــالميتين، ١٩١٤-١٩٤٥، (د.د)، ط١، بغـــداد، ١٩٨٤، ص٧٤-٧٥.

(٣١٧) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٤٠.

واغنى دولة حاولت الحفاظ على مركزها في الامريكيتين وحاولت توسيع نفوذها في بقية بقاع العالم، بحجة اقامة علاقات جديدة اطلقت عليها اسم (نظام ما بعد الحرب) لضمان مصالحها من جهة ولفرض نوع من التوازن بين دول العالم للحيلولة دون ظهور اية دولة قد تقف بوجه الطموحات الامريكية الجديدة[٣١٨]، فمن خلال مبادئ رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ولسن) الاربعة عشر التي كانت تمثل الدبلوماسية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية التي كانت موجهة ضد اوربا فإنه رغب أيضاً بأستخدام هذه الدبلوماسية تجاه آسيا، لذلك فإنه اخبر نظراءه الاوربيين في مؤتمر الصلح أنه ليس هناك شيئا اكثر أهمية للرأي العام الامريكي من الظلم الذي اوقعته اليابان على الصين "وان التوازن بين القوى الاستعمارية في شرق آسيا يجب ان يستعاض عنه بنظام جديد، يفرض على الجميع الامتناع عن التوسع السياسي والعسكري"[٣١٩]، لذا فإن دافع الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين كان من منطلق اقامة التوازن بين الصين و اليابان، ومن ثم عدم تمكين الاخيرة من السيطرة على موارد الصين وليس بدافع التعاطف معها.

اما اليابان فإن اهدافها الاساسية التي سعت الى تتحقيقها في مؤتمر الصلح، تمثلت بمطالبها الثلاثة وهي تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ)، والموافقة على انتقال الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ الواقعة الى الشمال من خط الاستواء الى اليابان، والمطالبة بالمساواة العرقية وادانة التمييز العنصري، من خلال وثيقة رسمية في وثائق منظمة عصبة الامم[٣٢٠] الذي دعا الى تأسيسها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في بنوده الاربعة عشر لحل المشاكل الدولية بالطرائق السلمية والهادئة.

(٣١٨) عبد الوهاب القيسي وآخرون، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦.

(2) Kenneth B. Pyle, Op. Cit, p. 136.

(٣٢٠) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٥-١١٦؛ آرثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٤؛
Herschel Webb, Op. Cit., p. 36 ; Inazo Nitobe, Op. Cit., p. 159-155.

اولا- تأكيد وضع اليابان في اقليم (شانتونغ).

كان اصرار اليابانيين على ادعائهم بالحقوق الالمانية في اقليم (شانتونغ) نابعا من ثلاث اعتبارات، الاول موافقة الصين على المطالب اليابانية الواحد والعشرين سنة ١٩١٥، وذلك ضمن المجموعة الاولى التي نصت على منح اليابان امتيازات واسعة في اقليم (شانتونغ) التي اصبحت منطقة يابانية بموجب معاهدة نقل ملكية المانيا، والثاني حصول اليابان على ضمانات سرية من بريطانيا وفرنسا بتوقيعهما على اتفاقيات مع اليابان خلال سنتي ١٩١٦- ١٩١٧، التي تعهدت بموجبها كل من بريطانيا وفرنسا بمساندة اليابان في مؤتمر(السلام) بخصوص ادعاءاتها المتعلقة بالإمتيازات الالمانية في اقليم (شانتونغ)، الى جانب اتفاقية (لانسنغ-ايشي) الموقعة مع الولايات المتحدة الامريكية في ١٩١٧، التي اعترفت الاخيرة بموجها ان لليابان (حقوقا ومصالح خاصة) في الصين نظراً لقربها الجغرافي منها، والثالث تمثل بتوقيع الصين معاهدة (سن-جان تونغي/ Hsin-Jan Tungi) السرية في الخامس والعشرين/ايلول/١٩١٨ مع اليابان، التي اكدت أنَّ الحكومة اليابانية ستبدأ بسحب قواتها الى مدينة (سنغ تاو/Tsingtao) وسيتمركز الجيش الياباني على طول سكة حديد (شانتونغ)، وان مسؤولية حماية المناطق التي سيخليها الجيش الياباني ستترك للسلطات الصينية، وان خط سكة حديد (شانتونغ) سيصبح في النهاية عبارة عن مشروع مشترك بين الصين واليابان مقابل قرض مالي تقدمه اليابان الى الصين وقدره (٤٠) مليون (ين) ياباني لتمويل بناء خطوط سكك الحديد تلك[٣٢١]، ونتيجة لذلك فإن ممتلكات الخطوط والاموال العائدة منها جميعها سترهن لدفع ذلك القرض المقدم من اليابان، واتفق الطرفان على ان تبقى هذه المعاهدة سرية حتى اليوم الاول من اجتماعات مؤتمر الصلح الذي سينعقد بعد انتهاء الحرب مباشرة[٣٢٢]، وهكذا فالرسائل المتبادلة والاتفاقية الموقعة بين الطرفين المتعلقة بمسألة اقليم (شانتونغ) منحت اليابان أساساً قانونياً بخصوص ادعاءاتها في هذا الاقليم وسكك الحديد المتعلقة بها.

---

(1) Telegram from the Japanese Embassy to the Department of States, In 30/October/1918, F.R.U.S, 1918, Washington, 1930, p.205.

(2) Chow Tse-Tsung, Op. Cit., p. 87.

وكانت لليابان ٱستراتيجية خاصة تنوي تحقيقها خلال مؤتمر الصلح وهي تأمين الاعتراف بتفوق اليابان بمنطقة شرق اسيا، فضلا عن اغلاق اسواق الصين واحتكارها، لاسيما وان الحكومة اليابانية ادركت بعض المسائل الاساسية الواجب تحقيقها في ذلك المؤتمر.

وعدّ (كيروكي هاياشي/Kiroku Hayashi) وهو أحد اعضاء البرلمان الياباني (الدايت) "ان التخلي عن خليج (كياوشو) بأقليم (شانتونغ) هو من المسائل المهمة جدا، التي ستؤثر في اليابان بشكل استثنائي، وان تنازل المانيا لليابان عن هذه المنطقة سيؤمن السلام في منطقة الشرق الاقصى، وان مسألة تسليمها الى الصين يجب ان لايترك الى مؤتمر الصلح القادم لكون المسألة تتعلق بالصين واليابان فقط"(٣٢٣)، وان أحد خبراء القانون الدولي في اليابان بيّن في الاقتراح "ان اليابان يجب ان يؤمن لها تأجير منطقة (سنغ تاو) من الصين لمدة معينة"(٣٢٤)، اما الخبير المالي الياباني (شيبوزاوا/Shibusawa) ، فقد أكد "ان علاقات القوى الاخرى مع الصين عبارة عن مصالح، اما علاقة اليابان فهي اكثر حيوية ... وتبعا لذلك فإنها لا تستطيع ان تضع مصالحها في تساو مع مصالح القوى الاخرى"(٣٢٥)، ونصح (شيبوزاوا) أيضاً "ان تكون الدول مستعدة لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية (بطل الديمقراطية) لكي لا تكون جزءا من سياستها... وان هناك مخاوف عامة لتنامي قدرات الولايات المتحدة الامريكية وعدم الثقة بدوافعها"(٣٢٦)، وهذه الامور ادركتها الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي اثار مخاوفها من السياسة اليابانية، وتوضح ذلك عندما عبرت وزارة الخارجية الامريكية في السادس عشر/كانون الثاني/١٩١٨ ان "الاتفاقية الصينية-اليابانية الاخيرة ستمنح اليابان سيطرة فعالة على خطوط سكك الحديد في اقليم (شانتونغ)، واذا ما تم تأكيد هذه السيطرة المؤقتة الحالية لليابان على خطوط سكك الحديد في (شانتونغ) من خلال معاهدة نهائية تعقد في مؤتمر للصلح، فإن تلك الاتفاقية لن

(1) Telegram from the Ambassador in Japan (Morris) to the Secretary of State, In 27/November/1918, F.R.U.S, 1919, Op. Cit, p. 490.
(2) Ibid, P.491.
(3) Ibid, P.491-492.
(4) Ibid, P.492.

تضعف حقوق السيادة الصينية في (شانتونغ) فحسب بل ستلحق الضرر في الحقوق التجارية للدول الاخرى"(٣٢٧) ومنها مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الصين، التي ادركت ان "مطالب اليابان في الصين لسنة ١٩١٥، وسياستها الخاصة بالقروض واتفاقياتها السرية العسكرية، كانت تهدف لمنح اليابان فرصة السيطرة على المؤسسة العسكرية الصينية والصناعات المتعلقة بها،ومن ثم ربط النشاطات السياسية والتجارية للصين باليابان، لذا فإن ميل السياسة اليابانية في الصين والشرق الاقصى بهذا الاتجاه سيؤدي الى اختفاء مبادئ الفرصة المتساوية للجميع عندما يتسع البرنامج السياسي والتجاري لليابان ليحدث مخاطر وتعقيدات في المستقبل بين القوى ذات العلاقة في منطقة الشرق الاقصى"(٣٢٨)، فسارعت اليابان لتنفيذ مخططاتها التوسعية من خلال محاولة وزير خارجيتها (شنكين مكينو) لإقناع وزير خارجية الصين (رانش/Reinsch) على تسوية وضع اقليم (شانتونغ) وبطريقة ودية بين الحكومتين اليابانية والصينية، من خلال عقد اتفاقية نهائية ومسبقة لعقد المؤتمر القادم لإلغاء الحقوق الاقليمية الاضافية وقيود التعرفة الكمركية التي يسيطر عليها الحلفاء(٣٢٩)، وعندها حذرت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحكومة الصينية من عقد اتفاقية كهذه، بحجة ان ذلك لن يمكن الوفد الامريكي في مؤتمر الصلح من تقديم المساعدة للصين اذا ما قدم اليابانيون الى باريس وفي حوزتهم موافقة صينية على منح حقوق خاصة لليابان في اقليم (شانتونغ) (٣٣٠)، الامر الذي افشل جهود اليابان في تحقيق ذلك.

وبوصول الوفد الياباني الى مؤتمر الصلح في باريس، قدم الوفد في الحادي والعشرين/نيسان/١٩١٩ الحجج التي تدعم دعاوى حكومته في (كياوشو) بإقليم (شانتونغ) وفقا للإعتبارات الثلاثة التي ذكرت سابقا، ومؤكدا "ان اليابان مهتمة جداً

---

(1) Telegram from the acting secretary of state to the ambassador in France (Sharp), In 16/December/1918, F.R.U.S, 1919, Paris peace conference, Vol. II, Washington, 1942, P. 515-516 .
(2) Telegram from the acting secretary of state to the commission to negotiate peace, In 21/December/1918. Ibid, p. 517-518.
(3) Telegram from the acting secretary of state to the commission to negotiate peace, In 5/Januray/1919. Ibid, p. 519.
(4) Telegram from the commission to negotiate peace, in 11/January/1919, Ibid, p. 528.

بمسألة التعويض والغرامة الحربية لأنها خسرت الكثير من السفن الحربية، لـــذلك فإن لها دعاوى كثيرة تطالب بها في هذا المؤتمر"(٣٣١)، لاسيما تعويضـــها بـــإقليم (شانتونغ).

وقدم رئيس الوفد الامريكي (ولسن) في الثـــاني والعشرين/نيســـان/١٩١٩ بعد محادثة أجراها مع الوفد الياباني مقترحا يقضـــي بوضـــع المســـألة المتعلقـــة (بكياوشو) واقليم (شانتونغ) بأيدي القوى الخمس(٣٣٢)، لكي تتخذ إجراءً بشأنها(٣٣٣) وهذا يعني تدويل المسألة وعدم حصرها باليابان فقط الامر الذي لم توافـــق عليـــه اليابان .

وشرع (ولسن) بقراءة الرسائل التي تم تبادلها بين الصين واليابان خـــلال شهر ايلول/١٩١٨، وحاول دحض ادعاءآت اليابان بأن المسألة لم تكن اتفاقية بـــل تبادل للرسائل فقط(٣٣٤)، أي أنه لا توجد هناك اتفاقية بين الصين واليابان تؤكد أن في حالة انتهاء الحرب فإن اقليم (شانتونغ) يجب ان يسلم الى اليابان، لذلك لم يكن رئيس الوفد الامريكي مع الرأي القائل ان اليابان لها احقية بهذا الاقليم.

وتأكيد لموقفه ذكر (ولسن) "ان مسألة السلام في الشرق الاقصـــى تســـتند بشكل أساس الى الصين واليابان، وان اليابانيين يبدو انهم يحاولون الحصول على موطئ قدم لهم في الصين وان ذلك سيكون مضراً لموقف الصين في العالم"(٣٣٥)، وهذا ما تم تاكيده خلال جلسات المؤتمر التي عقدت في المدة من الثاني والعشرين والخامس والعشرين/نيسان/١٩١٩، ومع ذلك كان لليابانيين ورقتين يلوحون بهـــا في ذلك المؤتمر، تمثل التهديد بالإنسحاب من المؤتمر، وهذا ما لم يحبذه (ولسن)، لاسيما بعدما غادر الوفد الايطالي باريس احتجاجاً علـــى عـــدم تنفيـــذ طلبـــاتهم، والأُخرى الاعلان عن الاتفاقيات السرية التي عقدتها اليابان مع بريطانيا وفرنســـا خلال سنتي ١٩١٦- ١٩١٧(٣٣٦)، الامر الذي غير الكثيـــر مـــن موقـــف الوفـــد

---

(1) Note of a meeting held at president Wilson's house in the place des Etats-Unis, Paris, on Tuesday, 22/April/1919, F.R.U.S, 1919, The Paris Peace Conference, Vol. V, Washington, 1946, p. 132.

(٣٣٢) وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان.

(3) Ibid, p. 109.

(4) bid, p. 111-130.

(5) Ibid , p. 138-144.

(6) Richard Storry, Op. Cit, p. 162.

الامريكي للمطلب الياباني، ووضع (ولسن) آنذاك أمام خيارين هما إمَّا الدخول في مجابهة عسكرية مع اليابان وهذا ما لايؤيده الرأي العام الامريكي، او الرضـــوخ للمطلب الياباني[٣٣٧]، وهذا ما بدا واضحا من خلال موقف الوفد الامريكـــي فـــي جلسات المؤتمر.

إذ اشار (ولسن) في الاجتماع المنعقد في الخامس والعشرين/نيسان/١٩١٩ على "ان الاراضي اليابانية اصبحت ممتلئة بالسكان وتحتاج الى منـــاطق أُخـــرى للسكان الفائضين... وعلى هذا الاساس فهي تبحث عـــن اراض لهـــا اكثـــر فـــي الصين"[٣٣٨]، وفي اجتماع الثامن والعشرين/نيسان/١٩١٩ لفت الانتباه الى الحقيقة القائلة "ان اليابانيين إذا كانوا لا يرغبون بوضع قوات عسكرية لهـــم فـــي اقلـــيم (شانتونغ) ويحاولون الوصول الى اتفاق اقتصادي صرف فإنه سيتفق مـــع ذلـــك التوجه"[٣٣٩].

وفي اجتماع اليوم التالي ذكر (ولسن) "انـــه لا يعـــارض مطلـــب اليابـــان للحصول على تلك الحقوق في اقليم (شانتونغ) ولكنه يعارض فرض ذلـــك الأمـــر على الجانب الصيني، واقترح تسليم اليابان الحقوق المتعلقة بالسيادة الصينية كافة وخطوط سكك الحديد والمناجم وستكون لليابان فقط حقوق اقتصادية في الصـــين، ومع ذلك فإن لليابان الحق في التوقيع على اتفاق لتسوية تقتصر علـــى المصـــالح والامتيازات اليابانية في (سنغ تاو)" [٣٤٠]، فأجاب الوفـــد اليابـــاني فـــي اجتمـــاع الثلاثين/نيسان/١٩١٩ على مقترح الوفد الامريكي "بأن اليابان مستعدة لتسليم اقليم (شانتونغ) الى السيادة الكاملة للصين مع احتفاظها فقط بالامتيـــازات الاقتصـــادية التي منحت لالمانيا في السابق وحقها في الوصول الى تسوية بشروط طبيعية حول مصالحها في (سنغ تاو)، وان قوة للشرطة تتألف من مناطق ســـكة الحديـــد مـــن

---

(٣٣٧) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٤٥-١٤٦.

(2) Note of a Meeting Held at President Wilson's Residence, Place des Etats-Unis, Paris, on Friday, 25/April/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. V, p. 245-246.

(3) Notes of a Meeting Held at President Wilson’s Residence, in the place des Etats-Unis, on Monday, 28/April/1919, Ibid, p. 318.

(4) Notes of a Meeting Held at President Wilson’s Residence in the place des Etats-Unis, Paris, on Tuesday, 29/April/1919, Ibid, p. 328-335.

صينيين ويابانيين يتم اختيارهم من الحكومة الصينية"[٣٤١] وأشار (ولسن) الـــى ان اليابان والصين كلاهما ستعملان تحت منظومة عصبة الامم، وان اليابان ســـتمثل في مجلس العصبة[٣٤٢]، وبذلك تكون اليابان حصلت عندما يحـــين الوقـــت علـــى كرسي دائم في عصبة الامم بعد ان اصبحت أحد اعضائها.

وفي اليوم نفسه توصل كل من (ولسن) و (لويد جورج/Lloyd George) رئيس الوفد البريطاني و(كليمنصو/Clemenceau) رئيس الوفد الفرنســـي الـــى اتفاق ثلاثي اطلق عليه وزير الخارجية الامريكي (لانســـنغ) (الثـــالوث المقـــدس)[٣٤٣]، وهو اتفاق سري تضمن الشروط التي وضعها المـــؤتمر المتعلقـــة بـــأقليم (شانتونغ) التي تضمنت تخلي المانيا لصاح اليابان عن حقوقها وامتيازاتها جميعها المتعلقة بإقليم (شانتونغ) بما في ذلك سكك الحديد وخطوط التلغراف، فضلاً عـــن حقوقها في منطقة (كياوشو)[٣٤٤]، وبذلك ورثت اليابان المانيا في اقليم (شـــانتونغ) من خلال تحويل ممتلكاتها ومصالحها هناك الى اليابان دون الاشارة الـــى وعـــد اليابان الذي اعنلته سنة ١٩١٤ بإعادة تلك الممتلكات الى الصين، وادخلـــت هـــذه الشروط في البنود (١٥٦) و (١٥٧) و (١٥٨) من القسم الثـــامن مـــن معاهـــدة الصلح مع المانيا[٣٤٥]، الموقعة في الثامن والعشرين/حزيران/١٩١٩ التي عرفـــت بمعاهدة (فرساي)[٣٤٦] .

وعندما انتهى المؤتمر في نهاية حزيران/١٩١٩ ، فإن وضع اليابان وعلى الرغم من اقرار سيطرتها على اقليم (شانتونغ) لم يعد مـــن الناحيـــة الدبلوماســـية بالإمكان الاعتراض عليه إلا أنه لا يزال يفتقر الى تصديق قـــانوني[٣٤٧]، لـــذلك

---

(1) Notes of a meeting held at President Wilson's Residence in the place des Etats-Unis, Paris, on Wednesday 30/April/1919 , F.R.U.S, 1919, Vol. V , p. 363.
(2) Ibid, p. 363.
(3) Chow Tse-Tsung, Op. Cit., p. 88.
(4) Notes of a meeting held at President Wilson's Residence in the place des Etats-Unis, Paris, on Wednesday, 30/April/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. V, p. 367.
(5) Chow Tse-Tsung, Op. Cit., p. 89.
(٦) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص٧٧–٧٩.
(7) W. G. Beasley, The Modern history of Japan, Third Printing, Japan, 1986, p. 207.

الولايات المتحدة الامريكية وبعد نقل نص المعاهدة الى الكونغرس الامريكي لمناقشتها، فكان (الاقتراح الخاص) بتعديل نص المعاهدة المتعلق بإقليم (شانتونغ) لكي يعاد ذلك الاقليم مباشرة للصين(٣٤٨)، وفي الرابع/ايلول /١٩١٩ قدم الى الوفد الياباني المقترح الامريكي الخاص، لتجنب توجيه تهمة الى الولايات المتحدة الامريكية بأنها قبلت بشروط المعاهدة السابقة على الاسس الواردة في تصريحات الحكومة اليابانية، التي صدرت في طوكيو عقب التوقيع على المعاهدة، التي اشارت الى "ان المفاوضات المقترحة للتسليم تستند الى معاهدة موقعة مع الصين في ايار/١٩١٥، وعلى الاتفاق المكمل لها في ايلول/١٩١٩"(٣٤٩)، لذلك فإن مسودة الاقتراح الامريكي للإعلان الذي يجب على الحكومة اليابانية ان تنشره وأن تتخلى عن ادعائاتها في السيادة على اقليم (شانتونغ)، واعادة الاراضي المستأجرة في (كياوشو) جميعها الى الصين، مع الحقوق والامتيازات كافة التي امتلكتها المانيا ضمن الاراضي المسأجرة بأستثناء ما يتعلق بسكك الحديد، على ان يتم ذلك خلال مدة سنتين من يوم توقيع معاهدة (فرساي)، على ان توافق الصين على جعل مدينة (سنغ تاو) مستوطنة دولية وتجعل ميناء المدينة مفتوحا امام التجارة الدولية، ومنح امتيازات خطوط سكك الحديد الجديدة الى اليابان لحساب الحكومة الصينية، والسماح لليابان بتشكيل قوة للشرطة لحماية سكك الحديد مؤلفة من صينيين مع وجود افراد يابانيين لتقديم المشورة وسيكون اختيارهم من الحكومة الصينية(٣٥٠).

وكانت الولايات المتحدة الامريكية مضطرة للموافقة امام الدول على بنود معاهدة (فرساي)، التي بموجبها تم تحويل الممتلكات الالمانية كافة الى اليابان، ولكي تبيّن لليابان معارضتها، سعت لتقديم المقترح السابق لكي تتمكن بعد تهدأة الامور ان تعيد فتح الموضوع من جديد لتحجم سيطرة اليابان على اقليم (شانتونغ) الذي يعد من أهم المراكز الاستراتيجية والاقتصادية في الصين، لاسيما وان موافقة (ولسن) بالتوقيع على هذا الاتفاق حول اقليم (شانتونغ) وعائديتها الى

(1) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 426.

(2) Telegram from the secretary of state to President Wilson draft of proposals for Japanese declaration with regard to shantung province in 4/August/1919, F.R.U.S, 1914-1920, Op. Cit, p. 454.

(3) Ibid, p. 455.

اليابان كانت غير مقبولة من خصوم الرئيس (ولسن) في الولايات المتحدة الامريكية[٣٥١]، الذين اثاروا جدالين ، الاول وهو غياب الانصاف والعدل والاخلاقيات من خلال السماح لليابان لكي تخلف المانيا بحقوقها في الصين، والآخر هو ان زيادة نفوذ وقدرة اليابان سيكون على حساب المصالح الامريكية في الشرق الاقصى، وفي الحقيقة ان النقاشات الحادة والصاخبة التي جرت بين اعضاء مجلس الشيوخ في الكونغرس الامريكي المتعاطفين مع الصين اسهمت في اضافة الزيت على النيران المشتعلة في منطقة الشرق الاقصى[٣٥٢] واضعف نفوذ الولايات المتحدة الامريكية بدلا من ان يعززه في شرق اسيا.

ثانيا- تحويل الجزر العائدة لالمانيا الواقعة في المحيط الهادئ الى اليابان

كانت اهتمامات اليابان بالجزر الالمانية الواقعة الى الشمال من خط الاستواء في المحيط الهادئ قليلة قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، إلا أنها سرعان ما ٱستولت على هذه الجزر بعد ثلاثة اسابيع من قيام الحرب وأعلنت أنَّ سيطرتها عسكرية فقط، الا ان الاحداث التالية جعلت تلك الجزر مهمة بأعين اليابانيين، فسارعوا لعقد اتفاقيات سرية مع كل من بريطانيا وفرنسا خلال سنتي ١٩١٦– ١٩١٧، تعهدت فيها هذه الدول بمساندة اليابان للسيطرة على الممتلكات الالمانية في المحيط الهادئ في مؤتمر للصلح ، ويبدو ان اهتمامات اليابان بتلك الجزر ٱستند بدرجة كبيرة الى الفخر بتفوقهم العسكري وعلى اعتبارات اقتصادية ولتعزيز هيبتها ومكانتها، فضلاً عن كون تلك الجزر تعطي لعدد من اليابانيين فرصة في الحصول على عمل نظراً لٱرتفاع طلبات العمالة في اليابان، الى جانب تحقيق بعض الضرورات العسكرية وامكانية اقامة القواعد البحرية الجيدة في تلك الجزر لأنها تستطيع ان تعترض خط الاتصالات البحرية الامريكية بين القواعد البحرية الامريكية في تلك المنطقة[٣٥٣]، وتتألف هذه الجزر من ثلاث مجاميع

---

(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 234; Richard Storry, Japan, p. 63.
(2) Paull Hibbert Op. Cit, p, 426-427.
(3) Harlow J. Heneman, Op. Cit, p. 1030.

رئيسة هي جزر (الماريان) و (المارشال) و (الكارولين)، ومجموعة اخرى تقـــع فيما بينها، ومن الجزر الرئيسة غير المرتبطة والبعيدة نسبيا جزيرة (يـــاب/Yap) التي تقع الى الجنوب الشرقي من الصين التي كانت تمتلكها المانيا ثـــم اســـتولت عليها اليابان، وتعود اهمية هذه الجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية كونها تقع على مقربة من جزيرة (كوام) العائدة اليها والواقعة بين جزر (الماريانا) فـــي الشمال و(الكارولين) في الجنوب[٣٥٤] التي تعد محطة مهمـــة بالنســـبة للولايـــات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ، وتشكل جزيرة (كوام) أهمية كبرى بالنســـبة للولايات المتحدة الامريكية كونها نقطة وصل للتاثير الامريكـــي بـــين (مـــانيلا) عاصمة الفلبين ومدينة (سان فارنسسكو) على الساحل الغربي للولايـــات المتحـــدة الامريكية وتتوسط المسار مجموعة جزر (هـــاواي) العائـــدة للولايـــات المتحـــدة الامريكية أيضاً، وإنَّ هذه الجزر تقع في منطقة تحيط بها الجـــزر اليابانيـــة ممـــا يجعلها عرضة للخطر الياباني لوجود شبكة من خطوط التلغراف تـــربط الجـــزر العائدة للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ، وفي حالة انـــدلاع الحـــرب فمن السهولة قطع تلك الخطوط من أية سفينة للعودة، وفي حالـــة انقطـــاع تلـــك الخطوط فإن الاتصالات الامريكية مع (الفلبين) ستنقطع، فضلاً عن كـــون ذلـــك سيشكل خطرا أيضاً على السفن الحربية الامريكية التي تتحرك بـــين (الفلبـــين) و الولايات المتحدة الامريكية[٣٥٥]، لذلك حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكيـــة منع اليابان من الحصول على الجزر الالمانية في المحيط الهادئ، اما فـــي حالـــة اتخاذها موقفاً ينص على إعادة تلك الجزر جميعها الى المانيا فإن حكومة الولايات المتحدة الامريكية ستستطيع بعدها التوصل الى تفاهم معين مع المانيا الذي بموجبه ستتحول تلك الجزر بما فيها جزيرة (ياب) الى سيادة الولايات المتحدة الامريكية، واذا تم طلب دفع غرامة حربية من المانيا وتم الحصول عليهـــا فـــإن دفـــع تلـــك الغرامة او جزء منها يمكن ان يحول لشراء تلك الجزر، ومن ثم ستعود ملكيتهـــا

---

(1) Memorandum by the third assistant secretary of state (Long) on the disposition of the ex-German islands of the Pacific Ocean Now in possession of Great Britain and Japan, in 14/December/1918, F.R.U.S, 1919, Vol. II, p. 513.

(2) Ibid, p. 514.

الى الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فإن على حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تتخذ موقفا في مؤتمر الصلح (القادم) مفاده ان هذه الجزر يجب ان تعود الـــى المانيا، وبعد انتهاء هذا المؤتمر ستدخل الولايات المتحدة الامريكية في مفاوضات مع المانيا للحصول على تلك الجزر ، لكون امتلاك اليابان لهذه الجــزر سيشــكل خطرا ثابتا على الولايات المتحدة الامريكية وعلى وضعها المسيطر في المحــيط الهادئ(٣٥٦).

إلا أن اليابان ادعت خلال مؤتمر الصــلح بأحقيتهــا بتلــك الجــزر، وان اّدعاءها هذا كان يعود الى كونهم قد قدموا الكثير من التضحيات خلال الحــرب، فضلا عن الاسباب الاقتصادية والجغرافية والامنية التي توفرهــا هــذه الجــزر لليابان(٣٥٧)، وهذا ما لم يوافق عليه الوفد الامريكي لوقوع جزيــرة (يــاب) بــين الجزر العائدة لالمانيا والتي تشكل منطقة حيوية للمصالح الامريكية فــي المحــيط الهادئ ومركزا مهما للاتصالات الامريكية هناك، مما اثار الجدل بــين الوفــدين الياباني والامريكي في المؤتمر في اجتماع يوم التاسع والعشرين/كانون الثاني، اذ كانت الفكرة المطروحة أن تقسم تلك الاراضي بين الدول التي يعتقد انهــا تمتلــك دعاوى اقوى بهذا الشأن(٣٥٨).

وقدمت اليابان في جلسة الرابع والعشرين/اذار دعواها المتكررة وبشــكل اقوى عندما ذكر البارون (مكينو): – "ان الخطين التلغــرافيين اللــذين ســيطرت عليهما اليابان هما خط (جيفو–سنغ تاو – شنغهاي) والآخر المتكون من فــرعين هما خط(ياب–شنغهاي) وخط (ياب–مينادو)، وان احدهما كان عائدا بالكامل الى الحكومة الالمانية والثاني تابع لشركات القطاع الخاص لكنه هو الآخر ممول مــن الحكومة الالمانية، وان الخطين استخدما لتطوير الهيمنة السياســية والاقتصــادية الالمانية في المنطقة، لهذا فان اليابــان تعــارض عــودة هــذين الخطــين الــى

---

(1) Memorandum by the third assistant secretary of state (Long) on the disposition of ex-German islands of the Pacific ocean now in possession of Great Britain and Japan, in 14/December/1918, , F.R.U.S, 1919, Vol. II, p. 514-515.

(2) Jan Thomson, Op. Cit, p. 50 ; George M. Beckmann, The Modernization of China and Japan, New York, 1962, P.373.

(3) George Berrard Noble, Policies and Opinion, New York, 1935, p. 112-113.

المانيا"،[٣٥٩] وبما ان اليابان تمكنت من مواجهة القوات الالمانية في بداية الحــرب وتمكنت من السيطرة على هذه الجزر والخطوط التابعة لها فلها الحق اكثر من أية دولة بهذه الممتلكات، ولما كان رئيس الوفد الامريكي (ولسن) يكافح ضد مســاعي اليابان لضم اجزاء من العالم اليها، اعلن في جلسة يوم الســابع والعشــرين/اذار للمؤتمر "ان الاجتماع الذي جرى عصر هذا اليوم والذي تبعه تبادل في وجهــات النظر بخصوص المستعمرات الالمانية في المحيط الهادئ فإننا لا نوافق على نقلها الى اليابان"[٣٦٠]، وفي الثلاثين/نيسان طرح وزير خارجيــة الولايــات المتحــدة الامريكية (لانسنغ) مقترحا الى المؤتمر مفاده تحويل جزيرة (ياب) وعدم جعلهــا حكرا على اليابان، على ان تدار هذه الجزيرة من لجنة دولية تسيطر على خطوط نقل البرقيات[٣٦١]، وبمعنى اخر منح الدول المنتصرة جميعها في الحرب الحق في ادارة تلك الجزيرة والخطوط التلغرافية المنشأة عليها لمنع اليابــان مــن فــرض سيطرة احتكارية على منظومة الخطوط التلغرافية، إلا أن الوفد الياباني عــارض هذه الفكرة "لأن تلك الجزيرة تحتلها اليابان، وهناك اتفاقيات دخلت بهــا حكومتنــا بخصوص وضعية تلك الجزيرة من الناحية القانونية وان الاقتراح الامريكي يعــد خطيرا جدا، وان مسألة الخطوط التلغرافية الخارجة من جزيرة (ياب) هــي اقــل اهمية من وضع الجزيرة نفسها، ومع هذا فإن اليابان كانت مستعدة للــدخول فــي مفاوضات حول وضع الخطوط التلغرافية ولكن بعد ان تحــل وضــعية عائديــة الجزيرة اولا"[٣٦٢].

وصرّح رئيس الوفد الامريكي (ولسن) فــي الاول/ايــار "نظــرا لمــرور الخطوط التلغرافية عبر المحيط الهادئ من خلال جزيرة (ياب) فإن هذه الجزيــرة

---

(4) Secretary's notes of a conversation held in M. Pichon's room at the Quai d'orosay, Paris, on Monday, 24/March/1919, F.R.U.S, 1919, the Paris peace conference, Vol. IV, Washington, 1943, p. 467-468.

(1) George Berrard, Op. Cit, p. 307.

(2) Secretary Notes of a conversation of the Foreign Ministers held in M. Pichan's Room at the Quas d'Orsey, Paris, on Wednesday, 30/April/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. IV, p. 653 ; Paull Hibbert, Op. Cit., p. 443.

(3) Secretary's Notes of a Conversation of the Foreign Ministers Held in M. Pichon's Room at the Quas d'Orsay, Paris, on Wednesday, 30/April/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. IV , p. 654.

يجب ان لا تضع في عهدة أية دولة في العالم"[٣٦٣]، واضاف في اجتماع يوم السادس/ايار "ان هذه الجزيرة يجب ان تخضع لسياسة الباب المفتوح وان تكون هناك فرص متساوية للتجارة فيها لدول عصبة الامم وان جزيرة (ياب) يجب ان لا تضم الى تلك الجزر التي منحت للانتداب الياباني"[٣٦٤].

وعلى الرغم من معارضة رئيس الوفد الامريكي لنقل ملكية الجزر الى اليابان التي كانت عائدة لألمانيا، فإن قراراً رسمياً صدر في مؤتمر الصلح كوفئت اليابان من خلاله بهذه الجزر على وفق قرار الانتداب الصادر في السابع/ايار/١٩١٩، المقسم الى ست مجاميع، فكانت الأولى تتعلق باليابان ونصت على "ان الانتداب سيمنح اليابان، الجزر الالمانية الواقعة الى الشمال من خط الاستواء في المحيط الهادئ"[٣٦٥]، واعقب ذلك صدور قرار دولي وقانوني من عصبة الامم عندما وضعت نظم انتداب مختلفة للمستعمرات الالمانية وفصلت بينها على اساس درجة تطورها فكانت الجزر التي اصبحت تحت الانتداب الياباني ضمن المجموعة (ج) اي الثالثة وهي "المناطق الاكثر تخلفا ومنها الجزر الواقعة في المحيط الهادئ"[٣٦٦]، وتماشيا مع الشروط الواردة في البند (٢٢) من ميثاق عصبة الامم، فإن سيطرة اليابان على تلك الجزر عدت على "أنها أمانة مقدمة للحضارة الانسانية ونظراً لقربها الجغرافي من اليابان لهذا اعطيت لها"[٣٦٧].

وصدر القرار من دون موافقة رئيس الوفد الامريكي (ولسن)، الذي اعلن تحفظاته حول الموضوع واصر على ان تلك المسألة يجب ان تدول وان تدار من لجنة دولية تسيطر أيضاً على خطوط النقل التلغرافي للبرقيات في جزيرة (ياب)[٣٦٨]، لكي تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من اثارة الموضوع مرة ثانية

---

(4) Notes of meeting held in the conference room of the supreme war council at the grand hotel Trianon, Versalles, on Wednesday, 1-7/May/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. V, p. 505.

(5) Ibid, p. 506.

(1) Notes of meeting held in the conference room of the supreme war council at the grand hotel Trianon, Versalles, on Wednesday, 1-7/May/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. V, p. 508.

(٣٦٦) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٤٩١؛

W.G. Beasley, Op. Cit, p. 207.

(3) Harlow J. Heneman, Op. Cit, p. 1031.

(4) Kenneth Scott, Op. Cit, p. 175.

بعد انتهاء اجتماعات المؤتمر، واعقب ذلك ادلاء رئيس الولايات المتحدة الامريكية في التاسع عشر/آب/١٩١٩ تصريحا امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي حول الموضوع ذكر فيه "ان جزيرة ياب واحدة من القواعد والمراكز المهمة لخطوط نقل البرقيات والاتصالات اللاسليكة في المحيط الهادئ، وان وضعية الجزيرة يجب ان تحفظ لمؤتمر عام يعقد لوضع الحلول فيما يتعلق بملكية وعمل خطوط نقل البرقيات"(٣٦٩).

ومع التحفظات كلها التي اعلنت عنها حكومة الولايات المتحدة الامريكية، فإن الجزر اصبحت تحت الانتداب الياباني مما سمح لها بتوسيع نفوذها حتى وصل بالقرب من جزر (الفلبين) و (كوام) العائدة للولايات المتحدة الامريكية حيث توجد المصالح الامريكية في المحيط الهادئ، وهذا يعني عدم التوصل الى حل يرضي الطرفين مما تسبب في ايجاد نوع من التوتر في العلاقات اليابانية-الامريكية عقب انتهاء مؤتمر الصلح.

ثالثا- المساواة العرقية وإدانة التمييز العنصري

ضغط الرأي العام في اليابان على حكومته لعقد اتفاقيات بشأن هجرة اليابانيين الى استراليا والساحل الغربي للولايات المتحدة الامريكية، تتفق مع المعايير الدولية وتركز على موضوع المساواة بين الاجناس والاعراق في العالم، تدرج ضمن بنود ميثاق منظمة عصبة الامم التي من المقرر تشكيلها على وفق ما ورد في بنود (ولسن) الاربعة عشر(٣٧٠)، وتمت الاشارة الى ذلك في تصريح الماركيز (اوكيوما/Okuma) –أحد اعضاء الوفد الياباني– في الاول/كانون الثاني/١٩١٩ "ان سلاما دائما لا يمكن الوصول اليه و تحقيقه بدون ان تحل في اول الامر مسألة المساواة بين الاعراق... والطريقة التي تقترحها الولايات المتحدة الامريكية التي تعامل بموجبها الاعراف الاجنبية مستقبلا... وان المهاجرين

(1) Telegram from the acting secretary of state to the ambassador in Great Britain (Davis), in 4/December/1920, F.R.U.S, 1921, Vol. II, Washington, 1936, p. 267.
(2) W.G. Beasley, Op. Cit. P. 207-208.

اليابانيين يجب ان يسمح لهم بحرية الدخول لأي بلد كان"(٣٧١)، وعلى هذا الاساس قدم الوفد الياباني مقترحا في جلسة المؤتمر المنعقدة في العشرين/اذار مفاده ان يدرج هذا الموضوع في ميثاق العصبة على وفق صيغة "ان مبدأ المساواة بين الامم هو مبدأ أساس لعصبة الامم، وعلى القوى الموقعة على ميثاقها ان توافق على تثبيت فقرة تشير الى ان الاجانب ورعايا الدول الاعضاء في العصبة كافة يجب ان تكون لهم معاملة عادلة ومتساوية، وان لا يكون هناك تمييز فيما بينهم على وفق القانون او على وفق العُرف او التبعية او جنسية الفرد"(٣٧٢).

وكانت اليابان تعلم جيدا ان مقترحها هذا سيقابل بالرفض، لاسيما وانه قد تم تحذيرها مسبقا من أن الشعوب الناطقة باللغة الانكليزية ستعارض مثل هذه العبارة، وعندها اشار رئيس الوفد الامريكي (ولسن) الى ضرورة ادخال مفهوم المساواة في المبادئ الاساسية لوثيقة عصبة الامم، لكنه اعلن ان مثل تلك المسائل يجب ان تقرر بالاجماع وليس بالاغلبية على الرغم من علمه الكامل ان مواطني الولايات المتحدة الامريكية وسكان استراليا البيض لن يقبلوا بذلك(٣٧٣)، اما بالنسبة للوكولونيل الامريكي (هاوس) فحاول ترضية اليابانيين في دعواهم للإعتراف بالمساواة العرقية بدون ان يشير بالضبط الى ذلك الاعتراف بكلمات رسمية، وشعر (هاوس) ان ادخال قرار كهذا في (معاهدة السلام) قد يثني اليابان عن اثارة الموضوع المتعلق بالمساواة العرقية في الجلسات القادمة والتكميلية للمؤتمر، اما بالنسبة لوزير الخارجية الامريكي (لانسنغ) فوافق على بذل محاولة لإدخال قرار كهذا إلا أنه لم يكن مقتنعا بذلك(٣٧٤)، وعلى الرغم من حصول القرار على (١١) صوتاً لصالحه من مجموع (١٧) صوتاً، فإن استراليا كانت على وجه

---

(3) Telegram from the Ambassador in Japan (Morris) to the acting secretary of state, in 2/January/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. I, p. 493.

(1) Minutes of the daily meetings of the commissioners Plenipotentiary, Thursday, in 20/march/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. XI, Washington, 1945, p. 129; George M. Beckmann, Op.Cit, P.370.

فوزي درويش، اليابان، ص١٤١.

(2) Inzo Nitobe, Op. Cit, p. 153.

(3) Minutes of the Daily Meeting of the commissioners Plenipotentiary, Saturday, 10/April/1919, F.R.U.S, 1919, Vol. XI, p. 158-159.

الخصوص معارضة لأي اقتراح بخصوص المساواة بين الاجناس والاعراق، وعارض ذلك أيضاً الفسكاونت (سيل/Ciell) بأسم الامبراطورية البريطانية على اساس ان النقاط الواردة في المقترح الياباني قد تفتح الابواب أمام جدل طويل وخطير بأتجاه التدخل في الشؤون الداخلية للدول[٣٧٥].

ولم تؤيد الولايات المتحدة الامريكية فكرة اليابان بالمساواة العرقية نتيجة لعلاقاتها المتميزة مع بريطانيا واستراليا ونيوزلندا وكندا التي لها مصالح اكثر مع هذه الدول من اليابان، الأمر الذي فرض على حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان ترضخ لمطالب تلك الدول بدلا من الطلب الياباني[٣٧٦]، وشعر رئيس الوفد الامريكي بحرج شديد نتيجة دعم مقدرته على دعم الطلب الياباني بإضافة جملة تتعلق بالمساواة بين الاجناس والاعراق تضاف الى ميثاق عصبة الامم التي تنص على "ان مبدأ المساواة بين الامم والطريقة العادلة في تعامل الحكومات مع مواطنيها هي الاساس الجوهري للعلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد"[٣٧٧].

وأنَّ عدم مقدرة اليابان على انتزاع اعتراف الدول الكبرى بالمساواة العرقية بين الاجناس، كان بمثابة هزيمة دبلوماسية تسببت في زيادة الامتعاض لدى الرأي العام الياباني وسببا فيما بعد في الدعوة الى تزكية المشاعر القومية الاسيوية ضد الغرب[٣٧٨]، وان ذلك الشعور تطور وانفجر اخيراً كرد فعل خطير ضد ما عدته غطرسة للأعراق والاجناس البيضاء في مسألة لون البشرة[٣٧٩].

ومما سبق يتبين ان نتائج المؤتمر كانت كارثية على سياسة رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ولسن)، ذلك لحصول امرين هما رفض الكونغرس الامريكي المصادقة على معاهدة (فرساي)، واخفاق الولايات المتحدة الامريكية في ان تصبح عضوا في عصبة الامم التي تشكلت سنة ١٩٢٠[٣٨٠]، مما أثر على دورها في

(4) Inzo Nitobe, Op. Cit, p. 153 ; W.G. Beasley, Op. Cit, p. 208.
(1) George Berrard, Op. Cit, p. 143.
(2) Kenneth B. Pyle, Op. Cit, p. 136.
(3) W.G. Beasley, Op. Cit, p. 208;

فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١١٦.

(4) Malcolm DF. Kennedy, Op. Cit, p. 233.
(5) Richard Storry, Japan,; The Modern World, First Edition, Great Britain, 1966, p. 63.

العالم، في حين حصلت اليابان على الكثير، فعلى الرغم من عدم تنفيذ طلبها فيمـــا يتعلق بالمساواة العرقية إلا أنها اصبحت وريثة المانيا في منطقة الشرق الاقصى.

المبحث الثاني
(الاتفاقيات اليابانية-الامريكية المتعلقة بجزر المحيط الهادئ)

اصبحت مسألة الجزر التي وضعت تحت الانتداب الياباني من اولويات اهتمام الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما فيما يتعلق بجزيرة (ياب) في المحيط الهادئ، لذلك سعت لأنتزاع هذه الجزيرة من الانتداب الياباني خشية على مصالحها هناك.

اولا- المراسلات اليابانية-الامريكية حول جزيرة (ياب) في المحيط الهادئ

نفذت الولايات المتحدة الامريكية ما خططت له خلال مؤتمر الصلح، بعد انتهاء جلسات المؤتمر بشأن الجزر الالمانية التي أصبحت تحت الانتداب الياباني بقرار رسمي صادر من عصبة الامم، إذ اعلنت تحفظها على موضوع نقل هذه الممتلكات الى اليابان آنذاك لتتمكن من اثارته مرة ثانية. فعلى الرغم من قرار الانتداب الرسمي الذي منح لليابان بشأن هذه الجزر، فإنه يمكن ملاحظة وجود تحديدات معينة تقيد حرية اليابان من ناحية عدم اقامة تحصينات وقواعد بحرية عسكرية او نقل الاسلحة والذخائر أو إجراء عمليات التدريب مع تقديم تقارير سنوية الى عصبة الامم بما يتعلق بوضعية تلك الجزر(٣٨١)، وكانت حكومة الولايات المتحدة الامريكية اثارت الموضوع ثانية وطالبت بتدويل جزيرة (ياب) واستثنائها من الانتداب الياباني، وكانت هذه الجزيرة تحتوي على مركز للخطوط التلغرافية مدت الى قاع المحيط، وتحتوي أيضاً على مركز لمنظومة المانية- هولندية للنقل التلغرافي تربط مدينة (شنغهاي) الصينية بهذه الجزيرة، وهي مرتبطة أيضاً بخط تلغرافي امريكي يمر عبر المحيط الهادئ ويمر من خلال جزيرة (كوام) الى (مانيلا) عاصمة الفلبين(٣٨٢).

(1) Harlow J. Heneman, Op. Cit, p. 1031.
(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 442.

إلا أن وزارة الخارجية اليابانيــة رفضــت فــي التاســع عشر/تشــرين الثاني/١٩٢٠- طبقا للقرار النهائي للمجلس الاعلى لعصبة الامــم الصــادر فــي (السابع/ايار/١٩١٩) الذي وضع تحت الانتداب الياباني الجزر كافة العائدة لالمانيا في المحيط الهادئ- الموافقة على اي اقتراح يأتي بالضد من قرار المجلس الاعلى والذي يستثني جزيرة (ياب) من ذلك القرار(٣٨٣).

وأرسلت حكومة الولايات المتحدة الامريكيــة برقيــات الــى الحكومــات الايطالية والبريطانية والفرنسية خــلال المــدة مــن كــانون الاول/١٩٢٠ الــى شباط/١٩٢١ لمعرفة ردود افعالهم حول الاعتراض الامريكــي لجعــل الجــزر الالمانية السابقة تحت الانتداب الياباني، وجاءت ردود الافعال مؤكدة أمرين الاول هو ان هذه الجزر منحت الى اليابان وفق قرار انتداب رسمي صادر من عصــبة الامم وهو أمر نهائي، وتمت المصادقة عليه، والآخر يتعلق بالخطوط التلغرافية إذ اقترحت هذه الدول أن مسألة كهذه يمكن طرحها للنقاش في مــؤتمر للإتصــالات التلغرافية تجري مفاوضاته مباشرة بين حكــومتي اليابــان و الولايــات المتحــدة الامريكية(٣٨٤)، مما أحبط محاولة الولايات المتحدة الامريكية بغية استثناء جزيــرة (ياب) من الانتداب الياباني وتدويلها.

والأمــــر نفســـه اكدتــــه زارة خارجيـــة اليابـــان فـــي الســـادس والعشرين/شباط/١٩٢١، بأنها تعد القرار الذي صدر من المجلس الاعلى لعصــبة الامم لا يستثني جزيرة (ياب) وإنَّها تعد الجزر الالمانية السابقة في المحيط الهادئ والواقعة الى الشمال من خط الاستواء كافة وبدون اســتثناء عائــدة الــى اراضٍ خصصت لليابان من خلال انتداب رسمي، وان هذا الرأي هو ليس رأي الحكومة اليابانية فقط انما رأي الحكومات الاوربية أيضاً، واذا كان الفهم الامريكي مناقضا لقرار الانتداب كان من المفروض ان يقوم رئيس الولايات المتحدة الامريكية بتقديم احتجاج فوري على ذلك وان الحكومة اليابانية لا تستطيع ان تــتفهم ان حكومــة

(1) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, ion 19/November/1920, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, 264.

(٣٨٤) حول البرقيات المرسلة الى الدول الاوربية ينظر:

Ibid, p. 269-272.

الولايات المتحدة الامريكية اعترضت بعد مرور سنة ونصف لإثارة الموضوع ثانية وادعائها بعدم وجود اتفاق مطلق تم التوصل اليه، لهذا فإن البند الثالث الذي غطى مسألة الانتداب الياباني كان الهدف منه تشكيل اساس للوصول الى تسوية بخصوص اي نزاع يمكن ان ينشب حول حدود الجزر الواقعة تحت الانتداب الياباني، الى جانب ان قرار الانتداب الياباني لا يتضمن وضع أية قيود بالنسبة لوصول الدول بحرية الى تلك الجزيرة واصلاح الخطوط التلغرافية، وان الحكومة اليابانية لا تعارض هذا الامر الا انها تعارض فرض سياسة الباب المفتوح على الاراضي التي هي من الصنف (ج) وبالطريقة التي اصرت عليها حكومة الولايات المتحدة الامريكية لتدويل وضع الجزيرة[٣٨٥]، وعندها اصبحت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في وضع محرج لا يسمح لها بتطبيق مخططاتها، فأرتأت الدخول في مفاوضات مع اليابان لحل مشكلة الخطوط التلغرافية، وهذا ما وافقت عليه حكومة طوكيو خلال مؤتمر الصلح.

ودخلت حكومتا طوكيو وواشنطن في مفاوضات ثنائية لحل المشكلة في السابع عشر/اذار/١٩٢١ ، بما يتعلق بملكية الخطوط التلغرافية في الجزر الالمانية في المحيط الهادئ وتشغيلها، واقترح وكيل وزير خارجية امريكا (نورمن ديفز/Norman H. Davis) على السفير الياباني في واشنطن (كيجيرو شديهارا/K. Shidehara) [٣٨٦]، تسليم خط التلغراف الخارج من جزيرة (كوام) الى جزيرة (ياب) الى الولايات المتحدة الامريكية، وتسليم خط التلغراف الخارج من جزيرة (ياب) الى جزيرة (مينادو) الى هولندا، وتسليم خط التلغراف الخارج من جزيرة (ياب) والمار بجزيرة (نابا) ومنها الى مدينة (شنغهاي) الى

(1) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, in 27/February/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 275-276.

(٣٨٦) كيجيرو شديهارا: دبلوماسي ورجل دولة، حمل لقب (البارون)، ولد سنة ١٨٧٢ في (اوساكا)، وتخرج في كلية القانون الجامعة الامبراطورية في طوكيو، وفي سنة ١٨٩٦ اجتاز امتحانا للعمل في السلك الدبلوماسي ليعمل في القنصليات والسفارات اليابانية، وفي سنة ١٩١١ عمل في مكتب التحريات في وزارة الخارجية اليابانية، وفي سنة ١٩١٥ شغل منصب وكيل وزير خارجية البلاد، ثم اصبح بعد ذلك سفيرا للبلاد في الولايات المتحدة الامريكية. وفي سنة ١٩٣٠ شغل منصب رئيس الوزراء بشكل مؤقت ولمدة اربعة اشهر،وتوفي سنة ١٩٥١ اثر مرضه الطويل، للمزيد ينظر:

Seiichi Iwao, Op.Cit, P464-466.

اليابان[٣٨٧]، واضاف "ان تفاهما بين مالكي الخطوط الثلاثة يجب ان يتم للسيطرة على تشغيل تلك الخطوط، وان كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا يجب ان لا تشغلا خطوطهما في جزيرة (ياب) بمفردهما فقط، وعدم فرض سيطرة او ضرائب عليها، وان يمنح حق اضافي للعاملين هناك الذين يقيمون في جزيرة (ياب)، وان اتفاقيةللنقل مقنعة يجب التوصل اليها بحيث ان الخط المار من جزيرة (ياب) الى جزيرة (نابا) ثم الى (شنغهاي) يمكن استخدامه لخدمة النقل التلغرافي داخل الصين"[٣٨٨].

وحاول السفير الياباني معرفة إنْ كان المقترح الامريكي سيلبي رغبات حكومة الولايات المتحدة الامريكية بما يتعلق بجزيرة (ياب)، إلاّ أن وكيل وزير الخارجية الامريكي بيّن أن هذا المقترح يلبي مطالب حكومة الولايات المتحدة الامريكية فقط فيما يتعلق بالخطوط التلغرافية، اما فيما يتعلق بجزيرة (ياب) فقد بيّن أن الموقف الامريكي يصر على مسألة عدم سيطرة دولة واحدة على هذه الجزيرة بل يجب تدويلها، وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لا توافق على وضع تلك الجزيرة تحت الانتداب الياباني، ولا توافق على الشروط الواردة في الانتداب بل يجب اخضاع الجزيرة لأتفاقية لاحقة تشمل أطراف دولية عديدة، وقدم وكيل وزير الخارجية الامريكي حلاً وسطا للمشكلة بحيث يمنح بموجبه الانتداب الياباني على الجزيرة وفي الوقت نفسه يلبي مطالب الولايات المتحدة الامريكية السابقة[٣٨٩]، إلاّ أن السفير الياباني لم يكن يرغب بمقترحات من هذا القبيل لكون موافقة اليابان على مقترح كهذا قد يوجه الانتقاد الى حكومته بكونها قد خضعت الى الولايات المتحدة الامريكية، ثم قدم وكيل وزير الخارجية الامريكي مقترحاً آخرا للسفير الياباني مفاده انضمام اليابان الى بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا في اتفاق من مؤتمر للاتصالات والخطوط التلغرافية ينص على ان في جزيرة ليست فيها تحصينات عسكرية تمتلكها أي من الحكومات الداخلة في

([٣٨٧]) ينظر الخارطة رقم (٣).

(1) Memorandum by Mr. Norman H. Davis of a Conversation with the Japanese Ambassador (Shidehara), in 17/March/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 276-277.

(2) Ibid, p. 277-278.

الاتفاق يمكن استخدامها لمد خطوط تلغرافية من هذه الجزيـرة بأتّجـاه المحـيط الهادئ لأغراض الاتصال[٣٩٠] الامر الذي لم يرق للسفير الياباني لكـون اليابـان نفسها مجموعة من الجزر، واعقب ذلك توجيه الولايات المتحدة الامريكية برقيات في الثاني/نيسان/١٩٢١ الى كل من حكومات طوكيو ولنـدن وبـاريس ورومـا، مفادها ان الولايات المتحدة الامريكية مصرة على موقفها فيما يتعلق بجعل جزيرة (ياب) ضمن الانتداب الياباني "وانه يجب ان لا يكون هناك امتلاك فعّال لممتلكات المانية عبر البحار من دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية"[٣٩١]، التي انطلقت في ادعاءاتها هذه من اعتبارات عدة منها "ان الولايات المتحدة الامريكية لها الحق في ذلك بعدها قد أسهمت في تحقيق النصر... وان البنـد (١١٩) مـن معاهـدة (فرساي) يشترط ان المانيا يجب ان تتخلى لصالح الحلفاء الرئيسيين المنتصـرين في الحرب والدول المرتبطة بهم عن حقوقها المتعلقـة بممتلكاتهـا كلهـا عبـر البحار... وان دول الحلفاء الرئيسيين المنتصرين في الحرب والدول المرتبطة بهم وافقوا على ذلك طبقا للبند (٢٢) والقسم الاول من ميثاق عصبة الامـم ومعاهـدة (فرساي) لذلك فإن انتدابا يجب ان يتم التباحث حوله ... وان حكومـة الولايـات المتحدة الامريكية ترى من غير الضروري دراسة بنود الانتداب الفقرة (ج)، وانها لا تبحث عن أية مصلحة حصرية لها في جزيرة (ياب)، وليست لديها رغبة فـي تأمين او ضمان أية امتيازات بدون ان تكون هناك امتيازات مماثلة تمـنح لـدول اخرى وبضمنها اليابان استنادا الى مبدأ العدل تجاه الحكومة اليابانيـة وحكومـات دول الحلفاء"[٣٩٢]، الى جانب ما اشارت اليه حكومة الولايات المتحدة الامريكيـة من خلال تصريح رئيسها (ولسن) في الثالث/اذار/١٩٢١ الذي أشار الى أن مـنح الانتداب لأكثر من بلد كان مشروطا بأتفاقية لاحقة تشمل البنود الخاصة المتعلقـة

(1) Memorandum by Mr. Norman H. Davis of a Conversation with the Japanese Ambassador (Shidehara), in 17/March/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 278.

(2) Telegram from the secretary of state to the charge in Japan (Bell),I In 2/April/1921,Ibid, p. 279.

(3) Telegram from the secretary of state to the charge in Japan (Bell), in/April/1921, Ibid, p281.

بالانتداب الممنوح لدول معينة(٣٩٣)، ونتيجة لذلك تقدمت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا بأقتراح يتضمن احالة مسألة الجزيرة الى لجنة قضائية ومؤتمر (السفراء) يعقد في باريس، وان يكون المؤتمر حياديا ليبعد أية امكانية لعدم الاتفاق حول مصالحة بين الاطراف المتخاصمة كافة (٣٩٤)، ويبدو ان عدم موافقة الدول الغربية على الوقوف الى جانب المقترحات الامريكية وتأييدها، كانت نابعة من قلة المصالح العائدة لهذه الدول في منطقة الشرق الاقصى قياسا للمصالح الامريكية، فضلا عن كون هذه الدول كانت دائما تضع الولايات المتحدة الامريكية في وجه المشاكل الدولية لقوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها للتوصل الى حل يتفق ومصالحها، فضلا عن دخول بريطانيا وفرنسا في اتفاقيات مع اليابان خلال سنتي (١٩١٦– ١٩١٧)، الى جانب وجود صك الانتداب الصادر في (السابع/ايار/١٩١٩) والموقع عليه الدول المشاركة في الحرب العالمية الاولى كلها.

ثانيا- المفاوضات اليابانية-الامريكية حول جزر في المحيط الهادئ تابعة سابقا لالمانيا

بعد ان فشلت الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على موافقة الدول الاوربية بتدويل جزيرة (ياب)، غيرت خططها الدبلوماسية وشرعت بالدخول في مفاوضات مع الحكومة اليابانية حول باقي الجزر الالمانية السابقة التي وضعت تحت الانتداب الياباني بقرار من عصبة الامم، لتتمكن من خلال هذه المفاوضات التوصل الى ايجاد صيغة ما تمنحها حق الاشراف على خطوط التلغراف في جزيرة (ياب)، ومن ثم سيوفر لها فرصة المراقبة للاحداث كافة في المحيط الهادئ، وبدأت المفاوضات بين الطرفين في الثالث/حزيران/١٩٢١، وحاول وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (جارلس ايفن هيوز/

(4) Telegram from the secretary of state to the charge in Japan (Bell), in/April/1921, , F.R.U.S, 1921, Op. Cit ,p. 282.

(٣٩٤) حول ردود افعال الدول الاوربية ينظر:

Ibid, p. 283-287.

Charles Evans Hughes) [٣٩٥] ان يبيّن "ان هناك طروحات للمساواة في الفرص بين الدول للحصول على ممتلكات كانت سابقا عائدة لالمانيا ... ويجب ان لا تحرم الولايات المتحدة الامريكية من امتيازات متساوية... وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب بتقديم احتجاجات اكثر إلاّ أن جزيرة (ياب) تقع في موقع استراتيجي مهم بالنسبة لها"[٣٩٦]، وبالمقابل قدم السفير الياباني (شديهارا) اقتراحا يتضمن وجهات نظره حول الاساس الذي يجب ان تستند اليه تسوية خاصة بجزيرة (ياب) من خلال توجيه السفارة اليابانية في الثامن عشر/حزيران/١٩٢١ مسودة لإجراء وقتي اكد ضرورة وجود اتفاق بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية يضمن للأخيرة منفذاً للوصول وبشكل حر الى جزيرة (ياب) استنادا الى مساواة تامة مع اليابان ومع أية دولة اخرى في نصب معدات وصيانة خطوط التلغراف بين جزيرتي (كوام) و (ياب) أو أي خط تلغرافي تنصبه الولايات المتحدة الامريكية في تلك الجزيرة لذلك تقرر تخصيص ملكية الخط التلغرافي الممتد من جزيرة (ياب) الى (شنغهاي) لليابان كتعويض لها على وفق ما ورد في معاهدة (فرساي)، وتخصيص الخط التلغرافي الممتد بين جزيرتي (ياب) و (كوام) الى الولايات المتحدة الامريكية الذي اعطي لها من المانيا، وتخصيص الخط الممتد بين جزيرتي (ياب) و (مينادو) الى هولندا طبقا للدعاوى التي قدمتها الحكومة الهولندية ورعاياها، المتعلقة بمصالحهم في الشركة الالمانية- الهولندية للإتصالات التلغرافية، وان على الطرفين كليهما اللذين يمتلكلا الخط، ان يشغلا طرفي الخط الذي يمتلكانه وفق الخطط المتعلقة بتخصيص الخطوط، كما يجب التوصل الى اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية وهولندا بخصوص قوانين تنظيم خدمة تلك الخطوط المتواجدة على جزيرة (ياب)، وعلى دول الحلفاء الرئيسيين جميعهم وحكومات الدول المرتبطة بهم والمنتصرين في الحرب ان يتوصلوا وبشكل مشترك مع هولندا والصين وشركة التلغراف الشمالية

---

(٣٩٥) جارلس ايفن هيوز: سياسي ورجل دولة، ولد في الحادي عشر/نيسان/١٨٦٢ في مدينة (كلين فولز)بولاية نيويورك، وهو محام عمل في وزارة العدل الامريكية بين السنوات ١٩١١-١٩١٦، واصبح وزير خارجية البلاد بين السنوات ١٩٢١-١٩٢٥، وترأس مؤتمر واشنطن البحري لنزع الاسلحة الذي انعقد بين سنتي ١٩٢١و١٩٢٢، وتوفي في السابع والعشرين/اب/١٩٤٨.

Ecyclopaedia Britannica, Vol.6, P.123.

(1) Memorandum of a conversation between the secretary of state and the Japanese Ambassador (Shidehara), in 3/June/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 287-288.

الكبرى الحصول على موافقة تلك الاطراف على بنود التفاهمات الحالية التي تتداخل فيها مصالح هذه الحكومات في تلك المنطقة(٣٩٧).

وردّت وزارة الخارجية الامريكية بمذكرة الى السفارة اليابانية في التاسع عشر/آب/١٩٢١ بعد ان درست المقترح الياباني من الجوانب كافة، واٌحتوت المذكرة الامريكية على ملحق ومجموعة من التعليقات بضرورة التوصل الى اتفاقية رسمية تضمنت حقوق الاقامة بدون تقييد وحقوق امتلاك الاراضي والعقارات والتمتع بامتلاك محل الاقامة بشكل متساوٍ مع رعايا اليابان او أية دولة اخرى من ناحية الممتلكات والمصالح مثل الاراضي والمباني ومحلات الاقامة والمكاتب والورش الخ، ومن غير الضروري الحصول على رخصة لأجل التمتع بأي من الحقوق والامتيازات المشار اليها سابقاً، كما يجب ان يكون كل بلد حر في تشغيل كلتا النهايتين الخاصة بخطوطها التلغرافية اما من خلال رعاياها او من خلال شركات متخصصة، وان لا يكون هناك اشراف او رعاية من اليابان على تشغيل الرسائل أو نقلها، ومنح حرية دخول الأشخاص الى الجزيرة وخروجهم، كما طالب بعدم فرض ضرائب في استخدام الموانئ او مبالغ تدفع لإنزال معدات فيها تخص تشغيل محطات التلغراف او تفرض على الممتلكات او الاشخاص او السفن، وان لا تسن قوانين للشرطة تميز بين الرعايا الامريكيين ورعايا الدول الاخرى(٣٩٨)، كما اتفق الطرفان على ان تكون مساواة في الحقوق والامتيازات لرعايا الطرفين فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللآسلكية(٣٩٩).

وكان لوزارة الخارجية الامريكية اقتراح بوجوب ان تكون الاتفاقية المقترحة بين دول الحلفاء الرئيسيين المنتصرين في الحرب والدول المرتبطة بهم، ويجب ان تحتوي على الشروط المشار اليها كافة ، وان اتفاقية كهذه يجب ان تحتوي على شروط ملائمة تتعلق بالإدارة كالتي اشير اليها في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الانتداب الممنوح للحلفاء الرئيسيين والدول المرتبطة بهم

---

(2) Telegram from the Japanese embassy to the department of state, in 18/June/1921, Ibid, p. 291-292.

(1) Annex from the department of state to the Japanese embassy, in 19/August/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 294.

(2) Ibid, p. 295.

بأستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي لم توافق عليه، وأيضاً يجب ان يتضمن شروط معينة لنقل الممتلكات ومصادرتها(٤٠٠).

ورحبت السفارة اليابانية بالمقترحات الامريكية، بمذكرة صدرت بتاريخ الثامن/ايلول/ ١٩٢١ تضمنت أيضاً بعض الاشارات لتسوية المشكلة بين الطرفين، واقترحت السفارة توقيع اتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية تضمن حق الاخيرة في الوصول بحرية الى جزيرة (ياب) لأغراض الاتصالات التلغرافية واللآسلكية، ومؤكدة أيضاً الحقوق والامتيازات التي اقترحتها وزارة الخارجية الامريكية، لكن بشرط ان لا تكون هناك معارضة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتحصيص جزيرة (ياب) الى اليابان وفق الانتداب، ويفضل ان يورد ذلك ضمن الاتفاقية التي ستعقد بين الطرفين لاحقا(٤٠١)، وبذلك كانت الحكومة اليابانية مصرّة على موقفها تجاه فرض الانتداب الياباني على الجزر جميعها التي تحولت ملكيتها الى اليابان بعد صدور قرار الانتداب في (السابع/ايار/١٩١٩).

اما فيما يتعلق بإجراء الترتيبات اللازمة لأمتلاك الخطوط التلغرافية، فأشترطت السفارة اليابانية ان تتم تلك الترتيبات بعد موافقة الدول الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب واعلنت موافقتها أيضاً على عقد اتفاقية دولية حول هذا الموضوع مع تلك الدول، وان الاتفاقية التي ستعقد بين الطرفين يمكن تطبيقها أيضاً على جزيرة (ياب)، واعلنت الحكومة اليابانية استعدادها لمنح الضمانات والتأكيدات لتوفير التسهيلات والمساعدات كافة في الممتلكات المطلوبة من مباني واراضي ووضعها في متناول حكومة الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ شروط الاتفاقية التي ستعقد بين البلدين(٤٠٢)، وحاولت الحكومة اليابانية تقديم التسهيلات

(3) Annex from the Department of state to the Japanese embassy, in 19/August/1921, , Ibid ,p. 295.

(1) Memorandum from the Japanese embassy to the department of state, in 8/September/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 295-296.

(2) Memorandum from the Japanese embassy to the department of state, in 8/September/1921, Ibid, p. 296-297.

كافة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية لكي تتخلى الاخيرة عن تصميمها المتعلق بجزيرة (ياب) ولكي تدحض كافة ادعائاتها بضرورة تدويل الجزيرة لحماية خطوط الاتصالات التلغرافية فيها.

ورحبت وزارة الخارجية الامريكية في الخامس عشر/ايلول/١٩٢١ بعقد اتفاقية تجمع حكومتي طوكيو وواشنطن بما يتعلق بجزيرة (ياب)، اما بخصوص الجزر الاخرى الواقعة تحت الانتداب الياباني فإن وجهة النظر الامريكية تلخصت في ان المعاهدات الخاصة بنقل الملكيات بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية التي ستعقد لاحقاً يجب ان تطبق على جزيرة (ياب) ولكن يجب أولاً ان تدخل جملة بهذا الصدد في المعاهدة المقترحة بين الطرفين، وان الحكومة الامريكية لن تعترض على تخصيص تلك الجزر لتكون ملك اليابان وتحت انتدابها، ولكن على الحكومة اليابانية ان تمنح حماية كاملة للمصالح الامريكية هناك أيضاً، وان النقاط التي تعدها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ضرورة هي[٤٠٣]: –

أ– طالما ان الولايات المتحدة الامريكية ليست عضوا في عصبة الامم او طرفا في الانتداب لذلك يجب ان يتضمن ميثاق العصبة حصول الولايات المتحدة الامريكية على فائدة من الاتفاقيات التي ضمنت في الانتداب.

ب– يجب وضع شرط ملائم في ميثاق العصبة ينص على (ان البعثات الامريكية المرسلة يجب ان تكون لها امتيازات متشابهة).

ج– ان المعاهدات كافة الموقعة بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان التي هي سارية المفعول يجب ان تطبق أيضاً على الجزر الخاضعة للانتداب الياباني، وفي ضوء الشروط الخاصة والواردة في بنود الانتداب فإن مواطني وسفن الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تكون لهم حرية الوصول الى مياه الاراضي التابعة للانتداب الياباني من وقت لآخر متى ماكان ذلك ضروريا لكي تستقر لمدة مؤقتة في ميناء ما.

---

(1) Memorandum from the secretary of state to the Japanese ambassador (Shidehara), in 15/September/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 297-299.

د- يجب ان تكون هناك شروط تؤكد ان ممتلكات الامريكيين في تلك الجزر يجب الابقاء عليها واحترامها.

هـ- من المناسب ان يدخل ماورد سابقا في المعاهدة المقترحة، وان البنود الخاصة بالانتداب التي ستتلى في اثناء توقيع المعاهدة التي ستفيد منها الولايات المتحدة الامريكية لن تتغير او تحور من دون موافقة معلنة من الولايات المتحدة الامريكية، وان من المرغوب به أيضاً ان تحصل حكومة الولايات المتحدة الامريكية على تقرير مشابه للتقرير الذي ستقدمه اليابان الى مجلس عصبة الامم على وفق البند السادس(٤٠٤) من الانتداب، ويبدو من ذلك ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ولضمان مصالحها بشكل اكبر حاولت ادخال ما يتم الحصول عليه من مكاسب وامتيازات في ميثاق عصبة الامم مما يساعدها على تثبيت وجودها في منطقة الشرق الاقصى.

وأبدت السفارة اليابانية قبولها للشروط الواردة سابقا في الثاني والعشرين/ايلول/١٩٢١، ورأت ان من الضروري إعادة صياغة بعض الجمل "ان يعترف بحق الدولة المنتدبة في ان تمارس سيطرة كتلك كلما كان ذلك ضروريا للإبقاء على النظام العام والابقاء على حكومة جيدة، وان تتخذ الاجراءات المطلوبة كافة لتحقيق هذه السيطرة ،وان تمنح حرية الممارسة الدولية المتمثلة بتحميل او تفريغ البضائع من السفن المرتبطة بالتجارة الاجنبية بأستثناء موانئ معينة إذ تتواجد فيها سلطات الكمارك والدخول اليها سيكون مفتوحا أيضاً أمام التجارة الاجنبية"(٤٠٥)، ومن ذلك يتبيّن ان الحكومة اليابانية هدفت من ذلك الى تأكيد سيادتها وسيطرتها الخاصة بها على هذه الجزر.

ووافق وزير الخارجية الامريكي (جارلس) في الثامن والعشرين/ايلول/١٩٢١ على المقترحات اليابانية(٤٠٦)، ثم اعربت السفارة

(٤٠٤) ينظر الملحق رقم (١) أيضاً.

(1) Telegram from the Japanese embassy to the department of state, in 22/September/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 299-300.

(2) Memorandum from the secretary of state to the Japanese ambassador (Shidehara), in 28/September/1921, Ibid, p. 300-301.

اليابانية في السابع عشر/تشرين الاول/١٩٢١ عن شكرها لـوزارة الخارجية الامريكية لكون المناقشات المتعلقة بجزيرة (ياب) وباقي الجـزر الاخـرى قـد ساعدت وتسببت في تقارب اكثر بين البلدين، وان ذلك سيؤدي الى الاعتـراف بتطبيق مبدأ الفرصة المتساوية للدول لكافة على هـذه الجـزر الواقعـة تحـت الانتداب الياباني، وان اليابان ستكون مستعدة وموافقة على تطبيق مبدأ الفرصـة المتساوية على اراضي تلك الجزر، شريطة ان توافق الدول الاخـرى المنتدبـة وفقا للصنف (ج) على منح معاملة متساوية ومماثلة لكافة الدول في الاراضـي الواقعة تحت انتدابها، وان ليس من العدل ان تدعى اليابان لوحدها القبول بمبـدأ الفرص المتساوية لتطبق على الجزر التابعة اليها فقط في حين تنكر علـى دول اخرى منحت الانتداب من الصنف (ج) على جزر المانية سابقة فـي المحـيط الهادئ ومناطق اخرى تطبيق مبدأ الفرص المتساوية، وان الحكومـة اليابانيـة تثمن وجهات نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الامور الجارية بـين الطرفين كلها(٤٠٧).

ورفضت وزارة الخارجية الامريكية الشرط الياباني لان ذلك من وجهـة نظرها سيسبب الارباك والحيرة، فإن منح الدول الاخرى المنتدبة من الصـنف (ج) معاملة متساوية سيمنح رعايا الجنسيات الاخرى المزايا نفسها التي سيتمتع بها رعايا الولايات المتحدة الامريكية في الجزر الواقعة تحت الانتداب الياباني، وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ترى ان من المفترض ان تجري تسوية هذا الموضوع قبل ان تكون هناك تسوية للأمور كافة التي تجري مـن خـلال مفاوضات مباشرة بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية(٤٠٨).

وأصرت حكومة الولايات المتحدة الامريكية على أن تكون المفاوضـات الجارية ثنائية بين الطرفين، والدليل على ذلـك مـا ورد فـي جـواب وزارة الخارجية الامريكية في الخامس/كـانون الاول/١٩٢١، عنـدما دعـي الوفـد

(1) Memorandum from the Japanese embassy to the department of state, in 17/October/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 301-302.
(2) Memorandum from the department of state to the Japanese embassy, in 18/October/1921, Ibid , p. 303-304.

البريطاني لكي ينظم الى مؤتمر مشترك لأجل مناقشة تطبيق المعاهدات السابقة القائمة آنذاك على الاراضي كافة التي يشملها الانتداب، والاعتراف أيضاً بحق رعايا وسفن اجنبية تجارية، والوصول بحرية الى المياه كافة المحيطة بالمناطق المشمولة بالانتداب، فضلا عن تقديم نسخة من التقرير السنوي الى مجلس عصبة الامم وحكومة الولايات المتحدة الامريكية من الدول التي منحت الانتداب(٤٠٩).

وتضمنت برقية وزارة الخارجية الامريكية أيضاً تعليقين يبرران وجهة النظر الامريكية في وضعية الجزر الواقعة شمال خط الاستواء وهي لا تشابه الجزر الواقعة تحت الانتداب البريطاني تحت الصنف (ب) من قرار الانتداب الواقعة الى الشرق من افريقيا، وان الولايات المتحدة الامريكية ليست لديها معاهدات تجارية يمكن ان تطبق على استراليا ونيوزلندا التابعتين لبريطانيا، ووفق المعلومات التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية فإن اليابان لا تربطها معاهدات تجارية مع هذين البلدين أيضاً، ولا توجد هناك مسألة تتعلق بتمديد وتوسيع المعاهدات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية لتشمل جزر خاضعة للانتداب وواقعة الى الجنوب من خط الاستواء، اما بالنسبة للتقريرالسنوي المقدم الى عصبة الامم فلا يبدو ان هناك سبباً لا يمكن حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تستلم نسخة منه، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية خارج عصبة الامم لان ذلك يضع الولايات المتحدة الامريكية في مستوى ادنى من الدول المنتمية الى عصبة الامم وهذا ما لا توافق عليه حكومة الولايات المتحدة الامريكية(٤١٠).

ومن الواضح ان اليابان أرادت تدويل المسألة لتتمكن من الحصول على مكاسب في منطقة المحيط الهادئ، لكون امتلاك بريطانيا الجزر الواقعة الى الجنوب من خط الاستواء وفق قرار الانتداب سيضر بالمصالح الامريكية، لأنه

---

(3) Telegram from the Japanese embassy to the department of state, in 2/December/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 304-305.

(1) Telegram from the secretary of state to the Japanese ambassador (Shidehara), in 5/December/1921, Ibid , p. 306.

في حالة تطبيق المعاهدات الموقعة بين الاطرف كافة على الجزر كافــة العائــدة للأطراف كلها فإن ذلك سيحقق مكاسب سياسية واقتصادية لبريطانيا على حســاب المصالح الامريكية في العالم، ورحبت السفارة اليابانية في الثــاني عشــر/كانون الاول/١٩٢١ بالتعليقات الامريكية الواردة في برقيتها، واصدرت تعليمــات الــى سفيرها في واشنطن (شديهارا) لنقلها الى الخارجية الامريكية التي تضمنت[٤١١]:-

١- ان الحكومة اليابانية ستكون مستعدة لتطبيق المعاهدات التجارية كافة القائمــة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية على الجــزر الخاضــعة للانتــداب الياباني، على ان تسلم وزارة الخارجية الامريكية الى السفير الياباني رســالة مفادها (اذا كان في المستقبل فرصة للولايات المتحدة الامريكية للتوقيع علــى معاهدات تجارية لكي تطبق على استراليا ونيوزلندا فإنها ستبحث توسيع تلك المعاهدات وتطبيقها لكي تشمل الجزر الواقعة الى الجنوب من خط الاستواء).

٢- ان لا تصر حكومة الولايات المتحدة الامريكية على إجراء أي ترتيب خــاص حول مسألة حرية وصول الرعايا الامريكان والسفن التجارية الامريكية الــى مياه وموانئ الجزر الخاضعة للانتداب الياباني ويدخل في المعاهدة المقترحة.

٣- تتعهد الحكومة اليابانية بأرسال نسخة من التقرير السنوي الذي سيرسل الــى عصبة الامم حول وضعية الانتداب في هذه الجزر الــى حكومــة الولايــات المتحدة الامريكية.

الى جانب اعلان السفارة اليابانية عن قبولها للمقترحات الامريكية الواردة في المذكرة المؤرخة في الخامس/كانون الاول.

ويتبين ان الحكومتين كلتيهما قد أرادتا تسوية المشاكل المتعلقــة بجزيــرة (ياب) والجزر الاخرى التي كانت تابعة سابقا لالمانيا في المحيط الهــادئ، فــي وقت كانت تجري فيه المفاوضات لعقد مؤتمر واشنطن (المؤتمر البحــري لنــزع السلاح) التي بدأت التحضيرات الاولى له منذ الثاني عشر/تشرين الثاني/١٩٢١.

---

(2) Memorandum from the Japanese ambassador (Shidehara) to the secretary of state, in 12/December/1921 F.R.U.S, 1921, Op. Cit,, p. 307.

ولتحسين العلاقات بين الطرفين، وقعــت اليابـــان و الولايـــات المتحـــدة الامريكية في الحادي عشر/شباط/١٩٢٢ معاهدة متعلقة بممتلكات المانيا الســـابقة وهي جزر معينة في المحيط الهادئ، آخذتين بنظر الاعتبـــار البنـــد (١١٩) مـــن معاهدة (فرساي)، والتي تشير الى تخلي المانيا لصالح الحلفاء الرئيســـيين وهـــم (الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا) عن حقوقها كافة المتعلقة بممتلكاتها عبر البحار وعند الاخذ بنظر الاعتبار الفوائد التـــي ســـتجنيها الولايات المتحدة الامريكية من ذلك البند، فإنها اتفقت مع امبراطور اليابان علـــى ان تمنح بلاده انتدابا وفق ما ورد في معاهدة (فرساي) على تلـــك الجـــزر التـــي تمثلت في ان الجزر التي وضعت تحت الانتداب الياباني يجب ان تشمل الجـــزر الالمانية السابقة كافة الواقعة الى الشمال من خط الاستواء، وان الدولـــة المنتدبـــة ستمنح سلطة كاملة لإدارة تلك المنطقة وفي تشريع القوانين بشأنها وســـتعد هـــذه الاراضي مكملة لأراضي الامبراطورية اليابانية ويمكن تطبيق القوانين اليابانيـــة عليها، وعلى الدولة المنتدبة ان تمنع تجارة العبيد وأعمال السخرة وتجارة السلاح والذخائرعلى هذه الجزر، مع حظر عمليات التدريب العسكري لســـكان الجزيـــرة بأستثناء تلك المتعلقة لأغراض الحماية الداخلية والدفاع المحلي عن الجزر، وعلى الدول المنتدبة ان توفر في تلك الجزر حرية التعبيرعن الرأي والحريـــة الدينيـــة للبعثات التبشيرية لكافة ولرعايا البلدان المنتمية الى عصبة الامـــم فـــي الـــدخول والاقامة بغية التبشير الديني، وعلى الدولة المنتدبة ان تقدم تقريـــرا ســـنويا الـــى مجلس عصبة الامم يحتوي معلومات كاملة تتعلـــق بالاراضـــي التـــي خضـــعت للانتداب الياباني، وتحويل الخلافات كافة بين الدولة المنتدبة مع أية دولة عضـــوة في عصبة الامم تتعلق بتفسير او تطبيق شروط الانتداب و تسويته مـــن محكمـــة العدل الدولية الدائمة وفق البند الرابع عشر من ميثاق عصبة الامم[٤١٢].

وبناءً على رغبة الطرفين للوصول الى تفاهم تـــام ومطلـــق بمـــا يتعلـــق بالحقوق الخاصة لهما ولرعاياهما في تلك الجزر وعلى وجه الخصوص جزيـــرة

(1) Conversation between the United State of America and Japan, signed at Washington, in 11/February/1922, F.R.U.S, 1922, Vol. II, Washington, 1938, p. 600-601.

(ياب)، فإن وزير الخارجية الامريكي (جارلس) والسفير الياباني (شديهارا)، قد وقعا في واشنطن على معاهدة في الحادي عشر/شباط/١٩٢٢ تضمنت موافقة الولايات المتحدة الامريكية على منح الانتداب الياباني على الجزر الالمانية السابقة في المحيط الهادئ، واحترام اليابان الحقوق الامريكية كافة، وحفظ النظام العام، وتطبيق المعاهدات كافة الموقعة بين الطرفين على تلك الجزر، وان لا يجري اي تعديل على هذه المعاهدة دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية، ومنح الرعايا الامريكيين حرية الوصول الى جزيرة (ياب) لتشغيل خطوط التلغراف هناك، ومنح الرعايا الامريكيين الامتيازات كافة التي يتمتع بها الرعايا اليابانيون هناك، ولن يكون هناك اشراف ياباني على خطوط التلغراف الامريكية، وان يتم توقيع المعاهدة الحالية من الطرفين تماشياً مع ما هو وارد في دستوري البلدين[٤١٣].

ويتضح من ذلك انه منذ الانتداب الذي منحته معاهدة (فرساي) لليابان على الجزر الواقعة في المحيط الهادئ شمال خط الاستواء، فإنه كان هناك جدل وعدم رضى من الولايات المتحدة الامريكية حول موضوع جعل جزيرة (ياب) تحت الانتداب الياباني، ونظرا للتقارب الذي حصل بين البلدين في نهاية مؤتمر واشنطن سنة ١٩٢٢ والمعاهدات التي انبثقت عنه فقد اصبح من غير المعقول ان تبقى تلك المشكلة عالقة بين الطرفين، ونظرا لأهمية هذه الجزر للنقل التلغرافي الحيوي بالنسبة للتجارة ونقل التقارير الصحفية والرسائل الدبلوماسية السرية بين الولايات المتحدة الامريكية والشرق الاقصى، فإنه اصبح مهما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ونظرا للمصلحة المشتركة لكلا البلدين ولتثبيت وتعزيز العلاقات اليابانية–الامريكية تم التوقيع على معاهدة في الحادي عشر/شباط/١٩٢٢، منحت للامريكيين ورعاياهم حقوقا وامتيازات في تلك الجزر لاسيما في جزيرة (ياب) مقابل اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالانتداب الياباني على تلك الجزر الامر الذي لم تكن لتعترف به معاهدة (فرساي)، وبهذا انتهى الخلاف بين البلدين وتمكنت حكومة الولايات المتحدة الامريكية من خلال

---

(1) Conversation between the United State of America and Japan, signed at Washington, in 11/February/1922, F.R.U.S, 1922, Op.Cit , p. 602-604.

هذه المعاهدة تأمين خطوط الاتصالات بين جزيرتي (يـــاب) و (كـــوام) العائـــدة ملكيتيهما للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ، واعادت الحياة أيضاً الى تلك الخطوط التي تضررت بفعل العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى التي كانت سببا لقلق الولايات المتحدة الامريكية، لهذا عـــدت حكومـــة الولايـــات المتحدة الامريكية هذه المعاهدة قد حققت لها مكاسب سياسية واستراتيجية مهمـــة في المنطقة، بينما تمثلت المكاسب اليابانية بأعتراف الولايات المتحدة الامريكيـــة بالانتداب الياباني على تلك الجزر التي تعد حزاماً امنياً محيطاً بالجزر اليابانية في المحيط الهادئ.

ثالثـا- الاتفـاق اليابـاني–الامريكـي حـول تشـغيل مشـروط لخطـوط التلغراف التي تصل بين جزر (نابا-ياب-كوام) [٤١٤]

نظراً لتضرر الخطوط التلغرافية في المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الاولى، جرت مفاوضات بين اليابان والولايات المتحـــدة الامريكيـــة إذ أرســـلت السفارة اليابانية في الخامس عشر/ايلول/١٩٢١ مـــذكرة الـــى وزارة الخارجيـــة الامريكية، بعد ان تم البحث اللازم عن موقع الخط الذي يـــربط بـــين (طوكيـــو وبونين) والواقع بالقرب من جزر (بونين) الذي كان يعمل بنظام مزدوج، ظهـــر بأنهما لا يعملان، وتبعاً لذلك فإن خدمة الاتصـــالات التلغرافيـــة بـــين اليابـــان و الولايات المتحدة الامريكية اصيبت بالضعف وهنـــاك حاجـــة عاجلـــة لإجـــراء الترميمات اللازمة، ونظراً للظروف الجوية غير الملائمة وجـــد ان مـــن غيـــر الممكن الشروع بإجراء تلك الترميمات قبل شهري نيســـان وايـــار/ ١٩٢٢ [٤١٥]، لذلك قدم اقتراح ان يفاد من الخط الذي يربط بين جزر (نابا–ياب–كوام) الـــى ان يتم اصلاح الخط الممتد بين طوكيو وجزر (بونين) وان الخط الذي يـــربط بـــين (نابا–ياب–كوام) يمكن استخدامه لنقل البرقيات بين اليابان و الولايـــات المتحـــدة

([٤١٤]) تقع جزيرة (نابا) ضمن مجموعة جزر (بونين)، ينظر الخارطة رقم (٤).

(2) Memorandum from the Japanese embassy to the department of state, in 15/September/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 307.

الامريكية، واصلاح الخط بين طوكيو وجزر (بونين) فور تحسن الظروف الجوية بين شهري نيسان وايار، وان نهايتي الخط بين جزيرة (ياب) وجزيـــرة (كـــوام) ستتولى تشغيله ادارة الاتصالات التلغرافية اليابانية وشركة (كيبل باسفك كميرشل) الامريكية على التوالي، وان التفاصيل المتعلقة بخدمة التلغراف سيتم الاتفاق عليها بين الجهات المسؤولة التي ستتولى ادارة تشغيل نهايتي الخط بين جزر (يـــاب) و (كوام)، وان الاتفاق الجديد سيعد سابقا لأي اتفاق نهائي يمكن التوصل اليه فيمـــا يتعلق بتشغيل خطوط النقل الالمانية السابقة التي تنطلق من جزيرة (ياب) [٤١٦].

وقدمت وزارة الخارجية الامريكية شروطها في الثـــامن والعشـــرين/ايلول المتعلقة بالاستخدام المشروط للخط التلغرافي الذي يربط بين جزر (نابـــا-يـــاب-كوام)، التي تضمنت "ان يكون الشرط الاول السابق، كإجراء وقتي ومساعد للخط الذي يربط بين طوكيو و (بونين) و (كوام) لنقل البرقيات بين اليابان و الولايـــات المتحدة الامريكية، وان تشغيل الخطوط يتم من خلال تمويل مالي من خمسة دول حليفة رئيسة ودول مرتبطة بهم والتي انتصرت في الحرب، ويجب ان يورد فـــي الاتفاق شرط ينص على ان تكون هناك موافقة مسبقة لحكومات بريطانيا وفرنســـا وايطاليا لأستخدام تلك الخطوط، وان هذا الاتفاق لا يمكن الغاؤه إلاّ بإخطار مسبق يصدر قبل ثلاثين يوماً قبل تاريخ انتهائه من كلتا الحكـــومتين او احـــداهما" [٤١٧]، واضافت وزارة الخارجية الامريكية فـــي السادس/تشـــرين الاول/١٩٢١ شـــرطا آخرا- اذ تزامن ذلك مع مدة المفاوضات اليابانية-الامريكية المتعلقة بجـــزر فـــي المحيط الهادئ- تضمن (ان لا يكون هذا الاتفاق سببا لتأجيل واتمـــام الاتفاقيـــات التي اشارت اليها المذكرة التي تم تبادلها بين وزير الخارجية الامريكي والســـفير

---

(1) Memorandum from the Japanese embassy to the department of state, in 15/September/1921/, F.R.U.S, 1921, Op. Cit , p. 308.

(2) Telegram from the secretary of state to the Japanese Ambassador (Shidehara), in 28/September/1921 , Ibid, p. 308-309.

الياباني في واشنطن المتعلقة بجزيرة (ياب) وتحويل ملكيـــة خطـــوط التلغــراف الالمانية السابقة في المحيط الهادئ بشكل كامل) (٤١٨).

وتمت الموافقة بين الحكومتين في الرابع والعشـــرين/كانون الاول/١٩٢١ على استخدام الخطوط بين جزر (نابا–ياب–كوام)، وعلى تشغيل مؤقت للخطـــوط بين هذه الجزر، واتفقا على كل ما ورد في شروط السفارة اليابانية الـــواردة فـــي المذكرة المؤرخة بتاريخ (الخامس عشر/ايلول/١٩٢١)، فضلاً عن شروط وزارة الخارجية الامريكية الواردة في البرقية المؤرخة في (الثـــامن والعشـــرين/ايلول/ ١٩٢١) (٤١٩).

وأعقب ذلك تقـــديم وزارة الخارجيـــة الامريكيـــة فـــي الثلاثين/كـــانون الثاني/١٩٢٢ بعض التفاصيل المالية المتعلقة بالاتفاقية ، واكدت الأمور المتعلقـــة بالحسابات، على ان تصدر الشركة الامريكية المسؤولة عن خطوط التلغراف فـــي المحيط الهادئ تقريرا شهريا الى وزارة البحرية الامريكية التي ستصبح مســـؤولة ومخولة لإجراء الاتفاقيات الضرورية بالنيابة عـــن حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الامريكية بما يتعلق بخطوط التلغراف في منطقة المحيط الهادئ، وان الكلفة التـــي تتعلق برسائل الحكومة عبر الخطوط بين جزر (نابا وياب وكوام) يجب ان تكون متساوية ويجب ان تحسب حسابا دقيقا(٤٢٠).

ويبدو ان مسألة الاتصالات التلغرافية في ذلك الوقت كانت الوسيلة الوحيدة التي تربط بين دول العالم، فضلاً عن كون هذه الوسيلة الاصلح في نقل الرســـائل والبرقيات من الاتصالات اللاسلكية والمرتبطة بالظروف الجوية، لاسيما وان هذا المقترح جاء بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب، في وقت كانت فيه المفاوضات

---

(3) Telegram from the secretary of state to the Japanese Ambassador (Shidehara), in 6/October/1921, Ibid, p. 309-310.
(1) Executive order No. 3600, December 24, 1921, providing for the provisional use of Naba-Yap-Guam cables, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 310-312.
(2) Telegram from the secretary of state to the Japanese ambassador (Shidehara), in 30/January/1922, Ibid, p. 312-313.

لمؤتمر واشنطن البحري جارية وكان الوضع يستدعي وجود خط تلغرافي جيد ينقل البرقيات بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فإن كلاً من حكومتي طوكيو وواشنطن كانتا حريصتان لتشغيل هذه الخطوط لأهميتها أيضاً في نقل التقارير الدبلوماسية والرسائل التجارية بين دول تقع على طرفي المحيط الهادئ فكان لابد من اصلاح هذه الخطوط.

ومما تجدر الاشارة اليه انه صدر مرسوم امبراطوري ياباني خلال اذار/١٩٢٢، لإقامة مكتب (البحار الجنوبية)، واصبح هذا المكتب المسؤول عن ادارة تلك الجزر إذ كان مقره الرئيس في جزيرة (كورول) وهي واحدة من مجموعة جزر الكارولين[٤٢١]، وهذا يعني انه سيدير الامور السياسية والاقتصادية كافة في تلك الجزر بالنيابة عن الحكومة اليابانية، وبهذا سوى الطرفان مشاكلهما حول الجزر التي خضعت تحت الانتداب الياباني، مما انعكس بشكل كبير على تطور العلاقات الثنائية.

---

(1) Harlow J. Heneman, Op. Cit, p. 1032.

المبحث الثالث
(الصراع الياباني- الامريكي في مؤتمر واشنطن البحري ١٩٢٢)

بعد ان كان سباق التسلح أحد أسباب قيام الحرب العالمية الاولى، كان لابد من ايقاف هذا السباق بغية اقرار السلام في العالم، ونتيجة لذلك طرحت فكرة عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح يضم اغلب دول العالم.

اولا-دوافع اليابان و الولايات المتحدة الامريكية لعقد مؤتمر واشنطن البحري

على الرغم من انضمام الولايات المتحدة الامريكية الى الحــرب العالميــة الاولى سنة ١٩١٧ ، قد أحدث تخفيفاً مؤقتاً في تــوتر العلاقــات بــين اليابــان والولايات المتحدة الامريكية، إلا أن الشعور المعادي لليابان في الولايات المتحــدة الامريكية كان متزايدا منذ تقدم المطالب اليابانية الواحد والعشرين الى الصين سنة (١٩١٥)، اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية قلقة بشأن التطور الســريع لحجــم الاسطول الياباني، وأرتبط ذلك أيضاً بفشل حكومة الولايات المتحدة الامريكية في اقناع اليابان وبالطرائق الدبلوماسية ان تسحب مطالبها تلك التي قدمتها للحكومــة الصينية[٤٢٢]، وفي ضوء تلك الاحداث اقر الكونغرس الامريكي مشــروع قــانون لبناء اكبر قوة بحرية عسكرية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية فــي التاســع والعشرين/آب/١٩١٦ المسمى بــ(قانون التخصيصات المالية البحرية في الولايات المتحدة الامريكية) [٤٢٣]، ومنذ ذلك التاريخ بدأ سباق التسلح البحري بين الطرفين.

وعندما أُثيرت مسألة اقليم (شانتونغ) في النقاشات التي دارت في مــؤتمر الصلح سنة (١٩١٩)، تنامى الشعور المعادي لوجود اليابــانيين فــي الولايــات المتحدة الامريكية بشكل أكثر، وإنَّ التطورات التي حصلت في كوريا بعــد ذلــك صبت الزيت على النار، ومثل باقي الاعراق الاسيوية الاخرى فسّــر الكوريــون إعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ولسن) لمبدأ حق تقرير المصير علــى

(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 234.
(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 444.

وفق ما طمحوا اليه، فكان على المجتمع الـــدولي ان يتحـــرك ســـريعا لمـــنحهم الاستقلال التام عن اليابان مما أدى الى حدوث الاضطرابات فـــي كوريـــا التـــي واجهتها اليابان بسلسلة من الاجراءات أدت الى ايقافها بسرعة، مما تســـبب فـــي حصول عاصفة من الاحتجاجات في الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم أدى الى تزايد غضب اليابان تجاهها، وكان هذا الغضب واضحاً جداً وبشكل خـــاص فـــي الدوائر العسكرية اليابانية، عندها بدأ الجيش الياباني بإجراء التـــدريبات ووضـــع الخطط لتقوية الجيش، فبدأ سباق للتسلح في اليابان والولايات المتحدة الامريكيـــة (٤٢٤).

وإذا اضفنا الى ذلك ان مصالح الطبقة البرجوازية الاحتكارية في الولايات المتحدة الامريكية التي لعبت دوراً حاسماً في تحديد السياسة الخارجية، واعتمـــاداً على التغييرات الاساسية والجوهرية التي حصلت للوضع الدولي الخاص للولايات المتحدة الامريكية نتيجة الحرب العالمية الاولى، فإن الدوائر الاحتكارية المـــؤثرة طالبت الادارة الجديدة بتوسيع اكثر لمركز البلاد السياسي في العالم، وهكذا فـــإن الصراع من أجل أن يكون للولايات المتحدة الامريكية وضعا دوليا قياديا في العالم بقي يشكل حجر الاساس بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية في بداية العشرينيات من القرن الماضي(٤٢٥)، لاسيما بعد الكشف عـــن ضـــعف السياســـة الخارجيـــة الامريكية خلال مؤتمر الصلح في باريس التي أظهرت الاسس الخاطئة التي استند اليها برنامج رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ولســـن)، التـــي ســـهلت ظهـــور مجموعة اخرى في الخيمة الحاكمة التي رفعت شعار العزلة كشعار مضاد للشعار الذي رفعه الرئيس (ولسن) الداعي الى تعاون دولي في اطار عصبة الامـــم(٤٢٦)، الا ان عدم المصادقة على معاهدة (فرساي) وانتخاب (وورن هـــاردنغ/ Warren

(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 235.
(2) N. Sivachyou and E. Yazkov, History of the United State of America since World War I, Translated from the Russian by A. B. Eklof, first printing, and translation into English, printed in the Union of Soviet Socialist Republics, 1976, p. 43-44.
(3) Ibid, p. 44.

Harding) [٤٢٧] لرئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية سنة (١٩٢١)، لم يكن يعني ان برنامج الرئيس السابق (ولسن) محي من الذهن، فإن من بين مستشاري الرئيس الجديد (هاردنغ) وفي الحزب الجمهوري أيضاً كان هناك عدد كبير من الشخصيات المهمة امثال (جارلس) وزير الخارجية الامريكي الجديد الذي كان من الملتزمين بمبدأ خفض الاسلحة بين القوى الدولية العظمى[٤٢٨]، فضلاً عن رفض إجراء التحالفات السياسية والعسكرية مع البلدان الاوربية، واندفاع حاسم للتوسع الاقتصادي لاسيما في منطقة الشرق الاقصى، وان هذه المبادئ اصبحت تشكل جوهر السياسة الخارجية الامريكية آنذاك، وهذا ما نفذته ادارة رئيس الولايات المتحدة الامريكية الجديد (هاردنغ) بغية كسب العالم، ففي آب/١٩٢١ عقدت اتفاقية منفصلة بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا أكّدت الحقوق والامتيازات كافة الممنوحة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية على وفق معاهدة (فرساي)، وان نص الاتفاقية كان يشير الى ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ليست مجبرة بأي شكل من الاشكال على الالتزام بأي من البنود الواردة في معاهدة (فرساي) وخصوصا تلك المتعلقة بإعادة تقسيم الاراضي الاقليمية التابعة لدول معينة لحساب دول اخرى في العالم، وتحت شعار (يد مطلقة في التصرف) فإن الولايات المتحدة الامريكية خاضت نضالاً فعالاً في بداية عقد العشرينيات من القرن الماضي لتعزيز مواقعها الاقتصادية في العالم[٤٢٩].

وكان رفض الكونغرس الامريكي التوقيع على معاهدة (فرساي) قد حرر الولايات المتحدة الامريكية من تعهداتها التي كان الرئيس (ولسن) ارتبط بها في

([٤٢٧]) وارن هاردنغ: سياسي امريكي، ولد في الثاني/تشرين الاول/١٨٦٥ في مدينة (كورسيكا) بولاية اوهايو، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ سنة ١٨٩٩، وشغل منصب حاكم ولايته بين سنتي ١٩٠٣-١٩٠٤،= = ومرة ثانية انتخب عضوا في مجلس الشيوخ بين سنتي ١٩١٥-١٩٢١، وحكم البلاد بين سنتي ١٩٢١-١٩٢٣، وهو بذلك يحتل المرتبة التاسعة والعشرين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، واثناء زيارته لمدينة (سان فرانسيسكو) اصيب بالارهاق ثم توفي بعدها في الثاني/اب/١٩٢٣، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.5, P.699.

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 444.

(2) N. Sivachyou and Yazkov, Op. Cit, p. 44.

الشرق الاقصى وشجع في الوقت نفسه على مقاومة الصين للسياسة اليابانية، ومنذ وصول الجمهوريين الى الحكم في آذار/١٩٢١ أخذت الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغطا مباشرا على اليابان، في حين حصل الرئيس (هاردنغ) على موافقة الكونغرس لأستمرار تنفيذ برنامج الانشاءآت البحرية لأجل زيادة قوتها البحريـــة، ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تفكر في قهر اليابـــان، إلا أن الكونغرس الامريكي اقترح عقد مؤتمر دولي تبحث فيه مسائل الشـــرق الاقصـــى والمحيط الهادئ، وظهر ان التكتيك يتلخص في تهديد اليابان لسياستها في التســـلح يكون فيه للولايات المتحدة الامريكية السبق نتيجة لتفوقها الصناعي، ومـــع ذلـــك تعرضت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الوقت نفسه الى امكانية التخلـــي عن هذا التنافس ولكن بشرط ان تتخلى الحكومة اليابانية عن طموحها الاقليمي في القارة الاسيوية[٤٣٠]، لإعادة النظر في المكاسب الجغرافية التـــي حققتهـــا خـــلال الحرب في آسيا.

وهذه المكاسب هي التي اقلقت الولايات المتحدة الامريكيـــة، فنمـــو القـــوة اليابانية كان من الامور المهمة للامريكيين بسبب فرضهم على الســـوق الصـــينية لإنماء تجارتهم التي تنافسها اليابان فيها، فضلاً عن اهتمـــام الولايـــات المتحـــدة الامريكية بسلامة جزر (الفلبين) وحمايتها من اي عدوان خارجي، ومن ثم قامـــت الصحافة الامريكية بمهاجمة اليابان ووصفتها بكونها (المانيا ثانية) فهـــي محبـــة للعسكرية وتشكل خطراً على العالم كله[٤٣١].

وتزامن ذلك كله مع انتهاج اليابان بعد الحرب سياسة دبلوماســـية معتدلـــة رغبة منها في عدم اثارة الشكوك حولهـــا، إذ اقتنـــع الكثيـــر مـــن اليابـــانيين أن الدبلوماسية التي تستند الى العامل الاقتصادي يمكن أن تكون اكثر فائدة لليابان من استعراض القوة العسكرية والتوسع الاقليمي – ولو بشكل وقتـــي – وان رجـــالا امثال (هاراكي / Harakei) [٤٣٢] الذي شغل منصب رئيس الوزراء، تبنى فكـــرة

---

(٤٣٠) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(٤٣١) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٤٣٢) هاراكي: هو هارا تاكاشي ويعرف (بهاراكي)، سياسي ياباني، ولد سنة ١٨٥٦ في ولاية (ايويت) الواقة وسط اليابان، وفـــي سنة ١٨٧٥ دخل كلية الحقوق التابعة لوزارة العدل وتخرج فيها، وشغل منصب وزير الزراعة والتجارة بين سنتي ١٨٩٠–

التوسع الاقتصادي من خلال اختراق سلمي لأسواق الدول الخارجية (عبر البحار) في كل من الصين ودول الغرب التي بدت مستعدة في ترتيب الوضع الدولي لما بعد الحرب على الاسس والمبادئ الي دعا اليها رئيس الولايات المتحدة الامريكية (ولسن) مثل حق تقرير المصير والسلام الدولي والترتيبات الخاصة بالأمن الجماعي للدول، غير أن ذلك لم يكن يعني استعدادهم في التخلي عن ممتلكاتهم ومكاسبهم الاستعمارية، لكنهم في الاقل بدوا فيها راغبين في الحفاظ على صيغة السلام الدولي من خلال الاتفاقيات المتعددة الاطراف اكثر من لجوئهم الى استخدام مفهوم وسياسة توازن القوى العسكرية[٤٣٣]، لذلك كان على اليابان ان تتبنى سياسة خارجية تتوافق والدبلوماسية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب من خلال موافقتها على الاشتراك في مؤتمر لنزع السلاح.

وحدث ذلك كله في وقت كان العالم فيه يعاني من ازمة اقتصادية في (١٩٢١-١٩٢٢) بسبب عودة المنافسة التقليدية بين الدول الصناعية بعد انتهاء الحرب التي أدت الى انكفاء اوربا على نفسها لاٌهتمامها بالمجهود الحربي واعانة سكانها، ومما ساعد على ذلك حدوث هذه الازمة، والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية القائمة على الحماية المركزية والضرائب العالية المفروضة على السلع المستوردة من اوربا في الوقت الذي تقلصت فيه فرص تصدير السلع اليابانية نتيجة عودة الاوربيين الى مناطق نفوذهم التقليدية في الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا وبعض مناطق امريكا اللاتينية[٤٣٤].

ثانيا- معارضة الولايات المتحدة الامريكية تجديد التحالف البريطاني-الياباني

١٨٩١، وفي سنة ١٨٩٦ اصبح سفير البلاد في كوريا، ومع بداية القرن العشرين انتمى الى حزب المحافظين وتمتع بنفوذ كبير، وشغل منصب وزير الداخلية بين سنتي ١٩٠٦-١٩٠٨، ومرة ثانية ليشغل نفس المنصب بين سنتي ١٩١١-١٩١٢،= =ومرة ثالثة بين سنتي١٩١٣-١٩١٤، ورئيسا للوزراءبين سنتي ١٩١٨-١٩٢١ ، في الرابع/تشرين الثاني/١٩٢١ وخلال زيارته لغرب البلاد طعن طعنة اودت بحياته على يد شاب ياباني قومي متطرف، للمزيد ينظر:

Kondansh, Vol.3, P.102.

(1) Peter Duus, Op. Cit, p. 198.

(٤٣٤) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٦٠.

بعد انتهاء الحرب مباشرة لم تكن هناك مشاكل بالنسبة للولايـات المتحـدة الامريكية اكثر من التحالف البريطاني-الياباني، وخلال نحو عقدين من الـزمن فإن هذا التحالف بقى بمثابة حجر الاساس للسياسة البريطانية-اليابانية في الشرق الاقصى، وبحلول سنة (١٩٢٠) لم تعد كل من المانيا وروسيا تهـددان المصـالح البريطانية واليابانية ، فأصبح التحالف البريطاني-الياباني موجها ضـد الولايـات المتحدة الامريكية وان ذلك سيؤدي بحكومة الولايات المتحدة الامريكية الى حرب ضد اليابان في شرق آسيا(٤٣٥)، لذلك فإن عقد أي مؤتمر لنزع السلاح سـيتوقف نجاحه الى حد كبير على الموقف الذي ستتخذه بريطانيا من التحالف الـذي تـم تجديده في (تموز/١٩١١) ولمدة عشر سنوات اخرى، وعلى الرغم من ان بنـود التحالف عدلت بحيث أنها لن تصل الى حد وقوف بريطانيا الى جانب اليابان فـي حالة وقوع صدام بين الاخيرة و الولايات المتحدة الامريكية، لكنها مع ذلك وعدت بمنح اليابان تأييداً دبلوماسياً من أجل حماية (مصالحها الخاصة) فـي المنطقـة، بعدما اضرت السياسة اليابانية في الصين بالمصالح الاقتصادية البريطانية(٤٣٦).

لذا فإن الوقت قد حان في سنة ١٩٢١ لتجديد او إنهاء التحالف البريطاني-الياباني، وعلى هذا الاساس جرت مراسلات بريطانيـة-يابانيـة لتمديـد مؤقـت للتحالف، بدأت منذ ايار وحزيران من سنة ١٩٢١، إلا أن الدعايـة المعارضـة للبريطانيين في الولايات المتحدة الامريكية وخلال الاشهر الستة السابقة للتـاريخ السابق، افادت أن هناك شكا امريكا شعبيا متزايدا حول التحـالف الـذي سـيدعم تجديده ما تدعيه اليابان ظاهريا، وان تجديد التحالف تصرف غير ودي، اذ كتبت مقالات عدة في الصحف الامريكية أكدت "ان على بريطانيا ان تختـار بـين أن تكون صديقة للولايات المتحدة الامريكية او عدوة لها... وان تجديد التحالف على وفق وجهة نظر وزير الخارجية الامريكي (جارلس) يعد امرا كارثيا... وانه جزء من العملية المعرقلة للتطور الاقتصادي الامريكي داخل امريكا"(٤٣٧).

---

(1) Paull hibbert, Op. Cit, p. 444.

(٤٣٦) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٣٤٦.

(3) Telegram from the Sir A. Geddes (Washington) to Earl Curzon, in 6/June/1921, Document on British Forging Policy, 1919-1939, Vol. XIV, Editied by Rphan Butter and J.P, First Series, London, 1966, p. 301.

وجدت الحكومة البريطانية لإخراج نفسها من هذا المأزق، انه بدلا مـــن ان يقام تحالف بين البريطانيين واليابانيين ويفضل عقد اتفاقية ثلاثية الاطراف تضـــم كلا من بريطانيا و اليابان و الولايات المتحدة الامريكية أمدها اربع ســـنوات(٤٣٨)، لذلك سعت الحكومة البريطانية جهد الامكان الى استبدال التحالف بمعاهدة متعددة الاطراف(٤٣٩) حفاظاً على العلاقات الانكلو-امريكية.

وأعقب ذلك تقديم الحكومة البريطانية في الثاني والعشرين/حزيران/١٩١٩ "ضمانات الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية أكدت فيها عدم اًحتواء التحـــالف الذي سيتم تجديده على بنود تضر بالحقوق الامريكية"(٤٤٠)، وفي محادثـــة جـــرت بين الجانبين الامريكي والبريطاني في الثالث والعشرين/حزيران/١٩٢١، لفـــت وزير الخارجية الامريكي انتباه السفير البريطاني (كيدز/Geddes) الى ان "هناك مصدرا خطيرا لصعوبة محتملة في الشرق الاقصـــى، وان الولايـــات المتحـــدة الامريكية هي دولة صديقة لليابان ولا توجد مسائل بينهما لا يمكن حلها، لاســـيما وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية كان لديها سياسات واضحة فـــي الشـــرق الاقصى تم الاعلان عنها سابقا، وانها تأمل من الحكومة البريطانية ان تكون لهـــا وجهات النظر نفسها لتشابه مصالحها، وان سياسة حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الامريكية اشتملت على تطبيق سياسة الباب المفتوح... واذا توصـــلت بريطانيـــا العظمى واليابان الى اتفاق تدعم بريطانيا من خلاله مصالح اليابان فإن الاخيـــرة ستتبنى مواقف من شأنها اثارة حكومتنا لاسيما في حالة وصول سلطة عســـكرية للحكم مما ستدفعنا لتقديم الاحتجاجات، ومن ثم ستقود الى تـــوتر العلاقـــات بـــين البلدين"(٤٤١)، ثم حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تهديد بريطانيا " فـــي حالة تجديد التحالف البريطاني-الياباني إذ قد يخلق ردة فعـــل فـــي الكـــونغرس

---

(4) Ibid, p. 301.

(٤٣٩) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٣٤٦؛

Kenneth B. Ryle, Op. Cit, p. 210.

(2) Telegram from the secretary of state to the Ambassador in Great Britain (Harry), in 22/June/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 313.

(3) Memorandum of a conversation between the secretary of state and the British ambassador (Geddes), in 23/June/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 314-315.

الامريكي الأمر الــذي ســيدفعه لأتخــاذ قــرار يعتــرف بموجبــه بجمهوريــة ايرلندا"[٤٤٢]،مما سيهدد الوجود البريطاني في اوربا.

وتأكيدا على اهتمام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتجديــد التحــالف تزايد بحث المسألة في المحافل السياسية والاعلامية، وان نقاشا ثلاثيا جرى بــين وزارة الخارجية الامريكية والوكالة الاخبارية والصحافة الامريكيتين في الرابــع والعشرين/حزيران/١٩٢١، قاد الى ظهور عناوين بارزة وردت فــي الصــحافة، نصت على ان الغموض الوارد في التحالف يقود الى تجاهل بريطانيــا للولايــات المتحدة الامريكية ويثير شعوراً امريكياً ضد أية علاقات بريطانية–يابانية وخاصة للصداقة والتعاون، وان الشعب الامريكي يحمل شعورا تجاه اليابان مشابها لشعور البريطانيين تجاه الالمان سنة (١٩١٣) على انه عدو محتمل لحرب قادمة[٤٤٣]، ثم اقترح وزير الخارجية الامريكي تبادل رسائل متطابقة ومتشابهة بين الاطــراف الثلاثة لتجنب النتائج الوخيمة التي ستنجم عن تجديــد التحــالف[٤٤٤]، طالمــا ان التحالف سينتهي تلقائيا في (الثالث عشر/تموز/١٩٢١) ما لم يتم تجديده خــلال مدة سريان التحالف.

ويبدو أن الاطراف الثلاثة كانت متفقة من حيث وجهات النظر، للدعوة الى عقد مؤتمر لنزع الاسلحة يخدم مصالحهم جميعا، لهذا فإن تصريح وزير خارجية اليابان (شديهارا) في الرابع/تموز/١٩٢١ جاء مؤكداً حسن العلاقــات اليابانيــة– الامريكية "وإنَّ هناك حملة فعالة لإيجاد سوء فهم حول تأثير هــذا التحــالف فــي الولايات المتحدة الامريكية، ذلك ان التحالف لم يكن مصمما اساســاً لأســتخدامه كوسيلة للعدوان على مناطق بعيدة وانه مجرد اتفــاق دفــاعي... وإنَّ السياســة الجوهرية للتحالف بقيت ثابتة وغير متغيرة، وان الهدف الاساس منه هو الحفــاظ وتعزيز السلام الشامل في منطقة الشرق الاقصى، فضلا عن حصر الحرب فــي منطقة وقوعها، لهذا فإن التحالف هو تحالف دفاعي عن المصالح الحيوية وعــن

(4) Ibid, p. 315.

(1) Telegram from the Sir A. Geddes (Washington) to Earl Curzon, in 24/June/1921, D.B, Op. Cit, p.310-311.

(2) Telegram from the Sir A. Geddes (Washington) to Earl Curzon, in 24/June/1921, Ibid , p. 311-312.

مسألة الامن... وانه لم يدر في خلد الساسة في الحكومة اليابانية وإنَّ من الممكن أنْ تصبح الولايات المتحدة الامريكية عدوا محتملا للطرفين كلاهما، لهذا السبب لم يدرج بند في التحالف يتضمن التعامل مع حالة طارئة في منطقة بعيدة... وان كلا من بريطانيا و اليابان لا تفكران بالحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة الامريكية... وان التحالف لم يتضمن أية معاهدة او اتفاق عسكري شامل"[٤٤٥].

وأعقب ذلك (الاعلان المشترك الجديد) لحكومتي لندن وطوكيو في الثامن/تموز/١٩٢١، الذي اكد ان "كلتا الحكومتين ابلغتا عصبة الامم في اخطارهما المشترك في الثامن/تموز بأنهما تعترفان من حيث المبدأ اذا ما كان التحالف البريطاني–الياباني الموقع في (الثالث عشر/تموز/١٩١١) استمر لما بعد تموز/١٩٢١، فإنه يجب ان يكون بصيغة متطابقة ومتماشية مع ميثاق عصبة الامم"[٤٤٦].

وانسجاما مع ما تقدم يبدو ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ونتيجة لتجديد التحالف حتى قبل نهايته سنة (١٩٠٥) و (١٩١١)، فإنها بدأت تشك بنوايا التحالف، وعلى وجه الخصوص تجاه اليابان لكون العقليتين والسياسيتين البريطانية والامريكية متشابهتين ومتقاربتين وهذا ناتج من تشابه العرق بينهما، على خلاف اليابان التي كانت سياستها متعلقة بالهيمنة على الشرق الاقصى، لذلك فالخوف من التحالف كان بأتجاه اليابان اكثر من بريطانيا، ونتيجة لتواجد المصالح الامريكية في المحيط الهادئ والصين، بدأت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتحريك اسطولها من المحيط الاطلسي الى المحيط الهادئ للدفاع عن أي ظرف يهدد مصالحها الواسعة في تلك المنطقة من جانب اليابان التي تمتلك اسطولاً قوياً وخاصة بعد خوضها وبروزها قوة جديدة في العالم بعد الحرب، ولأنَّ العلاقات التجارية والاقتصادية لليابان مع الولايات المتحدة الامريكية كانت مزدهرة آنذاك، فلم يكن من مصلحتها ان يسود التوتر في العلاقات معها في المحيط الهادئ، لذلك

(1) Annex, Statement by the Japanese Ambassador (Shidehara), in 30/June/1921, F.R.U.S, 1921, Op. Cit, p. 376-317.
(2) Note from the Marquess Curzon of Kedleston to the Japanese ambassador, in 2/July/1921, D.B.F.P, Op. Cit, p. 322.

حاولت اليابان ان تبين ان من اهداف التحالف هو الحفاظ علـــى مبــدأ الفرصـــة المتساوية في التجارة والصناعة في الصين وعلى السلام في الشرق الاقصى.

وأدى ذلك كله الى بروز فكرة في الولايات المتحدة الامريكية لعقد مــؤتمر في واشنطن يشمل الدول كافة التي تمتلك مصالح في الشرق الاقصى سواء أكانت تلك القوى شرقية أم اوربية، الامر الذي يشير الى ان التحالف البريطاني-الياباني كان احد الاسباب الرئيسة الداعية لعقد المؤتمر لوجود مخاوف من حرب محتملـــة مع اليابان، على الرغم من استمرارمعاهدة (الملاحة والتجارة) التي منحت المزايا لرعايا الدولتين والدولة الاكثر حظوة.

ثالثا- عقد مؤتمر واشنطن البحري ونتائجه

ان الاحداث التي أدت الى الدعوة لعقد مؤتمر نزع السلاح، بــدأت بشــكل أساس في السادس عشر/اذار/١٩٢١ ، عندما اقترح اللــورد (لـــي/Lee) قائــد البحرية البريطانية علانية التوقيع على اتفاقية بحريـــة مـــع الولايـــات المتحـــدة الامريكية تقر بمبدأ المساواة بين الطرفين في التسلح وحجـــم الاســـطول، لجعـــل الاسطول البريطاني قادرا على القيام بحماية وحراسة ميـــاه المحـــيط الاطلســـي الهادئ، وبهذا فإن بريطانيا كانت تتحرك بحذر تجاه تجديد التحالف مع اليابـــان، ومع ذلك فإن الاقتراح البريطاني رحب به في واشـــنطن واصـــبح واضـــحاً أنَّ بريطانيا كانت مستعدة لتعديل تحالفها مع اليابان لتلبية رغبات الولايات المتحـــدة الامريكية[٤٤٧]، وتبعا لذلك اقترح وزير خارجية بريطانيا (كيرزن/Curzon) فـــي الخامس/تموز/١٩٢١ على السفير الامريكي في لندن (جورج هـــارفي/ George Harvey) "ان تتولى حكومة الولايات المتحدة الامريكيـــة دعـــوة الـــدول (ذات العلاقة) مباشرة للاشتراك في مؤتمر يعقد لدراسة القضايا الاساسية كافة المتعلقـــة بمنطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ والتوصل الى تفاهم مشـــترك، وتســـوية المشاكل بالوسائل السلمية لإبعاد شبح الحرب البحرية، على ان يتلو ذلك خفــض

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 446.

في الاسلحة البحرية"[٤٤٨]، ونقل هذا الاقتراح الى اليابانيين لبيان وجهة نظرهم حول الموضوع.

ورحبت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالاقتراح البريطاني، لذلك دعت وزارة الخارجية الامريكية في الثامن/تموز/١٩٢١ الحكومة البريطانية للمشاركة في مؤتمر حول تحديد التسلح البحري الذي سينعقد في واشنطن، وبينت ان دعوات مشابهة قدمت في اليوم نفسه لحكومات فرنسا وايطاليا واليابان[٤٤٩]، فضلاً عن دعوة بقية الدول المرتبطة بدول الحلفاء الخمس المنتصرة في الحرب[٤٥٠].

وبما أنَّ المؤتمر المقترح سيناقش مسائل متعلقة بمنطقة الشرق الاقصى، ابرق وزير الخارجية الامريكي (جارلس) الى القائم بالاعمال الامريكي في اليابان (بيل/Bell) في العاشر/تموز/١٩٢١ لإبلاغ الحكومة اليابانية وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية حول مسألة تحديد الاسلحة التي لها علاقة بمنطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ، كما قدمت دعوة للصين للمشاركة [٤٥١]، طالما أن كلاً من اليابان والصين يمثلان المنطقة بشكل رئيس.

وصدر في الولايات المتحدة الامريكية قانون في العاشر/تموز/١٩٢١ لإجراء تخصيصات مالية بحرية للسنة المالية التي ستنتهي في (الثلاثين/حزيران/١٩٢٢)، ونص القسم التاسع من هذا القانون على "ان رئيس الولايات المتحدة الامريكية مخول ومطلوب منه ان يقوم بدعوة حكومات بريطانيا العظمى واليابان لكي يرسلوا ممثلين عنهم لحضور مؤتمر الهدف منه الدخول في تفاهم او اتفاقية تخفض من خلالها المصروفات المخصصة لبرامج التسلح البحري

---

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 446 ; Telegram from the ambassador in Great Britain (Harvey) to the secretary of state, in 8/July/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. I, Washington, 1936, p. 19.

(2) Telegram from the secretary of state to the ambassador in Great Britain (Harvey), in 8/July/1921,Ibid., p. 18.

(3) Telegram from the secretary of state to the ambassador in Great Britain (Harvey), in 9/July/1921, Ibid, p. 23.

(4) Telegram from the secretary of state to the charge in China (Ruddock), in 10/July/1921, Ibid, p. 25.

خلال السنوات الخمس القادمة او أي مدة يتم الاتفاق عليها لأجل التوصل الى اتفاقية بهذا الشأن"(٤٥٢)، ورحبت حكومتا فرنسا وايطاليا بالدعوة في الثاني عشر/تموز/ ١٩٢١(٤٥٣)، وفي اليوم الثاني سلمت وزارة خارجية اليابان مذكرة الى وزارة الخارجية الامريكية صرحت فيها "ان الحكومة اليابانية سعيدة ان تصرح بأنها توافق على دعوة حكومة الولايات المتحدة الامريكية للمشاركة في مؤتمر يمثل خمس دول هي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا واليابان والذي سيعقد في واشنطن والمتعلق بموضوع تحديد الاسلحة"(٤٥٤)، وبهذا فإن الحكومة اليابانية رحبت بالاقتراح الامريكي المتعلق بتخفيض الاسلحة، الا انها وجدت صعوبة في مناقشة المشاكل المتعلقة بمنطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ مع الدول ذات العلاقة الا بعد ان تبلغ وبشكل دقيق عن طبيعة تلك المشاكل وحجمها ومعرفة وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص(٤٥٥).

وكانت الحكومة اليابانية تخشى من مناقشة المسائل التي تؤثر في مصالحها بمنطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ، لأنها لم تكن مستعدة للتخلي عن الانتصارات والمكاسب والامتيازات التي حققتها وحصلت عليها في المنقطة خلال المدة الماضية، ولمنع حدوث أي نوع من التوترات المستقبلية مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية أرادت معرفة وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص لكونهما بلدين متقاربين وكبيرين ويؤثران في الاوضاع بالمنطقة ولهم مصالح مشتركة وعلاقات جيدة لا يفضلان توترها، فضلا عن امتلاك البلدين اساطيل عسكرية ضخمة في منطقة المحيط الهادئ.

---

(1) Extract from the act making appropriations for the novel service for the fiscal year ending 10/July/1921 and for other purposes, F.R.U.S, 1921, Vol. I, p. 27.
(2) Ibid, p. 27-28.
(3) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, in 13/July/1921, Ibid , p. 31.
(4) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, in/July/1921, Ibid, p.31.

وأدركت الحكومة اليابانية وبشكل جيد الحقيقة القائلـــة ان المـــؤتمر كــــان مخططاً لعقده ومن خلال إجراءات رسمية ملحوظة لوقف السياسات التـــي بـــدأت اليابان تنفيذها وبشكل علني منذ تقديم المطالب الواحد والعشرين الى الصين ســـنة (١٩١٥)، الى جانب كون القوى الاكثر نفوذا في السياسات اليابانية لا تزال تفضل استمرار التحالف البريطاني-الياباني وكانت مقتنعة أيضاً بفكرة تخفيض الســـلاح، ولكن فيما يتعلق بمناقشة المواضيع المتعلقة بمنطقة الشرق الاقصى فإنهـــا كانـــت تشك بأن فخا قد نصب لها، لهذا طلبت اعداد مسودة عن التفاصيل المتعلقة بجدول اعمال المؤتمر[٤٥٦]، وهذا ما عدته حكومة الولايات المتحدة الامريكية امرا غيـــر ممكن الاعداد لجدول اعمال دقيق للمؤتمر، لذلك وافقت الحكومـــات كلهـــا علـــى الحضور ماعدا الحكومة اليابانية التي تجنبت النقاشات التي تدور حـــول منطقـــة الشرق الاقصى، مما لفت الانظار ووجهها ضدها، الامر الـــذي ادركتـــه حكومـــة الولايات المتحدة الامريكية، لذلك اصرت وبشكل اكبر من ذي قبل على مناقشـــة تلك المواضيع خلال المؤتمر وتأكيد تطبيق (سياسة البـــاب المفتـــوح) والفرصـــة المتساوية في التجارة والصناعة في الصين، فضلا عن مناقشة المسائل المتعلقـــة بوضع الممتلكات الالمانية السابقة في المحيط الهادئ وجزيرة (ياب)، اذ تزامنـــت مناقشة هذه المواضيع مع مدة إجراء الترتيبات الاولية للمؤتمر البحري ومناقشـــة مواضيع الاتصالات اللآسلكية والتلغرافية وتجارة (الافيون) ومواضيع اخرى لهـــا علاقة بمنطقة الشرق الاقصى، بأستثناء مناقشـــة المواضـــيع المتعلقـــة بـــالهجرة الاسيوية الى العالم[٤٥٧]، وتم اختيار يوم الحادي عشر/تشرين الثاني/١٩٢١ موعدا لعقد المؤتمر لأنه يمثل تأريخ عقد الهدنة وانتهاء الحرب العالمية الاولى[٤٥٨].

ونتيجة للسياسة الخارجية التي تبنتها اليابان التي كان مـــن المفـــروض ان تتوافق مع الدبلوماسية الجديدة التي سادت في العالم بعد الحرب، اضطرت وزارة

(1) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, in/July/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. I, p. 31-32.

(2) Telegram from the secretary of state to the ambassador in Great Britain (Harvey), in 13/July/1921, Ibid , p. 31-32.

(3) Telegram from the secretary of state to the ambassador in Great Britain (Harvey), in 20/July/1921, Ibid, p. 37-38.

خارجية اليابان للاعلان في يوم السادس والعشـــرين/تموز/١٩٢١ تخليهـــا عـــن إحجامها عن حضور المؤتمر[٤٥٩]، لكن بشرط "أنْ تبدأ مناقشة موضـــوع تحديـــد الاسلحة أولاً وهو الهدف الرئيس لهذا المؤتمر ثم مناقشـــة المواضـــيع المتعلقـــة بالمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الاقصى... وان جدول اعمال المؤتمر يجـــب ان يكون مطابقاً مع الهدف الاساس للنقاشات التي ستجري، وان يتم تجنب تقـــديم او عرض مشاكل ذات طبيعة تخص طرف واحد او أطـــراف محـــددة بشـــدة"[٤٦٠]، وبمعنى آخر إنَّ من رأي الحكومة اليابانية ان تكـــون النقاشـــات شـــاملة وتضـــم الاطراف جميعها ولا تطرح مشكلة تخص بلد واحد مثل الصين على سبيل المثال (بسبب الامتيازات التي حصلت عليها اليابان لوحدها فيهـــا)، وان تكـــون هنـــاك شمولية في طرح المشاكل تخوفا من وجود تأثير لأتفاق دولي يؤثر في المصـــالح اليابانية في الشرق الاقصى وهذا مالا تستطيع اليابان رفضه او حتى مواجهته.

وأحدثت هذه التطورات ردة فعل قوية لدى الشعب الياباني، وظهر ذلك من خلال المقالات التي نشرت في الصحف اليابانية "ان الشـــعب اليابـــاني اصـــيب بالصدمة نتيجة للمفاجئة التي اعلنها رئيس الولايات المتحدة الامريكية لعقد مؤتمر لتخفيض السلاح وتسوية الامور في الشرق الاقصـــى"[٤٦١]، كمـــا ان الصـــحف المتطرفة مثل صحيفة (اساهي–طوكيو/Asahi-Tokyo) ذكرت "أنَّ المقترحـــات الامريكية فرضت على اليابان فرضاً"[٤٦٢] وانها تبنت موقفا دعـــا الـــى "ان يـــتم الدخول الى المؤتمر بدون شروط، وان اليابان مستعدة لتخفيض سلاحها البحـــري بشرط ان تتبنى حكومة الولايات المتحدة الامريكية المســـار نفســـه... وبالنســـبة للمسائل المتعلقة بالمحيط الهادئ فإن السياسة التي تتبناها الصين واليابان اقـــرت من خلال تسوية مسألة اقليم (شانتونغ) وجزيرة (يـــاب) بعـــدما اقرتهـــا معاهـــدة (فرساي) مع المانيا، وان النية الحقيقية لحكومة الولايات المتحدة الامريكية هـــي

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 447.

(1) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the secretary of state, in 26/July/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. I , p. 43-45.

(2) Telegram from the charge in Great Britain (Wheeler) to the secretary of state, in 6/August/1921, Ibid. I, p. 52.

(3) Ibid, p. 52.

رغبتها في فرض (سياسة الباب المفتوح) والفرصة المتساوية على الصين، فلماذا لا تتبنى الولايات المتحدة الامريكية تلك الاجراءات نفسها مع استراليا"(٤٦٣).

وهكذا فالدعوة لعقد مؤتمر نزع الاسلحة أحدث نوعاً من الانشقاق بين الرأي العام في اليابان والرأي الرسمي المرحب بالفكرة.

وقدمت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الدعوات الرسمية الى ثمان دول في التاسع عشر/آب/١٩٢١ للحصول على موافقتها الرسمية لعقد المؤتمر، وهي (بريطانيا وايطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال واليابان والصين، فضلا عن الدولة المضيفة)(٤٦٤)، ومما تجدر الاشارة اليه هو أن توجيه الولايات المتحدة الامريكية الدعوات للدول التي لها مصالح في الشرق الاقصى، كان الهدف منه احراج موقف اليابان بجعل موقفها يمثل الاقلية تجاه الاكثرية بأي قرار يتم الوصول اليه متعلق بشؤون الشرق الاقصى، وبمعنى آخر حصول الموقف الامريكي على دعم هذه الدول ضد اليابان لوجود مصالح لديهم هناك تتعارض والهيمنة اليابانية على الصين والمحيط الهادئ(٤٦٥).

وقدمت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في العاشر/ايلول/١٩٢١ جدول اعمال المؤتمر الذي تضمن(٤٦٦):-

١- تحديد الاسلحة البحرية وحجم ذلك التحديد وطريقة تنفيذه وقواعد السيطرة على المؤسسات التي تنشأ والمتعلقة بالحروب، كذلك تحديد المنطقة التي سيتم فيها تحديد الاسلحة وتخفيضها.

٢- اما ما يتعلق بالشرق الاقصى والمحيط الهادئ فسيتناول المبادئ التي يجب تطبيقها، على ان تشمل السيادة الاقليمية وسيادة سلطة حكومة الصين وسياسة الباب المفتوح والفرصة المتساوية في التجارة والصناعة والامتيازات الممنوحة للدول والاحتكارات او الامتيازات الاقتصادية التفضيلية وتطوير

---

(4) Telegram from the charge in Great Britain (Wheeler) to the secretary of state, in 6/August/1921, Ibid, p. 53.

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 447.

(٤٦٥) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩.

(3) Telegram from the secretary of state to the ambassador in Great Britain (Harvey), in 10/September/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. I, p. 67-68.

خطوط سكك الحديد وبضمنها خطط تتعلق بخطوط سكك الحديد في شرق الصين والرسوم التفصيلية المفروضة على استخدامها فضلاً عن وضع الالتزامات القائمة حالياً، اما فيما يتعلق بسيبيريا فسيناقش المسائل المتعلقة بالجزر الخاضعة للانتداب (ما لم يتم تسوية هذه المسائل قبل عقد المؤتمر).

ويظهر ان اساس الدعوة الامريكية لتقليص التسليح والمسائل الاخرى هي لتحقيق المصالح الامريكية السياسية والاقتصادية وليس لقناعات فكرية او انسانية، لأنها ركزت على قضايا تمتلك هي فيها مصالح واسعة في منطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ.

وافتتح مؤتمر واشنطن البحري جلساته في الحادي عشر/تشرين الثاني/١٩٢١ واُستمر لغاية (السادس/شباط/١٩٢٢) [٤٦٧].

وتألف الوفد الامريكي من احدى وعشرين شخصية سياسية برئاسة (جارلس) وزير الخارجية الامريكي و (روت) الذي عمل في الخارجية الامريكية و (هنري كابوت لوج/Hennry Cabot Lodge) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي، فضلاً عن السانتور (اوسكار ديل بو اندر وود / Oscar W. Under Wood) وهو من الاقلية الديمقراطية في الكونغرس[٤٦٨]، ومثل الوفد الياباني وزير البحرية الادميرال البارون (كاتو تومو /Tomo Kato)[٤٦٩] رئيس المجلس الاعلى ومستشار الامبراطور (شديهارا) السفير الياباني في واشنطن[٤٧٠].

وقدم (جارلس) خطة لنزع الاسلحة البحرية الى الوفود المجتمعة، وتضمنت الطلب لإيقاف بناء السفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة لمدة عشر سنوات، والتخلص من السفن الحربية العديدة وبضمنها تلك التي هي قيد الانشاء، وتطبيق برنامج للتخلص من الاسلحة البحرية لكي تكون النسبة بين الولايات

---

(٤٦٧) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(2) Paull hibbert, Op. Cit, p. 448.

(٤٦٩) كاتو تومو: شغل منصب وزير البحرية في وزارة المحافظين التي كانت تدعم من قبل هيأة كبار الساسة امثال (ماتسوكا) و (سايونجي)، وهو يعد زعيما عسكريا امتاز بسعة نفوذه، وتوفي سنة ١٩٢٣.

(٤٧٠) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى واليابان في حجم الاسلحة البحرية والسفن

هي نسبة (٣:٥:٥) لكل منهم على التوالي على اساس حجم الاسطول الامريكي، وان كلا من فرنسا وايطاليا وبدون من ان تتخلصا من أي سلاح بحري ستكون نسبتهما هي (١.٧٥) و (١.٧٥) على التوالي، كما ان السفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة جدا التي ستحل محل السفن القديمة التي انتهى العمر الافتراضي لها ستحدد من خلال معاهدة لتكون حمولتها عند وزن إجمالي قدره (٥٠٠.٠٠٠) طن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وعند وزن إجمالي قدره (٣٠٠.٠٠٠) طن بالنسبة لليابان، وان نسباً مشابهة ستطبق على حاملات الطائرات والطرادات والمدمرات والغواصات[٤٧١]، وهذا يعني ان اليابان سيكون لها نسبة ادنى من الاسلحة البحرية قياسا مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى.

ولم يوافق الوفد الياباني على ذلك إذ اعترض الخبراء اليابانيون على النسبة التي حددت لليابان المتعلقة بالسفن الحربية الكبيرة الوزن جدا وانهم رفضوا نسبة (٣:٥:٥) [٤٧٢]، واعلن الوفد انه لا يوافق على الارقام التي قدمها الوفد الامريكي لكون ذلك سيمنح الولايات المتحدة الامريكية قوة بحرية هي عبارة عن سفن حربية غير منجزة (قيد الانشاء) لكي تضاف الى قوتها البحرية، وان النسبة (٣:٥:٥) لا تلبي الحاجات الوطنية اليابانية، وان اليابان تتمسك بنسبة (٣.٥:٥:٥) وبمعنى آخر إنَّها ترفض نسبة ٦٠% وتتمسك بنسبة ٧٠%[٤٧٣]، وكانت غير مستعدة للتخلي عن حلمها في امتلاك اقوى اسطول بحري، وانها لن تسمح لنفسها

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 449 ; W.G. Beaslay, Op. Cit, p. 211.

(٤٧٢) ان النسبة (٣:٥:٥) هي تعادل النسبة (٦:١٠:١٠) والنسبة (١٠٠%:١٠٠%:٦٠%) والواردة في بعض المصادر، الا ان اليابان اصرت على النسبة (٣.٥:٥:٥) أي ما يعادل (٧:١٠:١٠) او (١٠٠%:١٠٠%:٧٠%) والواردة في بعض المصادر أيضاً.

(3) Telegram from Mr. Balfour (Washington Dlegation) to the Marquss Curzon of kedleston, in 30/November/1921, D.B.F.P, Op. Cit, p. 524.

ان تكون بمستوى أدنى من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى فيما يتعلق بالقوة البحرية(٤٧٤)، لأن قبول اليابان بنسبة أدنى سيؤكد الحقيقة القائلة ان الجنس الابيض له تفوق على الجنس الاصفر وهذا ما ترفضه اليابان.

ورفضت حكومة الولايات المتحدة الامريكية اعتراض الوفد الياباني على المقترح الامريكي، وبما انه كان معلوما لدى الوفد الياباني انه في حالة عدم حصول اتفاق بين اليابان وحكومة الولايات المتحدة الامريكية فإن الاخيرة ستكون مستعدة لبناء اسطول بحري لا تستطيع اليابان ولا بريطانيا العظمى ان تضاهيه في القوة(٤٧٥)، وطالما ان النية من المؤتمر البحري منع أي اشتباك عسكري بحري بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية في ضوء التطورات التي ظهرت في نهاية الحرب، هذا الى جانب تبني (شديهارا) السياسة الخارجية الجديدة لليابان -الذي كان قد تولى منصب وزير خارجية اليابان خلال عقد العشرينيات -التي كانت من اولوياته حماية التجارة الخارجية لبلاده وتوسيعها عبر البحار، لاسيما مع الصين ومعارضة سياسة التلويح بالحرب، فضلاً عن ادراك اليابان للحقيقة القائلة ان البديل سيكون مكلفا وليس ذا هدف من خلال سباق التسلح في المنطقة، وأنَّ من المنطقي الحفاظ على أمن اليابان من خلال التوصل الى اتفاق دولي توافق عليه الاطراف المختلفة(٤٧٦)، ولتحقيق هذا الامر اقترح (كانو) من الوفد الياباني ابقاء القواعد البحرية والتحصينات العسكرية في غرب المحيط الهادئ على حالها بأستثناء جزر (هاواي) العائدة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية و (سنغافورة) العائدة لبريطانيا العظمى من تلك المنطقة التي جرى الاتفاق على تخفيض الاسلحة فيها، مما سيضمن لليابان عدم بناء أية قواعد بحرية في كل من جزر (الفلبين) و(هونغ كونغ) لأهمية موقعهما الاستراتيجي لحكومتي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا(٤٧٧).

---

(1) Telegram from Mr. Balfour (Washington Dlegation) to the Marquss Curzon of kedleston, in 30/November/1921, D.B.F.P, Op. Cit, P.525.
(2) Richard Storry, A history, p. 163.
(3) Peter Duus, Op. Cit, p. 199.
(4) Ibid , p. 199 ; Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 235.

هذا الى جانب مطالبة اليابان الاحتفاظ بالسفينة الحربية المسماة (ماتسو) التي ستكون على استعداد كامل للعمل مقابل تفكيك السفينة الحربية القديمة (ساتسو) [٤٧٨]، وكانت هذه الشروط المطلوبة مقابل عدم مطالبة اليابان بحصة اكبر في هذا المؤتمر[٤٧٩].

اما مسألة التحالف البريطاني–الياباني، فطالما ان مسألة امتلاك القوة البحرية لا يمكن فصلها عن السياسة التي تبنتها الاطراف المشتركة في المؤتمر[٤٨٠]، لذا طرحت الحكومة البريطانية وبعد اعلانها المشترك مع الحكومة اليابانية في (الثامن/تموز/١٩٢١)، ان التحالف يجب ان يكون متماشيا مع ميثاق عصبة الامم، وطرحت في (الحادي عشر/تشرين الثاني/١٩٢١) مشروع اتفاقية ثلاثية الاطراف تضم بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على السلم بهدف تمكين الولايات المتحدة الامريكية لتصبح طرفا في اتفاقية ثلاثية الاطرف بدون ان تكون لها أي التزامات عسكرية، ووضع نهاية للتحالف البريطاني–الياباني مع الحفاظ على مشاعر اليابان كدولة حليفة، والغاء تعهد بريطانيا بالوقوف الى جانب اليابان في حالة نشوب أي نزاع بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية[٤٨١]، وهذا ما رغبت به الاخيرة، وبعد موافقة الجانب الياباني عليها لكي تحل محل التحالف الثنائي.

وافق رئيس الوفد الامريكي (جالس) في الثلاثين/تشرين الثاني/١٩٢١ على مشروع الاتفاقية مع اجراء تعديلين عليها، اولهما ان الخطة يجب ان تطبق فقط على الممتلكات من الجزر الواقعة في المحيط الهادئ وليس على الصين التي سيتعامل معها بشكل منفصل، وثانيهما ان الاتفاقية يجب ان تطبق على القوى الدولية كافة التي ستحد من تسلحها البحري والتي تمتلك جزرا في المحيط الهادئ وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان[٤٨٢]، وهذا يعني عدم شمول هولندا لأنها ليست قوة بحرية عظمى، كذلك تم استثناء ايطاليا لأن ليس لها جزر في المحيط الهادئ، ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية طرحت

---

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 451.

(٤٧٩) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(3) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 450.

(4) Telegram from Mr. Balfour (Washington Delegation), in 11/November/1921, D.B, Op. Cit, p. 468.

(5) Telegram from Mr. Balfour (Washington Delegation), in 29/November/1921, Ibid, p. 522-523.

إجراء هذين التعديلين لمنع وابعاد السيطرة اليابانية عن الصين حيث تواجد المصالح الامريكية، فضلاً عن توسيع المعاهدة بإدخال أطراف أُخرى مثل فرنسا بهدف اضعاف التحالف وتهدأة الشكوك الامريكية من تعاون بريطاني–ياباني لحرب محتملة.

ولم يكتف الوفد الامريكي بذلك بل أراد تضمين الاتفاقية المقترحة بنود معاهدة (روت–تاكاهيرا) لسنة (١٩٠٨) [٤٨٣]، لضمان استمرار مبادئ السياسة الامريكية في الشرق الاقصى، وطرح في المؤتمرمسألة سحب القوات اليابانية من سيبيريا، تلك القوات التي بقيت هناك حتى بعد مغادرة قوات الحلفاء تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى، إذ رأت الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ان تواجد القوات اليابانية هناك يعد خطراً فادحاً ويشكل تهديداً كبيراً للمصالح الدولية، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية التي بلغت (١٥٠) مليون جنيه استرليني[٤٨٤] التي لحقت بقوات الحلفاء نتيجة للحملة التي أُرسلت الى سيبيريا سنة (١٩١٨).

إنَّ المسائل جميعها التي طرحت وتمت مناقشتها خلال جلسات المؤتمر وضعت لها الحلول وبإتفاق دولي من خلال التوقيع على مجموعة من المعاهدات، وهي معاهدة القوى الاربع ومعاهدة القوى الخمس ومعاهدة القوى التسع، إذ تم التوقيع على معاهدة القوى الاربع في الثالث عشر/كانون الاول/١٩٢١ من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان والتي كانت بمثابة اتفاق عدم اعتداء[٤٨٥]، وإنَّ أهم ما تضمنته هذه المعاهدة التي حلت محل التحالف البريطاني–الياباني، احترام احداها لحقوق الاخرى في المناطق الواقعة في المحيط الهادئ المتعلقة بمتمتلكاتها من الجزر، وان تلتقي الاطراف الاربعة في مباحثات مشتركة لدراسة وتسوية أي جدال او خلاف يمكن ان ينشب حول أية قضية تتعلق بالمحيط الهادئ، وتتضمن أيضاً حقوقهم المشار اليها سابقاً التي لا يمكن تسويتها

(1) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 450.
(2) Inazo Nitobe, Op.Cit, P.162.

([٤٨٥]) رياض الصمد، المصدر السابق، ص٢٠٥.

بالطرائق الدبلوماسية، واذا كانت هذه الحقوق المتعلقة بتلك الاطراف الدولية الموقعة على معاهدة القوى الاربع هددت من خلال إجراء عدواني من أي طرف دولي آخر خارج اطار هذه المعاهدة فإنهم سيجتمعون ويتباحثون مع بعضهم البعض بالكامل، وأخيراً حددت مدة الاتفاقية بعشر سنوات(٤٨٦).

وهكذا حققت الولايات المتحدة الامريكية نجاحا دبلوماسيا واستراتيجيا كبيرا من خلال توقيع اليابان على معاهدة القوى الاربع، ومن خلال إنهاء التحالف البريطاني-الياباني واحلاله بوعد موسع واكبر في المشاورة، مما ازال الشكوك والمخاوف الامريكية من احتمالية وجود تعاون بريطاني-ياباني في حرب ما قد تقع في المستقبل، الى جانب ربط المبادئ الواردة في معاهدة (روت-تاكاهيرا) سنة (١٩٠٨) مع معاهدة (براين ١٩١٤) (٤٨٧) فضمنت الولايات المتحدة الامريكية عدم شن أي عدوان على جزر (الفلبين) وهي حقيقة قائمة طالما ان اليابان تمتلك مجموعة جزر (المارشال والماريان والكارولين) التي تقع على الخط المباشر بين الولايات المتحدة الامريكية و(مانيلا) عاصمة الفلبين(٤٨٨)، فضلاً عن كون هذه المعاهدة لم تكن اتفاقا للأمن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقط بل كانت بمثابة الاداة التي لن تستطع اليابان من خلالها الخداع لقيام تحالف عسكري ضدها، لاسيما وان أحد الاهداف الرئيسة للسياسة الامريكية منذ انعقاد مؤتمر الصلح هو انهاء ذلك التحالف(٤٨٩).

اما الحكومة اليابانية التي وقعت على معاهدة القوى الاربع فكانت عُرضة لسيل من الانتقادات في اوقات معينة من قبل اغلبية الشعب الياباني الذي استقبل

---

(1) W.G. Beaslay, Op. Cit, p. 210-211 ; Robert H. Ferrell, American Diplomacy, Third Edition, New York, 1959, P.531; Quincy Wright, notes on international affairs: The Washington conference, the American political science review, Vol. XVI, 1922, p. 292;

(٤٨٧) معاهدة براين ١٩١٤: المعاهدة الموقعة بين الحكومتين الامريكية والبريطانية في الخامس/ايلول/١٩١٤ وتعد واحدة من معاهدات التحكيم بين البلدين، التي عرفت أيضاً بمعاهدة (براين) لتعزيز السلام، للمزيد ينظر:
F.R.U.S, 1914, Washington, 1923, p. 304

(3) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 450.

(4) Richard Storry, A History, p. 163-164; Frederic Coleman, The Far East Unveiled, Cassell and Company Ltd, London, New York, Toronto and Melbourne, 1918, P.17-19.

تلك المعاهدة بشيء من الكبرياء والترحيب(٤٩٠)، وفي تخليها عن التحالف البريطاني–الياباني فإن اليابان خالجها شعور بالامتعاض على حد المؤلف البريطاني (ريتشارد ستوري) "انه جرح تلقاه الشعب الياباني بحزن واسى وكان دائما يثير الحنق والغيض عندما يتذكره اليابانيون"(٤٩١)، لكون القرار البريطاني لأنهاء التحالف يحمل ضمنيا اعتبارا ساخرا لمشاعر اليابانيين لأن الصديق القديم لليابان ضحى بصداقته لصالح الولايات المتحدة الامريكية(٤٩٢).

وتوصلت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واليابان في الخامس عشر/كانون الاول/١٩٢١ الى اتفاقية حول مبدأ (عدم إجراء تحصينات عسكرية) وهي الاتفاقية الاضافية والمكملة لمعاهدة القوى الاربع المتعلقة بالممتلكات الالمانية في المحيط الهادئ من خلال تحديد مصطلح (الممتلكات الجزرية) المستخدمة في المعاهدة السابقة، ذلك لإبقاء التحصينات العسكرية والقواعد البحرية على حالها في منطقة المحيط الهادئ التي تشمل(٤٩٣):-

١- بالنسبة لممتلكات الولايات المتحدة الامريكية وتشمل (جزر الالوشين وجزر كوام وجزيرة باكو باكو وجزر الفلبين، وبأستثناء تلك المجاورة لساحل الولايات المتحدة الامريكية وساحل الاسكا ومنطقة قناة بنما، وجزر هاواي.

٢- بالنسبة لممتلكات بريطانيا العظمى، فإنه سيطبق على (هونغ كونغ) وممتلكات الامبراطورية البريطانية الواقعة الى الشرق من خط الطول ١١٠ شرقا، وبأستثناء تلك المجاورة لساحل كندا على المحيط الهادئ، والكومنويلث الاسترالي والاراضي التابعة له ،ونيوزلندا.

(1) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 236.
(2) Richard Storry, A History, p. 164.
(3) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 236.
(4) Joel H. Wiener, Great Britain foreign policy and the span of Empere 1989-1971: A Documentary History, Edited with Joel H. Wiener and J. H. plumb, United States of America, 1972, p. 769; Telegram from Mr. Balfour (Washington Delegation), in 24/January/1922, D.B.F.P, Op. Cit, p. 621-622.

٣- بالنسبة لممتلكات اليابان و تشمل جزر (الكوريـل) و (البـونين) و (امـامي اوشيما) و (لوجو) و (ريوكيو) و (مرموزة) و(البسـكادورس)، والاراضـي كلها والممتلكات العائدة لليابان في المحيط الهادئ.

وعلى الرغم من الوضع المتأزم بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، فإن هذه الاتفاقية دعت بعدم تحصين جزر (كوام) و (باكو بـاكو) و (الفلبـين) و (الالوشين) مما منح اليابان إجراءات للحفاظ على أمنها، الامر الذي جعلتها تقبـل بنسبة ادنى في التسلح البحري(٤٩٤)، مقابل الحفاظ على مياهها الوطنية والاقليمية، وعلى كل حال فإن هذه الاتفاقية اصبحت فيما بعد البند التاسع عشر من معاهـدة القوى الخمس التي حددت الاسلحة البحرية(٤٩٥).

وتم التوقع على معاهدة القوى الخمس فـي السادس/شـباط/١٩٢٢ لحـل مشكلة التسلح البحري، التي تضمنت التوقف عن بناء السفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة لمدة عشر سنوات، وتفكيك بعض السفن المتواجدة حاليا وبنـاء الولايـات المتحدة الامريكية قوة بحرية اجمالي حمولتهـا بـالطن (٨٤٥.٠٠٠) وبريطانيـا العظمى (٥٨٣.٠٠٠) طن واليابان (٤٣٥.٠٠٠) طن، وتحديد الحمولة الخاصـة بالسفن الحربية الكبيرة وحاملات الطائرات لكي تكون حمولتها عنـد (٣٥.٠٠٠) طن و (٢٧.٠٠٠) طن على التوالي، وتحديد قطر الاسلحة المحمولة على متنهـا لكي تكون (١٦) انج و (٨) انج على التوالي، وان يستمر العمل في هذه المعاهدة لغاية (٣١/كانون الاول/١٩٣٦)، وبالامكان الغائها بإخطار قبل سنتين من ذلـك التاريخ من أي طرف موقع عليها(٤٩٦).

وهذا يعني ان الدول الموقعة على المعاهدة (الولايات المتحـدة الامريكيـة وبريطانيا واليابان وفرنسا وايطاليا) اتفقوا على نسبة تواجد القطاعات البحرية في منطقة الشرق الاقصى وهذه النسبة هـي (٥:٥:٣: ١.٧٥% : ١.٧٥%) علـى

(1) Claude A Buss, Op. Cit, p. 308.
(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 451.
(3) Ibid, p. 451-452 ; W.G. Beasly, Op. Cit, p. 211;
بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٢٤٨ ؛ آرثر تريمان، المصدر السابق، ص٥٥.

التوالي، ولن يكون هناك بناء للسفن البحرية للسنين العشر القادمة(٤٩٧)، علمـــا ان المؤتمر طبق تلك النسبة فيما يتعلق بالسفن البحرية الحربيـــة فقــط، امـــا بـــاقي الاصناف فتم الاتفاق مبدئيا على تخصيص مؤتمر جديد لمناقشة نـــزع الاســـلحة للأصناف الاخرى، مثل الغواصات التي عارضت فرنســا مناقشـــة موضـــوعها والطرادات الضرورية للدفاع ضد الغواصات التي رفضـــت بريطانيـــا مناقشـــة موضوعها في مؤتمر واشنطن البحري(٤٩٨).

وعلى الرغم من ان معاهدة القوى الخمـــس اصـــابت الكبريـــاء الـــوطني والقومي الياباني بالجرح نتيجة لمنحها نسبة اقل بما يتعلق بالسفن الحربية الكبيرة الوزن جدا نتيجة للضغط الامريكي، إلا أنه قد زاد من أمنها بدرجة كبيـــرة مـــن خلال هذه النسبة، وحقق لها فوائد مالية ايضا نتيجة لتخفيض مصـــروفاتها علـــى التسلح، وسياسيا نتيجة لإزالة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، التـــي عدتها الاخيرة مفتاح نجاح سياستها الدبلوماسية في منطقة الشرق الاقصى، فضلاً عن انهم وفروا لأنفسهم مادة الحديد من خلال تفكيك السفن التي كانت في طـــور البناء(٤٩٩).

ان معاهدة القوى الخمس لا يمكن عدها معاهدة معزولة ولكن يمكن عـــدها جزءاً مكملاً لتسوية اكبر وأوسع، تحمل في مضامينها وطياتها القـــراءات التـــي صدرت عن المؤتمر حول المشاكل المتعلقة بمنطقة المحـــيط الهـــادئ والشـــرق الاقصى والتي انبثقت من خلالها معاهدة القوى التسع التي تلتها(٥٠٠).

وتم التوقيع على معاهدة القوى التسع فـــي السادس/شـــباط/١٩٢٢، التـــي عرفت بمعاهدة (سياسة الباب المفتوح) لأنها تعلقت بمواضيع خاصة حول الصين، التي تضمنت موافقة القوى الدولية كافة الموقعة على هذه المعاهدة بأستثناء الصين بصدد احترام سيادة الصين واستقلالها والنظام السياسي الحـــاكم فيهـــا، وتـــوفير

(1) Walter pheps and William Stearm, the coures of Europe since waterloo, fourth edition, New York, 1957, p. 725.

(٤٩٨) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص١٠٤.

(3) Walter Phelps, Op. Cit, p. 726.

(4) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 453.

فرصة كاملة لها لكي تطور وتبقى لنفسها حكومة مستقرة وفعّالة، واستخدام نفوذها بهدف الحفاظ على مبدأ الفرصة المتساوية في الصناعة والتجارة للدول كافة في الاراضي الصينية جميعها، والامتناع عن الافادة من الاوضاع القائمة في الصين لأجل البحث عن امتيازات ومصالح خاصة لها التي يمكن ان تتقاطع مع حقوق رعايا ومواطني دول صديقة، وان لا تتخذ إجراءات يمكن ان تلحق ضررا بأمن تلك البلدان، وان لا تدخل تلك الاطراف بأية معاهدة او اتفاقية او ترتيب او تفاهم مع قوة دولية واحدة او اكثر من شأنها أن تخرق أو تضعف المبادئ المشار اليها، او من خلال تطبيق مبادئ سياسة الباب المفتوح والفرصة المتساوية في الصناعة والتجارة في الصين، فإن الدول اتفقت على السعي في الحصول على حقوق متفوقة بالتطوير التجاري والاقتصادي في الصين، ومنع فرض الاحتكار الذي يتقاطع والحقوق المتفوقة التي منحت لأية قوة دولية في الصين التي ستتعهد بتطبيق وتنفيذ الحقوق والامتيازات التي منحت لرعايا الدول الاجنبية(٥٠١).

إنَّ معاهدة القوى التسع بشكل عام ومطلق تمثل تقدما ملموسا اذا ما قيست بأية سياسة امريكية سابقة تتعلق بالشرق الاقصى، فمن خلالها صارت المبادئ الامريكية التأريخية (سياسة الباب المفتوح) جزءا من قانون دولي ملزم للأطراف الدولية الموقعة كافة على هذه المعاهدة.

وإنَّ تخفيفاً للتوترات الدولية قاد الى توازن جديد، وان عقد اتفاقية دائمية كان واحد من اهم انجازات مؤتمر واشنطن، وهي الاتفاقية اليابانية–الصينية(٥٠٢)، التي انهت الخلافات الثنائية حول اقليم (شانتونغ) وتضمنت استعادة الصين سيادتها على اقليم (شانتونغ) وارجاع المصالح اليابانية جميعها التي حصلت عليها بموجب المطالب الواحد والعشرين، مقابل التأكيد على حقوق اليابان، وامتيازاتها الاقتصادية هناك، لذا قررت اليابان سحب فرقها العسكرية من منطقة (سيبيريا)

(1) Claude A. Buss, Op. Cit, p. 268; Westel W. Willougbby, the Sino-Japanese controversy and the League of Nations, First Edition, New York, 1968, p. 685-687; Sir Esler Dening, Japan, Great Britain, 1960, p. 59.

(٥٠٢) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الرابع/شباط/١٩٢٢.

على الرغم من أنها ابقت قوات لها في شمال (سخالين) التي سحبتها بعد ثلاث سنوات من ذلك(٥٠٣).

ولهذا يمكن القول ان الضغط الذي سلط في المؤتمر على اليابان اضعف بشكل ملحوظ ادعاءاتها حول امتلاك حقوق سياسية وغيرها في انحاء الصين كلها وحصرتها في منطقتي (منشوريا) و (منغوليا)، وتنازلت اليابان عن جزء من امتيازاتها في الصين فيما يتعلق بتواجد القوات العسكرية، والغاء مكاتب البريد اليابانية في الصين ومنشآت الاتصالات اللاسلكية، اما بخصوص (الحقوق الخاصة) فأعلنت اليابان أنها ليس لديها النية في الاصرار على (حق تفضيلي) بما يتعلق بدخولها في ارتباط او تعهد تمنح بموجبه الحكومة الصينية الافضلية فيما يتعلق بأستخدام المستشارين والموجهين في الامور المالية والسياسية والعسكرية والشرطة في منطقة (منشوريا)، اما ما يتعلق بمنحها حق استثنائي بخصوص القروض التي تحتاجها الحكومة الصينية لإقامة خطوط سكك حديد في (منشوريا) والمناطق الشرقية الداخلية في (منغوليا) قروضا بضمانات الضرائب التي تجنيها الحكومة الصينية في تلك المناطق(٥٠٤).

ووفقا لما ورد سابقاً يتبيّن ان سياسة (شديهارا) التي تميزت بها السياسة اليابانية خلال حقبة العشرينيات قربت المسافة وذوبت الجليد بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية من جهة وبين اليابان وبقية الدول من جهة أُخرى(٥٠٥).

وكانت النتيجة الاساسية لمؤتمر واشنطن إلغاء سباق التسلح البحري الباهض التكاليف، في وقت كانت الدول فيه في وضع اقتصادي حرج بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، كما فسح المجال من جديد للتنافس الاستثماري بين اليابان و الولايات المتحدة الامريكية في الصين، وأنهى التحالف البريطاني-الياباني الذي كان يشكل خطرا على المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاقصى(٥٠٦)، لكنه

---

(1) W. G. Beaslay, Op. Cit, p. 212; Malcolm D. Kennedy, Op. Cit, p. 236;
تشستر .آ.بين، المصدر السابق، ص١٧٩.

(2) Westl W., Op.Cit, P16.

(3) Edwin Op. Cit, Reischauer, Japan, p. 236.

(٥٠٦) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢١٦.

في الوقت نفسه جعل من اليابان سيدة المحيط الهادئ وحاكمة الصين في المستقبل، من خلال حصولها على ثلاث ارخبيلات تحت صيغة الانتداب لتحقيق أمن الارخبيل الياباني مع احتفاظها بتفوق بحري في المحيط الهادئ[٥٠٧]، فعلى الرغم من حصول اليابان على نسبة ادنى من الولايات المتحدة الامريكية إلا أن هذه النسبة كانت تفوق نسبة البحرية الامريكية في منطقة المحيط الهادئ لان النسبة (٥%) للبحرية الامريكية كانت في العالم كله ونسبة (٣%) كانت للبحرية اليابانية والاسطول الياباني المتمركز في المحيط الهادئ فقط.

كما أنَّ الولايات المتحدة الامريكية ووفقا للنصوص الواردة حول التحصينات العسكرية البحرية، فإنها وافقت على البقاء في منطقة تقع الى الشرق من ميناء (بيرل هاربر) اي (ميناء اللؤلؤ) الواقع في جزر (هاواي)[٥٠٨] مقابل قبول اليابان ببرنامج التسلح الكبير والتخلص من التحالف الذي يعد عقبة اساسية اخرى في طريق الاستعمار الامريكي[٥٠٩].

الا ان النقطتين المهمتين واللتين تعدان ركيزة نجاح المؤتمر في الحفاظ على السلام الدولي، تمثلت بإعادة تأكيد مبادئ (سياسة الباب المفتوح) وسيادة الصين فوق اراضيها والاعتراف بمبدأ الفرصة المتساوية، فضلاً عن اشارة القوى المشاركة بأستعدادها للوصول الى حل ينهي حالة التنافس والتأثير في الحكومة والسيادة الصينية، كما أبدت رغبة للعمل بأتجاه الغاء حصولها على حقوق اقليمية اضافية في الصين وبشكل نهائي واعادة التعرفة الكمركية الى الصين[٥١٠]، هذا الى جانب توقيع الدول المشاركة في المؤتمر على معاهدة تحرّم استخدام الغازات السامة في الحروب[٥١١]، التي تعد من ابرز نتائج مؤتمر واشنطن البحري في الحفاظ على السلم العام.

---

(٥٠٧) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٣٤٩.

(2) Paull Hibbert, Op. Cit, p. 452.

(3) N. Siraohyou and Yazkov, Op. Cit, p. 47.

(4) Peter Duus, Op. Cit, p. 198.

(٥١١) حول بنود معاهدة تحريم الغازات السامة في الحروب والموقعة في السادس/شباط/١٩٢٢ ينظر:

http://www.russojapaneswar.com/pre-war-html.

واحتجت الاصوات العسكرية والبحرية اليابانية التي كانت اكبر مشجع لسياسة التوسع بكل شدة على نتائج المؤتمر، فأجبروا الوزارة على الاستقالة في حزيران/١٩٢٢، ومع ذلك فإن اوساط رجال الصناعة والتجارة والاموال التي مستها الازمة الاقتصادية بطريقة مباشرة كانت قلقة من الازمة الاجتماعية ومشغولة للغاية بصعوباتها الداخلية وبشكل لا يسمح لها ان تقبل في السياسة الخارجية عمليات مخاطرة قد تؤدي الى اعباء مالية ضخمة، لذلك كانت اليابان بحاجة الى وقت للراحة(٥١٢)، تتمكن خلالها من استعادة عافيتها لإكمال مشروعها في التوسع الاستعماري في الشرق الاقصى.

ومن الجدير بالذكر ان كلا من اليابان و الولايات المتحدة الامريكية اغتنمتا فرصة انعقاد مؤتمر واشنطن لحل الخلافات الثنائية حول جزيرة (ياب)، مع اجراء مباحثات ومشاورات لأنهاء اتفاقية (لانسنغ-ايشي) (٥١٣)، التي عقدت في (الثاني/تشرين الثاني/١٩١٧) حول الصين، ذلك من خلال اعلام الولايات المتحدة الامريكية عقب مؤتمر واشنطن مباشرة للحكومة اليابانية ان "رسائل لانسغ-ايشي لم تعد فعالة او ذات تأثير، وانها اصبحت منتهية على الرغم من انها لا تتعارض ومعاهدات مؤتمر واشنطن... ودعتها ...وفي ضوء معاهدة القوى التسع الموقعة في السادس/شباط في ان تنضم الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية لإنهاء اتفاقية لانسنغ-ايشي"(٥١٤).

وبيّنت الحكومة اليابانية في السابع والعشرين/كانون الاول/١٩٢٢ لحكومة الولايات المتحدة الامريكية وجهة نظرها من خلال مذكرة مفادها "ان الرسائل التي تم تبادلها بين السيد (لانسغ) والفايكونت (ايشي) لا تحمل شيئا يتضمن خلافاً بين البلدين لا في الرسائل ولا في روح سياسة البلدين، ومع توقيع معاهدة القوى التسع في واشنطن فقد اعلنت سياسات الدولتين تجاه الصين... وان الحكومة اليابانية ترغب أن توضح بأن المصالح الخاصة لليابان في الصين موجودة وستستمر بوجود الاعتراف او بعدم وجوده الذي ضمن في تلك المراسلات، وان التقاء الحكومة اليابانية مع وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الغاء

---

(٥١٢) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٣٥٠.

(2) Kenneth Scott, Op. Cit, p. 177.

(3) Memorandum by the secretary of state of a conversation with the japanese ambassador (Shidehara), in 23/March/1922, F.R.U.S, 1922, Op. Cit, p. 593.

مراسلات او اتفاقية لانسنغ-ايشي هو ليس مؤشرا على تغيير موقفها تجاه الصين"[٥١٥].

وتم تأجيل إنهاء اتفاقية (لانسنغ-ايشي) الى أن تأخذ معاهدات واشنطن مفعولها، وفي الرابع والعشرين/نيسان/١٩٢٢ قدمت حكومة الولايات المتحدة الامريكية مسودات لتبادل الرسائل الذي تم بينها وبين الحكومة اليابانية، وكان القسم الاهم منها "ان من بين النتائج التي توصل اليها مؤتمر واشنطن البحري هو ايجاد صيغة حديثة لمبادئ وسياسات الدول تجاه الصين، لذلك فإن حكومتي اليابان و الولايات المتحدة الامريكية متفقتان بأن اتفاقية لانسنغ-ايشي التي عقدت في الثاني/تشرين/١٩١٧ على أنها مُلغاة وليس لها أية فاعلية من الآن فصاعدا"[٥١٦]، وفي الحادي عشر/نيسان/١٩٢٢ وافق المجلس السري الامبراطوري الياباني على المسودة الامريكية[٥١٧] وهكذا تم الغاء اتفاقية (لانسنغ-ايشي) بين الطرفين.

ويبدو أنَّ الحكومتين اليابانية والامريكية وجدتا أن من غير الضروري استمرار اتفاقية (لانسنغ-ايشي)، التي حددت سياسة البلدين تجاه الصين، طالما ان معاهدة واشنطن تنظم الى ابعد حد علاقات تلك الدول التي تمتلك مصالح في الصين مع الحكومة الصينية، وفي الوقت نفسه تعد معاهدة واشنطن اكثر شمولية في تعاملها مع قضية نزع السلاح والقضية الصينية، لاسيما بعد ان ضمنت الولايات المتحدة الامريكية مصالحها في الشرق الاقصى من خلال تحديد سياسة التوسع الياباني في حين حاولت اليابان ان تبين انها ليست لديها النية في الاصرار على اي حق تفضيلي في الصين لتبرير سياستها السابقة.

---

(1) Memorandum from the Japanese Embassy to the department state, in 27/December/1922, F.R.U.S, 1922, Op. Cit , p. 597-598.
(2) Telegram from the secretary of state to the charge in Japan (Wilson), in 6/April/1923, F.R.U.S, 1923, Vol. II, Washington 1938, p. 456.
(3) Telegram from the charge in Japan (Wilson) to the secretary of state, in 11/April/1923, Ibid , p. 456-457.

الفصل الثالث

العلاقات اليابانية -الامريكية ١٩٢٤ -١٩٣٠

المبحث الاول: (الموقف الياباني من قانون الهجرة الامريكي ١٩٢٤)

اولا- سياسة التمييز العنصري ضد اليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا- صدور قانون الهجرة لسنة ١٩٢٤ والغاء اتفاقية (الجنتلمان) .

المبحث الثاني: (الموقف الياباني-الامريكي في مؤتمر جنيف لنزع الاسلحة البحرية ١٩٢٧)

المبحث الثالث: (توقيع اليابان والولايات المتحدة الامريكية على معاهدة باريس ١٩٢٨)

المبحث الرابع: (الازمة الاقتصادية العالمية واثرها في العلاقات اليابانية-الامريكية)

المبحث الخامس: (الدور الياباني-الامريكي في مؤتمر لندن البحري ١٩٣٠)

تمهيد

ان المدة الواقعة بين ١٩٢٢-١٩٣٠ حكمت السياسة الخارجية لليابان اتفاقيات مؤتمر واشنطن البحري، التي احبطت الاحلام للسيطرة على الصين، وتأسيس قوة بحرية تسيطر على المحيط الهادئ، وهكذا توقف تقدم اليابان تجاه آسيا في تلك المدة، وأزالت المخاوف من حرب شاملة ومحتملة، نتيجة للصراعات المتكررة في شرق آسيا(٥١٨) ، لاسيما بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية، بسبب انشغالها في مواجهة ظروف الازمة الاقتصادية التي بدأت تعاني منها بعد الحرب العالمية الاولى، فقامت بإصدار قانون الهجرة لسنة ١٩٢٤ للحفاظ على وضعها الاقتصادي، اعقبها الدخول في مؤتمرات لنزع الاسلحة البحرية بين ١٩٢٧ - ١٩٣٠.

اما اليابان فكانت تعاني من ظروف داخلية جعلتها تحجم عن التشدد تجاه اصدار قانون الهجرة الامريكي سنة ١٩٢٤ والاكتفاء بتقديم الاحتجاجات الرسمية، فضلا عن مساندتها لموقف الولايات المتحدة الامريكية في مؤتمرات نزع الاسلحة البحرية والمضي فيها، وذلك كله يعود الى طبيعة السياسة الخارجية التي انتهجتها اليابان، وخلال السنوات ١٩١٨ - ١٩٣٠ تداول الحكم في اليابان حزبين هما الحزب الليبرالي او الاحرار (المنسايتو) والحزب المحافظ (السايوكاي) برئاسة رئيس وزراء اليابان (هاراكي)،وعلى الرغم من اغتياله في تشرين الثاني/١٩٢١ لأسباب من بينها موافقة اليابان على الاشتراك في مؤتمر واشنطن البحري، فإن الحزب المحافظ استمر في السلطة حتى حزيران/١٩٢٢، وعلى الرغم من ذلك فإن هيأة كبار الساسة القدامى امثال (ماتسوكا/Matsuka) و (سايونجي) الذي كان احد اعضاء الوفد الياباني الذي شارك في مؤتمر الصلح، فإنهم لم يلجأوا في منح السلطة للأحرار بل عمدوا الى منحها الى الادميرال (كاتو تومو) وزير البحرية السابق ورئيس الوفد الياباني الذي وافق على مقررات مؤتمر واشنطن البحري سنة (١٩٢٢)، وبعد وفاته سنة ١٩٢٣، دعا زعماء الاحزاب الاخرى الاحرار والمحافظين لتشكيل حركة ائتلافية فازت في انتخابات ايار/١٩٢٤ بأغلبية ساحقة،

---

(1) Claude A Buss, Op. Cit., p. 309.

فتم تشكيل حكومة ائتلافية ضمت المحافظين والاحرار برئاسة (كاتو تاكاكي/Kato Takaaki)[519] الذي كان من حزب الاحرار[520] .

اما في مجال السياسة الخارجية، فقد انتهج (شديهارا) وزير الخارجية في وزارة (كاتو) سياسة التراضي حيال الصين من خلال اقامة علاقات ودية تسمح لليابان التوسع في نشاطها التجاري[521] .

الا ان الاخطاء التي وقعت فيها هذه الوزارة ساعدت على وصول حزب (السايوكاي) المعارض للسلطة برئاسة الجنرال البارون العسكري (تاناكا جي جي Tanaka Giichi/)[522] ، وفي نيسان/١٩٢٧ اصبح رئيس حزب (السايوكاي) وزيرا لخارجية اليابان، ورفع صوته معارضا للحكومة (الضعيفة) وهو وصف اطلقه على حكومة (شديهارا)[523]، وانتهج (تاناكا) سياسة تجاه الصين اشد من السياسة التي اتبعها (شديهارا)[524]، وظهر ذلك واضحا في مذكرته السرية التي رفعها الى الامبراطور في تموز/١٩٢٧، التي تضمنت مخططا سريا يقضي بأحتلال منشوريا وشمال الصين بأكمله، اذ حوت المذكرة على الكثير الذي يفسر السياسة اليابانية التوسعية من خلال ما اشارت إليه من "قيود مؤتمر واشنطن وضرورة التخلص منها حماية للأمن القومي الياباني، وان موارد اليابان التي حصلت عليها في حربها مع روسيا في (١٩٠٤– ١٩٠٥) حددتها معاهدة القوى

---

(٥١٩) كاتو تاكاكي: ولد في سنة ١٨٦٠، ودرس القانون البريطاني، وفي سنة ١٩٠٢ انتخب عضوا في البرلمان الياباني (الدايت) ، ثم اختير في نيسان/١٩١٤ ليشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة التي شكلها (اوكيوما)، وهو احد اعضاء حزب الاحرار، وتوفي في سنة ١٩٢٦.

Kondansh, Vol.4, P. 169.

(٥٢٠) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط١، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٣-٧٤.

(٥٢١) آرثر تريمان، المصدر السابق، ص٦١.

(٥٢٢) تاناكا جي جي: ولد في سنة ١٨٦٣، قائد عسكري ورجل دولة، شغل منصباً عسكرياً بارزاً في رئاسة اركان الجيش الياباني خلال الحرب الصينية– اليابانية، وفي سنة ١٩١٨ واصبح وزيرا للدفاع في حكومة (هارا تاكاشي) ، وبسبب الخلافات مع قادة الجيش والقادة السياسيين أجبر على الاستقالة في سنة ١٩٢٩، ليتوفى في السنة نفسها، للمزيد ينظر:

Seiichi Iwao, Op.Cit, P.487-488.

(5) Paull Aibbert, Op. Cit., p. 565.

(٥٢٤) آرثر تريمان، المصدر السابق، ص٦٤.

التسع في مؤتمر واشنطن البحري، فليس لليابانيين حرية في الهجرة إلى منشـــوريا بينما كان الباب مفتوحا أمام الهجرات الصينية اليها، الأمر الذي اُستدعى ان توقف اليابان هذه الهجرة، لذلك على اليابان ان تتبع سياسة الحديد والدم لإزالة العقبـــات التي تعترض اقامة امبراطورية يابانية ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التـــي تعمل ضد اليابان في الصين، ولغزو الصين يجب أولاً غزو منشوريا ومنغوليا، إذ ان الاقتصار على التجارة اليابانية مع الصين دون الحقوق السياسية يمثل انتحـــارا ثوريا، فبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تتاجرا فقط مع الصين لأن الأولى لديها الهند واستراليا التي تمدانها بالمواد الاولية والغذائية والثانية لديها كندا وامريكا الجنوبية تحقق لها احتياجاتها... أما اليابان فلديها نقص في المواد الاولية والغذائية وزيادة في عدد السكان، فإذا اعتمدت فقــط علـــى العلاقـــات التجاريـــة فستتفوق عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهناك أيضاً احتمال يقظـــة الصين وتوحيد أراضيها وتنميتها وهو ما يمثل خطرا على اليابان"(٥٢٥).

كما جاء في المذكرة(٥٢٦) مطالبة الامبراطور "تولي المهمة التي انيطت به لبعث عهد جديد في الشرق الاقصى وإنشاء امبراطورية على مســـتوى القـــارة... فبمجرد غزو الصين فإن اقطار آسيا الأخرى كلها ستستسلم أمامنا، ولسوف يفهـــم العالم ان آسيا لنا، ولسوف لا يجرؤ احد على التدخل، وحين نصبح سادة الصـــين فسوف نغزو الهند واسيا الصغرى واسيا الوسطى واوربا... وان أول مـــا ينبغـــي عمله هو ضمان السيطرة على منشوريا ومنغوليا"(٥٢٧)، لكـــن المعارضـــة التـــي واجهتها هذه المذكرة أجبرته على تقديم استقالته في تموز/١٩٢٩، فتشكلت علـــى

---

(٥٢٥) عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص١٧٥- ١٧٦.

(٥٢٦) مما تجدر الاشارة إليه هو وجود خلاف في الراي بشأن مصداقية المذكرة لكون الصين هي التي قامت بنشرها سنة ١٩٢٩، إلا ان تطور السياسة اليابانية نحو الصين في الثلاثينيات توضح انها كانت تسير على هدى المبادئ والافكار والسياسات التي مارستها اليابان تجاه الصين والواردة في هذه المذكرة.

محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٥٢٧) فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص١٤٩.

اثرها وزارة جديدة برئاسة (هاماكوشي Hamaguchi)[٥٢٨] وهـو مـن حـزب الأحرار، هدفت وزارته الى تنمية التجارة الخارجيـة، وزيـادة مقـدرة اليابـان الصناعية، وتحسين حالة العمال، واتباع سياسة سلمية لاسيما مـع الصـين[٥٢٩]، فعهد الى (شديهارا) مرة اخرى وزارة الخارجية، والذي كان معروفـا بسياسـته المعتدلة تجاه الصين والقضايا الخارجية الاخرى[٥٣٠]، اذ هـدفت سياسـته الـى سيطرة الاقتصاد الياباني على اسيا عن طريق التوغل السلمي مع عـدم المسـاس بسيادة الصين وسلامة اراضيها[٥٣١]، وتركزت سياسته حول ثلاثة محاور مهمـة، العلاقات مع الصين التي عدها (شديهارا) حجر الزاوية فـي السياسـة اليابانيـة الخارجية، ثم فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ثم العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في ضوء قـوانين الهجـرة الاسـيوية[٥٣٢]، وهكذا نجد ان السياسة اليابانية الخارجية كانت امتدادا للسياسة الداخلية في اليابان.

المبحث الاول
(الموقف الياباني من قانون الهجرة الامريكي ١٩٢٤)

ان المسائل المتعلقة بأُستبعاد اليابانيين من القدوم الـى الولايـات المتحـدة الامريكية وكل ما يتعلق بها وحرمانهم من الحصول على الجنسية الامريكية قد مر ذكره، وفي سنة ١٩٠٤ اصبح مبدأ استبعاد الصينيين من القدوم الى البلاد حقيقـة ثابتة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية، وفي سنة ١٩٠٧ اضـيف اليهـا

---

(٥٢٨) هاماكوشي اوساكي: ولد في سنة ١٨٧٠ ، وتخرج من كلية العلوم السياسية في الجامعة الامبراطورية في طوكيو، وفي سنة ١٨٩٥ اصبح موظفا في وزارة المالية، وفي سنة ١٩١٢ انضم الى الحزب السياسي الذي عرف (بركين) ليدخل معترك السياسة، وعندما تأسس حزب (ريكين منسايتو) سـنة ١٩٢٧ اصـبح زعيما له،وفي سنة ١٩٢٩ اصبح رئيسا للوزراء وشكل حكومته، وبسبب اعتلال صحته تـرك منصـبه ليتوفى سنة ١٩٣١.

Seiichi Iwao, Op.Cit, P.336-337.

(٥٢٩) تشستر.آ.بين، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٥٣٠) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا، ص٧٥-٧٦.

(٥٣١) تشستر.آ.بين، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٥٣٢) اسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية-اليابانية: ١٨٩٤-١٩٣٩، اطروحـة دكتـوراه (غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية (ابن رشد)/جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٨٦.

استبعاد اليابانيين أيضاً، والتخفيف من وقع هذا ألامر من خـلال تمويـه القضـية بصيغة اتفاقية تنفيذية تفرض ليس من الولايات المتحدة الامريكية فحسب بل ومن اليابان أيضاً، وهذه الاتفاقية وبغض النظر عن المزايا التي وردت فيها فإنـه تـم التوصل اليها استناداً الى طبيعة السياسة بين البلدين، ولم تكـن الاتفاقيـة آنـذاك مقبولة لدى الرأي العام الامريكي في الساحل الغربي المطل على المحيط الهادئ، وعندما شارفت الحرب العالمية الاولى على الانتهاء فإن التمييز العنصري ضـد القادمين من الشرق الاقصى اختلط مع مطلب شامل لفرض سيطرة صارمة علـى الهجرة بأجمعها استناداً الى اختيار يتسم بالتمييز ضد المهـاجرين القـادمين مـن الشرق[٥٣٣]، لاسيما وان سياسات التمييز التي تحط من قدر (الجـنس الاصـفر) استمرت ممارستها على الساحة الدولية، من خلال مؤتمر الصلح فـي (بـاريس) عندما طالبت اليابان بالمساواة العرقية ولم تتمكن من تحقيق ذلك، ثـم تلـى ذلـك فرض نسبة ادنى على اليابان في التسلح البحري في مؤتمر واشنطن البحري[٥٣٤]، وهذا كله أدى الى زيادة الشعور بالمرارة والامتعاض الـذي تنـامي اكثـر بعـد المستجدات التي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية وما يتعلق بها من اصـدار قوانين التمييز ضد اليابانيين.

لأنه خلال المدة من ١٩١٠ – ١٩٢٠ كان إجمـالي عـدد السـكان فـي الولايات المتحدة الامريكية زاد بنسبة (٤.٩%) ، اما اليابـانيون فـي الولايـات المتحدة الامريكية فتزايد عددهم بنسبة (٥٣.٨%)، وان تلك الارقام بدأت تتصاعد من ذلك التاريخ، فعدد الولادات اليابانية الى الوفيات في (كاليفورنيا) سنة (١٩١١) كانت (٥٢٣) فرداً، وفي سنة (١٩٢١) ارتفع الى (٤.٣٩٧) فـرداً، لأن النسـاء اليابانيات جميعهن في الولايات المتحدة الامريكية كن فـي عمـر الانجـاب[٥٣٥]، الأمر الذي زاد من تصعيد السياسة المعادية للأجانـب فـي الولايـات المتحـدة

(1) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 470-471.
(2) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit., p. 246.
(3) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 468.

الامريكية ضد اليابانيين لاسيما وان مؤتمر واشنطن البحري لم يجد حلا لمثل تلك المشاكل(٥٣٦).

اولا- سياسة التمييز العنصري ضد اليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية

نتيجة لعدم تطبيق اتفاقية (الجنتلمان) بصورة صحيحة، وحصول عدد من التجاوزات والخروقات من اليابانيين للقوانين الصادرة في الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي دفع ولاية كاليفورنيا ان تقدم مقترحا في الخامس والعشرين/ايار/١٩٢٠ لحكومة الولايات المتحدة الامريكية شمل منع امتلاك الاراضي الزراعية من الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية، ومنع أية عمليات هروب او تملص من القيود المفروضة حاليا حول حق امتلاك الاراضي من خلال اٌستخدام وتوظيف افراد يشرفون او افراد قيمون على تلك الاراضي وعلى الشركات التي يمتلكونها، مع استثناء اليابانيين حتى من حق امتلاك الارض بصيغة الاستئجار لمدة ثلاث سنوات(٥٣٧).

كما جاء فيه "ان الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية لهم الحق في امتلاك او نقل عقار حقيقي (ثابت) من جهة الى أُخرى او أية مصلحة لهم في هذا الصدد في تلك الولاية بطريقة ولدرجة تجيزها أية معاهدة قائمة بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبين الدولة التي ينتمي اليها الاجنبي المقيم في الولايات المتحدة الامريكية وليس العكس"، اما القسمان الثالث والرابع من هذا القانون المقترح فهو موجه ضد تعيين افراد قيمون امريكيون قصر (دون سن ١٨) او افراد يابانيون مقيمون ويقيمون بشكل قانوني في الولايات المتحدة الامريكية لكي يشرفوا او يحرسوا المصالح اليابانية في الولاية يتبع القسم الاكبر

---

(1) Raymonde Leslie Buell, Again the Yelloe Peril, Foreign Affairs, Vol. II, No. 2, 15/December/1923, p. 296.

(2) Memorandum by the Chief of the Division of far Eastern Affairs, Department of State (MacMurray), in 16/June/1920, F.R.U.S, 1920, Vol. III, Washington, 1930, p.1.

منها الى اليابانيين[٥٣٨]، وهذا يعني ان القانون منع حق الوصاية علـــى العقـــارات الثابتة.

وأعقب ذلك ارسال حاكم ولاية كالفورنيا (ستفنس/Stephens) في التاســـع عشر/حزيران/١٩٢٠ برقية الى وزارة الخارجية الامريكية موضحا فيها الأسباب التي دفعت ولاية كالفورنيا الى تقديم هذا الاقتراح، مطالبا حكومته باُتخاذ الإجراء الازم لحل تلك القضية بسبب "زيادة أعــداد الســكان وامــتلاك الاراضـــي مـــن اليابانيين... وفي منافسة البيض في المناطق الريفية في أمور الزراعة، فضلاً عن ان معدل تزايد اليابانيين بالنسبة للولايات يفوق كثيرا زيادة أي شعب آخر يعـــيش بيننا في كاليفورنيا، وهم يرسلون اطفالهم الى مدارس البيض لدرجة ان اعـــدادهم بدأت تفوق اعداد الطلاب البيض، فصمم اهالي كالفورنيا ايقـــاف تزايـــد اعـــداد اليابانيين في ولايتهم للحفاظ عليها، ولعدم تقبل اهالي كالفورنيا لليابـــانيين الـــذين سيؤدي تزايد اعدادهم الى ان يصبح العرق الابيض في عزلة تامة... ومن ثم فإننا نجد انفسنا متورطين في مشاكل تحصل في الشـــرق الاقصـــى تتعلـــق بـــالعرق الاصفر... طالما ان النتائج المرجوة من تطبيق اتفاق (الجنتلمـــان) لـــن تتحقـــق للخروقات التي مارسها اليابانيون من خلال ظهور صيغة (الزواج التقليـــدي)[٥٣٩] الذي تسببت في وصول اعداد منهم الى الاراضي الزراعية... ان قانون كالفورنيا الصادر في سنة ١٩١٣ والمكمل لإتفاق (الجنتلمان) هو الاخر تم خرقه من خلال اللجوء الى حيلة او ذريعة قانونية كانت السبب في احباط الهدف الذي ســـن مـــن اجله، وان تلك الخروقات نفذت من خلال شركات، او الاستعانة بأفراد امـــريكيين للإشراف على ممتلكات معينة وقيمون امريكيون على اراضي يشترونها ويثقـــون بهم، وهناك آلية اخرى للتهرب من القانون من خلال اُســـتخدام اطفـــال يابـــانيون مولودون في امريكا من أبوين يابانيين لجعلهم ضمانات لاُمتلاك أراضي زراعيـــة

(1) Memorandum by the Chief of the Division of far Eastern Affairs, Department of State (MacMurray), in 16/June/1920, F.R.U.S, 1920,Op.Cit , p. 2.

(٥٣٩) الزواج التقليدي: ويعنى ان يصل الزوج اول الامر الى البلد المعني ثم يسعى بطلب بقية العائلة للحـــاق به أيضاً لإجل جمع شمل العائلة وهذا حق قانوني وشرعي.

والسيطرة عليها لكي يشغلها بشكل حصري آباؤهم غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية"(٥٤٠).

ان قوانين ولاية كاليفورنيا تم اقتراحها منذ ربيع سنة (١٩١٩)، إلا أن نصيحة وزير الخارجية الامريكي (لانسنغ) التي وجهها في برقية من (فرساي) وضحت للجهة القضائية في كالفورنيا "انه في ضوء مؤتمر فرساي التي تعقد جلساته آنذاك، والذي تشترك فيه اليابان فإن أي تشريع موجه ضد اليابانيين سيكون له تأثيره الخطير في نتائج مؤتمر الصلح"(٥٤١)، لذلك فإن ولاية كالفورنيا من خلال هذا المقترح ستستبعد اليابانيين جميعهم بأستثناء صنوف منتخبة منهم للهجرة، طالما ان ولاية كاليفورنيا وبسبب وضعها الجغرافي المطل على المحيط الهادئ تمثل واحدة من البوابات امام الهجرة الشرقية القادمة الى الولايات المتحدة الامريكية.

وعرضت وزارة الخارجية الامريكية في الثاني والعشرين/تموز/١٩٢٠ على الحكومة اليابانية مقترحا جديدا طالما ان اتفاق (الجنتلمان) لم يكن ناجحا في منع الهجرة خلال العشر سنوات التي مضت، وطالما ان هناك خروقات في تنفيذ القوانين الصادرة لمنع الهجرة، موضحة ان هذا الاقتراح لا يعود الى اسباب سياسية او اقتصادية،انما يعود بالدرجة الاساس لظهور مخاوف لأهالي كاليفورنيا من عدم اندماج الشعب الياباني مع المجتمع الامريكي، ولحسم المشكلة وتسويتها بشكل ودي وقانوني، اقترحت وزارة الخارجية الامريكية الشروع في مناقشات فورية مع الحكومة اليابانية لإجراء تعديلات تعزز من اتفاق (الجنتلمان) بشكل يؤدي الى استبعاد اليابانيين جميعهم، مما سيفسح المجال امام تعديل القوانين التي سنت في ولاية كالفورنيا وسيمنع في الوقت نفسه من اصدار قانون لاحق ايضا، ومن ثم سيخفف من الاستياء العام في اليابان، وعندها اقترحت الحكومة اليابانية احالة المسألة الى لجنة دولية، لكن حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم توافق

(1) Telegram From The Governor of California (Stephens) to the Secretary of State,In 19/June/1920, F.R.U.S, 1920, Op.Cit, P.4-6.
(2) Telegram From The Governor of California (Stephens) to the Secretary of State,In 19/June/1920, Ibid , p. 6-11.

على ذلك لكونها مسائل داخلية، وان مسائل مثل هذه يفضل حسمها من خلال عقد معاهدات دبلوماسية(٥٤٢).

الا ان مقترح الولايات المتحدة الامريكية أوجد ردود افعال مختلفة داخل اليابان، ففي الثاني عشر/ايلول/١٩٢٠ نشرت الصحف اليابانية مقالات مفادها "انه من خلال تعزيز التفاهم الحالي المتعلق بتنظيم هجرة اليابانيين، فإن حكومتي اليابان والولايات المتحدة الامريكية تأملان ان تكونا قادرتين على منع امرار قانون كالفورنيا الجديد"، اما الصحف المعارضة فموقفها كان على النقيض من ذلك إذ اظهرت موقفا غير ودي تجاه تفضيل الحكومة اليابانية للمصالحة والموافقة بين الطرفين(٥٤٣).

وقامت وزارة الخارجية الامريكية فعلا بوضع صيغة الاتفاقية في التاسع والعشرين/تشرين الاول/١٩٢٠ التي تضمنت(٥٤٤):-

أ- التوقيع على تفاهم جديد مع الحكومة اليابانية يستبعد طبقتها العاملة بشكل تام ومطلق، وان الولايات المتحدة الامريكية ستحتفظ لنفسها على وفق قوانين الكونغرس أحقية وضع التعليمات الواردة فيه موضع التنفيذ عند وصول المهاجرين الى هذا البلد.

ب- منح الاشخاص الذين يحملون الجنسية اليابانية والذين هم ليسوا مواطنين امريكيين، مساواة في الحقوق المدنية مع باقي الاجانب، لكن لن يكون لهم الحق في الحصول على الجنسية التي هي اساس القضية الحالية (لهذا فإن هذا الشرط سيثبّت في المعاهدة المقترحة).

ج- على الحكومة اليابانية ان تغير من قوانينها المتعلقة بالجنسية اليابانية لتجنب ظهور حالة الولاء المزدوج ليابانيين يحملون الجنسية الامريكية.

د- لن يكون للقناصل اليابانيين حق الاشراف على اشخاص كهؤلاء.

(1) Memorandum by the Ambassador in Japan (Morris), Temporarily in the United State, in 22/July/1920, F.R.U.S, 1920, Op. Cit , p. 12-13.
(2) Telegram from the charge in Japan (Bell) to the Secretary of State, in 12/September/1920, Ibid, p. 15-16.
(3) Telegram from the Acting Secretary of state to the charge in Japan (Bell), in 29/October/1920, Ibid, p. 16.

وهذا يعني التخلص من الجنسية المزدوجة الذي يحملها بعض اليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية.

أعقب ذلك تصريح لـوزارة الخارجيـة الامريكيـة فـي الثاني/تشـرين الثاني/١٩٢٠

مفاده "ان الحركة الجارية الآن في كاليفورنيا تعيد صيغة قـوانين الولايـة المتعلقة بأمتلاك الارض من الاجانب... وان علاقة بعض شروط المعاهدة السابقة على الاجراء المقترح تم مناقشته بوضوح وبراعة في كالفورنيا والذي بدون ادنى شك سيثبت على انه عنصر في قرار الولاية بالنسبة للتبني او معارضة الاجـراء المقترح، وفي الوقت نفسه فإن وزارة الخارجية الامريكية أجرت نقاشات عديـدة ذات طبيعة اتسمت بالصراحة مع السفير الياباني في واشنطن، ويعنـي تمامـا ان الحركة الجارية الآن في كالفورنيا لن تكون مقبولة للبلاد بكاملها والذي لا يتطابق مع الشروط الحالية المطبِقة للقانون الحالي للبلاد وما هو مهم هو ان يكون هنـاك عدل"(٥٤٥).

ويبدو ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية كانت ترمي بتسوية المشـاكل مع الحكومة اليابانية بالطرائق الدبلوماسية في وقت كانت تحضـر فيـه لتسـوية المشاكل الدولية.

وأوجدت الاتفاقية المقترحة والتصريح الامريكي ردود افعال مختلفة داخل اليابان، فمن الناحية العملية فإن الصحف المعتدلة والمؤيـدة للحكومـة اتصـفت تعليقاتها بالتعقل، ولكن ليس هناك ادنى شك في أن الرأي العام الياباني كان مستاءً من القانون الذي سن في كالفورنيا ويعتقد ان سبب اصدار هذا القانون يعود الـى سبب عرقي وليس الى سبب اقتصادي، اما بالنسبة للصحافة المناهضة للحكومـة اليابانية فإنها وجهت لوما وتوبيخا لحكومتي اليابان والولايات المتحدة الامريكيـة لكونهما لم تبذلا الجهود المطلوبة لكي تقوما سلفا بإبعاد سوء الفهم من اذهان شعب ولاية كالفورنيا، وظهرت كذلك تعليقات في الصحف مفادها ان الحزب الجمهوري

---

(1) Telegram from the Acting Secretary of state to the charge in Japan (Bell), in 29/October/1920, F.R.U.S, 1920, Op. Cit , p. 17.

الامريكي داعم لسياسات استعمارية وامبريالية اكثر من الحزب الديمقراطي، وجاء في صحيفة (ياماتو/Yamato) الناطقة بلسان حزب (كوكيومن) وهو من الاحزاب المعارضة للحكومة الذي ذكر "ان النظام الجمهوري الحاكم في الولايات المتحـــدة الامريكية سيتبنى سياسة تجاه اليابان مناقضة لسياسة الصداقة التي تبناها كل مـــن الرئيسين روزفلت وتافت"(٥٤٦)، وذلك بوصول رئيس الولايات المتحدة الامريكيـــة الجديد (هاردنغ) الى السلطة في انتخابات سنة ١٩٢٠.

ومع تطور هذه الاحداث فإن حاكم ولاية كاليفورنيا (ستفنس) اشـــار فـــي برقية له في التاسع/كانون الاول/١٩٢٠ الى وكيل وزير الخارجية الامريكي " ان التصويت النهائي المتعلق بقانون يحضر فيه على الاجانب امتلاك وتأجير الارض كان بواقع (٦٦٨.٤٨٣) صوتاً أجاب بنعم و (٢٢٢.٠٨٦) أجاب بالنفي... وانـــه وفقا لقوانين الولايات المتحدة الامريكية فإن إجراء كهذا وكباقي القوانين المشابهة له التي يوافق عليها الشعب تصبح نافذة المفعول بعد خمسة ايام من ذلك الاعـــلان الرسمي، وبهذا فإنه فـــي العاشـــر/كانون الاول/١٩٢٠ سيصـــبح القـــانون نافـــذ المفعول"(٥٤٧).

وقدمت السفارة اليابانية اعتراضا في الثالث/كـــانون الثـــاني/١٩٢١ الـــى وزارة الخارجية الامريكية حول القانون، مبينة ان هذا القانون أتسم بقوة اكثر مـــن ناحية التنفيذ عن القوانين السابقة التي صدرت بهذا الخصوص مثل قـــانون ســـنة (١٩١٣).

وحاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية امتصاص غضـــب الحكومـــة اليابانية للحفاظ على العلاقات الجيدة بين البلدين من خلال ردها علـــى المـــذكرة اليابانية بدبلوماسية كبيرة في بيان وجهة نظرها بهذه القضية "انه قدر تعلق الامـــر بمسألة الحق القانوني لليابانيين التي تستند على شروط معاهدة ١٩١١ ، فإن اقرار القضاء ولتلك الحقوق يجب ان يكون متماشيا مع الممارسة الدولية الشاملة ومـــن

---

(1) Telegram from the Charge in Japan (Bell) to the Acting Secretary of state, in 5/November/1920, F.R.U.S, 1920, Op. Cit., p. 18-19.

(2) Telegram from the Governor of California (Stephens) to the Acting Secretary of State, In 9/December/1920, Ibid , p. 20.

خلال القنوات الدبلوماسية... وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية تشاطر حكومة اليابان الشعور بالإبقاء على علاقات تقليدية وتفاهم جيد بين البلدين... وهي تأمل بالتوصل الى تعديل مقنع يتطابق والمصالح الحقيقية لكلا البلدين... لاسيما وان المحادثات الرسمية جارية بين السفير الامريكي (مورس) والسفير الياباني (شديهارا) لحل مشكلة امتلاك الارض في ولاية كالفورنيا"[٥٤٨].

ويتضح مما ورد سابقاً ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية كانت تحاول الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع اليابان في وقت انتشرت فيه الاشاعات بقرب نشوب حرب محتملة بينهما.

وأرسل السفير الامريكي في اليابان (مورس) برقية الى وزارة الخارجية الامريكية في الخامس والعشرين/كانون الثاني/١٩٢١، تضمنت الاستنتاجات التي توصلت اليها النقاشات التي دارت بين الطرفين، وتضمنت مقترحات للوصول الى تسوية وحل المشاكل بالطرائق الدبلوماسية، وقد تجسدت استنتاجات السفير الامريكي ان اتفاق (الجنتلمان) اخفق في تنفيذ الهدف الذي وجد من اجله لحصول زيادة في عدد اليابانيين المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية قياساً بباقي المهاجرين، فضلاً عن ان الحكومة اليابانية ليست لديها اساس عادل لكي تبدي أي تذمر او شكوى على تلك القوانين التي لا تخرق بأي شكل من الاشكال بنود معاهدة موقعة مع اليابان، وان الجدال الذي تثيره اليابان فهو مسألة سياسية وليست قانونية، ذلك أن الحكومة اليابانية لا تحتج لكون رعاياها المقيمين في الولايات المتحدة الامريكية هم غير مؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية لكنها تحتج على التمييز العنصري[٥٤٩]، وهذا يعني ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية كانت على علم تام في ان قوانين التمييز الصادرة تعود لاسباب التمييز العرقي وليس لأسباب اقتصادية فقط.

---

(1) Memorandum from the Department of State to the Japanese Embassy, in 18/January/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. II, p. 321-323.

(2) Telegram from the Ambassador in Japan (Morris), on Detail in the Department of State, to the Acting Secretary of State, in 25/January/1921, Ibid, p. 335-338.

وتوصل الجانبان فيما يتعلق بمسألة (المهاجرين اليابانيين) لوضع مشروع قانون اصدار الجوازات لليابانيين الذين ينوون السفر او الاقامة في الجزء القاري الامريكي او في جزر هاواي الى الاصناف الآتية: (أ) مسؤولوا الحكومة، (ب) الطلاب، (ج) رجال الاعمال والاطباء وباقي الاصناف الذين هم غير مرتبطين بأي عمل يدوي او ميكانكي، ودعا الى فرض قيود اكثر على المهاجرين من خلال التعرف على سبب زيادتهم وان يحددوا ايضا طبيعة عملهم والمهنة التي سيمارسونها مع تقديم ضمانات بأنهم لن يصبحوا عمالاً في اثناء تواجدهم هناك، مع شرط حصول المهاجرين على شهادات مصدقة نافذة وصادرة من موظفي القناصل في الخارج تؤكد مؤهلاتهم، وسيكون لرئيس الولايات المتحدة الامريكية الصلاحية في اصدار او تخويل من خلال أمر اداري بإبعاد أي مواطن من بلد كهذا قد يبقى في الولايات المتحدة الامريكية لأهداف مغايرة لتلك الواردة في جواز سفره، وبهذا سيتم معالجة العيوب الواردة في اتفاق (الجنتلمان) من خلال منع قدوم زوجات واطفال وابناء واباء أي يابانيين هم ليسوا مقيمين في الولايات المتحدة الامريكية، ويمنع أيضاً اعادة دخول اشخاص مقيمين لكنهم بقوا بعيدين عن الولايات المتحدة الامريكية لمدة تزيد عن سنة واحدة[٥٥٠].

اما فيما يتعلق (بالتشريع الذي يميز اليابانيين) فتوصل الطرفان الى ان يكون هناك إجراء تتخذه حكومتا اليابان والولايات المتحدة الامريكية لتوقيع معاهدة اضافية لمعاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة سنة (١٩١١) بين البلدين، التي تضمنت مجموعة من البنود[٥٥١]:-

١- لن يكون هناك اي تمييز بين رعايا الطرفين والمقيمين بشكل قانوني في اراضي البلدين وبين رعايا الدول الاجنبية المقيمين في كلا البلدين فيما يتعلق بإقامة ضمانات واشغال ووظائف او فيما يتعلق بأمتلاك او نقل أو توارث أي عقار ثابت وشخصي بأستثناء امتلاك الاراضي العامة التابعة للدولة، وعلى

(1) Telegram from the Ambassador in Japan (Morris), on Detail in the Department of State, to the Acting Secretary of State, in 25/January/1921, F.R.U.S, 1921, Vol. II, p. 344-346.
(2) Ibid, p. 346-347.

وفق الفهم فإن كلمة (الرعايا الاجانب) المستخدمة في هـذا البنـد ستتضـمن الاجانب كافة الذين لم يكتسبوا لحد الان جنسية اي البلدين.

٢- تصبح المعاهدة المقترحة سارية المفعول مع سريان مفعول معاهدة (الملاحـة والتجارة) الموقعة في (الحادي والعشرين/شباط/١٩١١).

ومن خلال ما ورد سابقاً فإن حكومة الولايات المتحدة الامريكية سـتتمكن من تحقيق هدفين، الاول إزالة أية مشاعر للتمييز العنصري في اذهـان الشـعب الياباني، والآخر امكانية فرض قيود اكثر على الهجرة لحماية الاقتصاد الامريكي، ووضع حل لمشكلة قد تتسبب في تأزم العلاقات بين البلدين، لأن مـن المعـروف لدى الدول ان مسألة منح الجنسية يحكمه تطور العلاقات بـين البلـدين والمنـافع المشتركة.

غير ان هذه المقترحات لم يتم تنفيذها بسبب اصدار الكونغرس الامريكـي في التاسع عشر/ايار/١٩٢١ (قانون الطوارئ) الذي حدد دخـول الاجانـب لكـل جنسية وتابعية بنسبة (٣%) من عدد الاجانب المولودين فـي الولايـات المتحـدة الامريكية والذين يحملون التابعية نفسها والمقيمين في الولايات الامريكيـة علـى وفق احصاء سنة (١٩١٠)، وجدد هذا القانون مرة ثانية في سنة (١٩٢٢) ولمـدة سنتين، وعندما جدد بعد ذلك صار العدد المسموح لهم بالقدوم الى الولايات المتحدة الامريكية الذي يحملون الجنسية نفسها عاى وفق احصاء سنة (١٨٩٠)، الى جانب تفضيل المهاجرين القادمين من شمال اوربا وغربها على القادمين من جنوب اوربا وشرقها (٥٥٢)، الامر الذي ولد امتعاضا شديدا لدى الشـعب اليابـاني لشـعورهم بالتمييز العنصري تجاه عرقهم الاصفر.

ومما زاد الطين بلة هو اصدار المحكمة العليـا فـي الولايـات المتحـدة الامريكية قرارين في الثاني عشر/تشرين الثاني/١٩٢٣ في قضيتين، هما قضـية (تيرست ال / Rerraceet al) ضد (تومسـن/Thompson) وقضـية (بـورت

(1) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 471.

فيلد/Portfield) ضد (ويب/Webb)[٥٥٣] حول مشـــاكل تتعلـــق بعقـــدي لجنـــي المحاصيل الزراعية، وذكرت المحكمة العليا "ان قوانين واشنطن[٥٥٤] وكاليفورنيـــا اللذين يقيدان ملكية الاراضي واستأجارها لأغراض زراعية في الولايتين يعـــدان متوافقين مع الدستور وليست مخالفة لبنود معاهـــدة ١٩١١ مـــع اليابـــان... وان المحكمة تبنت القانون الصادرعن الكونغرس حـــول الحصـــول علـــى الجنســـية الامريكية، مما اعطى اساساً معقولا لتضيف قانون ورد في الولاية يمنع الاجانـــب من الحصول على امتيازات لأمتلاك اراضـــي كمـــا هـــو معـــروف فـــي هـــذا القانون"[٥٥٥].

وقدمت السفارة اليابانية برقية احتجاج في الرابع/كانون الاول/١٩٢٣ الـــى وزارة الخارجية الامريكية بينت فيها "ان القرارات الاخيرة التـــي صـــدرت مـــن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية والتي استندت الى قوانين صـــدرت من ولايتي كالفورنيا وواشنطن، فضلاً عن قرار سابق يتعلق بعدم اهلية المواطنين في الحصول على الجنسية الامريكية لم توفر للرعايـــا اليابـــانيين فـــي الولايـــات المتحدة الامريكية أي نوع من المساعدة او الراحة لكنها اكـــدت قيـــوداً صـــارمة فرضت عليهم حول التمتع بحقوق مدنية طبيعية وهي الممنوحة لرعايا دول كثيرة مقيمين في الولايات المتحدة الامريكية... وان تلك القرارات ســـتكون لهـــا نتـــائج خطيرة على حياة الكثيرين، وان هذه الممارسات ستشـــجيع العناصـــر المعاديـــة لليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية عرقلة حياة اليابانيين هناك بشكل اكبر...

(٥٥٣) كان الخلاف بين الجانبين في كلتا القضيتين حول عقد ايجـــار الارض لجنـــي المحاصـــيل الزراعيـــة وللشروط الواردة فيه التي سمحت للمؤجر (الياباني) بأستئجار الارض لمدة اربع ســـنوات مـــن دون ان يكون للمالك (الامريكي) أي حق في التدخل، مع منح المؤجر حقا للأقامة في الارض، فضلاً عن بعـــض الحقوق الاخرى، ونتيجة لأنكار مثل تلك الحقوق على اليابانيين رفعوا القضية الى المحكمة العليـــا فـــي الولايات المتحدة الامريكية للفصل بين الجانبين.

(٥٥٤) منع قانون واشنطن امتلاك الارض من الاجانب الذين لم يعلنوا وبشكل مخلص عن نيتهم لكي يصبحوا مواطنين للولايات المتحدة الامريكية.

(3) Telegram from the Secretary of State to the Charge in japan (Caffery), In 17/November/1923, F.R.U.S, 1923, Op. Cit., p. 458-489 ; Raymonde Leslie, Op. Cit., 302.

وان من المفضل الوصول الى ترتيب يكون منصفا وعادلا ومقنعا بالنسبة للطرفين"[٥٥٦].

وإنَّ ردود الافعال داخل اليابان بدأت تتصاعد يوما بعد يوم، لاسيما وان الحكومة الفدرالية ادركت ان استمرار هذه المسألة جعلتها قضية دولية، لذلك كان على الحكومة الفدرالية ان تتخذ إجراءً لحل المشكلة بشكل يساعد على ديمومة العلاقات الجيدة مع اليابان، وان ذلك لن يتم الا عن طريق الكونغرس الامريكي (الجهة التشريعية) لإقرار مشاريع قوانين جديدة تكون في صالح العلاقات الجيدة بين الحكومتين اليابانية والامريكية.

ثانيا- صدور قانون الهجرة لسنة ١٩٢٢ والغاء اتفاقية (الجنتلمان)

خلال سنة ونصف من التوقيع على معاهدات واشنطن مرت العلاقات اليابانية–الامريكية بحالة من الفتور. لكن الزلزال[٥٥٧] الذي اصاب مدينتي (طوكيو) و (يوكوهاما) والمدن المحيطة بهم في الاول/ايلول/١٩٢٣ كان مناسبة لإظهار الامريكيين نوعا من التعاطف مع اليابانيين[٥٥٨]، للتخفيف عما صدر من قوانين التمييز الامريكية ضد اليابانيين.

وصرح رئيس الولايات المتحدة الامريكية (كالفن كولج/ Coolidge Calvin)[٥٥٩] في الثالث/ايلول/١٩٢٣ الى الشعب الامريكي يحثه على التعاطف

(1) Telegram from the Japanese Embassy to the Department of State, in 4/December/1923, F.R.U.S, 1923, Op. Cit., 460-461.

(٥٥٧) في مطلع ايلول/١٩٢٣ ضرب زلزال مدينة (طوكيو) ،اعقبته سلسلة من الحرائق الكبيرة التي دمرت ثلثي العاصمة ومدينة (يوكوهاما) بكاملها، وسبب هذا الزلزال حدوث اضطراب كبير في اذهان الناس، اذ لم تشهد البلاد كارثة كهذه من ناحية التدمير، إذ فاق التدمير كل وصف، وكان عدد الذين قتلوا بسببه نحو (١٥٦.٦٩٣) قتيل وبلغت الخسائر المادية ما يقارب من (٥٥٠) مليون جنيه استرليني.

Inazo Nitobe, Op. Cit., p. 164.

(3) Calude A. Buss, Op. Cit., p. 317.

(٥٥٩) كالفن كولج: ولد في الرابع/تموز/١٨٧٢، مارس مهنة المحاماة، واصبح رئيسا لبلدية (بلموث) الامريكية، وكان نائبا للرئيس (هاردنغ) الذي اعتلت صحته فتوفى في الثاني/اب/١٩٢٣، فتولى (كولج) الرئاسة من بعده على وفق دستور البلاد ليصبح الرئيس الثلاثين للولايات المتحدة الامريكية، واستمر حكمه بين السنوات ١٩٢٣–١٩٢٩،وكان عهده مليئا بالمشاكل السياسة وانقسام الحزب الجمهوري الذي كان منتميا اليه، وتوفي في الخامس/كانون الثاني/١٩٣٣، للمزيد ينظر:

Encylopaedia Britannica, Vol.3, P.600.

وبشكل كامل تجاه الشعب الياباني ويحثه أيضاً على تقديم المساعدات الخاصة بالإغاثة ولأجل ان يكون هناك تنسيق كبير وفعال في ادارة الاموال الخاصة بالإغاثة اوصى ان الاسهامات والاموال كافة سترسل الى رئيس منظمة الصليب الاحمر الوطني الامريكي التي مقرها واشنطن لنقلها الى اليابان[٥٦٠]، اذ ادركت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحقيقة القائلة (أنَّ من الضروري ولأجل الحفاظ والوصول الى تأثير فعال لهذا الإجراء ان لا يكون هناك توتر او احتكار يشوب العلاقات اليابانية-الامريكية المتطورة في ذلك الوقت، لاسيما وان موقف الولايات المتحدة الامريكية من الهزة الارضية التي اصابت اليابان اثر كثيراً في المسؤولين اليابانيين الذين طلبوا المساعدة)[٥٦١]، إذ بلغت قيمة المساعدات الامريكية المقدمة الى الحكومة اليابانية نتيجة الزلزال نحو (١٨.٢٠٠.٠٠٠) دولار بالاضافة الى (١٠.٠٠٠) دولار ارسلت من الجمعية اليابانية-الامريكية في (نيويورك) الى فرعها في طوكيو، فضلاً ما يقارب من (١١.٠٠٠.٠٠٠) قيمة الصرفيات الاخرى[٥٦٢]، اما قيمة مصروفات الصليب الاحمر الامريكي، فبلغت (١١.٥٣٣.٦١٠) دولار[٥٦٣].

ومع كل هذا فإن تأجج الرأي العام الياباني استمر ضد قوانين التمييز الامريكية، إذ صرحت الحكومة اليابانية ازاء ذلك بالقول "وفور قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية المتعلق بملكية الاجانب للأراضي وبالنزاع الذي تسبب نتيجة لهذا الموضوع، فإن الحكومة اليابانية تلفت نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبشكل جدي الى (النتائج الخطيرة) لهذه الحوادث وانها تنتظر رداً من حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ذلك"[٥٦٤]، وشمل تصريح الحكومة اليابانية أيضاً الى وجهة نظرها حول هذا الموضوع من خلال الاشارة

(1) Press Release Issued by the Department of State, in 3/September/1923, F.R.U.S, 1923, Op. Cit., p. 466.

(2) Telegram from the Ambassador in Japan (Woods) to the Secretary of State, in 6/September/1923, Ibid , p. 469.

(3) Telegram from the Charge in Japan (Caffery) to the Secretary of State, in 6/November/1923,Ibid, p. 488.

(4) American National Red Cross Japanese Relief Fund Receipt, Expenditures and Commitments, in 2/January/1924, Ibid, p. 497-498.

(٥٦٤) ينظر برقية احتجاج السفارة اليابانية في الرابع/كانون الاول/١٩٢٣.

الى "ان الظروف كافة يجب ان تدرس لإقرار الملكيات وما يتعلق بها... لذلك فإن الحكومة اليابانية ستدرس المسألة التي ظهرت مع مالكي الاراضي من اليابانيين في الولايات المتحدة الامريكية... وفيما يتعلق بالجنسية المزدوجة فإن الحكومة اليابانية تعترف ان هناك حاجة لاؤلئك اليابانيين الذين حصلوا على جنسيات اخرى من خلال ولادتهم في ارض اجنبية ان يسعوا للحصول على الجنسية اليابانية وخصوصا للرجال الذين تجاوزوا سن ١٧ عاما... وفيما يتعلق بقانون امتلاك الاراضي من الاجانب في اليابان فإن الحكومة اليابانية تنوي تطبيق قانون امتلاك الاراضي من الاجانب المشرع سنة ١٩١٠ وان هناك مقترح لإجراء تعديل عليه وهو قيد الدرس، وفي جواب الحكومة اليابانية عن سؤال طرحته وزارات خارجية اليابان والداخلية والدفاع والبحرية فقد اعد ذلك لفرض الخدمة العسكرية على الاطفال اليابانيين الذين يولدون في الولايات المتحدة الامريكية من ابوين يابانيين بعد وصولهم الى السن القانونية للخدمة العسكرية"[٥٦٥].

وقدم تقرير من لجنة الهجرة التابعة لمجلس النواب الامريكي، عدَّ بمثابة قانون جديد يتعلق بالهجرة، تضمن ستة مقترحات جديدة يفترض تطبيقها على القوانين اليابانية السائدة، تضمنت:-

المقترح الاول: (ان جوازات السفر يجب ان تكون مضبوطة ودقيقة ومحددة وان تصدر بدقة اكبر لمنع حصول اي تزوير)، فجاء رد اليابان على المقترح "ان الحكومة اليابانية تشعر ان هناك بعضاً من سوء الفهم من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بنظام اصدار الجوازات في اليابان، لذلك فإننا سنجري بعض التحويرات على الجوازات الصادرة تتضمن تفاصيل اكثر دقة من ذي قبل"[٥٦٦]، وأبدت الحكومة اليابانية استعدادا اكثر لاتخاذ اجراءات الوقاية اللازمة لمنع حالات التزوير وأعمال الاحتيال.

---

(1) Telegram from the Charge in Japan (Caffery) to the Secretary of State, in 11/January/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit., p. 333-334.

(2) Memorandum by the Division of Far Eastern Affairs, Department of state, in 8/April/1924, Ibid, p. 339.

المقترح الثاني: (ان اصدار الجوازات الى عمال كانوا سابقا متواجدين على ارض امريكية او الى آباء أو زوجات أو اطفال أو لعمال لا يزالــون هنـــاك يجــب ان يخضع لوقاية جيدة وان تحدد، وان من المهم ان يكون تعريف الحكومة اليابانيـــة (للعامل) مطابقا لتعريفنا، ويجب ان يفهم ان (الزراعي المستقر) هو فلاح رأسمالي صغير وليس فقط عامل في مزرعة تدفع له الاموال بعقد خارج نطاق انتاج العمل الزراعي الخاصة به)، فجاء رد اليابان على المقترح الثاني "ان الحكومة اليابانيـــة مستمرة في سياستها المعلنة في اصدار جوازات لا تصلح للـــذهاب الـــى الجـــزء القاري من الولايات المتحدة الامريكية... وانها مستمرة فـــي ممارســـة اشـــراف صارم ودقيق وفيه تقييد ايضا... وانها اصدرت تعليمات للتو الى السلطات المحلية لكي تقوم بإجراء تقصي دقيق للغاية في كل حالة من حالات استخدام الجواز مـــن الطلاب والتجار أو اشخاص من طبقات أُخرى غير العمال"(٥٦٧)، وهذا يعنـــي ان الحكومة اليابانية كانت متعاونة والى أبعد حد في فرض قيود طوعية على عمليات الهجرة اليابانية الى الولايات المتحدة الامريكية.

المقترح الثالث: (على الحكومة اليابانية ان لا تصدر الجوازات الى العمال والـــى اولئك الذين يحملون الصفة الاقتصادية لأكثر من ١٠٠٠ جواز بالنســـبة للـــذاهبين الى جزر (هاواي)، وردّت الحكومة اليابانية على هذا المقترح "ولأعتبارات عديدة تستند الى الاختلافات الجوهرية القائمة بين جـــزر (هـــاواي)، والبـــر الاصـــلي الامريكي القاري فإن الحكومة اليابانية ترغب بجد واخلاص ان توضـــع منطقـــة جزر (هاواي) خارج نطاق مجال النقاش الحالي، وان من نية الحكومة اليابانية ان توقف اعمال الهجرة كافة الى تلك الجزر لبعض الوقت بأُستثناء حالات منفصـــلة لمهاجرين عائدين ولآباء وزوجات واطفال اولئك المقيمين حاليا في الجـــزر"(٥٦٨)، ويتضح ان رغبة الحكومة اليابانية بأُستثناء جزر (هاواي) لكونهما لم تدخل ســـابقاً ضمن اتفاق (الجنتلمان) سنة (١٩٠٧) لعدم رغبة حاكمها بدخولها في مسائل مثل تلك.

---

(1) Memorandum by the Division of Far Eastern Affairs, Department of state, in 8/April/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit., p. 340-341.
(2) Ibid, p. 341-342.

المقترح الرابع: (ليست هناك فكرة ان حامل الجواز سيحرم من حقوقه العامة الواردة في جوازه لذلك على الحكومة اليابانية ان تؤكد ذلك)، وردّت الحكومة اليابانية على هذا المقترح "ان السيطرة الداخلية وتقييد الهجرة هي اجراءات ادارية صرفة لا يبحث عن سلطة تفرض على الحكومة اليابانية بأنها ستمارس تقيدا في الخارج يحرم المذنب من حماية اعطيت له او ضمنت له في معاهدة، لذلك فإن أية أجراءات لتقييد او للسيطرة على هجرة اليابانيين ستوقف بمجرد نزول المسافر على الاراضي الامريكية معتمدة على الادارة الفعالة التي تتبنى إجراءات احتياطية صادرة عن الحكومة اليابانية لمنع حدوث اعمال تزوير خارج نطاق القانون"[569].

المقترح الخامس: (هناك حاجة لدراسة هوية الفرد الذي يعمل في الولايات المتحدة الامريكية لذلك على الحكومة اليابانية ان تتخذ طريقتها الخاصة في الحفاظ على منظومة المعلومات بالنسبة لرعاياها لكي تتمكن الحكومتان من تنسيق عملهما لكي لا يحدث هناك خرق للمحددات اليابانية التي وضعت لتقييد الهجرة"، وأجابت الحكومة اليابانية بأن لديها النية لإقامة منظومة كاملة لتسجيل اليابانيين المقيمين في الولايات المتحدة الامريكية بشكل دقيق[570].

المقترح السادس: (على الحكومة اليابانية ان تفرض على الشركات التي تمتلك سفناً بخارية لكي تعيد الرعايا اليابانيين الذين يخرقون القانون ويدخلون الى الجزء القاري الامريكي، ان تتحمل كافة تكاليف عودة اولئك الذين يخرقون القانون)، فأبدت الحكومة اليابانية ترحيبها الكامل بهذا الاقتراح على الرغم من احتمال عدم موافقة (الدايت) الياباني على هذا الامر[571].

ويبدو ان الحكومة اليابانية كانت تأمل من خلال إبداء استعدادها للتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية لكي تثني الاخيرة عن أية خطة تشريع جديد بخصوص وقف الهجرة اليابانية اليها، فضلاً عن رغبتها بأستمرار اتفاق (الجنتلمان) الذي نظم العلاقات ولمدة طويلة بين البلدين.

---

(1) Memorandum by the Division of Far Eastern Affairs, Department of state, in 8/April/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit, p. 342-343.
(2) Memorandum by the Division of Far Eastern Affairs, Department of state, in 8/April/1924,Ibid, p. 343-344.
(3) Ibid, p. 344-345.

ولم تكتف، الحكومة اليابانية بذلك كله بل ابرقت في العاشر/نيسان/١٩٢٤ الى وزارة الخارجية الامريكية "ان اتفاق (الجنتلمان) لم يكن وبأي شكل من الاشكال اتفاق فرض قيود من الولايات المتحدة الامريكية من باب حق السيادة، لكن الهدف منه تنظيم الهجرة... وان الحكومة اليابانية كانت تنفذ شروط وبنود هذا الاتفاق بكل نزاهة وانها مستعدة للإستمرار في أداء ذلك كما تم الاعلان عنه بشكل رسمي عند التوقيع على معاهدة (الملاحة والتجارة) السارية بين البلدين... لذلك فهي تثق بحكومة الولايات المتحدة الامريكية وتأمل أن توصي الكونغرس الامريكي ان يمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه ان يجرح كرامة الامة اليابانية"[٥٧٢].

وأبدت وزارة الخارجية الامريكية استعدادها للتعاون مع الحكومة اليابانية، لاسيما بعد ان قدمت لجنة (الهجرة والجنسية) التابعة لمجلس النواب الامريكي تقريرا صدر في الرابع/اذار/١٩٢٤ حول منع دخول المهاجرين الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية، إذ ارسلت في العاشر/نيسان/١٩٢٤ نسخاً من اتفاق (الجنتلمان) الى رئيس اللجان الخاصة بالهجرة في الكونغرس الامريكي[٥٧٣]، لكي تحاول منع اصدار أي قانون يوتر العلاقات بين البلدين.

إلاّ أن المعلومات الواردة في تقرير اللجنة بينت ان مشروع القانون الذي قدمه (جونسون)- وهو أحد اعضاء لجنة الهجرة- تمت الموافقة عليه من الكونغرس الامريكي بواقع (٣٢٣) صوتاً مقابل (٧١) صوتاً معارضاً، الامر الذي سبب حصول استياء وتذمر كبير بين صفوف الرأي العام والصحف اليابانية في اليوم التالي[٥٧٤]، ويعود السبب الى عبارة (النتائج الخطيرة) التي وردت في برقية السفارة اليابانية (الرابع/كانون الاول/١٩٢٣)، إذ أن الصحافة الامريكية عدت تلك الكلمات على أنها (تهديد) مقنع، مما أثر بشكل غير متوقع في دعم الاعضاء في

(1) Telegram from the Japanese Ambassador (Hanihara) to the Secretary of State, in 10/April/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit , p. 369-370.
(2) Telegram from the Secretary of State to the Japanese Ambassador (Hanihara), in 10/April/1924 Ibid, p. 374.
(3) Telegram from the Ambassador in Japan (Woods) to the Secretary of State, in 15/April/1924, Ibid, p. 374.

مجلس الشيوخ الذين ساندوا وجهة نظر وزارة الخارجية الامريكية في الاستمرار بعمل اتفاق (الجنتلمان) وسحبوا دعمهم من خلال تصويت جرى من لجنة الهجرة التابعة للكونغرس الامريكي، لذلك دحض استمرار العمل بأتفاق (الجنتلمان) بواقع (٧٦) صوتاً ضد (٢) صوتين، وهنا يبدو أن مشروع القرار الذي قدمه (جونسون) تمت الموافقة عليه في مجلس النواب(٥٧٥) الذي يمنع دخول المهاجرين الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية.

ويتبين من ذلك أنَّ ورود عبارة (النتائج الخطيرة) غير ملائمة من ناحية المخاطبة التي وجهها السفير الياباني نيابة عن حكومته، التي تعد واحدة من الدول الكبرى وتحكمها علاقات مميزة مع الولايات المتحدة الامريكية، إذ تسببت في حدوث ازمة دبلوماسية بين الطرفين، وأستغل الكونغرس الامريكي هذا الخطأ لتكون ذريعة في اصدار قانون الهجرة الجديد والغاء اتفاق (الجنتلمان) تلقائيا لأن الاول قد حل محل الثاني.

وحاول السفير الياباني (هاني هارا/Hanihara) إزالة سوء التفاهم الحاصل من خلال توضيحه لعبارة (النتائج الخطيرة) التي احتواه التشريع اوالقانون المتعلق بالهجرة، وللآثار السلبية التي ستؤثر من جراء ذلك في العلاقات التقليدية بين الطرفين(٥٧٦).

وأدى إمرار القانون الجديد في الكونغرس الامريكي الى احداث ردة فعل قوية داخل اليابان، ففي الثاني والعشرين/نيسان/١٩٢٤ أجرى قادة الاحزاب السياسية وبشكل منفرد مع مسؤولين يابانيين مشاورات عبروا خلالها عن أسفهم من الذي نجم من جراء التصويت على قانون الهجرة الجديد، وان حزب (السايوكاي) المعارض قدم قراراً منفصلاً الى وزارة خارجية اليابان اعلن فيه ان الحكومة اليابانية هي المسؤولة عن ظهور الحالة الراهنة التي تسببت في تأزم العلاقات بين البلدين، وان رئيس جمعية الهجرة اليابانية (سايورا) عبّر عن أسفه

---

(1) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Woods) in 15/April/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit, p. 375; Richard Storry, A History, Op. Cit., p. 17 ; Claude A. Buss, Op. Cit., p. 317.

(2) Telegram from the Japanese Ambassador (Hanihara) to the Secretary of State, in 17/April/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Ci , p. 381.

لتشريع هذا القرار في ضوء العلاقات الجيدة بين البلدين(٥٧٧)، وهذا يعني وجـــود المشاعر العامة في اليابان المعبرة عن الاسى والشعور بـــالمرارة لتشـــريع هـــذا القانون.

وطرحت وزارة خارجية اليابان فكرة علـــى رئـــيس الولايـــات المتحـــدة الامريكية (كولج) لممارسة حق (الفيتو) عندما يصبح هذا القانون امامـــه للتوقيـــع عليه(٥٧٨)، اعقبها تقديم برقية في العشرين/نيسان/١٩٢٤ مـــن الجمعيـــة اليابانيـــة المسماة (كاني كو) الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية لكي تدرس مـــن قبلـــه، ورَدَ فيها "ان الجمعية كان لها اهتمام بالغ في الابقاء على علاقـــات جيـــدة بـــين البلدين، لذلك نرجو حذف الجملة الواردة في مشروع القرار التي تتســـم بـــالتمييز ضد اليابانيين لما لبلدينا من علاقة صداقة وود قائمة منذ زمن طويل"(٥٧٩)، وفـــي الاول/ايار/١٩٢٤ اشار السفير الياباني (هـــاني هـــارا) علـــى وزارة الخارجيـــة الامريكية ان يكون هناك تعديل على قانون الهجرة الاخير وتغييـــر عبـــارة (كـــل مواطن اجنبي يدخل الولايات المتحدة الامريكية تحت شروط المعاهدة)، تغييرهـــا لكي تصبح (كل مواطن اجنبي يدخل الولايات المتحدة الامريكية لهدف واحد هـــو القيام بأعمال تجارية وذلك ضـــمن الشـــروط الـــواردة فـــي معاهـــدة الملاحـــة والتجارة)(٥٨٠) لأن العبارة الاولى لم تكن كافية للحفاظ على الحقوق الواردة فـــي معاهدة (الملاحة والتجارة) سنة (١٩١١).

وقدم وزير الخارجية الامريكي (جارلس) الى رئـــيس الولايـــات المتحـــدة الامريكية طلبا في الثالث والعشرين/ايار/١٩٢٤ مفاده بيان معارضته للفقـــرة (ج) من القسم الثالث عشر من القانون الجديد التي تضع شروطا لأستبعاد الاجانب غير المؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية، الذي سيؤثر بشكل خاص في اليابانيين

(1) Telegram from the Ambassador in Japan (Woods) to the Secretary of State, in 22/April/1924, , F.R.U.S, 1924, Op. Cit p., 383-384.

(2) Telegram from the Ambassador in Japan (Woods) to the Secretary of State, in 23/April/1924, Ibid,., p. 384.

(3) Telegram to the President of the America-Japan Society (Kaneko) to the Secretary of State, in 25/April/1924, Ibid, p. 384-385.

(4) Memorandum by the Secretary of State of a conversation with Japanese Ambassador (Hanihara), in 1/May/1924, Ibid, p. 385.

بالقدر نفسه الذي اثر فيه القسم(٢٥) من مشروع القانون الصادر سنة ١٩٠٤، الذي غطى مواضيع الهجرة في مناطق مثل الصين ومناطق شرقية واقعة بما يسمى بالمنطقة المحظورة، لاسيما وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية افادت من تعاون اليابان من خلال اتفاق (الجنتلمان) من ابعاد المهاجرين ولمدة طويلة... وان الشرط الوارد في الفقرة (ج) من القسم الثالث عشر في مشروع القانون الجديد من المحتمل ان يزيد بدلا من ان ينقص من الهجرة الفعلية لليابانيين الى الولايات المتحدة الامريكية... ومن وجهة نظر علاقتنا الخارجية مع اليابان ومن خلال السلوك الذي اتخذته اليابان في مؤتمر نزع الاسلحة الذي عقد في واشنطن سنة ١٩٢٢ ومن خلال روح الصداقة التي لمسناها من اليابان في المؤتمر، فإن مسألة هجرة اليابانيين يجب ان تترك لكي يتم التعامل معها من خلال اتفاقية مشتركة بين البلدين وبدون ان يكون هناك انتقاص لسلطتنا الكاملة في التصرف"(٥٨١).

وهكذا احرجت السلطة التشريعية الامريكية السلطة التنفيذية من خلال تشريع الاولى قانون الهجرة الجديد الذي سيحل محل اتفاق (الجنتلمان)، ومن خلال محاولة الثانية الحفاظ على العلاقات الحسنة مع اليابان التي ابدت تعاونا كبيرا في مؤتمر واشنطن البحري سنة (١٩٢٢).

وعلى الرغم من ذلك كله فإن وزير الخارجية الامريكي لفت انتباه السفير الياباني في محادثة معه اجراها في اليوم نفسه اي في الثالث والعشرين/ايار/١٩٢٤ الى الحقيقة القائلة "انه على الرغم من الجهود كلها التي بذلها لإبعاد الشرط الذي يمس اليابانيين، إلا أن وجهة النظر السائدة في الكونغرس كانت تتمثل في حالة ابقاء هذا الشرط فأن ذلك لن يضر بعلاقة الصداقة بين الشعبين الياباني والامريكي، وان مسألة الهجرة يجب ان لا يتم التعامل معها من خلال الاتفاقيات الدولية او التفاهمات بين الحكومات ولكن من خلال تشريع يقر من الكونغرس الذي رفض الاقتراحات كافة التي قدمها رئيس الولايات المتحدة

(1) Telegram from the Secretary of State to the President Coolidge, in 23/May/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit., p. 391-393 ; Kenneth B. Pyle, Op. Cit., p. 138 ; Inazo Nitobe, Op. Cit., p. 167.

الامريكية الذي لن يوافق على طلبي السابق، لأن شرط الاستبعاد الوارد في القانون الجديد ليس قضية منفصلة انما هو جزء من مشروع قانون هجرة شامل"[٥٨٢].

ووقّع رئيس الولايات المتحدة الامريكية في السادس والعشرين/ايار/١٩٢٤ على قانون الهجرة الجديد[٥٨٣]، مقدما اعتذاره الى الحكومة اليابانية من خلال تصريحه "...انا اعتذر عن عدم امكانية إلغاء شرط الاستبعاد الذي يحتويه مشروع قانون الهجرة الجديد الذي من خلاله سيؤثر بشكل خاص في المواطنين اليابانيين... وان مشاعرنا بالإعجاب وصداقتنا الكبيرة الى الشعب الياباني ستبقى مستمرة... وفي ضوء العلاقات التاريخية بين البلدين فإننا ندعو اليابان الى التعاون معنا... وان سبب اصدار القانون الجديد يعود الى ان قانون الحصة الخاص بالمهاجرين الذي سن في ١٩٢١ سينتهي مفعوله في الثلاثين/حزيران/١٩٢٤، لذلك كان لابد من اتخاذ إجراء شامل ليحل محله"[٥٨٤]، مبينا في ذلك مدى حرصه على استمرار العلاقات الودية بين البلدين.

وأرسلت السفارة اليابانية في الحادي والثلاثين/ايار/١٩٢٤ برقية احتجاج الى وزارة الخارجية الامريكية موضحة فيها الموقف الياباني من شروط التمييز التي صدرت وتمت الموافقة عليها في السادس والعشرين/ايار، وفيما يتعلق بالهجرة فإن "...قيود التمييز التي تصدر وبشكل دولي وبأية صيغة كانت حتى اذا استندت الى أسباب اقتصادية صرفة تتعارض ومبادئ العدالة والانصاف التي يجب ان تستند اليها علاقات الصداقة بين الشعوب، ووفق تلك المبادئ فإن مبدأ الفرص المتساوية المعترف به في الشرق الذي يحظى بدعم الولايات المتحدة الامريكية كونها واحدة من الدول التي اقامت هذا المبدأ، فإن هناك عدم ترحيب بأية قيود تمييزية تستند الى العِرق في الشرق وتحديدا في اليابان... وان ما ورد في قانون الهجرة الجديد سنة ١٩٢٤ لا يتطابق وبنود المعاهدة الموقعة سنة

---

(1) Memorandum by the Secretary of State of a Conversation with the Japanese Ambassador (Hanihara), in 23/May/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit., p. 393-394.

(2) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Woods), in 26/May/1924, Ibid , p. 395.

(3) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Woods), in 26/May/1924, Ibid, p. 396.

١٩١١... وان ذلك كله سيجعل من الصعب استمرار العمل بأتفاقية (الجنتلمـــان) التي تستند الى علاقات الصداقة والتعاون بين الحكومتين... وتبعـــا لـــذلك فـــإن الحكومة اليابانية تقدم احتجاجا جادا ضد الحملة التمييزية الواردة في الفقـــرة (ج) من القسم الثالث عشر في قانون الهجـــرة لســـنة ١٩٢٤"[٥٨٥]، أي أن الحكومـــة اليابانية ارادت ان تبيّن ان هذا الإجراء سيؤثر سلبيا في علاقة الصداقة التي تربط البلدين، ومن ثم سيؤثر في سياسة الباب المفتوح التي تحمي المصالح الامريكيـــة في منطقة الشرق الاقصى.

ولكن وعلى الرغم من ذلك كله كانت اليابان في موقـــف لا يســـمح لهـــا لتصديع العلاقات الجيدة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكيـــة، بســـبب الأزمـــة الاقتصادية التي بدأت تعاني منها ابتداء من انتهاء الحرب العالمية الاولـــى، الـــى جانب طبيعة التوجهات السياسية في اليابان التي ركزت على الجانب الاقتصـــادي بشكل اكبر من أي جانب آخر.

وهذا ما تجسد في تصريح وزارة خارجية اليابان في كانون الثاني/١٩٢٥ "بالنسبة لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة الامريكية، فإن من الواضـــح ان الـــدولتين كلتاهما يجب ان تعيشا علاقة ودية وان تتعاونا مع بعضهما البعض لتطوير الأمن والسلام في منطقة المحيط الهادئ وباقي ارجاء العالم..."[٥٨٦].

إلا أن هذا لا يعني ان مشاعر الاستياء والغضب لم تعم اليابان التي عـــدت قانون الهجرة لسنة ١٩٢٤ مذلا لرعاياها ويحمل في طياته اهانة سياسية وتمييـــزا عنصريا، اضيف الى الضرر الاقتصادي الناجم عن قيود الهجرة الســـابقة، وانـــه كان ضربة موجعة لكبرياء اليابان[٥٨٧]، وبعد خمس سنوات غرق العالم بموجة من الكساد الاقتصادي الذي وضع امزجة اليابانيين عند حده الاقصى[٥٨٨]، لذلك كـــان الرد الوحيد على ذلك هو تطوير البلاد وجعلها قوية بما فيه الكفايـــة لكـــي تعيـــد الضربة الى الولايات المتحدة الامريكية[٥٨٩].

---

(1) Telegram from the Japanese Ambassador (Hanihara) to the Secretary of State, in 31/May/1924, F.R.U.S, 1924, Op. Cit., p. 398-401.

(2) Telegram from the Ambassador in Japan (Bancroft) to the Secretary of State, in 22/January/1925, Ibid, p. 411.

(3) Malcolm D. Kennedy, Op. Cit., p. 246 ; Edwin Op. Cit, Reischauer, The United, , p. 17-18 ; Kenneth Scott, Op. Cit., p. 178.

(4) Edwin Op. Cit, Reischauer, The United, p. 23.

(5) Jan Thomson, Op. Cit., p. 51.

المبحث الثاني
(الموقف الياباني-الامريكي في مؤتمر جنيف لنزع الاسلحة البحرية ١٩٢٧)

كان الهدف من مؤتمر واشنطن البحري وضع حد لسباق التسلح البحري بين القوى الكبرى، فعلى الرغم من تحديد النسبة (٣:٥:٥) للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى واليابان على التوالي لكي تطبق على السفن الحربية الكبيرة الوزن جداً فقط، إلا أن سباقاً في التسلح البحري كان جارياً بالفعل بعد مؤتمر واشنطن البحري لأن الولايات المتحدة الامريكية اخفقت في الابقاء على قوة بحرية محددة في مؤتمر واشنطن البحري بالنسبة للصنوف الاضافية والمساعدة[٥٩٠]، ففي مؤتمر واشنطن لم تتفق الدول على تحديد نسبة الغواصات بسبب معارضة فرنسا، ولما كانت الطرادات ضرورية للدفاع ضد الغواصات لم ترغب بريطانيا تحديد نسبتها أيضاً[٥٩١]، لذا جاءت الدعوة وبعد خمس سنوات لعقد لعقد مؤتمر جديد لنزع باقي الصنوف الاخرى من الاسلحة البحرية، ليكون مكملا لمؤتمر واشنطن البحري، ودعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في العاشر/شباط/١٩٢٧، كلاً من الحكومات اليابانية والبريطانية والفرنسية والايطالية لعقد مؤتمر جديد لنزع الاسلحة[٥٩٢]، وتضمنت الدعوة "ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية تعتقد ان المبادئ العامة لمعاهدة واشنطن البحرية توفر اساساً مناسبة لنقاشات اكثر بين الدول الموقعة عليها... وفيما يتعلق بصنفين من السفن الحربية لم تغطيها معاهدة واشنطن، وان توسيعا بخصوص النسبة (٣:٥:٥) التي منحت للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى واليابان على التوالي قد ترك امر مناقشتها لمؤتمر يعقد في جنيف، وفيما يخص نسب فرنسا وايطاليا فإن الأمر يتعلق بأوضاعهما الخاصة ومتطلباتهما من انواع السفن الحربية التي يدور حولها الجدل، وأنَّ النسب الخاصة بالسفن الحربية الكبيرة الوزن جدا وحاملات

---

(1) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 569.

(٥٩١) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص١٠٤.

(3) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in France (Herrick), in 3/February/1927, F.R.U.S, 1927, Vol. I, Washington, 1942, p. 1.

الطائرات، حددت خلال معاهدة واشنطن، التي لن تتأثر بأي حال من الاحوال من خلال التوقيع على اتفاقية جديدة، تغطي الصنوف الحربية الاخـــرى... ان رغبـــة حكومة الولايات المتحدة الامريكية تكمن بالتوصل الى اتفاقية جديدة لتحديد شـــامل للاسلحة البحرية كافة بين القوى الرئيسة في العالم"(٥٩٣).

وأوضح رئيس الولايات المتحدة الامريكية (كولج) في رسالة له سلمت الى الكونغرس الامريكي في العاشر/شباط/١٩٢٧، الاسباب الرئيسة التي دفعت الإدارة الامريكية لطرح مقترح عقد مؤتمر مكمل لتحديد الاسلحة البحرية "ان التوقيع على معاهدة جديدة لنزع الاسلحة البحرية تغطي باقي صنوف السفن الحربية التـــي لـــم تغطيها معاهدة واشنطن وستكون مكملة لها... ان دعما الإجراءات المتخذة كافـــة في الحفاظ على السلم في العالم كانت في الســـابق سياســـة اساســـية وجوهريـــة لحكومتنا، وان حكومة وشعب الولايات المتحدة الامريكية مقتنعتان ان سبب التسلح يشكل واحدا من اخطر الاسباب لظهور الشكوك على المســـتوى الـــدولي وانهـــا تحسب على انها النهاية التي ستقود الى الحرب، وان اعترافا بتلك الحقيقة ورغبة منا قدر المستطاع لإزالة هذا الخطر هو الذي دفـــع حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الامريكية سنة (١٩٢١) الى الدعوة لعقد مؤتمر واشنطن البحري... ولسوء الحـــظ لم يكن بالامكان التوصل الى معاهدات في مؤتمر واشنطن تغطي الصنوف كلهـــا المتعلقة بالسفن الحربية، وان مؤتمر واشنطن وضع شروطا لتحديد نوعي للـــوزن بالطن على السفن الحربية الكبيرة الوزن جداً وعلى حاملات الطائرات مع تحديـــد معين على حجم وقطر الاسلحة المحمولة على متن السفن الحربية من الصـــنوف الاخرى، لذلك كان لكل دولة حرية تامة في بناء أي عدد من الطرادات والمدمرات والغواصات، وان الذي حدد فقط هو حجم وتسلح الطرادات... لـــذلك لابـــد مـــن التوصل الى معاهدة تغطي صنوف الطرادات والمدمرات والغواصات"(٥٩٤).

---

(1) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in France (Herrick), in 3/February/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit., p. 1-5.

(2) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in France (Herrick), in 3/February/1927, Ibid, p.6-7.

رحبت الحكومة اليابانية بدعوة حكومة الولايات المتحدة الامريكية، واعربت عن مشاطرتها لوجهات نظرها للتوصل الى معاهدة، لإنهاء العمل الذي بدأ به مؤتمر واشنطن البحري، وأنها ترغب بالدخول في مفاوضات تجمع الدول الخمس الكبرى لتحقيق السلام والأمن الشامل للعالم[٥٩٥].

ويبدو أن أحد الاسباب الرئيسية التي دفعت الحكومتين اليابانية والامريكية للشروع في الدخول في مفاوضات لتحديد الاسلحة البحرية، هو تأزم الوضع الاقتصادي الداخلي والعالمي الذي بدأ يضرب العالم آنذاك، فكان لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف الاعباء المالية التي تقع على عاتق الدول من ناحية اكمال برامج التسلح البحري.

الا ان كلا من فرنسا وايطاليا رفضتا المشاركة في مفاوضات مؤتمر جنيف، لأن فرنسا لم ترغب في نزع السلاح البحري دون نزع السلاح البري والضمان الجماعي للسلام، اما ايطاليا فإنها رغبت في المساواة مع فرنسا في القوة البحرية[٥٩٦]، لذلك وعلى الرغم من رفض فرنسا وايطاليا حضور المؤتمر فإن كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى واليابان عملوا على توسيع المبادئ التي تم تبنيها في مؤتمر واشنطن البحري[٥٩٧]من خلال إجراء مشاورات ثلاثية الاطراف، وهذا ما اقترحه سفيرا اليابان وبريطانيا العظمى في الخامس/آذار/١٩٢٧ على وزارة الخارجية الامريكية[٥٩٨]، وبعد ان تمت موافقة الاطراف الثلاثة على ذلك اعربت السفارة اليابانية في الحادي عشر/اذار/١٩٢٧ لوزارة الخارجية الامريكية، موافقتها الرسمية الدخول في مناقشات مؤتمر جنيف بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا العظمى حول مسألة تحديد الاسلحة البحرية[٥٩٩].

---

(1) Memorandum from the Japanese Embassy to the Department of State, in 19/February/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit , p. 13-14.

(٥٩٦) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص١٠٤.

(3) Paull Hibbert, Op. Cit., p. 569.

(4) Memorandum by the Under Secretary of State (Grew), in 15/March/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit., p. 23-24.

(5) Memorandum from the Japanese Embassy to the Department of State, in 11/March/1927, Ibid., p. 27.

ومثّل الوفد الياباني الى المؤتمر كل من الادميرال (سايتو/Saito) الحاكم العام في كوريا والكونت (ايشي) السفير الياباني في فرنسا و (سابوري) رئيس قسم المعاهدات في وزارة الخارجية اليابانية وهو خبير سياسي ياباني، فضلاً عن نائب الادمرال (كوباياشي/Kobayashi) والادميرال الاقدم (هارا/Hara) وهم خبراء في شؤون البحرية[٦٠٠]، اما الوفد الامريكي فمثله كل من (جبسن/Ghibsin) الذي تقرر مشاركته في اللجنة التمهيدية للمؤتمر والادميرال (شوفيلد/ Showfileed) من وزارة البحرية الامريكية، فضلاً عن بعض من مساعديه، اما الوفد البريطاني فمثّله قائد البحرية البريطانية (دبليو.سي.برجمان/ W.C Brgman) والكونت (سيسل) الادميرال الميداني وقائد هيئة الاركان البحرية البريطانية، مع مجموعة من خبراء البحرية[٦٠١].

وحُددَّ العشرين/حزيران/١٩٢٧ موعدا لعقد مؤتمر بحري بين ثلاثة دول في جنيف[٦٠٢]، وتضمن المقترح الامريكي الخاص بأفتتاحيات المؤتمر الذي ادلى به الوفد الامريكي الى الصحافة في التاسع عشر/حزيران/١٩٢٧ "إذا كانت هناك خطة ما واردة في المقترح الامريكي سيتم تبنيها يستند على (٣٠٠.٠٠٠) طن اجمالي وزن صنف الطرادات بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى و (١٨٠.٠٠٠) طن بالنسبة لليابان وللصنف نفسه، و (٢٥٠.٠٠٠) طن بالنسبة لصنف المدمرات للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى و (١٥٠.٠٠٠) طن بالنسبة لليابان وللصنف نفسه، وان تفكك الولايات المتحدة الامريكية (٦٠.٠٠٠) طن من السفن الحربية الاضافية و (٨٠.٠٠٠) طن اضافي من تلك السفن فور اتمام بناء السفن الحربية المتفق عليها في البرنامج الحالي، وان تُفكك اليابان (٦٠.٠٠٠) طن من السفن الحربية الاضافية و (٤٠.٠٠٠) طن اضافي من تلك السفن فور اتمام بناء السفن الحربية المتفق عليها في البرنامج

(1) Telegram from the Ambassador in Japan (MacVeagh) to the Secretary of State, in 6/April/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit , p. 34.
(2) Telegram from the Secretary of State to the Chief of The American Delegation on the Preparatory Commission (Gibson), in 13/April/1927, Ibid, p. 34-35.
(3) Telegram from the from the Secretary of State to the British Ambassador (Howard), in 23/May/1927, Ibid, p. 40.

الحالي، اما بالنسبة للغواصات فإن اجمالي الوزن بالطن سيكون (٩٠.٠٠٠) لكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى و (٥٤.٠٠٠) بالنسبة لليابان، واذا تم الاتفاق على حد اقل مما هو وارد في هذا المقترح على اجمالي الوزن بالطن بالنسبة للطرادات والمدمرات والغواصات فإن برامج تفكيك السفن الحربية ستزداد تبعاً لذلك(٦٠٣)، وبهذا وضعت الخطة الامريكية تحديدا دقيقا ومناسبا لباقي صنوف الاسلحة في جنيف التي لم يتم تحديدها سابقاً في مؤتمر واشنطن.

وجرى لقاء بين الوفدين الياباني والامريكي في الثاني والعشرين/حزيران/١٩٢٧ أي بعد افتتاح المؤتمر بيومين، وحاول الوفد الياباني ان يوضح الصعوبات التي تواجهها حكومته من جراء منح اليابان نسبة ادنى قياساً بالبلدان الأُخرى في معاهدة واشنطن، وطلب تعديل النسبة بشكل طفيف بحيث تصل الى الرقم (٣.٥) وان الرقم (٤) سيكون هو المفضل، محاولا تعليل ذلك للظروف التي تواجهها اليابان آنذاك مع الاتحاد السوفيتي حول (الصين)، الا ان هذا المطلب رفضه الوفد الامريكي لأن اليابان لم توضع في موضع أدنى من خلال النسبة التي حددت في مؤتمر واشنطن(٦٠٤).

وحاول الوفد البريطاني إجراء مناقشات حول السفن الحربية الكبيرة الوزن جدا وحاملات الطائرات خلال جلسات مؤتمر جنيف، وهذا ما رفضه الوفد الامريكي طالما ان هذا المؤتمر لا يغطي تلك المقترحات وطالما سيكون من المفروض اعادة فتح مواضيع تمت مناقشتها وتسويتها سابقا في مؤتمر واشنطن، وساند الموقف الامريكي الوفد الياباني أيضاً(٦٠٥)، لذلك يمكن القول ان المناقشات التي جرت في الاسبوع الاول لم تؤد الى أي اتفاق، وان الصعوبات التي واجهتها

---

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 20/June/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit., 26.

(2) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 22/June/1927, Ibid, p. 50.

(3) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 24/June/1927, Ibid, p. 54.

تمثلت في رغبة البريطانيين بعدم وضع تحديد على الطرادات الصغيرة الوزن، فضلاً عن وجود تباين في الاراء حول اقصى وزن بالطن بالنسبة للمدمرات(٦٠٦).

وجرى لقاء بين (جبسن) رئيس الوفد الامريكي و(ايشي) رئيس الوفد الياباني، بيّن الأول الاسباب التي تكمن وراء المطلب البريطاني مبيناً "ان هناك دائما خطراً من محاولات تجري لتعديل شروط أي جزء من المعاهدة بغية تغييرها، لأن جزءاً كبيراً من الشعب الامريكي من الرأي القائل ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ليست لديها امتيازات كثيرة فيما يتعلق بقواعدها العسكرية في جزر كوام والفلبين، وفيما لو تمت مناقشة المعاهدة ثانية فمن المحتمل ان تكون هناك اضطرابات تحصل في الولايات المتحدة الامريكية لإعادة دراسة تلك المعاهدة التي من المفضل إجراء أي تعديل عليها بعد انتهاء مدتها (سنة ١٩٣١)(٦٠٧).

وإنَّ الموقف هذا كان نابعاً من المخاوف التي قد تظهر نتيجة إجراء أي تعديل على معاهدة واشنطن، الامر الذي سيفتح الباب امام مقترحات اخرى لتعديل معاهدات دولية اخرى لا ترغب الولايات المتحدة الامريكية بإجراء تعديلات عليها للحفاظ على التوازن الدولي فضلاً عن الحفاظ على الهدوء الذي ساد على الرأي العام الامريكي.

وعارضت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الثاني/تموز/١٩٢٧ المقترحات البريطانية على لسان رئيس الوفد الامريكي (شوفيلد) الذي ذكر "ان المطلب البريطاني الداعي للاحتفاظ بـ ٧٥ طرادا للبريطانيين يبدو لنا رقما كبيرا... وانه في حالة عدم التوصل الى اتفاقية في هذا المؤتمر سيؤدي الى توجيه انتقادات غير مرغوب بها، ومن ثم ستضعف العلاقات الدولية الودية وتطويرها والتي هي واحدة من مبادئنا الاساسية والجوهرية من هذا المؤتمر"(٦٠٨)،

---

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 26/June/1927, Ibid, p.56-57.

(2) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 27/June/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p.60-61.

(3) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 2/July/1927, Ibid , p.66-68.

وساند الوفد الياباني الموقف الامريكي أيضاً من خلال ما ذكره احد اعضاء الوفد الياباني وهو (سابوري) "ان الوفد الياباني اصيب بالصدمة للارقام التي طرحها البريطانيون وإن من المحتمل في الايام المقبلة سيقوم الوفدان الياباني والامريكي بمناقشة ذلك مع الوفد البريطاني، لحثه على تخفيض الارقام البريطانية لحدود معقولة لتشكل تحديدا شاملا وحقيقيا[٦٠٩].

وحاول الوفد الياباني وبطلب من الوفد الامريكي، إزالة الخلافات بين الوفدين الامريكي والبريطاني، ففي الخامس/تموز/١٩٢٧ بيّن (سابوري) سبب رفضه للمقترح البريطاني " فيما يتعلق ببناء ٤٠٠.٠٠٠ طن اجمالي الوزن بالنسبة للطرادات من لدن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية سيجعل من الضروري لحكومته ان تبني سفنا حربية بحرية اكثر من التي رغبت في التعهد ببنائها، وحالما يتم التوصل الى اتفاق بخصوص هذا الرقم السابق فإن الوفد الياباني سيعود الى بلاده بدون ان يكون قد عقد اتفاقية او معاهدة"[٦١٠] ، واقترح (جبسن) على الوفد الياباني القيام بمبادرة لأقناع البريطانيين لتعديل الارقام وتخفيضها، وفي حالة كهذه سيتعهد الوفد الامريكي بمساندة ودعم الموقف الياباني[٦١١].

ووافق الاخير على المقترح الامريكي، ومن هذا يتبيّن ان الوفدين الياباني والامريكي قد وحدا جهودهما واتفقا على حل المشكلة مع الوفد البريطاني.

وقدم الوفد الياباني في السادس/تموز/١٩٢٧ مذكرته التي تضمنت مقترحات تحدد ارقاما اقل بالنسبة لإجمالي الوزن الذي اقترحه الوفد الامريكي في المؤتمر، والتي نصت على انه "يجب ان يكون الاساس لأي تخصيص بإجمالي الوزن بالطن يمكن ان يتفق عليه في المؤتمر الحالي، لذلك وطبقا للأساس الذي يستند الى الحسابات التي قدمها الوفد الياباني، فإن القوة البحرية البريطانية الاضافية التي تسير فوق سطح البحر يجب ان تكون بحدود (٤٧٢.٠٠٠) طناً،

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 2/July/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p. 69.

(2) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 5/July/1927, Ibid, p.72.

(3) Ibid, p.72.

وان اجمالي التخصيص بالطن لإجمالي الوزن الذي اقترحـــه الوفـــد الامريكـــي بخصوص هذا النوع من السفن يتراوح بين (٤٥٠.٠٠٠) الـــى (٥٠.٠٠٠) طـــن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وهذا ما سترحب به حكومة الولايات المتحدة الامريكية... لأن تحديد حجم الاسلحة البحرية هو الهدف الاساس للمؤتمرين... وفي حالة اتخاذ كِلا البلدين السابقين الرقم (٤٥٠.٠٠٠) طناً للســـفن الحربية التي تسير فوق سطح البحر، فإن الوفد الياباني في هذه الحالة يقترح الرقم (٣٠٠.٠٠٠) طن بالنسبة لليابان... فضلاً عن ذلك فإن الوفد الياباني يرغـــب ان يطرح الرقم (٧٠.٠٠٠) طن اجمالي الوزن بالنسبة للغواصات اليابانيـــة"(٦١٢)، إلا أن هذا المقترح رفضه الوفد البريطاني، مما دفع الحكومة اليابانية فـــي الحـــادي عشر/تموز/١٩٢٧ الى اجراء محادثات مع السفير الامريكي في اليابـــان (مـــاك فيك/MacVeagh) مبيّنة له المخاوف مما يجري في مفاوضات المـــؤتمر، التـــي تدل على التوجه نحو التوسع في حجم التسلح البحري اكثر من تحديده، وفي حالة التوصل الى اتفاقية بهذا الشأن فإن الشعب الياباني لن يوافق عليها لأنها ســـتؤدي الى فرض ضرائب مالية اكثر على الشعب الياباني وهذا ما يرفضه أيضـــاً شـــعبا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى، فضلاً عن رغبة الشعب اليابـــاني وتأييده لإجراء تحديد في حجم التسلح البحري مما سيؤدي الى اقامة علاقات سلمية مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى، ولأسباب اقتصادية فإن الحكومـــة والشعب الياباني يرغبون بتقليل الاموال التي تصرف على التســـلح البحـــري لان الهدف من الاسلحة البحرية هو تحقيق الامن لليابان من الاخطار الخارجية لهـــذا طلبت الحكومة اليابانية من السفير الامريكي مساعدة حكومته للوصول الى اتفاقية لا تدعو الى إجراء زيادات في حجم التسلح البحري(٦١٣).

وأبدت الحكومة اليابانية استعدادها للوقوف الى جانـــب الوفـــد الامريكـــي للوصول الى نتيجة مرضية، لكي لا يفشل المؤتمر، وتمثلت المساعدة اليابانية من

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 6/July/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p.76.
(2) Telegram from the Ambassador in Japan (MacVeagh) to the Secretary of State, in 11/July/1927, Ibid, p. 94.

خلال ما طرحه الوفد الياباني في الثالث عشـر/تموز/١٩٢٧ "إذا كانـت الـدول الثلاث تحتفظ بالسفن الحربية الحالية واتمام السفن الحربية التي هي قيد الانشاء وتنفيذ البرامج كافة التي اصدرت تخويلا بها أي برامج التسـلح البحـري، فـإن اجمالي الوزن بالطن بالنسبة للسفن الحربية الاضافية التي تسير فوق سطح البحر في المستقبل القريب يمكن ان تكون ضمن الارقـام الآتيـة: لبريطانيـا العظمـى (٦٩١.٠٠٠) وللولايات المتحدة الامريكية (٦٤٨.٠٠٠) ولليابـان (٤٤٢.٠٠٠)، واذا كانت القوى الثلاث قد نجحت في الوصول الى اتفاقية تخفيض بنسبة (٣٠%) من الارقام المشار اليها سابقاً فيمكن القول ان تحديدا فعالا للتسـلح البحـري تـم التوصل اليه، وفي هذه الحالة فإن قوة الاساطيل لهذه الدول بعد هـذا التخفـيض لبريطانيا العظمى سيصـبح (٤٨٤.٠٠٠) طنـاً، للولايـات المتحـدة الامريكيـة (٤٥٤.٠٠٠) طناً ولليابان بحدود (٣١٠.٠٠٠) اطنان"[٦١٤]، هـذا الـى جانـب اعلانهم عن موقفهم من التسلح البحري في مؤتمر جنيف من خلال المحادثة التـي أُجريت بين الوفود الثلاثة في الثامن عشر/تموز/١٩٢٧، إذ اعلن الوفد الياباني "أن اليابانيين يحتاجون في الاقل الى إجمالي وزن بالنسـبة للغواصـات يصـل الـى (٦٠.٠٠٠) طن، وانه لا توجد هناك صعوبة بالنسبة لهم فيهما إذا رغبت كل مـن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى ان يكون لهما ارقاما أعلى بالنسـبة لصنف الغواصات"[٦١٥]، ومن هذا يتم الاستنتاج ان الوفد الياباني قدم الكثير مـن التسهيلات للطرفين الاخرين من خلال الموافقة على ان لا تكون لليابان مساواة لها في صنف الغواصات وهذا ما ادركه الوفد الامريكي.

وشاطر الوفد الامريكي وجهة نظر الوفـد اليابـاني، وقـدم جملـة مـن المقترحات لحل المشكلة، منها أن تكون هناك امكانية لإدخال جمـل ذات طبيعـة سياسية في المعاهدة التي تسمح بإعادة دراسة الشرط الخاص بالطرادات في حالة بناء الامريكيين سفناً حربية (طرادات ومدمرات) وعلى متنها اسلحة قطرهـا (٨)

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 13/July/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p. 104-105.

(2) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 18/July/1927, Ibid, p.109-110.

انج، التي كانت السبب وراء خوف واحدة او اكثر من الاطراف المشاركة في المؤتمر[٦١٦]،الى جانب طرح مقترح ليكون بديلاً في حالة الاخفاق في الوصول الى اتفاق تام مع البريطانيين واليابانيين تضمن[٦١٧]: -

(١) ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية في اتفاقية ثنائية الطرف واحدة مع اليابانيين والاخرى مع البريطانيين.

(٢) ان لا يحدد الوزن الاجمالي للطرادات وان تكون هناك اتفاقية يتم التفاوض بشأنها حول الغواصات والمدمرات.

(٣) ان لا يتم تحديد الطرادات القليلة الوزن ويصبح بناؤها حراً وأن يكون هناك تقييد يفرض على الطرادات التي وزنها (١٠.٠٠٠) طن.

(٤) ان اتفاقا او تفاهما يستند الى برنامج بناء سفن حربية لحد سنة ١٩٣١ يمكن التفاوض حوله.

وعلى الرغم من تلك المقترحات والجهود كلها التي بذلها الوفدان الياباني والامريكي، إلا أن المشكلة لم تحل بسبب اصرار الوفد البريطاني على مقترحاته التي ستؤدي الى حصول تسابق في التسلح البحري وليس الى تحديده وتخفيضه، مما أدى الى فشل المؤتمر.

وحاول الجانب الياباني إجراء دراسة مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية لإيجاد وسيلة أو اتخاذ إجراء يمكن من خلاله التوصل الى اتفاق، من خلاله يمكن تجنب الفشل التام للمؤتمر، وفي الوقت نفسه يتجنب خلافات وجهات النظر للوفود الثلاثة المشاركة فيما يتعلق بسلاح قطره (٨) انج، يحمل على متن الطرادات، لهذا اقترح الوفد الياباني في الثالث/اب/١٩٢٧ صيغة لإيقاف مفاوضات المؤتمر بشكل لا يثير الشكوك، استندت الى[٦١٨]:-

---

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 19/July/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p.117-118.

(2) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 26/July/1927, Ibid, p. 135.

(3) Telegram from the Secretary of State to the President Coolidge, in 3/August/1927, Ibid., p. 148-150.

(١) على الامبراطوريتين البريطانية واليابانية ان تتعهدا قبل الحادي والثلاثين/كانون الاول/١٩٣١ انهما لن يضعا تصاميم لسفن حربية اضافة لتلك التي تم انشاؤها قديما، ومن المفهوم ان تلك البرامج لن تغير إلا على وفق الشروط الواردة في البند الآتي.

(٢) ان اعداد الطرادات التي وزنها (١٠٠٠٠) طن يجب ان لا يزيد عن (١٢) طرادا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وان لا يزيد عن (٨) طرادا بالنسبة لليابان.

(٣) على الولايات المتحدة الامريكية ان تتعهد من الآن حتى الحادي والثلاثين/كانون الاول/١٩٣١، ان لا يتجاوز اجمالي الوزن بالطن بالنسبة للطرادات الخاصة بها ومن هذا الصنف قياسا مع بريطانيا العظمى، وعلى الاطراف المشاركة في هذا المؤتمر ان تزود كل طرف الاخر بمعلومات تتعلق بخطط بناء السفن الحربية الاضافية والبرامج الخاصة بها التي سيتم اقرارها من قبلها قبل يوم ٣١/كانون الاول/١٩٣١.

(٤) إنَّ الطرادات والمدمرات والتي هي غير واردة في الاتفاقية الحالية ، فإنه سيتم تسويتها في مؤتمر يعقد لاحقا وفي أي وقت ولكن ليس قبل التاريخ المحدد سلفاً، وهذا ما رحب به الوفد الامريكي، ولكن بعد اجراء بعض التعديلات عليه بحيث يكون اكثر دقة لكي يتوضح موقف الطرفين امام الوفد البريطاني.

وبعد ان تمت الموافقة على المقترح الياباني من باقي الاطراف المشاركة، اتفقت الوفود الثلاثة في الرابع /آب/١٩٢٧ على وضع صيغة نهائية لإعلان انتهاء جلسات المؤتمر من خلال الادلاء بإعلان مشترك يعترف بوجود عقدة مستعصية جعلت من الحكمة تأجيل المؤتمر الحالي مع الادلاء بوجهات نظر الاطراف الثلاثة[٦١٩].

(1) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State, in 4/August/1927, F.R.U.S, 1927, Op. Cit, p. 152-153.

وهكذا فالوفد الامريكي لم يلاق أية صعوبة خلال عقد جلسات المؤتمر مع الوفد الياباني الذي قدم الكثير من المساعدة عن طريق المقترحات لحل المشكلة المستعصية لإنجاح مؤتمر جنيف هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن فشل المؤتمر يعود بالدرجة الاساس الى رغبة بريطانيا العظمى التوقيع على اتفاقية او معاهدة تؤكد المساواة بالسفن الحربية مع الاطراف الاخرى فيما عدا صنف الطرادات الذي وزنه (١٠.٠٠٠) طن لكي لا تحصل الولايات المتحدة الامريكية على مساواة معها بالاسلحة البحرية وعلى اسطول فعال في البحار، ونتيجة لعدم اتفاق الاطراف الثلاثة، أدى ذلك الى فشل المؤتمر وانتظار سنة ١٩٣١، التي ستنتهي فيها معاهدة واشنطن ليتم إجراء مباحثات جديدة لتحديد الاسلحة البحرية- كما تم ذكره-.

ويمكن الملاحظة من خلال الدراسة انه كان هناك توافق كبير بين وجهات نظر الوفدين الياباني والامريكي تجاه المقترحات والمطالب البريطانية، ذلك لانهما رأيا ان الهدف من عقد مؤتمر كهذا هو لتخفيض التسلح البحري وليس التوسع في برنامج التسلح البحري، وهذا ما أصرت عليه بريطانيا لأنها ارادت لنفسها تفوقا على الاساطيل كافة، وهذا ما عدّه الوفدان الياباني والامريكي انه ليس له مبرر، طالما لا يوجد هناك خطر حقيقي يلحق بتجارة بريطانيا وممتلكاتها البعيدة في الشرق الاقصى، لاسيما في وقت كان فيه العالم يعاني من ازمات اقتصادية حادة بسبب الكساد الاقتصادي الذي ضرب العالم آنذاك، لذلك فان توفير الاموال لتطوير الصناعة والتجارة هو أمر اكثر اهمية من انفاقها على الاسلحة البحرية لاسيما بعد ان ادركت دول العالم مدى الخسارة التي لحقت بها من جراء قيام الحرب العالمية الاولى.

المبحث الثالث
(توقيع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة باريس ١٩٢٨)

اثبتت الحرب العالمية الاولى فشل النظام الجماعي القائم على صيانة السلام العالمي، لذلك ظهرت الرغبة من قبل الدول جميعها للتنسيق بين السلام العالمي والحفاظ على مبدأ التوازن الدولي، واُتجهت المساعي الدولية نحو تقوية (نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي) عن طريقين تمثل الأول بـاُلتزام الدول بتحديد قوتها العسكرية من خلال السعي إلى نزع السلاح بشكل عام كما حصل في مؤتمري واشنطن سنة (١٩٢٢) ومؤتمر جنيف (١٩٢٧) ، وتمثل الآخر من خلال التزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب وأعتماد الطرائق السلمية من أجل حل مشاكلها الدولية[٦٢٠]، من خلال التوقيع على معاهدة باريس التي سميت أيضا بميثاق (كيلوج- براين) سنة ١٩٢٨، فكيف طرحت الفكرة وكيف تم التوقيع على المعاهدة؟

وجه الرئيس الفرنسي (ارستد براين /Arsted Briand) [٦٢١] في السادس/نيسان/١٩٢٧، نداءً إلى الرأي العام الأمريكي عبّر من خلاله عن رغبة بلاده في التوقيع على معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، يتعهد بموجبها الطرفان بعدم اللجوء إلى القوة من أجل حل مشاكلهما والالتزام بالوسائل السلمية كوسيلة وحيدة لحل تلك المشاكل[٦٢٢]، مؤكدا أنه " خلال عشر سنوات مضت كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبحماس قد ربطت نفسها مع دول الحلفاء في الدفاع عن الحريات المهددة، وخلال تلك السنوات فإن روح العدالة والانسانية لم

---

[٦٢٠] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

[٦٢١] ارستد براين ١٨٦٢-١٩٣٢: رجل دولة، اشتراكي فرنسي، شغل منصب رئيس الوزراء لعشر مرات بين ١٩٠٩-١٩٢٩، ولعب دورا مهما في فصل الكنيسة عن الدولة في فرنسا سنة ١٩٠٥، كذلك في تشكيل منظمة عصبة الامم، والتوقيع على معاهدة (لوكارنو) سنة ١٩٢٥، ومعاهدة كيلوج-براين مع الولايات المتحدة الامريكة، وكرس جهود لتوحيد القارة الاوربية، للمزيد ينظر:
New Wbster's, Op.Cit, P.120.

[٦٢٢] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٧٣

تتوقف في الهام البلدين وبشكل متساوٍ ليكون لهما اهتمام بالغ لوضع نهاية للحروب ومنع تكراراها، وإنَّ فرنسا ترغب ان يكون الوضع حولها مليئا بالثقة والسلام وان جهودهما لتحقيق ذلك ظهرتا من خلال التوقيع على معاهدات الهدف منهـا إزالـة خطر الصراعات، وإنَّ امر تحديد الاسلحة بحثته الحكومتان بجدية تامـة وكانـت هذه استجابة لرغبات الشعب الفرنسي بكامله الذي تعرض لمدة نصـف قـرن أو يزيد لنفقات عسكرية هائلة، وان الدمار الذي لحق بأراضيها بقي على حاله وليس هناك أية اعادة لتشييد الاماكن التي تضررت، وإنَّ المباحثات حول نزع السـلاح جلبت معها التعقيدات الفنية كافة، وإنَّ هذه الامور يجب ان تخضع إلـى دراسـة وتدقيق من الخبراء، ومن الناحية السياسية فإن البلدين كلاهما فرنسـا والولايـات المتحدة الأمريكية لهما اهداف لوقف السلام"(٦٢٣).

ان الهدف الحقيقي الذي دفع الحكومة الفرنسية لطرح هذه الفكرة عاد إلـى امتناع فرنسا عن المشاركة في مؤتمر جنيف لنزع السلاح، إلى جانب رغبتها في تحسين العلاقات الفرنسية–الأمريكية التي تضررت بسـبب السياسـة الفرنسـية التوسعية في اوربا من جهة(٦٢٤)، والى النتائج التي لحقت بـدول العـالم بسـبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تكتسح العالم من جهة أخرى.

ورحّب وزير الخارجية الأمريكـي (فرانـك بـي. كيلـوج/ Frank B. Kelloge)(٦٢٥) بالفكرة، ووجه برقية إلى رئيس الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (كولج) في الحادي والعشرين/حزيران/١٩٢٧ مفادها أنه "بمناسبة انتهاء سـريان مفعول معاهدات التحكيم بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين بريطانيـا

---

(623) Statement Made to the Associated Press by the French Minister for Foreign Affairs (Briand), In 6/ April/ 1927, F. R. U.S, 1927, Vol II, Washington, 1942, P.611.

(٦٢٤) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٦٢٥) فرانك بي كيلوج: ولد في الثاني والعشرين/كانون الاول/١٨٥٦، واصـبح عضـوا فـي الكـونغرس الامريكي بين ١٩١٧–١٩٢٣، وما بين السنوات ١٩٢٣–١٩٢٥ اصبح سفيرا لبلاده في لنـدن، وشـغل منصب وزير الخارجية الامريكي بين ١٩٢٥–١٩٢٩، وفي سنة ١٩٢٧ تولى مهمة عقد مؤتمر جنيـف البحري لنزع الاسلحة، وكانت من أفضل انجازاته التوقيع على معاهدة (كيلوج–براين) فنال على اثر ذلك جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٢٩، وتوفي في الحادي والعشرين/كانون الاول/١٩٣٧.
Encyclopaedia Britannica, Vol.6, P.789.

العظمى واليابان وفرنسا من جهة أخرى[٦٢٦]... وفي ذلك فإنها ستكون فكرة جيدة ان تقوم حكومات بريطانيا العظمى واليابان للدخول في مفاوضات مشـــابهة، ممـــا سيطرد أية فكرة مفادها بأننا راغبون في التفاوض علـــى معاهـــدة خاصـــة مـــع فرنسا"[٦٢٧]، ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها معاهـــدات للتحكيم مع دول العالم الكبرى هي اليابان وبريطانيا العظمى، وانطلاقاً مـــن مبـــدأ الحفاظ على التوازن الدولي وعدم الدخول في علاقات خاصة وثنائيـــة مـــع دول اوربا، أرادت الابتعاد عن أية معاهدة ثنائية قد تثير الشكوك حولها بكونهـــا تميـــل لواحدة من الدول دون غيرها في وقت كانت فيه الدول الأوربية تعيش حالة مـــن التنافس فيما بينها وتحاول كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

وأعقب ذلك تقديم الحكومة الفرنسية في الثاني والعشـــرين/حزيران/١٩٢٧ مشروع المعاهدة الدائمية للصداقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية "انطلاقا من رغبة البلدين في إقرار السلام ونبذ اللجوء إلى السلاح وسيلة لسياســـاتهما.. إذ اتفق الطرفان على ان الدول الموقعة على هذه المعاهدة تعلن (بأسم الشعب) أنهـــا تشجب اللجوء إلى الحرب لحل المشاكل بينها، وان تلجأ الاطراف المتنازعة لحل المشاكل بالوسائل السلمية، كذلك تم الاتفاق على طريقة تبادل النسخ بين البلـــدين"[٦٢٨].

استلمت وزارة الخارجية الأمريكية مشروع المعاهدة الفرنسية، وفي ضوء العلاقات الدبلوماسية التي تربطها مع اليابان على وفق معاهدة (روت–تاكـــاهيرا) التي عقدت بين البلدين سنة (١٩٠٨)، سارعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية لطرح الفكرة على الحكومة اليابانية في السابع/تموز/١٩٢٧ بينت فيها وفي ضوء

---

[٦٢٦] وهي المعاهدات التي وقعها وزير خارجية امريكا (ايلهو روت) لحل النزاعات الدولية بالطرائق السلمية وعدم استخدام القوة في حلها للوصول إلى تسوية سلمية، وذلك مع فرنسا في العاشر/شباط، ومع بريطانيا العظمى في الرابع/نيسان، ومع اليابان في الخامس/ايار من سنة ١٩٠٨، التي من المفتـــرض ان ينتهـــي مفعولها في سنة ١٩٢٨.

(627) Telegram from the Secretary of State to the President Coolidge, In 21/June/1927, F.R.U.S, 1927, Vol. II, P. 615.

(628) Telegram from the Charge in France (Whitehouse) to the Secretary of State, In 22/June/1927, Ibid, P. 615-616.

معاهدات التحكيم بين الحكومة الأمريكية وبين اليابان، فضلاً عن باقي دول العالم الكبرى التي سينتهي مفعولها مع اليابان في آب/١٩٢٨ "فـإن حكومـة الولايـات المتحدة الأمريكية لن توقع على أية معاهدة مع فرنسا لا ترغب بتقديم نصها إلـى اليابان... واذا كان اليابانيون راغبون بالتوقيع على معاهدة تستند الـى مضـمون (معاهدة براين لتطوير السلام مع بريطانيا العظمى)، مما سيعزز العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية"(٦٢٩).

وجاء الرد الأمريكي الرسمي لفكرة مشروع المعاهدة الفرنسـية بتصـريح رسمي قدم أيضاً للحكومة اليابانية، فضلاً عن الحكومـة الفرنسـية فـي الثـامن والعشرين/كانون الأول/١٩٢٧ مفاده "ان حكومة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مستعدة ان تتفاوض مع الحكومة الفرنسية لأجل التوقيع علـى معاهـدة سـتكون مفتوحة امام باقي القوى في العالم للإنضمام إليها لشجب الحرب ونبـذها وعـدم استخدامها وسيلة في السياسات الوطنية والقومية وتكون في صالح التسوية السلمية الهادئة للصراعات الدولية التي قد تنشب"(٦٣٠)، وبمعنى آخر أنَّ حكومة الولايـات المتحدة الأمريكية اقتنعت بالفكرة الفرنسية لكنها اشـترطت ان تكـون المعاهـدة مفتوحة لدخول الدول الكبرى فيها جميعاً، وان تقضي بتعهد الاطـراف الموقعـة عليها بنبذ الحروب وتحريمها بشكل نهائي(٦٣١).

ان اصرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لجعل المعاهدة مفتوحة للدول كلها واصراراها على دخول اليابان فيها، يعود لخشيتها مـن السياسـة التوسـعية الاقتصادية التي بدأت تمارسها اليابان تجاه الصين، لاسيما بعد ان تسلم السـلطة في اليابان الجنرال البارون (تاناكا) الذي كان يرأس حـزب (السـايوكاي) فـي نيسان/١٩٢٧، لذلك فإن دخول اليابان إلى معاهدة لنبذ وتحريم الحرب سـيلزمها بعدم التعرض إلى المصالح الأمريكية في الشرق الاقصى وعدم السيطرة السياسية

---

(629) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Mac Veagh) in 7/July/1927, F.R.U.S, 1927, Vol. II , P. 622-623.

(630) Telegram from the Secretary of State to the French Ambassador (Claudel), , In 28/December /1927, Ibid, P. 626-627.

(٦٣١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٧٣.

والاقتصادية والعسكرية لتلك المناطق، مما سيحقق الأمن والسلام حتى في منطقة الشرق الاقصى، اذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى آنذاك لإقرار السلام والأمن العالميين في قارتي أوربا وآسيا معا، إلى جانب تجنب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في معاهدة ثنائية مع فرنسا(٦٣٢) تكون أشبه بالتحالف العسكري، الذي سيكون له تأثير سلبي وسيشجع سياسة عقد التحالفات الثنائية بين دول العالم، لذلك فأن عقد معاهدة دولية سيسهم وبشكل ايجابي في تطوير السلم العالمي وسيكون لها اثرها الفعّال على الرأي العام العالمي(٦٣٣).

واُضطرت الحكومة الفرنسية القبول بشروط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت امتنانها للحكومة الفرنسية لقبولها بتلك الشروط للتوقيع على معاهدة متعددة الاطراف تكون اكثر فاعلية من أية وسيلة أو اداة لتطوير العلاقات السلمية من أية معاهدة ثنائية.

وأرسل وزير الخارجية الأمريكي (كيلوج) مقترحا في السابع والعشرين/شباط/١٩٢٨ إلى حكومة اليابان وباقي حكومات الدول الكبرى لدراسته "رغبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء نظام لمنع الحرب، بمساعدة حكومات اليابان وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والمانيا، وهي عبارة عن معاهدة متعددة الاطراف تفتح المجال أمام الحكومات الأخرى كلها للإنضمام إليها وتلزم الاطراف كلها إلى عدم اللجوء إلى الحرب تجاه بعضهم البعض"(٦٣٤).

واعقب ذلك تقديم وزارة الخارجية الأمريكية في التاسع/نيسان/١٩٢٨ مقترحا إلى الحكومة اليابانية وباقي حكومات الدول الكبرى تضمن نص مشروع

---

(٦٣٢) يبدو انه كان هناك تنافس استعماري كبير شهدته القارة الاوربية بعد الحرب العالمية الاولى، لذلك ارادت فرنسا ان تعقد اتفاقية ثنائية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اشبه بالتحالف العسكري لتعزيز مكاسبها في الالزاس واللورين، ولتعزيز نهجها الاستعماري الذي مارسته في غرب وشمال افريقيا، لذلك لم تحبذ فكرة جعل المعاهدة متعددة الاطراف، مما سيجبرها على ترك سياستها التوسعية وسيضطرها للدخول في مفاوضات لنزع السلاح الذي كان جاريا آنذاك الذي رفضت الدخول في مناقشاته.

(633) Telegram from the Charge in France (Whitehouse) to the Secretary of State, In 30/December /1927, F.R.U.S, 1927, Vol.II, P. 629.

(634) Telegram from the Secretary of State to the French Ambassador (Claudel), , In 27/February /1928, F.R.U.S, 1928,Vol.I, Washington, 1942, P. 9-11.

المعاهدة المقترحة، ان كلاً من رئـــيس الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة ورئـــيس الجمهورية الفرنسية وجلالة ملك بريطانيا وايرلندا ودول الكومنويلث البريطـــاني وامبراطور الهند ورئيس الامبراطورية الالمانية وجلالة ملـــك ايطاليـــا وجلالـــة امبراطور اليابان، وجدوا من واجبهم تطوير خير ورخاء الانسانية، وبإيحاء رغبة مشتركة ليس فقط لإدامة العلاقات الدولية السلمية والجيدة القائمة حاليا بين شعوبهم بل لأجل منع الحرب بين دول العالم... فإن الـــدول كافـــة ستنضـــم إلـــى هـــذه المعاهدة... لنبذ الحرب وعدم استخدامها وسيلة في السياسات الوطنية والقوميـــة.. وستنص بنودها على ان الدول المشاركة في هذه المعاهدة والموقعة عليهـــا تعلـــن بجد ووقار وبأسم شعوبهم انهم يشجبون اللجوء إلى الحرب لحل الخلافات الدولية ويشجبون الحرب وسيلة في السياسات الوطنية والقومية وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض، كما ان الدول الموقعة على هذه المعاهدة يتفقون على ان تســـوية وحـــل الصراعات والنزاعات كلها مهما كانت طبيعتها أو منشؤها من خـــلال الوســـائل السلمية الهادئة، وان هذه المعاهـــدة الحاليـــة يجـــب ان توقـــع مـــن الاطـــراف المشاركة...[٦٣٥].

ويتبيّن من هذا ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية غيرت نص مســـودة المعاهدة المقترحة مع ما يتلائم ومتطلبات الحالة من خلال اشتراك بقيـــة الـــدول الكبرى فيها.

وأعرب رئيس وزراء اليابان الجنرال البـــارون (تاناكـــا) فـــي الســـادس عشر/نيسان/١٩٢٨ عن موافقته من ناحية المبدأ على المعاهدة المقترحـــة وعـــن كونه تواقا لتأمين السلم العالمي[٦٣٦]، لاسيما وان مشروع المعاهدة المقترحة راعى الاعتبارات في الدفاع عن النفس بحيث انها لن تقيد أو تضعف بـــأي شـــكل مـــن الاشكال هذا الحق، كما راعت ميثاق عصبة الأمم لكونها متطابقة مع ما ورد فـــي بنود ميثاق عصبة الأمم، كذلك المعاهدات الحيادية لأنها ستحرر الدول جميعهـــا

[635] Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in France (Herrick), , In 9/April/1928, F.R.U.S, 1928, OP.Cit , P. 21-24

[636] Telegram from the Ambassador in Japan (Mac Veagh) to the Secretary of State, in 16 /April /1928, Ibid , P. 28-29.

بخصوص الدول التي خرقت المعاهدة من أية التزامات فيها وبخاصة المناهضة للحرب، كما انها كانت شمولية وعالمية من ناحية التطبيق[٦٣٧].

وأعلنت الحكومة اليابانية في الرابع/ايار/١٩٢٨ "انها لن تنظم إلى مؤتمر كهذا اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير راغبة للاشتراك فيه" [٦٣٨]، كون الحكومة اليابانية كانت تتوجس خيفة من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ وشرق آسيا فلم ترغب الدخول في معاهدة لنبذ الحرب في وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها مما سيلزمها هي الأخرى تجنب أية حرب مستقبلية ضد اليابان.

كما اعترضت على بعض العبارات الواردة في نص مشروع المعاهدة المقترحة، وتمثل بكون اليابانيين يرغبون بحذف عبارة (بأسم شعوبهم) لأسباب تتعلق بدستور اليابان، ذلك لأن السلطة في اليابان بكاملها بيد الامبراطور وليس بيد الشعب[٦٣٩]، لهذا فإن المسألة تعود لأسباب تقنية وفنية من وجهة نظر اليابانيين.

وأعقب ذلك اصدار وزارة خارجية اليابان تعليمات في السادس/تموز/١٩٢٨ لدراسة امكانية تغيير العبارة الوارد في المعاهدة المقترحة (بأسم شعوبهم) ومناقشتها مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القوانين اليابانية والمعاهدات تنشر بأسم الامبراطور، ولكون هذه العبارة ستلقى معارضة من المجلس السري في اليابان مما ستجلب نوعا من الجدل والخلاف داخل اليابان لذلك فمن المفضل استبدال عبارة (بأسم شعوبهم) بعبارة (بالنيابة عن شعوبهم) أو (لخير ورخاء شعوبهم) لأسباب سياسية داخلية متمثلة بالصعوبات التي تعيشها اليابان آنذاك[٦٤٠]، من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

---

(637) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in France (Herrick), , In 23/April/1928, F.R.U.S, 1928, OP.Cit , P. 34-38

(638) Telegram from the Ambassador in Japan (Mac Veagh) to the Secretary of State, in 4 /May/1928, Ibid, P. 52.

(639) Memorandum by the Under Secretary of State (Olds) of a Conversation with the Japanese Charge (Sawada), in 12/June/ 1928, Ibid , P. 84-86.

(640) Telegram from the Charge in (Neville) to the Secretary of State, Paull Hibbert, in 6/ July/ 1928, F.R.U.S, 1928, OP.Cit , P. 103-104 ; Paull Hibbert, Op.Cit, P. 496.

وإنَّ اعتراض اليابان على صياغة نص المعاهدة المقترحة، ادى إلى توقيع الدول المشاركة على المعاهدة في السابع والعشرين/آب/١٩٢٨ من دون اليابـــان، وعرفت هذه المعاهدة (بمعاهدة باريس) نسبة لمكان توقيعها وسميت أيضاً بمعاهدة (كيلوج–براين) نسبة لطارحي فكرتها لدول العالم[٦٤١].

ووافقت هذه الدول على عدم اشعال الحرب إلا في حالة الدفاع عن النفس، ومخالفة بنود المعاهدات بين الدول، ومخالفة تنفيذ الواجبات التي تفرضها اتفاقيات الحياد، وفي حالة اذا ما ارادت بريطانيا ان تدافع عـــن مســـتعمراتها وقواعـــدها الاستراتيجية، وفي حالة تنفيذ الواجبات التي فرضت على الدول لكونها اعضاء في عصبة الامم[٦٤٢]

ان اهم ما يميز هذه المعاهدة عموميتها من جهة وتحريمها الحرب من جهة ثانية، إذ سمحت للدول جميعها الإنضمام إليها، أما ما يؤخذ عليها والذي حال دون تطبيقها فهو عدم تحديدها للأداة أو الهيأة التي ستدير وتطبق احكامها، وبسبب هذا الامر لم تمنع الدول الموقعة عليها من تجاوز احكامها[٦٤٣]،إلى جانب انها وافقـــت على إلغاء الحرب العدوانية واحتفظت لنفسها بحق تحديد ما إذا كان العمل عدوانياً أم لا [٦٤٤]، لذلك سارعت العديد من الدول الى شن الحروب في العالم بأُسم الدفاع عن النفس.

ان عدم دخول اليابان في (معاهدة باريس) فـــي الحقيقـــة يعـــود لأســـباب سياسية، وليس لأسباب تقنية تتعلق بالعبارات الواردة في المعاهدة حسبما اعلنـــت. وطبقا لما نشرته صحيفة (هوجي/ Hoche) اليابانية لسان حال حزب (السايوكاي)

---

[641] Treaty Between the United States and Other Powers, signed at Paris, in 27/August/ 1928, F.R.U.S, 1928, OP.Cit , P. 153-156 ; Westel W. , Op.Cit, P.688.

[٦٤٢] محمد محمد صالح واخرون، المصدر السابق، ص ١٠٠.

[٦٤٣] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٧٤.

[٦٤٤] محمد محمد صالح واخرون، المصدر السابق، ص ١٠٠.

المعارض في اليابان في الثامن/تشرين الأول/١٩٢٨ "فإن اعضاء المجلس السري ناقشوا احتمالية انضمام الصين إلى معاهدة باريس، وان ذلك سيفسر في مضامينه على اعتراف ياباني بحكومة الصين الوطنية على انها الحكومة الرسمية والفعليـــة للصين"(٦٤٥) التي لاترغب اليابان الاعتراف بها وذلك "لكون العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين تشغل حيزاً مهماً جداً في تشكيل سياسة اليابان الخارجية وفي ضوء مصالحها الخاصة في الصين، لذلك فإن على اليابان ان تتبنـــى إجـــراءات مناسبة تتطابق والاشكاليات القائمة بين البلدين"(٦٤٦).

ويبدو ان هذه الاشارة لفتت انتباه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلـــى أمـــر في غاية الخطورة، وهو في حالة انضمام الاتحاد السوفيتي إلـــى (معاهـــدة باريس)، فإن ذلك يعني اعتراف حكومة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة بكونهـــا الحكومة الفعلية والرسمية (لروسيا)(٦٤٧)، وهذا ما لاترغب به حكومـــة الولايـــات المتحدة الأمريكية وهنا اصبح لكل من الحكومة اليابانية والامريكية أمراً مشـــتركاً تجاه خشيتهما من انضمام حكومتي الصين والاتحاد السوفيتي إلى المعاهدة.

لذلك اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية التاسع عشر/تشرين الثـــاني/١٩٢٨ "ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعد انضمام أية حكومة غير معترف بهـــا رسميا إلى أية معاهدة متعددة الاطراف تدخل فيهـــا حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية طرفا موقعا عليها، لايحمـــل فـــي مضـــامينه اعترافـــا رســـميا بتلـــك الحكومة"(٦٤٨).

ويتبيّن هنا ان ما أرادته الحكومة اليابانية من مبتغى حصلت عليه من خلال تصريح وزارة الخارجية الأمريكية بتصريحها السابق، مما ســـاعد علـــى دخـــول

(645) Telegram from the Charge in (Neville) to the Secretary of State, , in 8/ October/ 1928, F.R.U.S, 1928, Op.Cit, P. 215.

(646) Telegram from the Charge in (Neville) to the Secretary of State, , in 8/ October/ 1928, Ibid, P. 218.

(647) Ibid , P. 218.

(648) Telegram from the Charge in (Neville) to the Secretary of State, in 19/ November/ 1928, Ibid, P. 232-233.

اليابان في (معاهدة باريس) مع عدم اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي تعارض المصالح اليابانية في (منشوريا) والمناطق المجاورة لها في الصين.

وكان لتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية على (معاهدة باريس) وعدم انضمام اليابان إليها أمراً أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت الى الضغط على اليابان للتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها لكي تصبح نافذة المفعول، والذي تأخر تنفيذها بسبب تأخر تصديق اليابان عليها وللنقاشات التي كانت تدور في البرلمان الياباني (الدايت) بين السياسيين الذين يمثلون الحكومة اليابانية وبين الاحزاب المعارضة والذي يمثلها حزب (السايوكاي) ، ما دلّل على وجود حالة من الانشقاق بين وجهات نظر السياسيين والعسكريين في سياسة اليابان الخارجية آنذاك.

وحاولت وزارة خارجية اليابان جاهدة الحصول على موافقة المجلس السري في (الدايت) للتوقيع على (معاهدة باريس)، وتمكنت من ذلك بعدما تم التصريح داخل المجلس في الرابع والعشرين/حزيران/١٩٢٩ "ان تفسيراً موسعاً لحق الدفاع عن النفس سيسمح به عندما تتعرض مصالح اليابان خارج حدود الامبراطورية اليابانية إلى الخطر، وليس هناك أية ضرورة لإصدار تحفظ رسمي حول منشوريا ومنغوليا متزامنا مع إعلان اليابان بالموافقة على معاهدة باريس"[٦٤٩]، وبعد هذا التصريح وافقت الحكومة اليابانية في السابع والعشرين/حزيران/١٩٢٩ على الأنضمام إلى (معاهدة باريس) من خلال الاعلان "ان الحكومة اليابانية تعلن ان عبارة (بأسم شعوبهم) الواردة في البند الأول من معاهدة نبذ الحرب الموقعة في باريس في السابع والعشرين/آب/١٩٢٨، فإنها لاتتعارض مع دستور اليابان "[٦٥٠].

من ذلك يتضح ان عدم موافقة اليابان في بادئ الأمر على توقيع (معاهدة باريس) يعود لأسباب سياسية تمثلت بعدم رغبتها للاعتراف بحكومة الصين

---

[649] Memorandum by the Assistant Chief of the Division of Far Eastern, In 19/July/1929, F.R.U.S., 1929, Vol. III Washington, 1944, P. 250.

[650] Telegram from the Japanese Embassy to the Department of State, In 27/ June/ 1929, Ibid, P. 255.

الوطنية، لذلك فإنها لم تدخل المعاهدة الا بعدما وسعت مفهوم حــق الــدفاع عــن النفس التي تضمنتها المعاهدة ليشمل حق الدفاع عن منشوريا والمناطق الصــينية المجاورة لها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ضمنت من خلال دخول اليابــان إلى هذه المعاهدة عدم قيام الاخيرة بالتعرض للمصالح الأمريكيــة فــي الشــرق الاقصى، فضلاً عن ذلك ضمانها عدم قيام اليابان بأية حرب ضدها في المســتقبل في وقت كان يمر العالم بأزمة اقتصادية حادة اثرت في اقتصادها بشكل كبير.

المبحث الرابع
(الأزمة الاقتصادية العالمية واثرها في العلاقات اليابانية-الأمريكية)

على الرغم مما حققته الحرب العالمية الاولى من ازدهار اقتصادي لليابان نتيجة زيادة الطلب على منتجاتها العسكرية والمدنية مـن دول الحلفـاء والـدول المحايدة بسبب توقف مصانع الدول الكبرى في سنوات الحرب، فـإن اسـتمرار زيادة الانتاج بعد الحرب أدى إلى حدوث تضخم اقتصادي بعد عودة مصانع الدول الكبرى للإنتاج واستردادها لأسواقها في آسيا مما ادى إلى كساد التجارة والصناعة اليابانيتين[٦٥١]، مثل استخراج الفحم الحجري وصناعة السفن، فعلى سبيل المثـال هبط مؤشر اسعار الرز [٦٥٢]، في حين هبط مؤشر إجمالي الاسعار في اليابان من (٣٤٣) إلى (٢٦٥) في تلك السنتين، وهذا يعني حصول فقـر حقيقـي بالنسـبة للفلاحين الذين هم مشتركون بشكل تام بإنتاج الغلات التي يحتاجها السوق الياباني وعلى الاخص محصولهم الاساس والمهم (الحرير)، الـذي عـانى هـو الآخـر انخفاضاً في أسعار البيع[٦٥٣]، الأمـر الذي أدى إلى حدوث الكثير من الاضرابات وانتشار البطالة.

ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة واردات اليابان على صادراتها لاسـيما الفحـم الحجري اللازم للطهي، إذ كان مقدار ما استوردته اليابان بحلول سنة ١٩٢٩ من هذه المادة نحو (٣٤) مليون طن، فكانت اليابان المستورد الاساس لتلك المادة فـي العالم على الرغم من رفع انتاج الفحم المحلي، اذ لم يكن الفولاذ ولا الحديد يلبيان الحاجة الداخلية للصناعة اليابانية.[٦٥٤]

ومع حلول الكساد الاقتصادي في العالم سنة ١٩٢٩، بدأت اليابان تعاني من آثاره، وأصبحت الحالة تتفاقم اكثر فأكثر من خلال الحواجز التي وضـعت علـى التعرفة الكمركية[٦٥٥]، إذ اتخذت كل دولة إجـراءات عـدة كفيلـة بالحـد مـن

---

(٦٥١) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق ص ٧١.

(٦٥٢) ينظر الجدول رقم (١).

(653) W.G. Beasley, Op.Cit, P. 229.

(654) Ibid, P. 216.

(655) Malcolm D. Kennedy, Op.Cit, P. 246.

مضاعفات الإزمة الاقتصادية والاجتماعية للعودة في اقتصادها إلى ما كان عليه قبل الازمة، فكان سعي كل دولة ينصب باٌتجاهين هما[٦٥٦]:

١- وقف الاستيراد من الخارج أو تخفيضه إلى اقصى الحدود الممكنة عن طريق رفع التعرفة الكمركية على البضائع الاجنبية.

٢- زيادة صادراتها إلى الخارج من خلال لجوئها إلى تخفيض قيمة عملتها الذي يقوي من وضع بضاعتها في منافسة منتوجات الدول الأخرى المماثلة في الاسواق العالمية.

وبذلك شهدت اليابان حدوث أزمات تجارية وصناعية وفي الاراضي، تمثلت الاولى بكون التجارة الخارجية لليابان قد تقلصت بنسبة الثلث، ولم يكن بلد في العالم قد وصل إلى هذا المستوى من التناقض في حجم التجارة الخارجية، إذ عانى الفلاح كثيرا نتيجة لاٌرتفاع تكاليف ايجار الارض من مالكيها الاصليين ومن ثم دفع الظرائب المتزايدة سنويا، ومن ثم ارتفاع سعر الرز، فضلاً عن ارتفاع سعر الاسماك وهما وجبتان اساسيتان للسكان اليابانيين، أما الموظفون اليابانيون في المدن فلم يكونوا في حال افضل من الفلاح، إذ ان حياتهم الاقتصادية كانت تعتمد على ثلاث صناعات كبرى هي النقل البحري بالسفن، والمنسوجات القطنية، والملبوسات الحريرية، فإن الازمة الاقتصادية الدولية فرغت السفن اليابانية من البضائع وخفضت أسعار المنسوجات القطنية وأسعار الحرير[٦٥٧]، ومن ثم اضطرت الصناعة القطنية ان تتراجع إلى نسبة (٢٠%) من عدد مغازلها، وفي الصناعة المعدنية اغلقت (٣٢) شركة أبوابها[٦٥٨]، لاسيما إذا علمنا ان مادة الحرير كانت تشكل نسبة (٣٦%) من صادرات اليابان لسنة ١٩٢٩، إذ أدى انخفاض قيمة صادرات الحرير[٦٥٩] الى خسارة في الذهب وصلت الى (١٣٥)

---

[٦٥٦] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

[657] J. Hampeden Jackson, The Post-War World: A Short Political History 1918-1934, Victor Gollancz Ltd, London, 1935, P. 317.

[٦٥٨] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨ ، ترجمة نور الدين حاطوم، (د.ط)، سوريا، ١٩٥٩، ص ٢٥٤-٢٥٥.

[٦٥٩] ينظر الجدول رقم (٢).

مليون دولار امريكي[٦٦٠]، وهكذا شهدت اليابان حدوث أزمة صناعية حادة، وبما ان علاقة التجارة الخارجية بالانتاج المحلي تقاس من خلال النسبة بين حجم الواردات وبين حجم الانتاج، انخفضت قيمة الانتاج المحلي في اليابان ما بين سنتي ١٩٢٨-١٩٢٩ بنسبة ٢٥% ال٤٠%[٦٦١].

أما أزمة الاراضي فقد حدثت نتيجة لتزايد نفوس اليابان من (٧٠٠.٠٠٠) إلى (٨٠٠.٠٠٠) نسمة في السنة، الأمر الذي ادى إلى تقسيم الاراضي لحد زائد، وان محدودية الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة دفع الفلاح بالهجرة إلى المدينة[٦٦٢]، مما تسبب في حدوث ازمة سكانية كبيرة بدأت تعاني منها مدن اليابان.

وإنَّ تزايد عدد السكان في اليابان ومحدودية الاراضي الصالحة للإنتاج الزراعي، زاد من أعباء الحكومة المالية، ومما زاد الأمر تعقيدا حدوث الكوارث الطبيعية التي شهدتها اليابان آنذاك مما دفع الحكومة ولتخطي الازمة اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال الاعتماد على الاكتفاء الذاتي[٦٦٣]، وعلى الرغم من ذلك كله فإن اليابان ظلت تعاني من أزمة اقتصادية حادة عكستها الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت السوق الامريكية.

وحصلت في العالم أزمة اقتصادية ومالية في نهاية تشرين الاول/ ١٩٢٩، إذ بدأت بأزمة مالية في (نيويورك) في الرابع والعشرين/تشرين الاول/ ١٩٢٩ اثرت تلقائيا في السوق العالمية، لأنخفاض الاسعار في البورصة الامريكية نتيجة انخفاض نسبة الصادرات الامريكية الى الخارج الى جانب استمرار الانتاج الامريكي، ومن ثم زاد العرض وقل الطلب مما ادى الى حدوث أزمة اقتصادية حادة ضربت العالم كله[٦٦٤]، لأٌرتباط الاسواق العالمية بالسوق الامريكي.

---

(660) Charles P. Kindleberger, The World in Depression, Vol. 4, United State of America, 1973, P. 144.
(661) Ibid, P.281.

(٦٦٢) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٢٥٦.
(٦٦٣) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ آسيا، ص ٧٢.
(٦٦٤) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٠٧-٤٠٨.

وسارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة وضعها الاقتصادي الداخلي، إذ اوقفت الاستيراد ورفعت التعرفة الكمركية المفروضة على البضائع الاجنبية، ومنها البضائع اليابانية من الحرير والخام والمنسوجات القطنية، فتأثرت اليابان وبسرعة أكبر من بقية الدول الأوربية بفعل الازمة الاقتصادية العالمية[٦٦٥]، إذ أن أكبر مركز للتصدير الياباني صوب الولايات المتحدة الأمريكية كان يتمثل بالحرير الخام الذي تأثر بأنخفاض القدرة الشرائية[٦٦٦]، مما أدى إلى هبوط الرقم الاجمالي للصادرات اليابانية[٦٦٧]، من هذه المواد التي قلت إلى النصف بين السنوات ١٩٢٩ و١٩٣٠[٦٦٨]، وان انخفاض الصادرات عرقل عملية شراء المواد الاولية من المحروقات (الفحم) من الخارج، فأنتشرت البطالة وانخفض مدخول العامل الياباني[٦٦٩]، واصيبت الزراعة في اثنتين من نشاطاتها الرئيسة وهي انتاج الشرانق بسبب تحديد المشتريات الأمريكية من الحرير الخام والآخر انتاج الرز.[٦٧٠]

وأثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سلبيا في تصدير المنسوجات القطنية والحرير الخام الياباني إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي رغبت بحماية اقتصادها الداخلي ومن ثم اثر ذلك في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وتبعا لذلك يمكن التساؤل كيف أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية التي عمت العالم سنة ١٩٢٩ في السياسة الخارجية لكلا البلدين؟

إنَّ السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة الممتدة من ١٩٢٢-١٩٢٩، وعكست فوق كل شيء زيادة الجهود

---

[٦٦٥] ان الانتعاش الاقتصادي حصل للدول التي استخدمت عملة (الين)، وهي اليابان وكوريا وفرموزة ومنشوريا في الصين، لذلك فإن اليابان كانت تتعافى بسرعة قياساً بالولايات المتحدة الامريكية.

[666] Malcolm D. Kennedy, Op.Cit, P. 246; Peter Duus, Op.Cit, P. 203; Richard Storry, Japan, OpCit, P. 65; W.G. Beasley, Op.Cit, P. 242.

[٦٦٧] ينظر الجدول رقم (٣).

[668] Edwin O. Reischauer, Japan, P. 245.

[٦٦٩] ينظر الجدول رقم (٤).

[٦٧٠] بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٣١.

الأمريكية الاستعمارية الساعية إلى التوسع نحو الخارج، من خــلال الإجــراءات

المالية والاقتصادية التي اتبعتها آنذاك، وبما ان منطقة الشرق الاقصى كانت تمثل الاهتمام الاكثر للسياسة الخارجية الأمريكية فإن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة احرزت تقدما على منافسيها من الدول الاستعمارية في هذا المجال، لكن مع ذلــك فإن اليابان احتفظت بتفوقها بالنسبة لحجم البضائع الموردة إلى الاسواق الاســيوية والصين على وجه الخصوص، لذلك حاولت الدوائر الأمريكية الحاكمــة الحفــاظ وبشدة على استمرار تنفيذ سياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية للجميــع فــي التجارة والصناعة مع استمرار تطبيق بنود معاهدة القوى التسع المتعلقة بالصــين، ذلك لكون تحقيق التفوق الاقتصادي الأمريكي في الشرق الاقصى سيوســع مــن سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية في الصين بكاملها(٦٧١)،لمواجهة التوسع الاقتصادي والسياسي الياباني في الصين وفي منشوريا على وجه الخصوص حيث تواجد المصالح اليابانية.

إلا ان الأزمة الاقتصادية قوضت وبشكل جدي وخطير وضــع الولايــات المتحدة الأمريكية في العالم وفي الشرق الاقصى على وجه الخصوص، مما دفــع السياسيين في واشنطن في عهد رئيس الولايات المتحــدة الامريكيــة (هيربــرت هوفر/ Herbert C. Hoover)(٦٧٢) الى البحث عن طرائق ومسالك جديدة لتنفيذ الاهداف التوسعية لبلادهم(٦٧٣).

وكانت النتيجة الاولى للأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية ان اتخذت إجراءات عدة لحماية اقتصادها الداخلي ومنها اصدار الكونغرس (قــانون التسوق الزراعي لسنة ١٩٢٩) الذي ساعد على استقرار الأسعار الداخليــة عــن

(671) N. Sivachyon and Yazkov, Op.Cit, P. 82-84.

(672) هيربرت هوفر: ولد في العاشر/اب/١٨٧٤ ، وتخرج في كلية الهندسة سنة ١٨٩٥، وشــغل منصــب المشرف على عمليات الاغاثة لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، ويشغل المرتبة الحاديةوالثلاثين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية، وحكم منذ سنة ١٩٢٩ حتى ١٩٣٣وتــوفي فــي العشرين/تشــرين الثاني/١٩٤٦ ، للمزيد ينظر: .

Encyclopaedia Britannica, Vol.6, P.48-49.

(673) N. Sivachyou and Yazkov, Op.Cit, P. 86.

طريق عمليات شراء منظمة وسحب الفائض، من الحنطة والقطن والسلع الزراعية الاخرى[٦٧٤] ، الأمـــر الذي اثر بشكل كبير في تجارة المنسوجات القطنيـــة مـــع اليابان، كما صدر في حزيران/١٩٣٠ قانون (هولي- سمث) للتعرفـــة الكمركيـــة لفرض رسوم كمركية عالية على الواردات وصلت الى نسبة ٥٣%[٦٧٥]، الأمـــر الذي اثر هو الآخر في قيمة الصادرات اليابانية من الحرير الى الولايات المتحـــدة الامريكية[٦٧٦].

ومن خلال هذا العرض لتأثير الازمة الاقتصادية العالميـــة فـــي السياســـة الخارجية الأمريكية التي دفعت بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلـــى اعطـــاء الاولوية في العمل لشؤونها الداخلية على القضايا الخارجية[٦٧٧]، فـــإن انخفـــاض حجم التجارة الخارجية الأمريكية ادى إلى اضعاف نشاطها المالي والاقتصـــادي، ومن ثم اندلاع صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافستها اليابان في الشرق الاقصى[٦٧٨]، فالدولة التي تضعف اقتصاديا تضعف سياسيا بصورة تلقائية وتفقـــد حيوية دبلوماسيتها، ومن ثم شجعت اليابان على المضي في سياستها التوسعية في منطقة الشرق الاقصى لأنشغال الولايات المتحدة الأمريكيـــة بتحســـين وضـــعها الاقتصادي الداخلي.

وسادت في اليابان قبيل الازمة الاقتصادية نظريتان متضـــادتان، الاولـــى تسمى بنظرية التوسع (السلمي) ويرى انصارها ان اليابـــان تســـتطيع ان تعمـــل بالطرائق المعتادة في التنافس التجاري من خلال شراء المواد الاولية مـــن الـــبلاد الاجنبية وايجاد الاسواق لتصريف المنتجات، وكان اصحاب هـــذه النظريـــة هـــم رجال الاعمال وعلى رأسهم شركة (ميتسوي/ Mitsui)، فضـــلاً عـــن البـــارون

---

(674) Ibid, P. 92.

(١) صفاء كريم شكر العزاوي، السياسة الامريكية تجاه الصين: ١٨٩٥-١٩٣١ دراسة تاريخية، اطروحـــة دكتوراه (غيـــر منشـــورة)، مقدمـــة الـــى المعهـــد العـــالي للدراســـات السياســـية والدولية/الجامعـــة المستنصرية،٢٠٠٥، ص١٥١.

(٦٧٦) ينظر الجدول رقم (٥).

(٦٧٧) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(678) N. Sivachyou and Yazkov, Op.Cit, P. 94.

(شديهارا) وزير خارجية اليابان، أما النظرية الآخرى فترى أن من العبث تحقيق التوسع الاقتصادي بالطرائق السلمية، انما ينبغي فتح اراض جديدة تحصل منها اليابان على المواد الاولية، وتبنى هذه النظرية العسكريون[٦٧٩].

وحصل تطور آخر بين السنوات ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ تمثل بتزايد وتنامي النظريات السياسية الاقتصادية المتطرفة من الضباط الصغار في الجيش لمواجهة ظروف الأزمة الاقتصادية ، وإنَّ وقع تلك الافكار أُطلق عليها آنذاك بمبدأ (عودة الشوا/ Showa Restoration)[٦٨٠] الذي يعني استبعاد أي شيء عاطفي على الاطلاق وتبني اشتراكية الدولة التي تسيطر عليها دكتاتورية عسكرية من خلال تسليم السلطات والاموال جميعها إلى الامبراطور[٦٨١]، وكان لظهور هذا المبدأ اثر كبير في تغير السياسة اليابانية الخارجية التي بدأت توسع من نشاطها الاقتصادي الخارجي في الصين، مما شكل مصدرا خطيرا على المصالح الأمريكية ومن ثم اثر بشكل كبير في العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[٦٧٩] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٢٥٨- ٢٥٩.

[٦٨٠] استمد هذا المبدأ من كتاب الفه متعصب ياباني عرف بأسم (كيتا ايكي)، وغالباً ما يوصف هذا الشخص بأنه مؤسس الفاشية اليابانية، يدعو في كتابه إلى اعادة بناء اليابان من جديد وفق مبدأ التعصب والقوة.

[681] Richard Storry, A History, P. 173
Ibid, P. 172- 173.

المبحث الخامس

(الدور الياباني-الأمريكي في مؤتمر لندن البحري ١٩٣٠)

استمرت العلاقات بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية بالتدهور بعد مؤتمر جنيف البحري، وظهر واضحا انه لايوجد حل بالنسبة للتسلح البحري طالما ان بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية بقيتا بعيدتين عن بعضهما البعض في مؤتمر جنيف، لذلك وجهت بريطانيا دعوة لمجموعة من القوى الدولية ومن بينها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في السابع/تشرين الأول/ ١٩٢٩ لحضور مؤتمر لنزع السلاح يعقد في لندن(٦٨٢)، لتمديد معاهدة واشنطن وتوسيع آفاقها لتشمل باقي الصنوف الأخرى من الاسلحة البحرية الذي فشل مؤتمر جنيف في تحديد ووضع النسب الملائمة لبقية قطع الاسطول من الغواصات والطرادات.

واجتمع رؤساء وفود الدول الكبرى، (هنري ستمسن/ Henry L. Stimson)(٦٨٣) وزير الخارجية الأمريكي، و(رامزي ماكرونالد/ Ramsay MacDonald)(٦٨٤) رئيس وزراء بريطانيا العظمى، و(شديهارا) وزير خارجية اليابان، مع مجموعة من خبراء بحرية الدول الثلاث(٦٨٥).

---

(682) Paul Hibbert, Op.Cit, P. 569.

(٦٨٣) هنري سمتمسن: ولد في الحاي والعشرين/ايلول/١٨٦٧، وعمل كمدعي عام عن المقاطعة الجنوبية لولاية نيويورك بين السنوات ١٩٠٦-١٩٠٩، وله تأثير قوي في السياسة الخارجية الامريكية خلال عقدي الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين، وشغل منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس (تافت) خلال السنوات ١٩١١-١٩١٣، واشترك في الحرب العالمية الاولى برتبة ضابط على كتيبة المدفعية، وخلال السنوات ١٩٢٧-١٩٢٩ شغل منصب الحاكم العام للفلبين، واصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس (هوفر) منذ سنة ١٩٢٩ حتى ١٩٣٣، وعين وزيراً للدفاع ثانية سنة ١٩٤٠ من الرئيس (فرانكلين روزفلت)، ولعب دور المستشار الاول حول السياسة النووية في عهد الرئيسين (روزفلت وترومان)، وتوفي في العشرين/١٩٥٠، للمزيد ينظر:
Encyclopaedia Britannica, Vol.11,P.272-273.

(٦٨٤) رامزي مكرنالد: ولد في الثاني عشر/تشرين الاول/١٨٦٦، عمل معلما في المدارس الابتدائية، وفي سنة ١٩٠٠ اصبح السكرتير الاول في لجنة تمثيل العمال التي اسست حزب العمال البريطاني فيما بعد، وانتخب عضوا في البرلمان البريطاني، ورشح لمنصب رئيس الوزراء الذي شغله سنة ١٩٢٤، بالاضافة الى انه شغل منصب وزير خارجية البلاد ، واصبح رئيسا للوزارة مرة ثانية سنة ١٩٢٩، توفي في التاسع/تشرين الثاني/١٩٣٧ في أثناء سفره بحراً الى امريكا الجنوبية، للمزيد ينظر:
Encyclopaedia Britannica, Vol.7,P.617-618.

(685) Paul Hibbert, Op.Cit, P. 569.

وحاولت الحكومة اليابانية انتهاز فرصة انعقاد مؤتمر لنــدن سـنة ١٩٣٠ الحصول على مساواة كبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، تلك المساواة التي لم تحصل عليها في مؤتمر واشنطن، فطرح الوفد الياباني على الوفد الأمريكي فـي الخامس والعشرين/كانون الثاني/ ١٩٣٠ مطالبه الخاصة بالحصول علـى نسـب أعلى مبيناً الاسباب التي تدفع اليابان للحصول على تلك النسب من خـلال تأكيـد الحقيقة القائلة ومن وجهة نظر اليابانيين "ان اسطولاً متفوقاً لا يمكـن ان يحقـق النصر وبشكل مؤكد مالم تكن قوته مرتبطة بالنسبة (١٠: ٧) للولايـات المتحـدة الأمريكية واليابان على التوالي، وعلى العكس ان اسطولاً اضعف من هذا العـدد أي اقل من (١٠: ٧) يعني اندحاراً مؤكداً لليابان"[٦٨٦]، وبذلك فإن الطرح الياباني كان يشير ولو بشكل مبطن إلى قيام حرب محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا أشار (كاسل/ Castel) السفير الأمريكي في اليابـان علـى وزارة الخارجية الأمريكية ووفق الطرح الياباني احتماليـة قيـام حـرب بـين اليابـان والولايات المتحدة الأمريكية على وفق النسبة (١٠: ٧) ، لذلك فإن هـذه النسـبة يجب ان تدرس بشكل جيد لأسباب عدة منها، انه في حالة قبول النسبة السابقة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لجلب قوة عسكرية فعالة وتحتاج إلى افضـل ما موجود من السفن التجارية الامريكية لتنقل جزءاً كبيراً من الجـيش الأمريكـي عبر المحيط الهادئ، مما سيتسبب في خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للجـزء الاكبر من السفن التجارية لأستخدامها للأغراض العسكرية، مما سيلحق الضـرر بأقتصادها وتجارتها، فضلاً عن كون الاسـطول اليابـاني علـى وفـق النسـبة (١٠: ٧) سيصبح مساويا للأسطول الامريكي[٦٨٧]، الأمـر الذي يثير الكثير مـن القلق حول نوايا اليابان.

وعرض السفير الأمريكي خطة في حال قيام حرب مع اليابـان، وملفـت النظر الى ان المسافة كبيرة بين ميناء (بيرل هاربر/ Pearl Harbor) في جزر (هاواي) وبين اليابان، الأمـر الذي سيمنع الاسطول الأمريكي من خوض حـرب

---

(686) Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 25/ January/ 1930, F.R.U.S , 1930, Vol.I, Washington, 1945, P.9.
(687) Ibid, P. 9.

وبشكل فعال للقيام بعمليات هجومية ضد اليابان انطلاقاً من هذا الميناء، وان قيام حرب محتملة مع اليابان سيجر الاسطول الأمريكي بالتوجه إلى (مانيلا) عاصمة (الفلبين) لتنطلق العمليات العسكرية من هناك لكونها اقرب نقطة للولايات المتحدة الأمريكية عن اليابان من (بيرل هاربر)، مما سيسمح بإستخدام الطرادات والغواصات والسفن الكبيرة الوزن الأمريكية وبحرية اكبر، لاسيما اذا علمنا ان جزر (الكارولين) و(المارشال) التي يجب ان يمر عِبرها الاسطول الأمريكي فهي جزر خاضعة للانتداب الياباني وهي أفضل مكان لإخفاء الغواصات اليابانية في مياه تلك الجزر، لذلك فإن شروط اليابانيين المقبلة ستتضمن مساواة في القوة البحرية أو بنسبة اقل بقليل مع القوة البحرية الامريكية[٦٨٨].

ويبدو ان العقدة المستعصية في الأمر التي دفعت الحكومة اليابانية الى طلب نسبة مساوية في القوة البحرية مع الولايات المتحدة الأمريكية والى احتمالية وقوع حرب بين الطرفين يعود إلى المسألة الصينية، وان ذلك يعود إلى الاحداث السياسية التي عاشتها الصين آنذاك، والمتمثلة بوصول حكومة (جيانغ كاي- جك/ Chiang Kai-Shek)[٦٨٩] الوطنية واستلامها الحكم سنة ١٩٢٨، عندها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للإعتراف بالحكومة الجديدة ومساندتها مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية في الصين، في حين رفضت اليابان الاعتراف بالحكومة الوطنية الصينية التي بدأت تطالب اليابان بالتخلي عن الامتيازات التي حصلت عليها سابقا في الصين، وعلى اثر ذلك شهدت العلاقات اليابانية- الصينية تدهورا

[688] Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 25/ January / 1930, F.R.U.S, 1930, Op.Cit, P.10.

[٦٨٩] جيانغ كاي- جك: ولد في الحادي والثلاثين/تشرين الاول/١٨٨٧ من عائلة متوسطة الحال ، عمل في الفلاحة، وكان دخوله الحياة العسكرية لأول مرة سنة ١٩٠٦ عندما دخل اكادمية (باوينك) العسكرية شمال الصين، وفي وقت لاحق انهى دراسته العسكرية التي امتدت منذ سنة ١٩٠٧ حتى ١٩١١ في اليابان، وتزعم حزب (الكومنتانغ) الصيني بعد وفاة مؤسس الحزب (صن يات صن)، وتمكن من تأسيس الحكومة الصينية الوطنية سنة ١٩٢٨ التي استمرت حتى سنة ١٩٤٩ بسقوطها امام الحزب الشيوعي الصيني، للمزيد ينظر:١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١١
Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P.173.

كبيرا في حين تحسنت العلاقات الأمريكية– الصينية، مما اثار المخاوف لقيام حرب محتملة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول الصين.

وأتضح ذلك من خلال ما اشار اليه وزير خارجية اليابان (شديهارا) في مقابلة له مع (دومان/ Dooman) السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في اليابان في الحادي والثلاثين/ كانون الثاني/ ١٩٣٠، ان الأمر الذي جعل اليابان تطلب نسبة أعلى من السابق هو احتمالية وقوع حرب بين البلدين حول المسألة الصينية، وعندها أكد الجانب الأمريكي انه لايوجد هناك موضوع للنزاع بين البلدين حول الصين، لاسيما وان اهداف البلدين تنصب على مساندة الصين لكي تحرز استقراراً سياسياً واقتصادياً، وان مساعدة ودية يقدمها الطرفان إلى الصين يجب ان تستند الى العلاقات الجيدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.[٦٩٠].

وتلى ذلك صدور تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية في الاول/شباط/ ١٩٣٠ حول ضرورة توضيح سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طوكيو لحكومة اليابان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين والشرق الاقصى، بكونها موضحة من خلال معاهدات واشنطن البحرية سنة (١٩٢٢) وعلى الاخص معاهدة القوى التسع ومن خلال (معاهدة باريس) سنة (١٩٢٨)، التي تعهدت فيها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة الواحدة للأُخرى وبالنسبة لدول العالم الموقعة عليها، على أن أي بلد موقع على تلك المعاهدة لن تكون له اهداف في الصين من المحتمل ان تقود إلى نزاع مسلح مع بلد آخر موقع على تلك المعاهدة، وان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية استندت أساسا إلى مبادئ لها علاقة بآراء الشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعدم اللجوء إلى الحرب كوسيلة في السياسة[٦٩١].

---

[690] Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 31/ January/ 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit, P. 11-12.

[691] Telegram from the Acting Secretary of State to the Ambassador in Japan (Castle), In 1/ February, 1930, Ibid , P. 12-13.

وبعد مباحثات مطولة مع وفدي اليابان وبريطانيا العظمى، قدم الوفد الأمريكي في الرابع/شباط/ ١٩٣٠ مقترحاً مؤقتاً للوفود الأُخرى يتعلق بتحديد النسب للأسلحة البحرية للأطراف الثلاثة ونصت على[٦٩٢]:

١-: الطرادات:

أ-إجمالي الوزن بالطن سيكون (٣٣٩.٠٠٠) للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى.

ب-إجمالي الوزن بالطن سيكون (١٩٨.٦٥٥) لليابان.

٢-: يجب ان يستبدل الطراد الذي امضى خدمة تصل إلى عشرين سنة من تاريخ انشائه وفق المقاييس التي صدرت في مؤتمر واشنطن البحري.

٣-: المدمرات:

أ-إجمالي الوزن بالطن سيكون (٢٠٠.٠٠٠) للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى.

ب-إجمالي الوزن بالطن سيكون (١٢٠.٠٠٠) لليابان.

٤-: الغواصات:

أ-إجمالي الوزن بالطن سيكون (٦٠٠٠٠) للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى.

ب-إجمالي الوزن بالطن سيكون (٤٠.٠٠٠) لليابان.

٥-: السفن الحربية:

ان جدول احلال الاستبدال هو نفسه الوارد في معاهدة واشنطن البحرية بعد اجراء بعض التعديلات عليه.

٦-: حاملات الطائرات:

ان الوزن المحدد سيكون (١٠٠.٠٠٠) طن على وفق معاهدة واشنطن السابقة، وسيوجه اتهام لأية دولة تحاول ان تخرق المعاهدة من خلال تجاوز هذا الحد.

---

(692) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 4/ February, 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit , P. 13-17.

٧-: الصنوف المستثناة:

يتسثنى من شروط المعاهدة الحالية السفن الحربية كافة التي وزنها اقل من (٥٠٠) طن.

وأحدث المقترح الأمريكي ردة فعل قوية داخل اليابان التي كانت تعيش ظروفا سياسية صعبة بسبب زيادة نشاط العسكريين المتمثل بحزب (السايوكاي) المعارض للحكومة اليابانية، وعلى اثر ذلك سعت اليابان الى تحقيق ثلاثة مطاليب أساسية طرحتها وتمثلت بـ[٦٩٣]:

١- ان تكون لها نسبة وقيمتها (٧٠%) فيما يتعلق بالطرادات الثقيلة الوزن، وبنسبة (١٠.٠٠٠) طن التي تحمل على متنها اسلحة قطرها (٨) انج.

٢- ان تحصل على نسبة (٧٠%) من اجمالي الوزن بالطن قياسا بالولايات المتحدة الأمريكية في الصنوف الحربية الاضافية والمساعدة كافة.

٣- مساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى في اجمالي الوزن بالطن فيما يتعلق بالغواصات.

ويتبيّن ان هذا البرنامج البحري لليابان كان مصمماً لمنح اليابان قوة اكبر واعظم في مياه الشرق الاقصى اكثر مما منحته نسبة (٥:٥:٣) للسفن الحربية الكبيرة الوزن جداً على وفق معاهدة واشنطن، مما سيوفر لليابان حماية وأمناً كافياً للدفاع عنها في حالة حصول أية حالة طارئة.

لذلك اصبحت النسبة التي طلبتها اليابان مبدءاً سياسياً وذا أهمية كبرى، وهذا ما أكده وزير خارجيتها (شديهارا) بقوله "اننا مقتنعون ولأسباب تقنية ان النسبة (١٠: ٦) للولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي لن توفر لنا فرصة حماية اليابان، واننا لا نرى ان هناك مبررا لكي لانحصل على نسبة مساوية مع الولايات المتحدة الأمريكية"[٦٩٤].

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من ذلك كله بذلت الجهود كلها لعدم افشال المؤتمر، لاسيما وانها ادركت الظرف والوضع السياسي

---

(693) Paul Hibbert, Op.Cit, P. 570.

(694) Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 14/ February, 1930, , F.R.U.S., 1930, Op.Cit, P. 24-25.

الصعب الذي كانت تعيشه اليابان المتمثل بأنتخابات سنة ١٩٣٠[٦٩٥]، التي نجمت عنها انتصار ساحق للحكومة اليابانية عندما حصل حزب (المنسايتو) على (٢٧٣) مقعداً مقابل (١٧٤) مقعداً لحزب (السايوكاي) المعارض، مع (١٩) مقعداً موزعاً على مجاميع ماركسية ومستقلة[٦٩٦]، الأمـــر الذي خدم نوايا الولايـــات المتحـــدة الأمريكية في مؤتمر لندن البحري لوصول السياسيين إلى الحكومة اليابانية وابعاد سيطرة العسكريين منها، وعندها اصبح موقف الحكومة لا يتسم بـــأي نـــوع مـــن الهجوم والعنف واصبح واضحا ان اليابان ستمضـــي فـــي سياســـتها الخارجيـــة والداخلية على طريقتها السابقة التي اتسمت بالتعـــاون مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية في مؤتمر جنيف البحري سنة (١٩٢٧).

ونتيجة لوجود مقترحين الأول قدمه الوفد الأمريكي والآخر قدمـــه الوفـــد الياباني ونتيجة لإصرار كل طرف على مقترحة، فإن ذلك أوجد عقدة مستعصـــية تتعلق بالغواصات، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى طـــرح عـــدد مـــن المقترحات لحل تلك القضية من خلال اجراء المباحثات مع الوفد اليابـــاني، ففـــي الرابع/ اذار/ ١٩٣٠ اقترح (ريد/ Reed) أحد أعضاء الوفـــد الأمريكـــي علـــى (ماتسوديرا/ Matsudaira) رئيس الوفد الياباني "ان تخطيطا يجب ان يوضـــع لبناء طرادات تحمل اسلحة قطرها (٨) انج على ان ثلاثة منها يجـــب ان يكمـــل بنائها خلال السنوات (١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥) على التوالي، ومن خـــلال هـــذا الإجراء فإن اليابان ستتأكد ومن الناحية الفعلية انه ســـيكون للولايـــات المتحـــدة الأمريكية خمسة عشر طرادا قياسا بأثنى عشر طرادا بالنسبة لليابان عندما يعقـــد المؤتمر القادم بين(١٩٣٥-١٩٣٦)" [٦٩٧]، ان هذا الاقتراح من الوفد الأمريكـــي سيحافظ على الموقف الأمريكي ولن يتسبب بحصول أي نوع من النـــزاع فيمـــا يتعلق بالطرادات، وبذلك فإن اليابان ستمنح من خلال هذا الاقتراح اجمـــالي وزن

(695) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 16/ February, 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit P. 26.

(696) Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 24/ February, 1930, Ibid, P. 30.

(697) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 4/ March, 1930, Ibid , P. 43-45.

يصل إلى (٥٢.٠٠٠) طن بالنسبة للغواصات مع منحها صنفين من الطرادات لكي يتم تفكيكه، الصنف الأول بنسبة (٧٢%) من الطرادات التي تحمل علـــى متنهـــا اسلحة قطرها (٨) انج، و(٨٧%) من الغواصات ضمن الوزن المنصوص عليـــه في مقترحات سنة (١٩٣٥)، واضاف " لذلك وعند انهاء برنامج البنـــاء الجـــاري واذا لم يكن هناك أي تغير يحصل في المؤتمر القادم سنة (١٩٣٥)، فإن اليابـــان ستمنح على الاقل نسبة (٦٠%) من الوزن الاجمالي بالطن بالنسبة للطرادات التي تحمل على متنها سلاحا قطره (٨) انج، وفي حالة عدم موافقة اليابان علـــى هـــذا المقترح فإن ذلك سيقود لا محال إلى عرقلة اعمال المؤتمر في حين ان مقترحنـــا هذا والذي يتسم بالكرم سيعمل على تفكيك نصف مدمراتنا، ومن ثم سيظهر نوايانا الحسنة تجاه منطقة المحيط الهادئ مقابل منح اليابان تفوقا واضحا على الولايـــات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ"[٦٩٨].

ويبدو أن الموقف الأمريكي لإيجاد حل وسط للقضية كان نابعا مـــن عـــدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال المؤتمر البحري، الذي إذا مـــا حصـــل سيكلف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف مالية باهضة لمجـــاراة ســـباق التسلح العالمي في وقت كانت تمر بظروف اقتصـــادية صـــعبة نتيجـــة للأزمـــة الاقتصادية، فضلاً عن كون الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك تماما انـــه إذا ما عرقل المؤتمر من خلال اصرار اليابانيين على النسبة (٧٠%) فإن ذلك سيكون امراً كارثياً للسلام في منطقة المحيط الهادئ من خلال بناء تحصـــينات عســـكرية اكثر في تلك المنطقة.

وهنا برز الموقف الياباني في قبول مقترح الوفد الأمريكي ورفضـــه فـــي الوقت نفسه، من خلال ما ذكره (شديهارا) "انا راغب بمقترح الولايات المتحـــدة الأمريكية المتعلقة بمسألة الطرادات لكني اخشى معارضة البحرية اليابانية... وانا اعد ان مسألة الغواصات هي المسألة الاكثر صعوبة...علـــى وفـــق مـــا تتطلبـــه

(698) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 4/ March, 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit , P. 43-45

البحرية اليابانية للدفاع عن سواحل اليابان"[٦٩٩]، الأمـر الذي يشير إلـى التـأثير الكبير للبحرية اليابانية العسكرية في الامور السياسية التي كانـت تصـر علـى المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأ الوفد الياباني نتيجة لذلك يبذل الجهـود الممكنـة لإرضـاء البحريـة اليابانية من خلال محاولة الحصول على نسب أعلى، ففـي الثـامن/ اذار/ ١٩٣٠ طلب الوفد الياباني الاحتفاظ بوزن (٢٠.٠٠٠) طن بالنسبة للطرادات التي عمرها (٢٠) سنة فما فوق بدون اعطائهم حق الاستبدال، وان هذا الوزن سـيوزع علـى صنوف متعددة من السفن الحديثة الصنع[٧٠٠]، ثم طلبوا في مباحثات الثالث عشر/ اذار/ ١٩٣٠ منح اليابان امتيازا قبل سنة (١٩٣٦) لأستبدال صنف من الطرادات اليابانية بصنف آخر وزنه (١٠.٠٠٠) طن، ولحل المشكلة طرح (ريد) من الوفـد الأمريكي على الوفد الياباني فيما يتعلق بالغواصات "ان يكون لحكومة الولايـات المتحدة الأمريكية (٦٠.٠٠٠) طن مقابل (٥٢.٠٠٠) طن مـن الصـنف نفسـه لليابان- أي تخفيض نسبة الولايات المتحدة الأمريكية مقابل رفع نسبة اليابان- مع منح اليابان الحق ببناء سفن لزرع الالغام في البحر يصل وزنها إلى (٥٠٠٠) طن ضمن صنف خاص، مع منحها حق الاحتفاظ بخمسـة طـرادات قديمـة وزنهـا الاجمالي (٤٣.٦٩٠) طن لكي تستخدم للتدريب[٧٠١].

وتوصلت المباحثات بين الوفدين الياباني والامريكي إلى اتفاق مؤقت نـص على ان اليابان سيكون لها "فيما يتعلق بالطرادات التي قطر اسـلحتها المحمولـة عليها هي (٨) انج فإن اجمالي الوزن سيكون (١٠٨.٤٠٠) طـن، والتـي قطـر اسلحتها المحمولة عليها (٦) انج فإن وزنها الاجمالي سيصل إلـى (١٠٠.٤٥٠) طن، وبالنسبة للمدمرات فإن اجمالي الـوزن لهـا سـيكون (١٠٥.٥٠٠) طـن والغواصات (٥٢.٧٠٠) طن، وهذا يعنـي ان النسـبة ستصـبح (٦%) بالنسـبة

---

(699) Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 7/ March, 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit, P. 49-51.

(700) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 8/ March, 1930, Ibid, P. 53-54.

(701) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 13/ March, 1930, Ibid, P. 60-61.

للطرادات التي تحمل اسلحة قطرها (٨) انج و(٧٠%) للطـــرادات التـــي تحمـــل اسلحة قطرها (٦) انج، و(٧٠%) للمدمرات ومساواة بالنسبة للغواصات"[٧٠٢].

ويبدو ان هذا (الحل الوسط) الذي تم التوصل اليه، تم التخطيط له بمهـــارة من السانتور (ريد) من الوفد الأمريكي لقبول اليابـــان نســـبة (٦:١٠) للولايـــات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي بالنسبة للطرادات الثقيلة الـــوزن، مقابـــل موافقة الامريكيين على عدم اكمال برنامجهم الخاص بالطرادات الثقيلة الوزن جدا إلا بعد سنة (١٩٣٦) ، وعندما ينتهي مفعول المعاهدة يعاد طرح المسألة للنقـــاش من جديد وكان من نتيجة قبول الطرفين مبدئيا هذا الاقتراح هو حصـــول اليابـــان على النسبة (٧٠%) التي كانوا يرمون إليها قياسا بالصنوف الأُخـــرى، ومنحـــوا مساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى في موضوع الغواصات، الأمـــر الذي دلل على ان الحكومة اليابانية التي وصلت إلى ســـدة الحكـــم أتســـم موقفها بالتعاون مع الوفد الأمريكي وهو الموقف نفسه الـــذي اتخذتـــه الحكومـــة اليابانية في مؤتمر واشنطن سنة (١٩٢٢)[٧٠٣]، على الرغم من ان هـــذا الموقـــف المتعاون أحدث ردة فعل قوية داخل الاوساط العسكرية في اليابان، ذلك لأن قبول حكومة (هاماكوشي) بـــ(الحل الوسط) لاقت معارضة شديدة من ضباط الاركـــان في البحرية اليابانية ومن الجماعات كافة المفرطة بالوطنية والقومية[٧٠٤]، واتهـــم رئيس الوزراء الياباني (هاماكوشي) في قبول (الحل الوسط) على حساب الأمـــن القومي لليابان، كما اتهم بإعاقة وشل دور القيادة البحرية في التوقيع على معاهدات كهذه للحصول على صداقة زائفة مع الولايات المتحدة الأمريكية [٧٠٥]، في وقـــت كانت فيه اليابان تعد العدة للسيطرة على الصين وان تخوض نزاعا مع الاخيـــرة على حساب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها المعروفة بسياسة الباب

---

(702) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 13/ March, 1930, F.R.U.S., 1930, Op.Cit , P.61-62

(703) Henry L. Stimson and McGeorge Burdy, On Acting Service in Peace and War, First Edition, United State of America , P. 168- 169 ; Peter Duus, Op. Cit, P. 204.

(704) Paul Hibbert, Op.Cit, P. 570

(705) Kenneth B. Dyle, Op.Cit, P. 141.

المفتوح [٧٠٦]، إلا أن حكومة (هاماكوشي) يبدو انها وافقت علـــى مقتـــرح الوفـــد الأمريكي لأنه كان عليهم ان يختاروا بـــين التخلـــي عـــن مطـــالبهم أو القبـــول بمسؤوليتهم عن فشل التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالاسلحة البحرية[٧٠٧].

وجاء في مقال نشرته صحيفة (ميشي نيشي/ Misshi Nisshi) اليابانيـــة يوم العشرين/اذار/١٩٣٠، ان الادميرال (كـــانجي كـــارتر/ Kange Karter) رئيس اركان البحرية والادميرال (كوباشي) وزير البحرية، تبادلا وجهات النظـــر مع الحكومة اليابانية حول اثر مقترح الولايات المتحدة الأمريكية عند تطبيقه على القوات البحرية اليابانية، موضحين ضرورة تمسك اليابـــان بطلبهـــا بالمســـاواة، مشيرين إلى ضرورة قيام الحكومة اليابانية وفي حالة قبولها بمقتـــرح الولايـــات المتحدة الأمريكية ان تبحث عن امكانية التوقيع على اتفاقية سياسية لكـــي تغطـــي منطقة المحيط الهادئ لكي توضح العلاقات اليابانية-الأمريكية تجاه الصـــين[٧٠٨]. الأمـــر الذي يدلل على وجود نوايا بالسيطرة على الصين من قبل اليابان، وهذا ما لا توافق عليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من الرأي القائل "انه في ضوء المعاهدات القائمة والسارية المفعول فلا يوجد هناك غرض مفيد يتـــأتى من عقد معاهدة سياسية مع اليابان تتعلق بمنطقة المحيط الهادئ... وفـــي ضـــوء تاريخ التحالف البريطاني- الياباني واتفاقية لانسنغ- ايشي فإن ذلك يشكل هجومـــاً على الصين ويسبب حرجاً لعلاقاتنا معها لكي تحدد من خلال معاهدة بين اليابـــان والولايات المتحدة الأمريكية ولاتشمل الصين فيها" [٧٠٩]، ذلك ان موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على عقد معاهدة مثل تلك سيطلق يد اليابان في الصين، ومن ثم سيشكل خطراً فادحاً على سياسة الباب المفتوح والمصالح الأمريكية في الصـــين وهذا ما لا توافق عليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فتم التوصل الى اتفاق بين الوفود الثلاثة، لاسيما بعد ان ارسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برقية

---

(706) John Whitney Hall, Op.Cit, P. 317.

(707) Henry L. Stimson , Op.Cit, P. 169.

(708) Telegram from the Ambassador in Japan (Castle) to the Acting Secretary of State, In 20/ March, 1930 F.R.U.S., 1930, Op.Cit P.68-69.

(709) Telegram from the Acting Secretary of State to the Ambassador in Japan (Castle), In 20/ March, Ibid, P. 69.

في الثالث والعشرين/ اذار/ ١٩٣٠ إلى الحكومة اليابانية مفادها "ان القوى البحرية العظمى في العالم امامها فرصة لكي تعزز العلاقات الجيدة القائمة بينها الآن، وان إزالة المسائل المتعلقة بالتنافس كافة في بناء الاساطيل البحرية سـيعني ان هنـاك تقدما حصل في المسار المتعلق بالرخاء المستقبلي فـي شـعوب الـدول الثلاثـة الكبرى، وسيسهم في رخاء الاقتصاد في منطقة المحيط الهادئ ونموه، ومن ثم فإن موضوع الاستقرار والسلام في العالم بكامله هو الآخر سيشـهد تطـوراً ونمـواً واضحاً".[٧١٠]

وهكذا تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي، بعد ذلك وقعت عليه كل مـن فرنسـا وايطاليا، وبذلك وضعت هيكل معاهدة خماسية الاطراف نصت على اساس مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لليابان، وتم التوقيع على معاهدة لندن البحريـة في الثاني والعشرين/ نيسان/ ١٩٣٠ التي تألفت من ستة وعشرين بندا[٧١١].

وهنا يمكن التساؤل كيف تلقت الاوساط الداخلية فـي كـل مـن اليابـان والولايات المتحدة الأمريكية خبر التوقيع على المعاهدة؟

ان التوقيع على معاهدة لندن البحرية، عدّ في اليابان نصراً مهماً للمـدنيين السياسيين الذين يعارضون هيمنة الجيش داخل الحكومة اليابانية، فضلاً عن ذلـك فإنها عززت النظريات الدستورية التي كانت سائدة في اليابان آنذاك[٧١٢]، لكنهـا في الوقت نفسه اثارت العسكريين من حزب (السايوكاي) المعارض وبشكل اكبـر من ذي قبل ضد الحكومة اليابانية، لقبولها التوقيع على معاهدة لندن البحرية التـي حدت من قدرة البلاد الدفاعية عن منطقة الشرق الاقصى واظهرت فـي الوقـت نفسه ولابعد حدود مدى تعاون اليابان مع القوى الغربية[٧١٣] ، وعلى الرغم مـن معارضة العسكريين ورجال البحرية على المعاهدة وبعد نقاشات كثيرة ومطولـة فإن المجلس السري في (الدايت) نصح وبشكل رسمي بتوقيع المعاهدة بعد موافقـة

---

(710) Telegram from the Chairman of the American Delegations (Stimson) to the Acting Secretary of State, In 23/ March, 1930, 1930 F.R.U.S., 1930, Op.Cit, P. 75.
(711) Treaty for the Limitation and Reduction of Naval Armament, Signed at London, In 22/ April/ 1930, Ibid, P. 107- 125.
(712) Paul Kibbert, Op.Cit, P. 570.
(713) John Whitney Hall, Op.Cit, P. 317.

الامبراطور عليها[٧١٤]، إلا ان الجدل حول هذه القضية لم يمت إنما فتحت باباً آخر على صعيد الظروف السياسية في اليابان من خلال الاحداث التي شهدتها السنوات اللاحقة.

أما داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عاد الوفد الأمريكي متأملاً الحصول على مصادقة الكونغرس على المعاهدة لكن ذلك تأخر لسببين، الأول نتيجة لتأجيل الكونغرس اجتماعاته الى بداية تموز/ ١٩٣٠، والآخر وجود المعارضين ورجال البحرية الأمريكية الذين كانوا ضد التصديق عليها، وفي الحادي والعشرين/ تموز/ ١٩٣٠ وبعد مناقشات حادة في الكونغرس وبدعم من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (هوفر) ووزير خارجيته (ستمسن) اللذين لعبا دورا خاصا بأحاديثهما التي نشرت في وسائل الاعلام ، فإن المعاهدة قد تم التصديق عليها بنسبة (٥٨) صوتاً ضد (٩) أصوات[٧١٥]، فحقق ذلك نصراً كبيراً لسياسة (هوفر) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقناعة ورضا كبيرين (لستمسن) وزير خارجية امريكا، اللذين اصرا وبذلا جهوداً كبيرة بغية اقناع اليابان وبقية دول العالم بالتوقيع على معاهدة لتحديد الاسلحة البحرية لضمان استمرار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على التوازن الدولي، فضلاً عن الحفاظ على سياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية في الشرق الاقصى لضمان استمرار المصالح الأمريكية هناك.

---

(714) Richard Storry, A history , Op.Cit, P. 179.
(715) Henry L. Stimsom, Op.Cit, P. 172-173.

الفصل الرابع

العلاقات اليابانية -الأمريكية عقب بروز النزعة العسكرية التوسعية في اليابان ١٩٣١ -١٩٣٦.

المبحث الاول: (الموقف الأمريكي من الأزمة المنشورية ١٩٣١)

اولا- أسباب الأزمة المنشورية.

ثانيا- الأزمة المنشورية وإقامة (دولة منشوكو) .

المبحث الثاني: (الموقف الأمريكي من مبدأ مونرو الآسيوي)

المبحث الثالث: (التنافس الياباني- الأمريكي في مؤتمر لندن البحري ١٩٣٦)

المبحث الرابع: (الموقف الأمريكي من المعاهدة اليابانية- الالمانية لمناهضة الشيوعية الدولية ١٩٣٦)

تمهيد:

إنَّ ردّة الفعل العسكرية القومية المتطرفة التي اصابت اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين نشرت وبكل سهولة ايديولوجية الماضي[٧١٦]، لاسيما فيما يتعلق بالتوجهات السياسية التي سادت اليابان نتيجة الصراع بين حزبي المحافظين و الاحرار.

وتصاعدت موجة الاتجاهات الفاشية في اليابان وبشكل واضح بعد ان تسلم البارون (تاناكا) وزارة الخارجية في نيسان/ ١٩٢٧، وتقديمه مذكرة سرية إلى الامبراطور في تموز تضمنت مخططا سريا يقضي بـاٌحتلال منشوريا وشمال الصين بأكمله.

إلى جانب مذكرة البارون (تاناكا) ، فإن اٌزدياد حدة الازمة الاقتصادية داخل اليابان والأزمة الاقتصادية العالمية إلتي ضربت العالم سنة ١٩٢٩، أدت إلى تعاظم دور المنظمات[٧١٧] الوطنية المتطرفة في اليابان، وعلى الرغم من كثرة أوجه الاختلاف بين هذه المنظمات إلا أنها اشتركت في بعض السمات الأساسية التي تمثلت في مناهضتها للحكومات الحزبية والرأسمالية وتأييدها لاٌشتراكية الدولة المنظمة والغاء الحكومة النيابية واستخدامها للعنف كما آمنت بفكرة ان الامبراطور (كائنا سماويا ورمزا مجردا من الذات الشخصية)، فعلى سبيل المثال حاولت (جمعية الكرز) التي أنشأت في ايلول / ١٩٣٠ من ضباط الجيش في طوكيو تدبير مؤامرة في اذار / ١٩٣١ لأقامة دكتاتورية عسكرية، غير ان هذه المؤامرة لم تنفذ، إنَّ إحباط مؤامرات كتلك لم يكن يعني تضاؤل أهمية الدور العسكري في حل الازمة الاقتصادية في اليابان، لاسيما وأنَّ العسكريين اليابانيين الذين ينتمي اغلبهم للطبقة الوسطى من الريف كانوا يؤمنون بقدسية امبراطوريتهم وسموهم

---

[٧١٦] ادوين اولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف الرسام، دار علاء الدين، ط١، (د.م)، ٢٠٠٠، ص١٤٣.

[٧١٧] ظهرت منظمات وجمعيات متطرفة كثيرة مثل جمعية (الاساس الوطني) و(الجمعية الوطنية لليابان العظمى) و(جمعيات الشبان والشابات) التي انتشرت في القرى والتي كانت اداة لبث المبادئ الوطنية في اليابان.

للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٧-١٤٥.

العنصري، وكانوا يحلمون بأهمية انشاء قوة يابانية كبرى تفرض هيمنتها وسياستها على مساحات هائلة من الاراضي الاسيوية، لذلك اخذوا يتحينون الفرصة للشروع بالتوسع[٧١٨].

وبالمقابل كان قبول وزارة (هاماكوشي) ووزير خارجيته (شديهارا) (بالحل الوسط) في مؤتمر لندن البحري ١٩٣٠، ادى الى قيام حزب (السايوكاي) المعارض بمساعدة العسكريين على تنظيم دعاية عنيفة ضد (هاماكوشي)، ادت في النهاية الى اغتياله، فتشكلت وزارة أُخرى من حزب (المنسايتو) المعتدل، وقد وترأسها (واكاتسوكي) من حزب الاحرار، ودأبت هذه الوزارة بدورها في معارضة العسكريين، لذلك أثار الجيش ازمة منشوريا [٧١٩] ، فأثبتت وزارة (واكاتسوكي) عدم مقدرتها في السيطرة على نشاط الجيش وأعماله، فأرغمت في النهاية على التخلي عن الحكم في كانون الثاني/١٩٣١، ووصلت الى الحكم وزارة برئاسة (اينوكاي) من حزب (السيوكاي) المعارض، فأبدت هذه الوزارة حماسة كبيرة لتأييد مغامرة الجيش في منشوريا [٧٢٠] .

وانسجاماً مع ما تقدم نجد ان السياسة اليابان الخارجية في ثلاثينيات القرن العشرين اختلفت عما كانت عليه في عشرينيات ذلك القرن نتيجة لسيطرة القادة العسكريين أكثر على زمام السلطة والسياسة في اليابان مما أثر بشكل كبير في العلاقات اليابانية-الأمريكية آنذاك لتضارب توجهات السياسة اليابانية التوسعية في آسيا مع المصالح الأمريكية هناك.

---

[٧١٨] نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا، ص ٧٦-٧٧.

[٧١٩] تشستر.آ.بين، المصدر السابق، ص١٩٧.

[٧٢٠] ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٦٨.

المبحث الاول
(الموقف الأمريكي من الأزمة المنشورية ١٩٣١)

أول عمل قامت به اليابان لتنفيذ سياستها التوسعية، التطلع نحو جارتها الصين لقضمها، لذلك وجهت انظارها نحو منشوريا.

أولا- اسباب الأزمة المنشورية

تعد منشوريا جزءاً من اراضي الصين، وهي موطن اسرة (المانشو)، التي حكمت الصين بين السنوات ١٦٤٤- ١٩١١[٧٢١]، وقبل الحديث عن اسباب الأزمة المنشورية لابد من الاطلاع على الموقع الاستراتيجي المهم الذي احتلته منشوريا من الصين. إذ أن اسم منشوريا يدل على ثلاث مقاطعات صينية وهي (موكدن/ Mukden) و (هاربن/ Hariban) و(سنكنغ /Hsinking) ، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول (١٥٠٠كم) ، ومن الشرق إلى الغرب على ما يقارب من (١٤٩٩كم)، وتمتد منشوريا في الشمال حتى نهر (آمور/ Amor) في (سيبيريا)، وفي الشرق تتاخم ممتلك روسيا وهو "المقاطعة البحرية" إذ توجد (فلادفستوك/ Vladivostok)[٧٢٢]، فضلا عن كون منشوريا غنية من ناحية الثروة الطبيعية بالحديد والفحم والذهب والفضة والماس والرصاص والاسبست، كذلك المحاصيل الزراعية، لهذا كانت منشوريا مطمع انظار الدول الاستعمارية لاسيما اليابان التي تفتقر لهذه المعادن[٧٢٣] لذلك طمحت في السيطرة عليها.

وهنا لابد من الاشارة إلى علاقة اليابان التاريخية بمنطقة منشوريا، فمنذ سنة (١٩٠٥) شنت اليابان الحرب على روسيا التي انتهت بتوقيع الطرفين على معاهدة (بورتسموث) التي نص احد بنودها على حق اليابان في أستئجار الاراضي التي كانت لروسيا في شبه جزيرة (لياوتونغ /Liaotung) الواقعة ضمن اقليم

---

[٧٢١] اسماء صلاح الدين، المصدر السابق، ص٢٠٨.

[٧٢٢] ينظر الخارطة رقم (٥).

[٧٢٣] محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

منشوريا[٧٢٤]، وحولت لحسابها سكة حديد منشوريا الجنوبية الممتدة من (بـورث ارثر)، والسماح لها بمرابطة قوات يابانية في الاراضـي التـي تخترقهـا سـكة الحديد[٧٢٥] المذكورة[٧٢٦]، وبذلك تمكنت اليابان من ممارسة حقوق سياسـية فـي منطقة الخط الحديدي فقط.

وعلى أثر تقديم المطالب الواحد والعشرين إلى الصين سنة (١٩١٥) اكتسبت اليابان خارج منطقة الخط الحديدي فوائد اقتصادية مهمة في منشـوريا الجنوبيـة كلها، وحصل اليابانيون ورعاياهم من الكوريين على امتيازات خاصة لهم هنـاك هذا من جانب، ومن جانب آخر بما ان اليابان كانت تعاني مـن زيـادة سـكانية مفرطة فهي من الوجهة الاقتصادية بحاجة إلى استثمار اراضي منشوريا، وعلـى هذا فإن النظرية اليابانية لم تنطبق على منطقة خط حديد جنوب منشوريا فقـط إذ مارست فيها حقوقا سياسية بل على اراضي منشوريا الجنوبية كلها [٧٢٧]، وبهـذا فإن سكك الحديد التي احتلها اليابانيون في منشوريا اكتسبت أهميـة اسـتراتيجية عسكرية واقتصادية[٧٢٨].

وكان أساس المشكلة بين الصين واليابان، يتجلى في الصراع الاقتصادي بين الطرفين حول خطوط سكك الحديد، لاسيما بعد ان تحققت الوحدة الصـينية بقيـام الحكومة الصينية الوطنية (١٩٢٧-١٩٢٨) التي كانت تشجع الصين على منافسة اليابانين في منشوريا[٧٢٩] ففي حين تمسكت اليابان بموافقة الصين علـى معاهـدة سنة (١٩١٥) المبرمة بينهما، التي نصت على عدم السماح للصينيين بإنشاء سكك حديد في منشوريا تنافس السكك التي تملكها اليابان، فإن الصين أنكرت هذا التعهد وشرعت في بناء خطوط جديدة تنافس الخطوط اليابانية في كل شيء فيما عدا نقل

---

(724) Cordell Hull, The Memories, Vol. I , First Printing, United State of America, 1948, P. 270.

(٧٢٥) ينظر الخارطة رقم (٦)

(٧٢٦) عبد الوهاب القيسي واخرون، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ط٢، الهند، ١٩٥٧، ص ٣٧٢.

(٧٢٧) بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣١٥.

(5) Henry L. Stimson, OP. Cit, P. 222

(٧٢٩) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣١٧.

المنتجات الداخلية إلى الموانئ التي تسيطر عليها الصين، كذلك نقل هذه المنتجات خارج (بورت ارثر) [٧٣٠]، وبتزايد التنافس الاقتصادي بين الصين واليابان في منشوريا زادت فرص الاحتكاكات بين الشعبين في منشوريا وتصاعدت دعوة التوسعيين العسكريين اليابانيين- من خلال تقديم مذكرة (تاناكا) إلى الامبراطور- لأستغلال هذه الاحتكاكات من أجل شن هجوم شامل لأحتلال الصين[٧٣١]، وفي خضم هذا الخلاف الذي بلغ ذروته سنة ١٩٣٠ بين ميول وزير خارجية اليابان (شديهارا) في التوسع السلمي وبين ميول الجنرال (تاناكا) في التوسع المسلح، إلا أن الرأي العام في سنة ١٩٣١ اتجه لصالح التوسع المسلح بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية[٧٣٢] التي تحملت اليابان آثارها من خلال هبوط سعر الرز وتراجع تجارة الحرير الخام[٧٣٣]، ثم ارتفاع نسبة البطالة، عندها رأت اليابان ان التوسع في منشوريا سيكون الحل الوحيد للتخلص من الأزمة الاقتصادية التي شلت اقتصادها وبذلك ساعدت الأزمة الإقتصادية العالمية على نصر أصحاب الميول التوسعية من العسكريين على السياسيين. إذ تولى انصار تلك الميول السلطة في اليابان في ايلول/ ١٩٣١[٧٣٤] وعندها تغيرت السياسة الخارجية على وفق المبادئ العسكرية التوسعية في الصين.

ويبدو ان العوامل الاقتصادية والاستراتيجية والنفسية كانت هي الدوافع الأساسية وراء توجيه انظار اليابان لأحتلال منشوريا، فمن الناحية الاقتصادية أرادت اليابان تزويد مصانعها الانتاجية بالمواد الخام اللازمة لاسيما بعد تزايد العدد السكاني في اليابان[٧٣٥]، ولأجل تحقيق ذلك كان لابد من إحكام سيطرتها

---

[٧٣٠] تشستر.آ.بين، المصدر السابق، ص٢٠٢.

[٧٣١] فوزي درويش، الشرق الاقصى، حسن ١١٥؛ عاصم ممروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٧.

[٧٣٢] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣١٨.

[٧٣٣] ارثر تريمان، المصدر السابق، ص ٦٦.

[٧٣٤] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣١٩؛ محمد جبار حسين، المصدر السابق، ص٢١.

[٧٣٥] Samul flagg Bemis, A Diplomatic History of The United States, Fourth Edtion, New York, 1955, P.806.

على منشوريا بعد ان انشأت الصين خطا حديديا ينافس الخط الذي انشأته اليابان في جنوب منشوريا، الأمر الذي عدته اليابان بمثابة تهديد لنفوذها ومصالحها الاقتصادية هناك، وزاد من تأثير ذلك ان اقامة هذا الخط جاء في وقت كانت فيه حكومة الصين تولي مسألة توحيد بلادها أهمية كبرى وقامت بإرسال دعاة للوحدة في منشوريا، كما ان حاكم منشوريا الصيني رفض التفاوض مع اليابان في أي أمر يخص منشوريا وأحالها إلى الحكومة الصينية الوطنية، فضلاً عن ان الولايات المتحدة الأمريكية وعدداً آخر من الدول الاوربية كانت قد تنازلت للصين عن امتيازاتها الخاصة بالتعريفة الكمركية، أي أن الصين بدت سنة ١٩٣١ كما لو كانت على وشك التحكم في مصيرها، الأمر الذي عدته اليابان بمثابة تهديد مباشر لمصالح واستراتيجية اليابان ازاء منشوريا– التي كانت تفصل اليابان عن الاتحاد السوفيتي من جهة الشمال، أما من جهة الجنوب فهي تتاخم الحدود الكورية التي تعد المعبر الرئيسِ لليابان نحو آسيا ومنطقة لحماية الأمن القومي الياباني ، أما العوامل النفسية فترجع إلى تحقيق القوات اليابانية لاّنتصارات عسكرية كفيلة بإثارة النعرة الوطنية لدى الشعب الياباني، ومن ثم كسب المزيد من الانصار الى جانب اصحاب النزعة العسكرية(٧٣٦)

ثانيا- الأزمة المنشورية وإقامة (دولة منشوكو)

تحين اليابانيون الفرصة المناسبة للهجوم على منشوريا خلال سنة ١٩٣١، وتهيأت هذه الفرصة من خلال حادثين، الأول تمثل بمقتل الضابط الياباني (ناكامورا /Nakamura) في السابع والعشرين/حزيران/١٩٣١ مع مجموعة من رفاقه في منطقة منشوريا على يد مجموعة من الصينيين، فعد اليابانيون هذا الحادث غير مبرر ويظهر عدم الاحترام للعلاقات التي تربط البلدين(٧٣٧)، أما

(٧٣٦) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٧٣٧) صفاء كريم شكر، المصدر السابق، ص١٦٣؛

Westel W., OP. Cit, P. 23-24 .

الحادث الآخر فكان عقب انفجار قنبلة زرعت في خط حديـد جنـوب منشـوريا العائدة ملكيته لليابان في الثامن عشر/ايلول في مدينة (موكدن)، وعندها التمسـت اليابان في ذلك عذرا لاجتياح منشوريا بعد أن صرّحت ان هذا الحادث دليل علـى الخطر والفوضى التي بدأت تعم منشوريا فلابد من الحيلولة دونه(٧٣٨).

وسيطرت القوات اليابانية في مساء يوم الثامن عشر /ايلـول/١٩٣١ علـى خطوط سكك الحديد كافة في جنوب منشوريا وسكة الحديد التي تربط بين مـدينتي (بكين) و(موكدن) التي اصبحت تحت السيطرة العسكرية، ونتيجة لذلك اصـدرت الحكومة اليابانية أوامرها باُحتلال مدينة (موكدن) ثم مالبث الاحـتلال ان شـمل الاراضي المنشورية كلها، إلا أن سلسلة الاحداث تبدو من وجهـة نظـر السـفير الأمريكي في الصين (جونسون/ Johnson) وكأنها غير عرضية، إذ أن القـوات اليابانية نقلت على الفور من (بورث ارثر) إلى (موكدن) نتيجة لحادثة لاتسـتدعي هذا التصعيد كله، مما دلل على أن اليابان كانت لـديها النيـة مسـبقا لاُحـتلال منشوريا، وإنها تعد العدة قبل ذلك بثلاث اشهر لاسيما وان موضـوع الحصـول على حقوق اقليمية اضافية في منشوريا لليابان قد طرحت في مفاوضـات مسـبقة جرت بين الصين واليابان (٧٣٩)، واضاف السفير الامريكي (جونسون) في برقيـة مرسلة الى وزير الخارجية الامريكي (ستمسن) في الثاني والعشرين/ايلول/١٩٣١ موضحا وجهة نظره من "ان احتلال اليابان للنقاط الاستراتيجية في مدينة (موكدن) والمصارف وادارات الحكومة يعد عملاً عدوانياً ومخططاً له منذ زمن طويل وقد نفذ بحذر ولا علاقة له بحادث عرضي وبذلك فـإن اليابـان خرقـت (معاهـدة باريس)(٧٤٠) في بنديها الأول والثاني اللذين أكدا عدم اللجوء إلى الحرب في حـل الخلافات الدولية وتسوية الخلافات كافة بالطرائق السلمية والهادئة، لذلك فإن مـا قامت به اليابان في منشوريا يجب ان يفسر على انه يقع ضمن تعريف الحرب ولا

(٧٣٨) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٢٠؛ جلال يحيى، العالم المعاصـر، (د. ط)، الكويـت، (د.ت)، ص ١٧٣.

(739) Telegram from the Minister in China (Johnson) to the Secretary of State, In 21/ September/ 1931, F.R.U.S, Japan: 1931-1941, Vol. I, Washington, 1943, P. 2-3.

(740) Telegram from the Minister in China (Johnson) to the Secretary of State, In 22/ September/ 1931, Ibid, P. 4.

يقع ضمن الوسائل السلمية والهادئة في حل النزاع مع الصين الموقعة على تلك المعاهدة أيضاً، وتبعا لذلك فإن ما قامت به اليابان من عدوان على الصين كان عملاً متعمداً واستخفافاً بالتزامات اليابان ببنود معاهدة باريس"[٧٤١].

لذلك سعى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة الأمر مع السفير الياباني في واشنطن، فأبدى السفير الياباني دهشته من قيام الاحداث الاخيرة في منشوريا، عندها خلص وزير الخارجية الأمريكي إلى استنتاج مفاده ان هناك انقساماً حاداً بين وزارة خارجية اليابان بزعامة البارون (شديهارا) وبين العناصر العسكرية في حكومته، لذلك أبدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتقوية قبضة البارون (شديهارا) في السيطرة على مجريات الامور في اليابان، وأبلغت في الوقت نفسه الحكومة اليابانية فيما إذا لم تنفذ الاخيرة إجراءات من شأنها معالجة الوضع في منشوريا فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ إجراءات رسمية لاحقا، ولتأكيد الجانبين ضرورة استمرار العلاقات الجيدة بين البلدين أكد وزير الخارجية الأمريكي "ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية واثقة من ان الحكومة اليابانية لم تكن لديها النية في إيجاد حالة تؤدي إلى اعادة النظر في شروط معاهدة (كليلوج-براين) ومعاهدة القوى التسع، وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدرك ان الحكومة اليابانية في وضع حرج وان مسؤولية تحديد مسار الاحداث تقع بشكل كبير على الجانب الياباني وذلك يعود إلى سيطرة القوات العسكرية اليابانية على جنوب منشوريا"[٧٤٢]، ولتسوية النزاعات بالطرائق السلمية بين الصين واليابان أجرى وزير الخارجية الأمريكي ثلاث محادثات مع السفير الياباني والقائم بالأعمال الصيني في واشنطن وحث الطرفين على ايقاف الأعمال الحربية وانسحاب قواتهما إلى النقطة السابقة قبل بدء أحداث منشوريا"[٧٤٣] ، وأعقب ذلك إرسالهِ برقيات مشابهة لحكومتي الصين واليابان نصت على "ان

---

[741]Telegram from the Minister in China (Johnson) to the Secretary of State, In 22/ September/ 1931, F.R.U.S , 1931-1941 ,Op.Cit, P.5.

[742] Memorandum by the Secretary of State, In 22/September/1931, Ibid, P. 5-7; Westel W., OP. Cit, P. 60.

[743] Telegram from the Secretary of State to the Charge in Japan (Neville), in 24/ September/ 1931, F.R.U.S , 1931-1941 ,Op.Cit, P.8- 9.

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها راقبا بأسف واهتمام شديدين الاحـــداث التي جرت في الايام القليلة الماضية في منشوريا ومن جهـــة الرغبـــة الصـــادقة للشعب الأمريكي ومبادئ السلم التي يجب ان تسود العلاقـــات الدوليـــة وبوجـــود المعاهدات التي كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها، فإن الشروط الواردة في تلك المعاهدات كان الهدف منها تنظيم الخلافـــات القائمـــة وتعـــديلها وتسويتها بين الدول من دون اللجوء إلى استخدام القـــوة، وإنَّ حكومـــة الولايـــات المتحدة الأمريكية تعرب عن أملها في ان تقوم حكومتا الصين واليابـــان بإصـــدار الأوامر إلى قواتهما العسكرية للإمتناع عن أية أعمال عدائية أخرى، وان تســـيطر على سلوك قواتها العسكرية لكي تتماشى مع متطلبات وبنـــود القـــانون الـــدولي والاتفاقيات الدولية وان تمتنع عن القيام بأية نشـــاطات مـــن شـــأنها ان تقـــوض المساعي الرامية الى حل الخلافات" [٧٤٤].

وعلى أثر طلب الحكومة الصينية من حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة إرسال لجنة عسكرية لتقصي الحقائق إلى منشوريا، فإن حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكية كانت تدرك تماما فشل محاولة مثل تلك، لكون تواجد القوات العســـكرية اليابانية في منشوريا كانت تحت شروط معاهدة موقعة بين البلدين مسبقاً، وفضـــلاً عن ذلك كما أكد (جونسون) "فإننا نشعر ان إرسال لجنة لتقصـــي الحقـــائق إلـــى منشوريا لن تكون لها فرصة النجاح بدون موافقة اليابان، لاسيما وان ذلك سيقوي وبشدة العنصر القومي المتطرف في اليابان لكي يتحد مع العنصر العسكري، وان ذلك هو مبعث خوفنا الرئيس والاساس من إرسال تلك اللجنة علـــى الـــرغم مـــن معارضة الجناح المدني في الحكومة اليابانية للمغامرة العسكرية فـــي منشـــوريا، لذلك علينا ان ندعم العنصرين السياسي والمدني أكثـــر والمـــؤثر فـــي الحكومـــة اليابانية"[٧٤٥].

---

(744) Telegram from the Secretary of State to the Charge in Japan (Neville), in 24/ September/ 1931, F.R.U.S, 1931-1941 ,Op.Cit , P. 9

(745) Telegram from the Secretary of State to the Minister in China (Johnson), In 24/ September 1931, Ibid, P. 10-11.

ويبدو من ذلك مدى الانشقاق الذي كان حاصلا بين السياسيين والعسكريين اليابانيين من ناحية الآراء والمبادئ والوسائل لتحقيق غاياتهم، وهذا ما ادركته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت استغلال هذه الفرصة من خلال تقوية العناصر السياسية الحاكمة والمؤثرة في العناصر العسكرية التي غامرت بأحداث منشوريا من دون علم السلطة الحاكمة.

ونشرت الحكومة اليابانية في الرابع والعشرين/ايلول/١٩٣١ تصريحا بررت فيه تصرفاتها الاخيرة في منشوريا من خلال توجيه التهمة للصينيين لتدبير الحادث، وان ما قامت به القوات العسكرية اليابانية ليس الغرض منه الاحتلال العسكري لأية منطقة ولكن لازالة الخطر عن سكة حديد جنوب منشوريا، وانها ستنسحب حالما يتم تحقيق ذلك الغرض، ثم قدمت الحكومة اليابانية تأكيداتها في ذلك التصريح "ان الحكومة اليابانية ليست لديها خططا اقليمية بالإستيلاء على اراضي منشوريا، وان هدفنا يكمن في المشاركة لتطوير الارض في منشوريا من خلال رؤوس الاموال، لهذا فإن من واجب أية حكومة لها مصالح هناك ان تحمي الحقوق والامتيازات الشرعية لذلك البلد، ثم بينت الحكومة اليابانية انها تسعى الى ازالة اسباب التوتر بين البلدين وذلك بالتوصل إلى حل يرضي الطرفين"[٧٤٦].

وأعقب تصريح الحكومة اليابانية توجيه رسالة من وزارة الخارجية اليابانية إلى وزير الخارجية الأمريكي (ستمسن) في الثامن والعشرين/ايول/ ١٩٣١ مؤكداً "اخذ الحكومة اليابانية بنظر الاعتبار وجهات النظر العادلة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على العلاقات الجيدة بين البلدين وعلى استعداد الحكومة اليابانية لإصدار الاوامر إلى قواتها المسلحة المتواجدة في منشوريا بأن تمتنع عن القيام بأية اجراءات حربية، إلا إذا كانت سلامتها وأمن سكة حديد جنوب منشوريا وحياة اليابانيين وممتلكاتهم في منطقة سكك الحديد تتعرض إلى الخطر بفعل عدوان تقوم به القوات الصينية أو العصابات المسلحة، مع تأكيد الحكومة اليابانية

(746) The Japanese Embassy to the Department of State, Statement Issued After Extraordinary Cabinet Meeting, In 24/September/1931,F.R.U.S, 1931-1941 ,Op.Cit, P. 11-12 ; Westel W., OP.Cit, P. 62.

استمرار التزامها بالاتفاقيات الدولية وان تتجنب إتخاذ أي إجراء من شأنه تقويض السلام بين البلدين"(٧٤٧).

ونتيجة لإحالة القضية إلى عصبة الأمم بطلب من الصين، أصـــدر مجلـــس العصبة قراره في الثلاثين/ ايلول/١٩٣١ مؤكداً الانسحاب الفوري للقوات اليابانية إلى منطقة خط سكة حديد جنوب منشوريا مقابل تعهد الحكومة الصينية بالحفـــاظ على ارواح وممتلكات الرعايا اليابانيين حتى خارج منطقة سكك الحديـــد، فضـــلاً على تعهد الدولتين، بتجنب اتخاذ أية إجراءات من شأنها تقويض السلام والتفاهم الجيد بين البلدين لإعادة العلاقات الطبيعية بينهما(٧٤٨)،وعندها وضـــحت حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من قرار مجلس العصبة وأنها مؤيدة لقراراتـــه وتعمل وبشكل مستقل، ومن خلال ممثليها الدبلوماسيين في مسعى لتنفيذ ما تتخـــذه عصبة الأمم من قرارات وإجراءات، وأنها لن تنســـى التزاماتهـــا التـــي اقرهـــا الخصمان أيضاً في معاهدة باريس ومعاهدة القوى التسع، وانها ستتجنب أية خطوة من شأنها احراج عصبة الأمم في مسارها الخاص، وبذلك فإن الولايات المتحـــدة الأمريكية تدعم وتعزز ما تقوم به عصبة الأمم، وان وضع الصين وفق معاهـــدتي (باريس و القوى التسع) اللتين تسمحان بتدخل الدولة الموقعة عند حدوث أي شأن في الصين يستدعي ذلك التدخل(٧٤٩).

وبعد ان تفاقمت الاحداث في الصين، أوضحت الحكومة اليابانية ان الحركـــة المعادية لوجود اليابانين في الصين اصبحت أداة ووسيلة مستخدمة ضمن السياسة التي تعتمدها حكومة الحزب الوطني الصيني(٧٥٠) وعلى أثر ذلك وجهت الســـفارة اليابانية مذكرة مؤرخة في الثامن/تشـــرين الأول/ ١٩٣١ إلـــى وزارة الخارجيـــة الأمريكية القت فيها مسؤولية ما يحدث على عاتق الحكومة الوطنية الصينية التـــي

---

(747) Telegram from the Charge in Japan (Neville) to the Secretary of State , In 28/ September / 1931, F. R. U. S., 1931- 1941,Op.Cit, P. 13.

(748) Resolution Adopted by the Council of the League of Nations, In 30/September / 1931, F. R. U. S., 1931- 1941,Op.Cit, P.13-14; فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص ١٥١.

(749) Weslel W., OP-Cit, P. 74.

(750) Ibid, P. 77.

بدأت تمارس اعمال حجز البضائع اليابانية واستخدام وسائل التهديد والعنف ضد الرعايا اليابانيين هناك(٧٥١)، وأعقبت ذلك تصاعد العمليات العسكرية اليابانية من خلال قصفها بالقنابل لمدينة (جن جو/ Chinchow) الصينية وبشكل مكثف في التاسع/تشرين الأول/ ١٩٣١، وكانت النتيجة لذلك سيطرتها على اربع مقاطعات صينية أخرى وجعلها تحت السيطرة اليابانية (٧٥٢).

وعبّرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن استيائها الشديد من تفاقم الصراع، فأرسلت في الحادي عشر/تشرين الأول/ ١٩٣١ برقيتين متشابهتين إلى حكومتي الصين واليابان أعربت فيهما عن قلقها الشديد من الأحداث الأخيرة، مبيّنة للحكومة اليابانية ان مدينة (جن جو) تقع على بعد ٥٠ ميلاً من منطقة سكك الحديد التابعة لليابانيين في منشوريا، وانها واقعة ضمن منطقة يكون فيها للصينيين الحق الكامل في ابقاء قوات لهم هناك، لذلك فليس من حق الطائرات اليابانية ان تطير في سماء تلك المدينة، وتأسيسا على هذا فإن قصف مدينة غير محصنة عسكريا وبدون تحذير مسبق يعد من الاجراءات العسكرية الخطيرة والمحرمة حتى في اوقات الحرب، إلى جانب ان السلطات العسكرية اليابانية ذكرت في مصادر صحيفة موثوق بها، انها تؤكد ان ذلك الهجوم الذي شنته الطائرات اليابانية على مدينة (جن جو) كان الهدف منه منع المارشال الصيني (جانغ/ Chang) من تأسيس عاصمة جديدة له هناك، لأستئناف سلطاته في منطقة منشوريا، ومن خلال السببين المذكورين سابقاً فإن الإجراءات اليابانية العسكرية، تقف متناقضة مع التعهدات التي قطعتها الحكومة اليابانية بالالتزام ببنود قرار مجلس عصبة الأمم، الصادر في (الثالث/أيلول/١٩٣١)، لذلك فإن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عدّ قصف مدينة (جن جو) واحدا من الإجراءات الخطيرة جدا(٧٥٣)، إذ ادركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان الاطماع

(751) Memorandum from the Japanese Embassy to the Department of State, In 8/October /1931, F.RU.S., 1931- 1941,Op.Cit, P. 15-16.
(752) Westel W., Op.Cit, P. 79.
(753) Telegram from the Secretary of State to the Charge in Japan (Neville), in 11/October / 1931, F.RU.S., 1931- 1941,Op.Cit, P. 20-21.

اليابانية ماضية بالتوسع في الصين وان الحكومة اليابانية وعلى الرغم من تأكيداتها بالتزامها بالقرار الصادر عن عصبة الأمم في الثلاثين/ايلول وبالبنود الواردة في المعاهدات الدولية الموقعة إلا أنها في حقيقة الأمر لا تنوي الالتزام بها.

وردّت الحكومة اليابانية على وزارة الخارجية الأمريكية في الثاني عشر/ تشرين الأول/ ١٩٣١ موضحة ان سياسة اليابان ثابتة تجاه الصين لاتتأثر بفعل الحوادث الاخيرة التي قامت بها مجموعة من الضباط اليابانيين في منشوريا، وان ذلك لا يعني السلوك الحقيقي للحكومة اليابانية، وعندها اكدت وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة اليابانية انه نتيجة للاحداث الاخيرة فإنها ستصدر تخويلا لممثلها (كلبرت/ Gilbert) السفير الأمريكي في (جنيف) لكي يأخذ مقعدا كمراقب في مجلس عصبة الأمم إذا تمت دعوته لحضور المناقشات التي تدور حول قضايا تتعلق بالمعاهدات التي تعد الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها[٧٥٤].

ولكي تبيّن الحكومة اليابانية حسن نواياها تجاه الصين، في محافظتها على العلاقات الجيدة التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وزير خارجية اليابان البارون (شديهارا) ابلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل سري بالأسس التي ستستند اليها المفاوضات اليابانية- الصينية التي ستقدم لاحقاً إلى مجلس عصبة الأمم، التي ستتضمن[٧٥٥]:

١- اعلان مشترك من الطرفين بتبني سياسة عدم الاعتداء في منشوريا.
٢- اجراء اتصالات بين الجانبين لإنهاء الأعمال العدوانية ضد المقيمين اليابانيين في الصين.
٣- اعادة تأكيد اليابان سيادة الصين الاقليمية وبضمنها منطقة منشوريا.
٤- حماية الرعايا اليابانيين في الصين من السلطات الصينية.
٥- التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يمنع اعمال التخريب لسكك الحديد.

(754) Memorandum by the Secretary of State, In 12/ October/ 1931, F.R.U.S, 1931-1941 ,Op.Cit, P. 22-23.

(755) Memorandum by the Under Secretary of Sate (Castle) of a conversation with the Japanese Ambassador (Debuchi), in 14/October/ 1931, Ibid , P. 24.

وفي خضم تلك الاحداث اقترح مجلس عصبة الأمم على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان ترسل ممثلا عنها إلى طاولة المفاوضات والمناقشات في مجلس عصبة الأمم لإيجاد حل للأزمة المنشورية، لأن حضور ممثل عنها إلى المجلس لايؤكد التزامات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ميثاق عصبة الأمم فقط بل يؤكد أيضاً التزاماتها تجاه (معاهدة باريس) ودورها الذي لعبته في عقد تلك المعاهدة، إلى جانب كون وقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الاطار السابق سيزيد ويقوي الجهود التي ستبذلها عصبة الأمم نحو تسوية سليمة للازمة المنشورية، ووفقا لتلك الدعوة ابدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعاونا مطلقا مع عصبة الأمم التي أجرت اتصالاتها مع اليابان للتحاور حول هذا الشأن.(٧٥٦)

وبعث (يوشيزاوا/ Yoshizawa) ممثل اليابان في (جنيف) رسالة إلى عصبة الأمم، وضّح فيها اعتراضه لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية حضور النقاشات الدائرة في مجلس العصبة ذلك على وفق مجموعة من الأسس(٧٥٧):

١- ان دعوة ممثل لدولة غير مشاركة في العصبة سيلحق الضرر بمصالح العضو المشارك فعليا ذلك على وفق البند الرابع من ميثاق العصبة.

٢- ان مشاركة ممثل لدولة غير مشاركة في العصبة في نقاشات مجلس العصبة يتعارض وميثاق العصبة، إلا في حالة واحدة عندما يكون حضور ذلك الممثل بصفة مراقب فقط.

٣- ان دعوة بلد غير منتمي لمجلس العصبة يجب ان يتخذ القرار بشأنه بالاجماع طبقا للقانون الطبيعي الموضح في ميثاق عصبة الامم.

واُعترضت الحكومة اليابانية على حضور ممثل عن الولايات المتحدة الأمريكية إلى النقاشات الدائرة في مجلس العصبة، بحجة ان ذلك يعد خرقاً لما هو وارد في بنود ميثاق العصبة، ولكن حقيقة الأمر ان الحكومة اليابانية لم تكن

---

(756) Westel W., Op.Cit, P. 89-90.
(757) Ibid, 90-91.

ترغب في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة المنشورية، التي تطالب اليابان بالتزامها بالمعاهدات الدولية لتحقيق السلام.

ولتفادي أمر دعوة دول أخرى غير مشاركة في العصبة قرر رئيس مجلس العصبة (أي-براين/ A-Briand) ان فكرة دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للحضور تم تبنيها على شرط ان يتناول الممثل الأمريكي المسألة المنشورية في حدود بنود (معاهدة باريس) وان لا يخرج عن نطاقها(٧٥٨)، وبناءً على ذلك حضر الممثل الأمريكي (كلبرت) جلسة مجلس العصبة في السادس عشر/تشرين الأول/ ١٩٣١(٧٥٩).

وبعثت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين / تشرين الأول برسائل مشابهة إلى حكومتي الصين واليابان لحل الأزمة القائمة مؤكدة فيها "ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تلفت نظر حكومتي الصين واليابان إلى تعهداتهما التي قدماها وخصوصا الالتزامات الواردة في البند الثاني من معاهدة نبذ الحرب، التي أكدت حل الخلافات الدولية بالطرائق السلمية والصادقة"(٧٦٠)، وجاء ردّ وزير خارجية اليابان (شديهارا) على رسالة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تأكيدات الحكومة اليابانية بالتزامها بما هو وارد في بنود (معاهدة باريس)، وان افضل طريقة لحل النزاع الصيني- الياباني هي من خلال اتباع الوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ولتأكيد موقفها بصورة أكثر صرّح وزير خارجية اليابان بإدراكه للمسؤولية التي ستقع على عاتق الحكومة اليابانية في حالة خرقها لبنود (معاهدة باريس) الموقعة سنة (١٩٢٨)(٧٦١)، وهو أمر دل على ان الحكومة اليابانية كانت تبذل الجهود للحفاظ على علاقاتها الحسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تلك التصريحات ،إلا ان الخلافات

---

(758) Westel W., Op.Cit, P. 102.

(759) Memorandum by the Secretary of State, In 16/October/ 1931, F. R. U. S, 1931-1941,Op.Cit, P. 26-27.

(760) Telegram from the Secretary of State to the Charge in Japan (Neville), In 20/ October/ 1931, Ibid, P. 27-28.

(761) Telegram from the Charge in Japan (Neville) to the Secretary of the State, In 24/ October/ 1931, Ibid, P. 28-29.

الداخلية القائمة بين السياسيين والعسكريين كانت تمنعها من تحقيق اهــدافها تلــك بسهولة، ففي حين كانت الحكومة اليابانية تقدم تأكيداتها والتزاماتهــا بالمعاهــدات الدولية كانت السلطات العسكرية اليابانية تصعد مــن عملياتهــا العســكرية فــي منشوريا مما كان يصيب الحكومة اليابانية بالحرج الشديد.

وقدمت الحكومة اليابانية التزاماتها وتأكيــداتها فــي اليــوم نفســه أي فــي ٢٤/تشرين الأول، وصوت مجلس العصبة بالإجماع لصالح قرار جديد في ضوء المعطيات الراهنة في منشوريا دعا فيه حكومتي اليابان والصين بالالتزام بتعداتهما لقرار مجلس العصبة الصادر في الثلاثين/ايلول/١٩٣١(٧٦٢)، فضلاً عن ان الوضع العام في اذهان الرأي العام العالمي القى وبشكل مطلق المســؤولية علــى عــاتق اليابان(٧٦٣)، وبناءً علــى ذلــك أرســلت وزارة الخارجيــة الأمريكيــة بتــاريخ الثالث/تشرين الثاني/ ١٩٣١ مذكرة إلى وزارة خارجية اليابــان وضــحت فيهــا استنتاجاتها التي توصلت إليها والمتمثلة في ان الجهود المبذولة من اليابان لحمايــة سكة حديد جنوب منشوريا وارواح وممتلكات الرعايا اليابانيين ضد أي هجوم قــد منح اليابان سيطرة أساسية على منطقة جنوب منشوريا وقامت بتــدمير الســلطة الإدارية الصينية هناك، وبهذا الصدد يجب الاخذ بنظر الأعتبار النقطتين الآتيتين، الأولى الحل السلمي للوضع الحالي في منشوريا، والأخرى حــل الخــلاف عــن طريق المفاوضات المباشرة بين الصين واليابان، وفي ضوء ذلك فــإن حكومــة الولايات المتحدة الأمريكية ترى ان تحقيق النقطتين يكمن من خــلال الانســحاب الفعال للقوات اليابانية إلى منطقة خط سكة الحديد في جنوب منشوريا الذي سينهي فكرة ان اليابان تنوي تسليط الضغط على الصين من أجل التوصــل إلــى اتفــاق بخصوص مواضيع أوسع من الأزمة المنشورية، ومن ثم ستحل النقطــة الثانيــة تلقائياً بعد حل النقطة الاولى(٧٦٤)، أي أن وجهة نظر حكومة الولايــات المتحــدة

(762) Resolution Voted Upon by the Council of the League of Nations, In 24/ October/ 1931, F.RU.S., 1931- 1941,Op.Cit , P. 29-30.

(763) Westel W. , Op.Cit, P. 113.

(764) Telegram from he Secretary of State to the Charge in Japan (Neville), In 3/November/ 1931, F. R. U. S, 1931- 1941,Op.Cit, P. 34- 35.

الأمريكية ومن خلال استنتاجاتها ومقترحها المقدم إلى الحكومة اليابانية كانت تتمثل بحل المشكلة عن طريق مفاوضات مباشرة بين الطرفين فقط، وعدم تأويل القضية لمنع أية تعقيدات لها، ولتبيّن ان موقفها يتسم بالحياد من الأزمة المنشورية.

وردّت الحكومة اليابانية على الاستنتاجات الأمريكية، ان موقفها يتماشى عمليا مع الاستنتاجات التي توصلت إليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبثناياها كلها، ولكن في اللحظة تلك ليس من الممكن اصدار الأوامر لسحب القوات اليابانية العاملة خارج منطقة سكك الحديد لكي تحل محلها القوات الصينية، لأن ذلك سيساعد على تصعيد ممارسة الأعمال العدوانية من الصينين ضد الرعايا اليابانيين، ليس في منشوريا فقط بل في انحاء الصين كلها، ومن ثم ستعرض حقوق اليابانيين إلى الخطر، وعلى هذا الاساس فإن الحكومة اليابانية توصلت إلى مقترح، مفاده ان الاعتراف الحقيقي من الصين بحقوق ومصالح اليابان في تلك المنطقة يجب ان يتم عن طريق التوصل إلى اتفاق بينهما[٧٦٥]، ويستند على المبادئ الأساسية التي تضمنت[٧٦٦]:

١- ان لايكون هناك اعتداء من أي طرف على الطرف الآخر.
٢- احترام كل طرف للسيادة الاقليمية للطرف الاخر.
٣- تتعهد الحكومة الصينية في منع فرض المقاطعة التجارية بالقوة.
٤- تتعهد الحكومة الصينية بحماية ارواح وممتلكات الرعايا اليابانيين المحتمين في الصين.
٥- الاعتراف واعادة تأكيد البلدين على الحقوق الواردة في المعاهدات الموقعة بينهما.

ومن خلال الاطلاع على المبادئ الخمس الأساسية السابقة، فإن النقطة الاكثر أهمية والأكثر خطورة تتمثل بالمبدأ الخامس إذ أن اليابان تصر على شرط

---

[765] Westel W., Op.Cit, P. 141.

[766] Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) to the Secretary of Statem In 6/ November/ 1931, F. R. U. S, 1931- 1941,Op.Cit , P. 58.

مسبق بغية سحب قواتها من الصين بعد تعهد الاخيرة على التأكيدات الواردة فـــي معاهدات سابقة والتي كانت محل نزاع بين البلدين ولسنوات عديدة، فعلى ســـبيل المثال موافقة الحكومة الصينية على الامتيازات والحقوق جميعها التـــي حصـــلت عليها اليابان في المعاهدة الموقعة بين الطرفين سنة (١٩١٥) بعد تقـــديم اليابـــان المطالب الواحد والعشرين إلى الصين التي تم تحجيمها خلال مؤتمر باريس ســـنة (١٩١٩) ومن خلال معاهدة القوى التسع في مـــؤتمر واشـــنطن البحـــري ســـنة (١٩٢٢).

وهذا ما ادركته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت ان اســـتخدام القوة العسكرية من اليابان لأجل التأثير في سير المفاوضات بين الطرفين ونتائجها أمر مرفوض من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وان سلوكها سيأتي متماشـــيا ومتوافقا مع مقررات مجلس العصبة، ومن ثم فإن انسحاب القوات اليابانية يجـــب ان لايكون مشروطا قبل التوصل إلى حل المسائل جميعها العالقة بين البلدين[٧٦٧]، فضلاً عن أن العمليات العسكرية اليابانية الاخيرة واحتلال مدينة (ستســـي هـــار/ Tsitsihar) لايمكن إلا عدّها خرقاً من الجيش الياباني لبنود معاهـــدتي بـــاريس والقوى التسع، وبناءً على ذلك قررت وزارة الخارجية الأمريكية، اتخـــاذ إجـــراء أكثر حدة من قبل تجاه اليابان من خلال اعلامها السفير اليابـــاني فـــي واشـــنطن (ديبوشي/ Debuchi)، انها ستنشر المراسلات جميعها التي تمت بـــين حكـــومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن للرأي العالمي[٧٦٨].

ولتخفيف حدة الأزمة اقترحت الحكومة اليابانية على مجلس العصبة تعيـــين لجنة محايدة لبحث المسائل كافة محل الخلاف بين الصين واليابان.

وافق مجلس العصبة على ذلك في الثالث والعشرين تشرين الثـــاني/ ١٩٣١ مع اضافة شرط أخير تضمّن إخطار كل من الصـــين واليابـــان قـــادة جيوشـــها

(767) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Great Britain (Dawes), In 10/ November/ 1931, F. R. U. S, 1931- 1941,Op.Cit, P. 41-44.

(768) Memorandum by the Secretary of State of a Conversation with the Japanese Ambassador (Debuchi) in 19/ November/ 1931, Ibid, P. 44-46.

المتواجدة هناك إصدار اوامر صارمة لاتّخاذ الاجراءات الضرورية كافة لتفادي تفاقم الحالة في منشوريا(٧٦٩).

وعلى الرغم من ذلك فإن العمليات العسكرية اليابانية استمرت وتوجهت حينها نحو مدينة (جن جو) مرة أخرى، عندها حذرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اليابان ان ذلك سيؤدي إلى تدمير المفاوضات السلمية الجارية في باريس، وان اليابان لن تحظى بدعم الرأي العام العالمي(٧٧٠) ، وأضافت محذرة أنَّ تقدم القوات اليابانية نحو مدينة (جن جو) سيغير رأي الشعب الأمريكي تماماً لغير صالح اليابان، وسيصبح من الصعب التأكيد له ان بنود معاهدتي (كيلوج- براين) والقوى التسع لم تخرق، لاسيما وان معاهدة القوى التسع تضمنت سيادة الحكومة الصينية فوق اراضيها واحترام استقلال الصين (٧٧١).

وصدر قرار عن مجلس عصبة الأمم في العاشر/ كانون الأول/ ١٩٣١ الذي تم تبنيه بالإجماع، إذ دعا إلى حث حكومتي الصين واليابان بالالتزام مرة ثانية بقرار مجلس العصبة الصادر من الثلاثين/ ايلول/ ١٩٣١، مع الدعوة لتشكيل لجنة خماسية لتقصي الحقائق ودراسة الاوضاع في منشوريا على ان تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى مجلس العصبة عند ظهور أمر يؤثر في العلاقات الدولية ويهدد السلام بين الصين واليابان(٧٧٢). وفي الحادي عشر/كانون الأول/ ١٩٣١ اعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من قرار مجلس العصبة من خلال ادلاء وزير خارجيتها (ستمسن) بتصريح بيّن فيه "ان الحل النهائي للأزمة المنشورية يجب ان يتم من خلال الوصول إلى اتفاق بين الصين واليابان.. وانها مهتمة جدا بالطرائق السلمية المستخدمة في الوصول إلى التسوية السلمية التي يجب ان تكون

(769) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Forbes), In 23/November/ 1931, F. R. U. S, 1931-1941 , Op.Cit, P. 48- 49.

(770) Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) to the Secretary of State, In 28 / November/ 1931, F. R. U. S, 1931-1941 , Op.Cit, P. 31- 53 ; Henry L. Stimson, Op.Cit, P. 227.

(771) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Forbes), In 8/ December/ 1931, Ibid, P. 54- 56.

(772) Resolution Adopted by the Council of the League of Nation, In 10/ December/ 1931, Ibid, P. 59-60.

متوافقة مع الالتزامات الواردة في المعاهدات التي نحن طرفا فيها، وان تلك هي المبادئ الأساسية والجوهرية التي نكافح من أجلها...وأنَّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعد قرار مجلس العصبة الصادر في العاشر/ كانون الأول/ ١٩٣١ قراراً يمثل خطوة ايجابية لتقدم المفاوضات التي ادارها رئيس مجلس العصبة[٧٧٣].

وتزامنت هذه الاحداث مع سقوط حكومة حزب (المنسايتو) المعتدلة في الحادي عشر/كانون الأول/ ١٩٣١ لتليها حكومة حزب (السايوكاي) المعارضة والمؤيدة (للسياسة الايجابية) لليابان تجاه منشوريا- أي سياسة التدخل في شؤون الصين-، لذلك فإن محاولات وزير الخارجية الأمريكي (ستمسن) للمصالحة من خلال كبح جماح العسكريين اليابانيين ومغامراتهم في الخارج قد انتهت[٧٧٤]، لتبدأ مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليابان.

وعلى الرغم من القرارات الصادرة من مجلس العصبة لتفادي وقوع أي نوع من التصادم بين الصين واليابان، إلا أن التقارير التي وصلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية خلال شهر كانون الأول/ ١٩٣١ اشارت كلها إلى وجود خطط عسكرية يابانية لإجبار القوات الصينية على الانسحاب إلى جنوب منطقة سور الصين العظيم[٧٧٥]، واشارت التقارير أيضاً إلى أن القوات اليابانية سيطرت على ضريبة الملح والاموال المودعة في بعض البنوك الصينية في منشوريا، إلا أن (اينوكاي سايوكي/ Inukai Tsuyoki)[٧٧٦] رئيس وزراء اليابان انكر صحة تلك التقارير

---

(773) Telegram from the Secretary of State to the Minister in China (Johnson), In 11/ December/ 1931, Ibid, P. 60-62.

(774) Henry L. Stimson, Op.Cit, P. 232.

(775) Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) to the Secretary of State , In 22/ December/ 1931, F. R. U. S , 1931- 1941, Op.Cit, P. 65.

(٧٧٦) اينوكاي سايوكي: ولد سنة ١٨٥٥، ودرس القانون، وفي سنة ١٨٨٠ شارك في اول انتخابات برلمانية فأصبح عضوا فيه، وبعد سقوط حكومة (واكاتسوكي) اصبح رئيسا للوزراء سنة ١٩٣٠ حتى الخامس والعشرين/ايار/١٩٣٢ عندما هوجم في مكتبه من مجموعة من ضباط البحرية ذوي الرتب الدنيا وقتل على اثر ذلك الهجوم، للمزيد ينظر:

Seiichi Iwao, Op.Cit, P354-356.

واضاف "ان العمليات العسكرية لليابان في منشـوريا هـدفها ابعـاد العصـابات المسلحة الصينية وايقافها وان ما حصل في منشوريا أمر مؤقت، وان اليابان ليس لديها خططا للتوسع الاقليمي في منشوريا أو خططا لأنتهاك السيادة الصينية علـى اراضيها، وان اليابان ملتزمة بسياسة الباب المفتوح...التي ستحترم بشدة من قبلنا حال عودة الظروف الطبيعية إلى ما كانت عليه سابقا"(٧٧٧).

وعلى الرغم من التأكيدات كلها التي صدرت عن الجانب الياباني والوعـود بعدم التقدم أكثر في الصين واحترام سياسة البـاب المفتـوح... إلا أن الحكومـة اليابانية صرحت في السابع والعشرين/ كانون الأول/ ١٩٣١. "بسبب مقتضـيات الحالة الراهنة فإن القوات اليابانية ستستمر في عملياتها العسكرية ضد العناصـر المسلحة في المنطقة"(٧٧٨)

عندها بدأت مخاوف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تزداد مـن خطـر التوسع الياباني في الصين وادركت أيضاً ان ذلك سيعرض مصالحها للخطر ليس في الصين فقط بل في منطقة الشرق الاقصى بأكملها، ومن ثم ستصـبح اليابـان العدو الذي يجب التصدي له سياسياً بل وحتى عسكرياً.

لذلك وجهت وزارة الخارجية الأمريكية برقية عرفت (بوثيقة عدم الاعتراف) إلى وزارة الخارجية اليابانية في السابع/كانون الثاني/ ١٩٣٢ تبلغهـا انـه :"فـي ضوء الظرف الراهن ووفقا للحقوق الأمريكية والتزامات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تجد من واجبها ان تعلم الحكومة اليابانيـة وحكومـة جمهوريـة الصين بأنها لاتسمح بمنح أية صبغة قانونية لأية حالة يمكن ان تنجم عن الظـرف الحالي في الصين، وانها لا تنوي الاعتراف بأية معاهدة قد تضعف من الحقـوق الواردة للولايات المتحدة الأمريكية في المعاهدات الموقعـة سـابقا مـع الصـين واليابان واطراف أخرى، وبضمنها المعاهدات التي تضمن احترام سيادة الحكومة

---

(777) Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) to the Secretary of State, In 24/ December / 1931, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 67-68;

جواهر لال نهرو، المصدر السابق، ص ٣٧٣.

(778) Statement by the Japanese Government, In 27 December/ 1931, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 72-75.

الصينية فوق اراضيها واحترام استقلال الصين، أو قد تضعف من السياسة الدولية المتعلقة بالصين التي تعرف بسياسة الباب المفتوح، وان حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكية سوف لا تعترف بأية معاهدة أو اتفاق يـــأتي متناقضـــا مـــع المواثيـــق والالتزامات الواردة في (معاهدة باريس) الموقعة السابع والعشـــرين/اب/ ١٩٢٨، تلك المعاهدة التي تدخل فيها كل من الصين واليابان اطرافاً موقعة عليها"(٧٧٩).

ولتبرير العمليات العسكرية اليابانية في الصين مضت الحكومة اليابانية فـــي تأكيداتها السابقة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على علاقاتها الجيـــدة معها من جهة ولإبعاد الشكوك حول نواياها التوسعية في الصين من جهة أخـــرى، ومن خلال ردّها الجوابي المقدم في السادس عشر/ كانون الثاني/ ١٩٣٢ لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية "وفيما يتعلق بسياسة الباب المفتـــوح فـــإن الحكومـــة اليابانية اعلنت مراراً انها تعد تلك السياسة واحدة من الملامح الأساسية للسياســـة العامة في الشرق الاقصى، وانها تأسف جدا لعدم فعالية تطبيـــق تلـــك السياســـة وتضاؤلها، بسبب الظروف غير المستقرة التي تسود الصين، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك السياسة ستبقى مستمرة... وان اليابان ليست لديها النية لتتبنـــي وســـائل غير مناسبة قد تضعف الحقوق العامة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي الصين... وان الصينيين يفتقرون إلى سلطة تنظم امـــورهم وتـــأمن لهـــم حالـــة متحضرة للعيش"(٧٨٠).

ولم تتمكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ أية إجراءات عسكرية أو اقتصادية بحق اليابان، وعند البحث عن إمكانية اتخاذ العقوبات الاقتصادية، انقسم الرأي العام الأمريكي بين اتجاهين، الأول ومثلته الطبقة المثقفة مـــن الامـــريكيين الذي نادي بضرورة إنزال العقوبات الاقتصادية بحق اليابان، أما الآخر فمثله كبار رجال الأعمال الامريكيين، الذين وجدوا في العقوبات الاقتصادية ضـــربة قويـــة

(779) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Forbes) In 7/ January/ 1932, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 76 ; Westel W., Op. Cit, P. 205-206 ; Henry L. Stimson, Op.Cit, P23 ; Samuel Flagg, Op.Cit, P.814.

(780) Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) to the Secretary of State, In 16/ January/ 1932, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 76-77 ; Westel W., Op.Cit, P. 208.

للاقتصاد الأمريكي بشكل عام، ولمصالحهم بشكل خاص، ذلـــك لأن مثـــل هـــذه الإجراءات ستؤدي إلى خسارة الزبائن اليابانيين الـــذين مـــازالوا يشـــترون مـــن الولايات المتحدة الأمريكية السلع المصنعة والنفط، وغيرها من المواد الاولية على الرغم من اُستمرار الأزمة الاقتصادية، ونتيجة لإسقاط العقوبات العسكرية ولتباين الرأي العام الأمريكي حول فرض العقوبات الاقتصادية اكتفى رئـــيس الولايـــات المتحدة الأمريكية (هوفر) بإنزال العقوبات المعنوية بحق اليابان.(٧٨١)

وتجلى الموقف الأمريكي من خلال الوثيقـــة المســـماة بـــــ (وثيقـــة عـــدم الاعتراف) او ما عرف (بمبدأ ستمسن) في السابع/كانون الثاني/ ١٩٣٢- وتكمـــن أهمية تلك الوثيقة من خلال الأحداث التي تلتها- لأن الاعلان الاخيـــر لحكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية جعل المجتمع الدولي يولي اهتماما اكبر بهـــا، لأنهـــا استطاعت ان تسلط نوعا من التأثير على عصبة الأمم في طريقـــة تعاملهـــا مـــع الأزمة المنشورية لإنهاء المسألة وحلها، أما الردّ الياباني فإن أهميته تكمـــن فـــي الجهود الكثيرة التي بذلتها وزارة خارجية اليابان لتأكيد أهمية العلاقات اليابانيـــة- الأمريكية ولأسباب عديدة، أما استخدام عبارة (وسائل غير مناسبة) فإنه يعني انها قد تستخدمها في المستقبل لصالحها وتدافع عنها، كما وضّح ان الصـــين يســـودها وضع سياسي غير مستقر مما يجعلها غير قادرة على الالتزام بالبنود الواردة فـــي معاهدة القوى التسع، وهذه الحالة ستؤهل اليابان الى عدم الالتزام بتلـــك البنـــود، وأخيراً فإن الردّ الياباني اثار نقاشاً استخدمته لاحقاً للدفاع عن دور قواتهـــا فـــي تأسيس إدارة مدنية في منشوريا مستقلة عن سلطة الحكومة الصينية.

إلا أن مبدأ (عدم الاعتراف) الامريكي حمى بالكامـــل الوضـــع الاخلاقـــي والمعنوي للولايات المتحدة الأمريكية، طالما انه يمكن ادآؤه بدون اللجـــوء إلـــى العمل العسكري ومع ذلك فإنه لم يكن ناجحا في تحقيق الهدف منه إذ لم تسانده أية قوة دولية كبرى.(٧٨٢)

---

(٧٨١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(782) Henry L. Stimson, Op.Cit, P. 237.

لذلك قامت اليابان بعد احتلال منشوريا والسيطرة عليها لتنفيذ مخططاتها التوسعية فيها، وبدأت تعد العدة لإقامة حكومة منشورية مستقلة عن حكومة الصين مدعية ان حكام الاقاليم الصينية هم الذين يخططون لإقامة حكومة مستقلة لهم في منشوريا بدافع حماية الارواح والممتلكات والدفاع عن الذات، وان من واجب الحكومة اليابانية تقديم الدعم الكامل لتشكيل هذه الحكومة، بالقوة العسكرية والمادية(٧٨٣)، معلنة في الوقت نفسه ان موقف الحكومة اليابانية سيبقى ثابتا تجاه منشوريا لكونها ارضا صينية(٧٨٤).

وأقدمت اليابان في الثامن عشر/كانون الثاني/ ١٩٣٢ بالهجوم على مدينة (شنغهاي)، لتحقيق غاياتها التي تمثلت بمحاولتها اضعاف الحكومة المركزية الصينية معنويا خطوة اولى لأنهيارها التام والسيطرة على العاصمة التجارية للصين، ومن ثم لكي تتمكن من الضغط على الحكومة الصينية واجبارها على الاعتراف بالإحتلال الياباني لمنشوريا مقابل انسحاب وتخلي اليابانيين عن مدينة (شنغهاي) التجارية(٧٨٥)، فضلاً عن صرف الانظار عما يحدث في منشوريا مما جعل اليابان أكثر حدية في التصرف بالمنطقة.

ونتيجة لذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبأتفاق مع الحكومة البريطانية مشروع قرار قدم أيضاً لمجلس العصبة في الثاني عشر/شباط/ ١٩٣٢ مفاده "أنه طبقا للبند السابع من معاهدة القوى التسع، فإن الدول الموقعة على هذه المعاهدة لها الحق بإجراء الاتصالات فيما بينها لطرح وجهات نظرها حول مسائل متعلقة بالصين، لاسيما تلك التي تتعلق بمعاهدة القوة التسع و(معاهدة باريس) بعد الاحداث التي شهدتها منشوريا... وان انتشار الأعمال العسكرية من منشوريا لكي تشمل مدينة (شنغهاي) يهدد المصالح المباشرة للدول الكبرى... لاسيما وان اليابان

---

(783) Telegram from the ambassador in Japan (Forbes) To the Secretary of State, In 16/ January/ 1932, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 78-79.

(784) Telegram from the Ambassador in Japan (Forbes) To the Secretary of State, In 19/ January/ 1932, Ibid, P. 79.

(785) Westel W., Op.Cit, P. 360-361.

حشدت بحدود (٤٠) سفينة حربية معززة بقوات برية كبيرة... وان تلك الأعمال تعد تهديدا مباشرا لأستمرار المعاهدات المشار إليها سابقاً، وخصوصاً بعد رفض اليابان الموافقة على اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب في النقاشات الدائرة في مجلس عصبة الأمم"[٧٨٦]

وعلى الرغم من الاحتجاجات الرسمية كلها التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة اليابانية فيما يتعلق بمنشوريا، ففي الثامن عشر/شباط/ ١٩٣٢ عقد مجلس في مدينة (موكدن) في منشوريا تألف من (٧٠٠) شخص اعلنوا فيه أنهم يمثلون سكان منشوريا، وفي الواقع ان اليابانيين انتخبوا اعضاء هذا المجلس من بين الصينيين الذين قبلوا التعاون معهم لتجنب الحرب الاهلية المحتملة في الصين[٧٨٧].

وإنَّ انعقاد هذا المجلس كما يبدو هو خطوة اولى نحو تأسيس دولة مستقلة في منشوريا وجعلها حكومة عميلة موالية لليابان، وفي الاول/اذار/ ١٩٣٢ نادى هذا المجلس بأستقلال منشوريا، وفي التاسع/ اذار تشكلت حكومة (منشوكو/ Manchukuo) وهو الاسم الذي اصبح يطلق على حكومة منشوريا، ونصب على رأسِها (بو– يي/ Pou-Yi) وهو آخر أمير من سلالة اسرة (المانشو) التي حكمت الصين حتى سنة (١٩١١) وكان عمره ثلاث سنوات، لذلك فعند تنصيبه على رأس الحكومة الجديدة لقب (بوصي منشوريا)[٧٨٨] .

وسرعان ما تدفقت رؤوس الاموال اليابانية إلى دولة (منشوكو) وتم مد سكك الحديد للأغراض التجارية والعسكرية[٧٨٩]، ثم اخذ اليابانيون في تدريب جيش محلي لحكومة (منشوكو) مؤلف من الصينيين[٧٩٠]وبهذا فإن اليابان خلقت خطراً دولياً يمتد خارج حدودها كونه لم يعد نزاعا مسلحا بين الصين واليابان فقط

---

(786) Telegram from the Secretary of State to the Minister in Switzerland (Wilson), In 12/ February/ 1932, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 80-82.

(٧٨٧) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٢١.

(٧٨٨) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ؛ جواهر لال نهرو، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٧٨٩) فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة، ص ١٥٣.

(٧٩٠) جواهر لال نهرو، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

بل كان أول خرق واضح لمعاهدة (فرساي ١٩١٩) التي انهت الحــرب العالميــة الاولى[٧٩١] والمعاهدات الدولية الأخرى التي تلتها.

وبناءً على ذلك اصدرت الجمعية العمومية التابعة لعصبة الأمم قرارها فــي الحادي عشر/آذار حول اعلان استقلال منشوريا عن الصين، الذي أقر ان اليابان قد خرقت البند العاشر[٧٩٢] من ميثاق عصبة الأمم عندما خرقت السيادة الاقليميــة للصين وحاولت تغيير استقلالها السياسي، ودعا القرار أيضاً إلــى تشــكيل لجنــة مؤلفة من (١٩) عضوا بأُستثناء الطرفين المتنازعين[٧٩٣] وعند اخذ ذلــك بنظــر الاعتبار قررت الجمعية العمومية فيما يتعلــق بــالنزاع الصــيني- اليابــاني، أنَّ بالامكان تسويته على وفق الفقرة الثالثة من البنــد الخــامس عشــر[٧٩٤] لميثــاق العصبة، ورحبت اليابان بهذا القرار الذي عدته ضرورياً لأجــل تحقيــق الســلام العالمي[٧٩٥]، اما الولايات المتحدة الامريكية فقد عبّرت عن موقفها من القرار "انه يعزز القانون الدولي ويوفر الاساس لبناء السلم العالمي"[٧٩٦].

ومما تجدر الاشارة اليه ان اليابان حاولت فصل القضــية المنشــورية عــن قضية (شنغهاي) في المناقشات التي جرت داخل عصبة الأمم، لذلك نجد أن اليابان وافقت على قرار العصبة الصادر في الحادي عشر/اذار، ودخلت في مفاوضــات

---

(791) Cordell Hull, Op.Cit, P. 271.

(٧٩٢) البند العاشر ينص على: ان اعضاء عصبة الأمم يتعهدون بالأحترام والحفاظ علــى الســيادة الاقليميــة والاستقلال السياسي لأعضاء العصبة كافة من أي عدوان خارجي.

(٧٩٣) لأجل البحث عن طريق لحل النزاع في منشوريا فإن عصبة الأمم شكلت لجنة مؤلفة من (١٩) عضــوا لتقصي الحقائق في منشوريا برئاسة الفايكونت البريطاني (ليتن) لذلك عرفــت (بلجنــة ليــتن لتقصــي الحقائق)، وضمت أيضا ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وفرنسا وايطاليا وبقية الاعضاء المشاركة في عصبة الأمم بأستثناء الطرفين المتنازعين.

Walter Phelps, Op.Cit, P. 724

(٧٩٤) الفقرة الثالثة من البند الخامس عشر نصت على: إذا ما برز بين اعضاء العصبة أي نزاع قد يقود إلــى قطع العلاقات بين الدول فإن المجلس سيحاول ايجاد تسوية لذلك النزاع .

Westel W., Op.Cit, P. 679.

(٧٩٥) حول بنود القرار ينظر: Ibid, P. 300-301.

(6) Ibid, P. 304.

مع الحكومة الصينية لحل قضية (شنغهاي)، وبالفعل اسفرت تلك المفاوضات عن عقد (مؤتمر شنغهاي) في الرابع والعشرين/ اذار الذي تمخض عنه التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في الثلاثين/ اذار لإيقاف الأعمال الحربية في (شنغهاي)[٧٩٧]، كمحاولة من اليابان لإبعاد الانظار عن قضية منشوريا ولكي تبيّن للرأي العالمي انها ملتزمة بالقرارات الصادرة من عصبة الأمم، إلا أنها اعلنت في الرابع/نيسان/١٩٣٢، إذا ما اصرت الجمعية العمومية للعصبة في المضي بنقاشاتها للأزمة المنشورية أكثر مما هو وارد في قرارات مجلس العصبة الصادرة في الثلاثين / ايلول و العاشر/كانون الأول/ ١٩٣٢، فإن اليابان ستجد نفسها مجبرة لسحب وفدها من اجتماعات الجمعية العمومية معلنة في الوقت نفسه ان لليابان مصالح اقتصادية وسياسية في منشوريا[٧٩٨]، الأمر الذي يعني ان الوعود التي قطعتها اليابان في المعاهدات والتزاماتها بها قد بدأت تخرق.

وأدركت الإدارة الأمريكية النتائج التي ستؤول إليها الأمور فيما إذا كانت العناصر العسكرية القديمة والاقطاعية في اليابان اصبحت لديها اليد العليا ثانية، وان القوى المعتدلة في اليابان التي حاولت مؤخرا التعاون مع الغرب أصبحت قليلة التأثير في الحياة السياسية في اليابان، من خلال عمليات الاغتيال المتتالية للعناصر القيادية المعتدلة في اليابان.[٧٩٩]

وبالفعل كانت من جملة هذه النتائج وصول التقارير إلى وزارة الخارجية الامريكة التي أفادت ان النظام الحالي في منشوريا سيطر على دوائر الكمارك الصينية في منشوريا وهناك نوايا لتعيين مفتش عام لهذه الدوائر الذي سيكون من الخبراء اليابانيين، الأمر الذي يعد تقاطعا واضحا مع مصالح الولايات المتحدة

---

(٧٩٧) حول قضية شنغهاي ينظر :

Ibid, P. 309- 362.

(798) Memorandum by the Secretary of State, In 4/April/ 1932, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 87-89.

(799) Letter from Sir J. Simon (Geneva) to Mr. MacDonald, In 16/ April/ 1932, D. B. Second Series, Vol. X, London, 1969, P. 321-322.

الأمريكية في منشوريا[٨٠٠] لكون عائدات دوائر الكمارك تلك تعد المصدر الرئيس لتسديد القروض الاجنبية ومنها الأمريكية المقدمة إلى الحكومة الصينية سابقا.

وتوصل الممثلون المشاركون في (لجنة ليتن لتقصي الحقائق) في السادس عشر/ تموز/ ١٩٣٢ إلى فهم موحد وهو (أنَّ إلاجراء الذي اتخذته اليابان في منشوريا يستند إلى ادعائين كاذبين الأول بدعوى الدفاع عن النفس والآخر بحق تقرير المصير بالنسبة لأقليم منشوريا، وان كلا الادعائين لايبدوان مقنعين، وان تدمير خط سكة الحديد والحوادث التي تلتها تم التخطيط والتنفيذ لها بعناية من اليابانيين، وان خطوة تشكل اليابان لدولة عميلة سينجم عنها سلسلة أحداث تقود في المستقبل إلى قيام حروب مع الصين والاتحاد السوفيتي)، وخلص اعضاء اللجنة جميعهم الى الاستنتاج الآتي (ان كل ما يجري في (دولة منشوكو) في اقليم منشوريا يخضع إلى السلطة المباشرة في طوكيو).[٨٠١]

وكدليل على هذه الاستنتاجات فإن اليابان وسعت من اعترافها (بدولة منشوكو)، ففي الخامس عشر/أيلول/١٩٣٢ دخلت في معاهدة مع الكيان السياسي في منشوريا، من خلال توقيع الطرفين على البروتوكول الذي نص على ان اليابان تعترف (بدولة منشوكو)، بناءً على الارادة الحرة لمواطنيها الذين قاموا بتنظيم أنفسهم وتأسيس دولة لهم، كما اعلنت حكومتا اليابان و(منشوكو) رغبتهما في تأسيس علاقة حسن جوار بينهما واحترام الحقوق الاقليمية الواحدة تجاه الاخرى وذلك بغية تأمين السلم في منطقة الشرق الاقصى، وان الطرفين اتفقا على[٨٠٢]:-

١- ان دولة منشوكو تؤكد الحقوق والمصالح جميعها للرعايا اليابانيين ضمن منطقة منشوكو الواردة في المعاهدات الموقعة بين الصين واليابان سابقا.

---

[800] Memorandum by the Under Secretary of State (Castle) of Conversation With the Japanese Ambassador (Debuchi), In 29/ June/ 1932, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 91-92.

[801] Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to The secretary of State in 16/ July/ 1932, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 93-95.

[802] Telegram From the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 15/ Sebtember / 1932, Ibid, P 103.

٢- ان حكومتي اليابان ومنشوكو تعترفان بأن أي خطر تجاه اراضيها أو تجاه السلم في المنطقة يعد خطرا على الطرف الآخر، لذلك فإن كلا الطـــرفين سيتعاونان في الحفاظ على أمنهما الوطني، ولهذا الغرض ســتكون هنـــاك حاجة لبقاء بعض القوات اليابانية في منشوكو.

ولو تم القاء نظرة على البروتوكول السابق من زاوية ثانية، لوجد أن اليابان سعت من وراء عقده تحقيق مجموعة من الاهداف، انها ستصبح أكثر حرية فـــي المنطقة، وسيسمح لها ببقاء قوات عسكرية لها هناك إلى أي تاريخ تراه ضـــروريا وان الشيء الاكثر أهمية هو اعتراف دولة منشوكو بالمعاهدات كلها الموقعة سابقاً بين الصين واليابان، وذلك يعني اعترافها بالمعاهدة الموقعة سنة (١٩١٥) والتـــي اعترفت بالمطالب الواحد والعشرين التي فرضتها اليابان على الصين.

وأعقب ذلك اعلان اليابان في الحادي والعشرين/ تشرين الثاني/ ١٩٣٢ "ان أي حل من عصبة الأمم لايأخذ بنظر الاعتبار الاعتراف بدولة منشوكو فسيُرفض من اليابان نفسها... وان الحكومة اليابانية قد تجبر ان تتخذ موقفا إلى جانب الرأي العام الياباني الملتهب ضد الولايات المتحدة الأمريكية في حالة وقوع حادثـــة مـــا" [٨٠٣]، إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تدرك تمامـــا ان الشـــعب الياباني استثير عداؤه ضد الولايات المتحدة الامريكية[٨٠٤]، ويبدو أن ذلك قد دبـــر وخطط له للحصول على الدعم الشعبي داخل اليابـــان للسياســـة التـــي انتهجهـــا العسكريون في منشوريا، ولخلق حالة نفسية لدى اليابانيين للخوف من الحكومـــات الاجنبية.

ومع بداية سنة ١٩٣٣ تلاحقت الاحداث التي كنت تدل على النوايا التوسعية لليابان في الصين، ففي الخامس عشر/كانون الثاني شنت القوات اليابانية عمليات عسكرية شملت الاراضي القريبة من مدينة (شنغهاي كـــاوان/ Shanhai kwan)

---

[803] Telegram From the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 21/ November / 1932, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 104- 105.

[804] Telegram from the Secretary of State to the Minister in Switzerland (Wilson), In 21/ November/ 1932,Ibid P. 105-107.

وفي الوقت نفسه اعلنت اليابان انها ليست لديها طموحات اقليمية في منطقة جنوب سور الصين العظيم(٨٠٥).

ومع اُستلام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (فرانكلين روزفيلت)(٨٠٦) حكم البلاد في بداية سنة ١٩٣٣، صرح "بأن السياسة الخارجية الأمريكيـــة يجـــب ان تتماشى مع المعاهدات الدولية التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيهـــا، وان هذا الموضوع هو حجر الزاوية التي تســـتند اليهـــا العلاقـــات كافـــة بـــين الدول"(٨٠٧).

ومع هذا كله اعلنت (دولة منشوكو) في الثالث والعشـــرين/ شـــباط/ ١٩٣٣ تصميمها في القضاء علـــى القـــوات غيـــر النظاميـــة فـــي مقاطعـــة (جيهـــول/ Jehol)(٨٠٨)، التي تعد مفتاحاً استراتيجياً مهماً لغزو شمال الصـــين، إذ أن هـــذه المنطقة يقطنها وبشكل أساس شعب (المنغول) وهي تشكل جزءاً مهماً مما يعـــرف (بمنغوليا الداخلية/ Inner Mangolia)(٨٠٩) معلنة انها جزء من (دولة منشوكو)، وان وجود تلك القوات غير النظامية هناك أمر لا يتوافق مع استعادة السلام فـــي المنطقة(٨١٠)، وهذا يعني ان القوات اليابانية ســـتكون ملزمـــة بمســـاعدة (دولـــة منشوكو) وفقاً للمعاهدة الموقعة بين الطرفين.

---

(805) Memorandum by the Secretery of state, in 5/ January/ 1933, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, p. 107- 108,

جواهر لال نهرو، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(٨٠٦) فرانكلين روزفيلت: ولد في الثلاثين/كانون الثاني/١٨٨٢، واكمل دراسته في جامعة هـــارفرد، احتـــل المرتبة الثانية والثلاثين لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية فحكم للمدة بين ١٩٣٣-١٩٤٥، اذ انتخـــب ثلاث مرات ليشغل ذلك المنصب بعد منافسة (هوفر)، وبعد فوزه فـــي الانتخابـــات وضـــع برنامجـــا= = للتخفيف من الازمة الاقتصادية الي عمت البلاد ، فضلا عن عمله فـــي تـــوفير الوظـــائف للشـــعب الامريكي،. وتوفي في الثاني عشر/نيسان/١٩٤٥، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.10, P.172-173.

(807) Telegram from the secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), in 18/ January/ 1933, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 109.

(808) Memoramdum by the secretary of state, In 23/ Fabruary/ 1933,Ibid p. 112.

(٨٠٩) سميت كذلك لتمييزها عن منغوليا الخارجية التي كانت تحت سيادة الاتحاد الســـوفيتي الســـابق، ينظـــر الخارطة رقم (٧).

(810) Westel W. , OP. cit, p. 505- 506.

تم تبني القرار الصادر في الرابع والعشرين/ شباط/ ١٩٣٣ مـن الجمعيـة العمومية لعصبة الأمم الذي أفاد "ان اعضاء عصبة الأمم ينـوون الإمتنـاع عـن إتخاذ أية خطوات انفرادية فيما يتعلق في الوضع في منشوريا، وانهم سيسـتمرون بالتعاون مع الدول غير المنتمية للعصبة للتوصل إلى قرار مناسب حـول أزمـة منشوريا"(٨١١)، من خلال تشكيل لجنة استشارية(٨١٢)، وبذلك دعت العصبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا للمشاركة في المباحثات حول الموضـوع التـي اعربت عن استعدادها للتعاون مع اللجنة الاستشارية المنبثقة مـن العصـبة فـي إجراءاتها كلها (٨١٣)، ولاسيما فيما يتعلق (بمبدأ عدم الاعتراف) (بدولة منشوكو).

وجاء ردّ فعل الحكومة اليابانية على القرار الصادر في الرابع والعشـرين/ شباط بأنسحاب الوفد الياباني من الجمعية العمومية لعصبة الأمـم فـي الخـامس والعشرين/ شباط(٨١٤).

إلى جانب ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لفتت انظار الحكومة اليابانية في السابع والعشرين/ شباط/ ١٩٣٣ إلى مسألة غاية في الأهمية مبينة "ان الحرب التي تدور بالقرب من سور الصين العظيم... كونها حربا كبيرة من شأنها ان تدمر ما توصل إليه شعب اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من بناء حضارة متقدمة... لاسيما واننا طورنا مجتمعاً صناعياً حديثاً لا يحتمل حرباً... وان شعب اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمدان على قدراتهما الذاتية في الحياة انما يعتمدان على التجارة الخارجية لتأمين تجهيزاتهما واحتياجاتهما من الغذاء والمواد الأخرى"(٨١٥).

---

(811) Resolution Adopted by the Assembly of the league of nations on 24/ Fabruary/ 1933, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 113.

(٨١٢) تم تشكيل اللجنة الاستشارية من الجمعية العمومية التابعة لعصبة الأمم لتقديم المساعدة في المفاوضـات الجارية بين الطرفين المتخاصمين وتشكل اعضاؤها من الحكومات المشاركة في العصبة.

(813) Westel W., op. cit, p. 501.

(814) Ibid, p. 482- 486.

(815) Memoramdum by the secretary of state, In 27/ February/ 1933, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 116- 117.

وقامت اللجنة الاستشارية، التي تم تشكيلها لمساعدة الجمعية العمومية لعصبة الأمم، وفق قرار الاخيرة الصادر في الرابع والعشرين/ شباط، بإجراء سلسلة من التوصيات حول كيفية تطبيق الوثيقة الخاصة (بعدم الإعتراف بدولة منشوكو) التي اسستها اليابان في منشوريا[٨١٦]، وفي أثر ذلك انهت عصبة الأمم محاولاتها الفعّالة كلها للتوصل إلى حل عادل ومناسب للصراع الصيني- الياباني حول منشوريا[٨١٧].

وبعثت الحكومة اليابانية برقية إلى السكرتير العام للعصبة في السابع والعشرين/ اذار/ ١٩٣٣، اعلنت انسحابها من عضوية العصبة مبررة ذلك "ان عصبة الأمم لم تضع تلك التطورات ضمن حدود موضوع حق الدفاع عن النفس، وان التقرير التي تبنته الجمعية العمومية بإلقاء المسؤولية على عاتق اليابان فإن عصبة الأمم لم تضع بعين الإعتبار الظروف الحقيقية التي قادت إلى تأسيس دولة منشوكو... فإن العصبة تقطع الطريق تجاه استقرار منطقة الشرق الاقصى... وان الحكومة اليابانية واعتقاداً منها انه لم يبقَ لها أي باب لم تطرقه لإجراء تعاون أكثر بخصوص النزاع، لذلك على وفق الفقرة الثالثة من البند الأول من ميثاق عصبة الأمم تعرب اليابان عن نيتها بالانسحاب من تلك العصبة"[٨١٨]، وبذلك فلم تبق لليابان أية واجبات أو التزامات من البنود التي وردت في ميثاق العصبة، وأغلقت نقاشاتها حول الأزمة المنشورية والنزاع الصيني- الياباني.

---

(٨١٦) توصلت اللجنة إلى ان اعلان الاستقلال الذي اعده مندوبو هيئة اركان الحرب اليابانية لا يعبر عن وجهات نظر الاهالي، لذلك يجب عدم الاعتراف (بدولة منشوكو)، واقترح كحل بديل ان تمنح الاقاليم المنشورية داخل اطار الدولة الصينية نظام استقلال اداري داخلي وان تنسحب منها كل من القوات الصينية واليابانية وان يعهد بالأمن إلى رجال منشوريين،وبذلك فإن استنتاجات لجنة التحقيق لم توصِ بإعادة الممارسة الطبيعية للسيادة الصينية على منشوريا لأنها وضعت (دولة منشوكو) تحت نظام شبه الحماية.

(817) Westel W., op. cit, p. 509.

(818) Joseph C. Grew, Ten Years in Japan, Puplished By Simon and Schuster, Sixth Edition , United States of America, 1944, P.83-84.

وأثار انسحاب اليابان من العصبة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا، لأن ذلك يعني عدم التزام حكومة (دولة منشوكو) والمسيطرة عليها اليابان (بسياسة الباب المفتوح) مما يشكل ضررا كبيرا للمصالح الاقتصـــادية الأمريكيـــة هنـــاك، وبالفعل فإن السنوات اللاحقة أكدت تلك المخاوف، هذا من جانب، ومن جانب اخر فإن انسحاب اليابان من العصبة كان يعني اندحاراً حقيقاً للعناصر المعتدلـــة فـــي اليابان ومحدثاً تفوقاً تاماً للمؤسسة العسكرية وهيمنتها على الشؤون السياسية فـــي اليابان ومنشوريا التي تعد المجال الحيوي لليابان.

المبحث الثاني
(الموقف الأمريكي من مبدأ مونرو الاسيوي)

خلال السنوات الممتدة بين ١٩٣٣-١٩٣٥ حاولت كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تطبيع العلاقات بينهما. فعندما جاءت حكومة (روزفلت) مع بداية سنة ١٩٣٣ اتبعت الإدارة الأمريكية مسلكا متحفظا تجاه مشاكل الشرق الاقصى، إذ كانت هذه الإدارة منهمكة في مشاكلها الداخلية، لذلك صرح وزير خارجيتها (كودرل هل/ Cordel Hull) [٨١٩] أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في ايار/ ١٩٣٣ ان الولايات المتحدة الأمريكية لاتفكر في فرض حظر على اليابان وانها لن تنظم إلى أية إجراءات دولية في هذا الشأن[٨٢٠]، سواء أكانت العقوبات اقتصادية أم عسكرية.

أما اليابان فسعت هي الأُخرى الى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد ان تأزمت تلك العلاقات في أثر الغزو الياباني لمنشوريا، وتأسيسا على ورد سابقاً، فقد اثارت اليابان مسألة تجديد (معاهدة التحكيم)[٨٢١]، وتمديديها لخمس سنوات أخرى بعد ان جددتها آخر مرة في (الثالث والعشرين/آب/ ١٩٢٣)[٨٢٢]، لاسيما وان الطرفين اخفقا في تجديدها سنة ١٩٢٨ لأختلافهما حول المفردات الدبلوماسية التي وردت في مشروع معاهدة التحكيم المقترحة، إذ رأت الحكومة اليابانية ان معاهدة التحكم الموقعة بين الطرفين سنة

---

[٨١٩] كوردل هل: ولد في الثاني/تشرين الاول/١٨٧١، وعمل في مجلس النواب لمدة ٢٢ سنة منذ ١٩٠٧ حتى ١٩٢١ وثانية من ١٩٢٣ حتى ١٩٣١، وعمل كذلك في مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٣١ حتى ١٩٣٣، وشغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية منذ سنة ١٩٣٣ حتى ١٩٤٤، وفي سنة ١٩٤٥ حصل على جائزة نوبل للسلام للدور الريادي الذي لعبه في تأسيس الامم المتحدة، وتوفي في الثالث والعشرين/تموز/١٩٥٥، للمزيد ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol.6, P.131-132.

[٨٢٠] محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص٥٩.

[٨٢١] وقعت معاهدة للتحكيم بين الطرفين لأول مرة في الخامس/ايار/ ١٩٠٨ ، ثم مددت بأتفاق آخر في الثامن والعشرين/ حزيران/ ١٩١٣ ، ومرة ثانية في الثالث والعشرين/آب/١٩١٨.

[822]) F.R.U.S, 1923, Vol. II, , P 510- 512.

(١٩٠٨) التي جددت آخر مرة سنة (١٩٢٣) هي متشابهة في جوهرها واساسها من ناحية طبيعة المسائل التي يمكن حلها مع معاهدة التحكيم المقترحة، ولاٌختلاف وجهات نظر الطرفين حول المفردات الـواردة ذات الطبيعـة القانونيـة، عُلّقـت المفاوضات بشأنها بين الطرفين سنة (١٩٢٨)[٨٢٣].

لذلك أرادت اليابان اثارة الموضوع ثانية سنة ١٩٣٣ للحفاظ على العلاقـات الودية التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان خشـيت اليابـان مـن احتمال استخدام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القوة تجاهها بعد ان توسـعت في منشوريا، ذلك لأن (معاهدة التحكيم) التي تربط الطرفين استندت الـى تسـوية سلمية للنزاعات الدولية كافة التي يمكن ان تستبعد امكانية نشـوب الحـرب بـين الطرفين، التي لا يمكن حلها من خلال الوسائل الدبلوماسية وعندها يمكن احالتهـا إلى المحكمة الدائمية للتحكيم التي أُسست في (هيغ)[٨٢٤].

وظهرت مقالات عدة في الحـادي عشر/تشـرين الأول/ ١٩٣٣ أفـادت ان الحكومة اليابانية في ذهنها إجراء مفاوضات للتوصل إلى تجديد (معاهدة التحكيم) لكي تسهم في تحسين العلاقات بين البلدين، في حين وجـدت حكومـة الولايـات المتحدة الأمريكية ان الوقت غير ملائم لدراسة تلك المسألة[٨٢٥] لكـن العلاقـات الجيدة بين البلدين لم تستمر طويلا بسبب إعلان اليابان (لمبدأ مـونرو الاسـيوي) سنة ١٩٣٤.

وفي بداية القرن العشرين حاولت اليابان أن تطبق سياسة من شأنها التوسـع في شرق آسيا واقامة امبراطورية خاضعة لها، والعمل على إبعاد الدول الأخـرى عن هذه المنطقة[٨٢٦]، لكي تصبح لمفردها (حامية للسلم والأمن في منطقة الشرق الاقصى)، وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف فإنها طورت مبادءها المتعلقة (بالمصالح

---

(823) F.R.U.S, 1928, Vol. III, Washington, 1943, P. 136-146.

(824) Ibid, P. 141.

(825) Telegram fromt eh Ambassador in Japan (Grem) to the Secretary of State, In 11/ October/ 1933, F. R. U. S, Diplomatic Papers, 1933, The Far East, Vol. III., Washington, 1949, P. 747-748.

(٨٢٦) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ٦٥.

الخاصة(و(المصالح الكبرى والمتفوقة)، الـذي عـرف بأسم (مبـدأ مـونرو الاسيوي)[٨٢٧] المتضمن[٨٢٨]:

١- الجامعة الاسيوية[٨٢٩]: إذ كان لهذه الفكرة انصار عديدون وخاصة في الدوائر العسكرية، التي تدعو الى طرد الدول الاجنبية من الصـين والهنـد والفلبين واندونيسيا وغيرها على وفق شعار (آسيا للاسيويين) وفي اطار شعار (اليابان فوق آسيا)، لخدمة الأهداف التوسعية لليابان في آسيا.

٢- الدفاع عن النفس: ربطت اليابان مسألة غزوها منشوريا بمسألة الـدفاع عـن النفس، أي أنها ربطت مسألة أمنها وسلامتها بأمن وسلامة الصـين ومعارضة أي وجود لأية دولة أخرى في الصين، وهذا مـا بـدأت اليابان بتنفيذه منذ اعلانها ضم كوريا سنة(١٩١٠) حتى سـيطرتها على منشوريا من ١٩٣١-١٩٣٣، ومن الجدير بالذكر، ان هنـاك مدرستين في اليابان نادت بمبدأ الدفاع عن النفس همـا: المدرسـة القارية وتزعمها رجال الجيش، التي ترى ان سلامة اليابان لاتكون إلا بأرتباط اليابان بقارة آسيا والصين على وجه الخصوص، وترى ان العدو الرئيس لليابان هو الاتحاد السوفيتي، أما المدرسة الأُخرى فهي المدرسة البحرية التي تزعمها رجال البحريـة التـي تتطلـع للتوسع في القسم الجنوبي من المحيط الهادي وإقامـة إمبراطوريـة ضخمة تمتد من الملايو حتى نيوزلندة، وترى ان العـدو الـرئيس لليابان هو الولايات المتحدة الأمريكية من بعد بريطانيا.

---

(827) Paul Hibbert , Op.Cit, P 614.

(٨٢٨) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٩.

(٨٢٩) أول من نادى بهذه الفكرة (صن يات صن) بغية توحيد الصين واستقلالها من خلال التعاون مع الـدول الاسيوية كوسيلة للضغط على الدول الاجنبية لعدم التدخل في الصين، لكنه سرعان ما تخلى عـن هـذه الفكرة بعد ذلك.

٣-حق الحياة: ويرجع هذا المبدأ إلى فلسفة وزير خارجية اليابان في العشـــرينيات (شديهارا)، الذي رأى في مسألة التعاون الاقتصادي بـــين الصـــين واليابان افضل وسيلة لتحقيق مصلحة البلدين من خـــلال اســـتغلال موارد الصين الاقتصادية لضمان حياة اليابانيين ومعيشتهم.

٤- حق الزعامة في الشرق الاقصى: وهذا المبدأ كان واضحا من خـــلال رفـــع شعار (اليابان فوق آسيا).

٥- المصالح الخاصة لليابان في الصين: إذ ادّعت اليابان ان لها حقوقاً خاصة في الصين وان هذه الحقوق تشبه حقوق الولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك، وهذا ما عملت عليه اليابان لاسيما بعد الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) وفي اتفاقية (تافت-كاتسورا) مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بموجبها الاخيرة بمصالح اليابان في كوريا ومنشوريا مقابل اعتراف اليابان بالسيادة الأمريكية على جزر الفلبين واقرار سياسة الباب المفتوح فيها، واخيراً ما اتفق عليه فـــي مفاوضات (لانسنغ-ايشي) سنة (١٩١٧) بـــين الولايـــات المتحـــدة الأمريكية واليابان حول تحديد سياستها تجاه الصين.

وفي خضم الغزو الياباني لمنشوريا اعطت اليابان تعبيراً اكبر واقوى بالنسبة لمبدئها الخاص لوضعها في آسيا، فعلى أثر تقديم الدول الاجنبية القروض الماليـــة للصين بعد احتلال اليابان لمنشوريا، ادلى رئيس مكتب المعلومـــات والمخـــابرات التابع لوزارة الخارجية اليابانية (ايجي آمـــو/ Eiko Amau) تصـــريحا عـــرف (بتصريح آمو) في السابع عشر/نيسان/ ١٩٣٤ يبين الوضع الخاص لليابان مـــع الصين، ومعلنا عن مبادئ السياسة اليابانية تجاه الصـــين إذ "أن اليابـــان دعيـــت لممارسة اقصى جهد لها في تنفيذ مهمتها ومسؤولياتها الخاصة في شـــرق آســـيا، وان اليابان أُجبرت للانسحاب من عصبة الأمم بسبب اخفاقها فـــي التوافـــق مـــع وجهات نظر وأراء الاخرين حول المبادئ الأساسية والجوهرية لحفظ الســـلم فـــي شرق آسيا... وان لليابان وضعا مختلفا عن باقي الدول الأخـــرى فـــي الشـــرق

الاقصى للمهمة الملقاة على عاتقها... وتبعا لذلك فإن مسألة توحيد الصين والحفاظ على سيادتها الاقليمية أمنها امور ترغب اليابان في تحقيقها بشدة، لهذا فـإن أيـة محاولة من جانب الصين لكي تقع تحت تأثير دولة أخرى بمقاومة اليابان سـوف نعارضه أيضا وبشدة... وان أية عمليات مشتركة تقوم بها الدول الخارجية حتـى بأسم المساعدة المالية والتقنية في هذه اللحظة بالـذات (بعـد حادثـة منشـوريا وشنغهاي)، فإنه في نظرنا يمتلك أهمية سياسية... ان تلك الامور تقود بالنهاية إلى بعض التعقيدات مثل ايجاد مناطق للنفوذ في الصين أو حتى تقسيمها، مما سيشكل خطرا كبيرا على اليابان... وان مسـألة تزويـد الصـين بالطـائرات الحربيـة وبالمهارات وإرسال الخبراء العسكريين إلى الصين والتوقيع علـى عقـود لمـنح قروض مالية لأستخدامات سياسية من شأنه ان يضر كثيرا بالعلاقات الجيدة مـع اليابان..."[٨٣٠].

وتبريراً لما ورد في (تصريح آمو) الذي أثار حنق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حاول وزير خارجية اليابان (هيروتا كـوكي /Hirota Koki)[٨٣١] ان يبرر ذلك من خلال اعلانه ان ذلك التصريح اعطى انطباعاً خاطئـاً تمامـاً عـن السياسة اليابانية، وان اليابان ليست لديها النية من أي نوع للبحث عن امتيـازات خاصة لها في الصين وليست لديها النية لتقويض السلطة الإدارية وسيادة الصـين فوق اراضيها، ولن تقوم بأي إجراء في الصين من شأنه أن يستفز الدول الأخرى

---

(830) Unofficial Statement by the Japanese Foreign Office, In 17, April/1034, F.R.U.S, 1931-1941, P. 224-225 ; Paul Hibbert, Op.Cit, P. 14 ; Westel W., Op.cit, P. 627-629.

بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٨٣١) هيروتا.كوكي: ولد في سنة ١٨٧٨، ودرس في كلية الحقوق بالجامعة الامبراطورية اليابانيـة، وبعـد تخرجه سنة ١٩٠٥ عمل لبعض الوقت كموظف في مكتب الحاكم العام في كوريا، وفي السـنة التاليـة اجتاز اختبارا للعمل كدبلوماسي ليعمل في وزارة الخارجية اليابانية، وفي سـنة ١٩٢٣ اصـبح رئيسـا لمكتب شؤون اوربا وامريكا في الوزارة، وبعد ذلك وفي سنة ١٩٢٦ اصبح سفيرا لبلاده فـي هولنـدا، وفي سنة ١٩٣٠ اصبح سفيرا لبلاده في الاتحاد السوفيتي، وفي سنة ١٩٣٣ شغل منصب وزير خارجية اليابان، وبعد الحرب العالمية الثانية ادين (مجرم حرب) فأعدم سنة ١٩٤٨.

Seiichi Iwao, Op.Cit, P.343-344.

أو يأتي متناقضا مع بنود روح معاهدة القوى التسع(٨٣٢)، واعقب ذلك تسليم وزارة خارجية اليابان ترجمة (لتصريح آمو) أكدَّ ما ورد في مذكرة وزير خارجية اليابان من تبريرات إلا أنه يختلف في جوهره عما صرح عنه (آمو) في السابع عشر١٧/نيسان(٨٣٣).

وردّت وزارة الخارجية الأمريكية في الثامن والعشرين/نيسان/١٩٣٤ بتسليم وزارة خارجية اليابان برقية توضح موقفها تجاه التصريح، جاء فيها "ان المؤشرات القائمة لسلوك الحكومة اليابانية فيما يتعلق بمصالح اليابان والقوى الأخرى في الصين، اصبح أكثر تسلطيا على الصين إلى درجة انه تجاهل السلطة الصينية، لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد موقفها فيما يتعلق بمسألة الحقوق والامتيازات الدولية بشكل متساوٍ في الصين، وان ذلك يتماشى ومبادئ القانون الدولي والشروط الواردة في المعاهدات التي تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية كطرف موقع عليها... ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتأكيد الحقوق والامتيازات والمصالح الشرعية لها وهي تتوقع من الحكومات الأخرى ان تحترم ذلك"(٨٣٤).

واصلت اليابان مساعيها التصالحية مع الولايات المتحدة الأمريكية مبينة ان ذلك التصريح سبب سوء تفاهم بين البلدين، لذلك اعلن السفير الياباني (هيروسي سايتو/ Hirosi Saito) في آيار/١٩٣٤ ان سياسته الجديدة ستكون في اتجاه تعزيز علاقة الصداقة بين البلدين، واعقب ذلك تقديم (سايتو) في السادس عشر/آيار النقاط الثمان إلى الخارجية الأمريكية وبصورة سرية، وهي ما اسماها (افكاري الخاصة)، التي كانت تتحدث عن وجود شكوك أمريكية تجاه اليابان وشكوك يابانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا من خلالها أيضاً الى ان على البلدين ان يضع كل منهما ثقته بالآخر، وفي نزاهة واخلاص وثقته في

(832) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 25/April/ 1934, F.R.U.S , 1931-1941, Op.Cit, P. 227-228.

(833) Telegram from the Japanese Ambassador (Saito) to the Under Secretary of State (Phillips), In 25/April/ 1934, Ibid, P. 228-229.

(834) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 28/April/1934, Ibid, P. 231-232.

دوافعه السلمية أيضاً، واقترح صدور اعلان مشترك ياباني-امريكي حول منطقة الشرق الاقصى، يتضمن قيام حكومتي البلدين بتقديم وعد تتعاونان من خلاله أيضاً مع بعضهما البعض في تطوير التجارة وبشكل يعود بالنفع المشترك على بلديهما، وان تحترما أيضاً الممتلكات والحقوق والمصالح العائدة لهما في تلك المنطقة، وان تعترف الحكومتان وبشكل مشترك في أن وجود الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي مناطق واقعة في الجزء الشرقي من المحيط الهادئ وان وجود اليابان في منـــاطق واقعة في غرب المحيط الهادئ هما بمثابة عاملي استقرار رئيســيان، وان كلتـــا الحكومتين ستبذلان افضل الجهود لإقامة حكم القـــانون والنظـــام فـــي المنـــاطق المجاورة جغرافيا لمنطقتي نفوذها(٨٣٥).

وأدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نوايا اليابان، إذ أنها أرادت مـــن وراء ذلك منحها مباركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في حـــال ارســـالها قوات عسكرية إلى الصين، والى مناطق أخرى في الشرق الاقصى، وهـــذه هـــي نقطة البداية لتنفذ سياستها التي عرفت (بمبدأ مونرو) الجديد في الشرق الاقصـــى متظاهرة على انه شبيه لمبدأ (مونرو) الذي طبق من حكومة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي(٨٣٦)، وادركت أيضاً أن اليابان تنـــوي قيـــادة الشرق الاقصى بكامله، لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية عسكرية على تســـليحها البحري، معلنة انه في المحادثات التمهيدية لخفض الاسلحة البحرية التي ســـتجري قريبا، فإنها ستعارض مناقشة الوضع السياسي في الشـــرق الاقصـــى أو مســـائل مشابهة، وستناقش فقط الجانب البحري الصرف(٨٣٧).

وجاء رد وزارة الخارجية الأمريكية "ان مسألة توقيع الدولتين على اتفاقيـــة خاصة حول خطوط سياسية معينة تدل على ان العلاقات اصبحت متقاربـــة أكثـــر بيننا قياساً بعلاقات البلدين مع البدان الأخرى من خلال إعلان مشترك، لن تكـــون

(835) Telegram from the Japanese Ambassador (Saito) to the Secretary of State, In 16/May/1934, F.R.U.S, 1931-1941, Op.Cit, P. 232, 233.

(836) Cordel Hull, Op.Cit, P. 281-282.

(837) Memorandum by the Secretary of State, In 19/May/ 1934, F.R.U.S, 1931-1941, Op.Cit , P. 233-236.

له تأثيراته الفعّالة، لاسيما وان الشعب الأمريكي كان دوما معارضـا للنظريـات والممارسات التي تعطي انطباعا ان هناك تحالفا سياسيا فيمـا يخـص العلاقـات اليابانية- الأمريكية"(٨٣٨).

لذلك فإن محاولة حصول اليابان من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تعهد بإعلان مشترك لعدم استخدام القوة تجاه اليابان في حالة نشـوب أي خـلاف بين الطرفين، وذلك يعني اطلاق يد اليابان وبصورة قانونية في منطقـة الشـرق الاقصى، وعندها لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ايقافها، وهذا مالم توافـق عليه الاخيرة التي كانت على علم تام بالتطورات الداخلية السائدة، فـي اليابـان، المتمثلة بوجود ميل لسيطرتها على العالم وهدف التوسعيين اليابانيين والجمعيـات الوطنية والمتطرفة للسيطرة على التجارة في المنطقة، ومن ثم سيحقق لهما نفـوذاً سياسياً مطلقاً في الصين و(الفلبين) وفي مضائق المستوطنات في (سيام) والمناطق التابعة للإحتلال الهولندي في الشرق الاقصـى والمقاطعـات البحريـة ومدينـة (فلادفستوك)، لذلك كانت الخطـوة الأولـى لهـا السـيطرة علـى كوريـا ثـم منشوريا(٨٣٩).

وذلك كله جعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتوصل إلى نتيجة مفادها "ان المشكلة المهمة والكبرى التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية لسـنة ١٩٣٥ هي علاقتها مع اليابان التي ستحاول ان تخرق السلم في المنطقة، أما من خـلال الهجوم عليها أو الهجوم على بلد آخر- مثل الصين- مما سينعكس سـلبيا علـى قضية السلم... لذلك فإن سياستنا في الشرق الاقصـى يجـب ان تكـون وفـق مجموعة من المسارات وهي التأكيد وبشكل مشترك مع الحكومة اليابانية سياسـة الباب المفتوح، والاستمرار بمبدأ عدم الاعتراف (بدولة منشوكو)، واظهار تعاطف فوري مع الحكومة الصينية لحمايتها من الضغوط التي تمارسها اليابـان عليهـا،

(838) Cordell Hull, Op.Cit, P. 284.

(839) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 27/ December / 1934, F. R. U. S, Diplomatic Papers, 1935, The Far East, Vol. III, Washington, 1953, P. 821-828.

وتتجنب قدر الامكان الاعلان عن القانون[٨٤٠] الــذي صــدر عــن الكــونغرس الأمريكي في الرابع والعشرين/آذار/١٩٣٤ الذي نص على منح الاستقلال التــام للفلبين لأن ذلك سيضعف من سياستنا في منطقة الشرق الاقصى، وإزالة أي تمييز ضد اليابانيين لإظهار قناعة نفسية حول عدم وجود شعور معادٍ ضــد اليابــانيين، والاستمرار في سياستنا المحايدة تجاه النزاع الصيني–الياباني، وحل مشاكلنا مــع بريطانيا العظمى في منطقة الشرق الاقصى وتنســيق الجهــود بــين الطــرفين، والتعاون مع الاتحاد السوفيتي[٨٤١]، ذلك لأن قيام حرب بين اليابــان والولايــات المتحدة الأمريكية سيضعف الطرفين امام الاتحاد السوفيتي ويعزز من قوة الأخيرة في المنطقة، واستمرار التعاون مع اليابان مع الاخذ بنظــر الاعتبــار الاوضــاع الداخلية السائدة فيها والاخذ بالحسبان التطرف العســكري، لــذلك علينــا تجنــب استخدام القوة تجاهها، وعلينا ان نبذل جهودنا لأمتلاك اسطول عسكري قوي[٨٤٢] لمواجهة أية قوة عسكرية بحرية في العالم مثل اليابان "[٨٤٣].

وهكذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية استمرت على وفق المسارات التــي ذكرت سابقاً، حتى في السنوات اللاحقة على الرغم من استفحال أمر اليابان فــي الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية جميعها.

---

(1) عرف بقانون (تايدينكر– ماك دافي) الذي سن في الرابع والعشرين/آذار/ ١٩٣٤ المتعلق بمنح الاستقلال لجزر الفلبين، ان صدور هذا القانون اكد وبشكل تام سيطرة الانعزاليين على مقاليد السياسة الخارجيــة الأمريكية.

Paull Hibbert, Op.Cit, P. 598; Cordell Hull, Op.Cit, P.278.

(٨٤١) اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية في السادس عشر/تشرين الثاني/ ١٩٣٣ بالاتحاد السوفيتي بصورة رسمية. وكان الهدف من هذا الاعتراف وبشكل اساس احياء التجارة الخارجية مع الاتحــاد الســوفيتي، وهناك بعض الآراء التي تشير الى ان احتلال اليابان لمنشوريا وانسحابها من عصبة الأمم كــان احــد الاسباب الرئيسة لذلك الاعتراف لمواجهة التوسع الياباني في الشرق الاقصى، ويبــدو ان هــذا الــرأي الاخير كان الارجح في ذلك،للمزيد ينظر:

بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ، ص ٣٢٩.

(٨٤٢) لقد تزامن ذلك مع وقت اجراء المفاوضات الاولية لعقد مؤتمر لندن البحري لسنة ١٩٣٦.

(843) Memorandum by the chief of the Division of Far East Affairs (Harnbeck), In 3/ January/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit, P. 829-837.

المبحث الثالث
(التنافس الياباني-الأمريكي في مؤتمر لندن البحري ١٩٣٦)

بعدما اُستلم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت) الحكـم، وجـد ان القوة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية دون مستوى قـوة بحريـة بريطانيـا العظمى، وفي مستوى قوة بحرية اليابان نفسها تقريباً، وان النسبة (٥:٥:٣) التـي وضعت في مؤتمر واشنطن سنة (١٩٢٢) بالنسبة للسفن الحربية الكبيرة الـوزن جدا وبالنسبة لحاملات الطائرات لكل من الولايات المتحدة الأمريكيـة وبريطانيـا العظمى واليابان على التوالي، قد اضيفت إليها النسبة (١٠:١٠:٧) في مؤتمر لندن البحري الذي انعقد سنة (١٩٣٠) وذلـك بالنسـبة للطـرادات الخفيفـة الـوزن والمدمرات، والنسبة (٥:٥:٣) للطرادات الثقيلة الوزن للدول الثلاث على التوالي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبن قوتها البحرية إلى أعلى نسبة تسمح بـه المعاهدات بالنسبة للسفن الحربية لجميعها (الكبيرة الوزن جدا والطرادات الخفيفـة والثقيلة والمدمرات أيضا)، في الوقت الذي كانت فيه اليابان منهمكة في إجراءات استبدال سفنها الحربية الكبيرة الوزن جدا التي (انتهى عمرها الافتراضي)، لـذلك فإن حكومة الولايات الأمريكية خلال سنة ١٩٣٣ كـان حجـم بحريتهـا بحـدود (٦٥%) من اقصى قوة تسمح به المعاهدات البحرية الموقعة آنذاك، فـي الوقـت الذي كانت فيه قوة البحرية اليابانية بحدود (٩٥%) من ذلك[٨٤٤]، وهذا يعنـي ان اليابان على وفق النسب الواردة كانت في مأمن من الاخطار الخارجية وبأمكانهـا الدفاع عن نفسها على خلاف الولايات المتحدة الأمريكيـة، لهـذا السـبب وافـق الكونغرس الأمريكي في اذار/ ١٩٣٤ على مشروع قانون سمي بمشروع (فنس/ Vinece) الذي خول بناء الاسطول الأمريكي إلى اقصى حد تسمح به المعاهـدة الموقعة حول التسلح البحري[٨٤٥]، هذا من جانب، ومن جانب آخر ووفقـا للبنـد الثالث والعشرين من معاهدة لندن البحرية الموقعـة سـنة (١٩٣٠)، فـإن علـى

---

(844) Cordell Hull, Op. Cit, P. 286-287.
(845) Paul Hibbert, Op.Cit, P. 657.

الاطراف الموقعة ان تلتقي في مؤتمر لنزع الاسلحة سنة (١٩٣٥) لكـــي تضـــع الإطار العام لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة السابقة.

وبدأت الحكومة البريطانية الاعداد للمؤتمر في شهر ايـــار/١٩٣٤، وطلبـــت من حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ارسال ممثلـــين عنهـــا لإجـــراء مباحثات ثنائية تمهيدية قبل انعقاد المؤتمر لمناقشة المسائل التقنية والفنيـــة لتبـــادل وجهات نظر الدول المشاركة للحيلولة دون فشل المؤتمر، واســـتمرت المباحثـــات البريطانية-الأمريكية من الثامن عشر٨/حزيران لغايـــة الرابـــع عشـــر/تموز/ ١٩٣٤، ثم بدأت المرحلة الثانية من المحادثات البريطانية- اليابانية بعد وصـــول الوفد الياباني في السادس عشر/تشرين الأول/١٩٣٤ واستمرت لغاية التاسع عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٤[٨٤٦].

وأعلنت الحكومة اليابانية قبل الدخول في المباحثات التمهيدية عـــن شـــرطها الذي تمثل بأنها ستناقش المسائل التقنية والفنية فقط بعيدا عـــن مناقشـــة المســـائل السياسية، وهذا مطلب الجهات العسكرية داخل اليابان التي كانت في موقف خطير لاسيما قادة البحرية الذين اصروا على حصول اليابان على المساواة مـــع الـــدول الأخرى، وهو ما أعرب عنه العميـــد البحـــري (تاكاشـــي/ Takahashi): "اننـــا ذاهبون إلى مؤتمر سنة ١٩٣٥ لطلب الحصول على المساواة في حجـــم البحريـــة واذا لم يتم تنفيذ هذا المطلب فإننا سنعود إلى الوطن"[٨٤٧]، ومبيّنين ان السبب مـــن وراء اتمام برامج التسلح في اليابان هو رد على برنامج بناء البحريـــة الأمريكـــي الجديد. وفي مقابلة صحفية بين وزير البحرية الياباني (اوسومي/ Osumi) مـــع صحيفة (اليونايتد برس/ United Press) في طوكيو، أجاب (اوســـومي) عـــن استراتيجية اليابان الجديدة ومفادها "في معالجة مشكلة تحديد التسلح فـــإن مســـألة الأمن وتحديد القدرة الحربية هما موضوعان مرتبطان مع بعضـــهما... وبالنســـبة

---

(١) للمزيد حول المحادثات الثنائية ينظر:

F.R.U.S, 1931-1941, Op.Cit, P. 249.

[847] Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 15/ September/ 1933, Ibid, P. 249- 251.

لمعاهدة واشنطن البحرية التي وقعت قبل اثني عشر عاما لـم تعـد كافيـة الآن لضمان أمن الامبراطورية إذ تغير الوضع الدولي بشكل تام... وإننا سنطلب تغيير النسب في المؤتمر القادم... وان اجزاءً من اليابان تقـع ضـمن نصـف مـدى الطائرات القاذفة للقنابل المتمركزة في جزر البحار الجنوبية التي نطلـق عليهـا شريان الحياة للبحرية اليابانية، لهذا فهي تمتلك قيمـة اسـتراتيجية للـدفاع عـن الامبراطورية، واذا ما سقطت تلك المنطقة في أيدي دول معادية في ايام الحـرب فإنها ستشكل خطراً مباشراً لأمننا ودفاعاتنا... وان فكرة عبور المحـيط الهـادئ الشائعة بهدف الهجوم على جارتنا الولايات المتحدة الأمريكية تبدو فكـرة غيـر مقبولة لنا إذ أن مهمة بحريتنا دفاعية وشرعية..."(٨٤٨)

وعلى الرغم من ذلك كان هناك انقسام في الـرأي بـين وزارة الخارجيـة اليابانية التي كانت تواقة لتحقيق الأهداف السابقة من خلال الوسـائل الدبلوماسـية وبين البحرية والجيش الياباني، اللذين فضلا تبني سياسة اشد من شأنها ان تعـزز استقلال القرار الياباني بإعلان الغاء معاهدة واشـنطن قبـل البـدء بالمباحثـات التمهيدية في لندن(٨٤٩).

وصرّح رئيس وزراء اليابان الجديـد الادميـرال (وكـادا/ Okada) إلـى الصحافة الاجنبية في تموز/ ١٩٣٤، معلنا ان "اليابان لاتستطيع الاستمرار بقبـول مبدأ النسبة الواردة في المعاهدات السابقة"(٨٥٠).

وبدأت المباحثات في تشرين الأول/ ١٩٣٤، بين الوفد الياباني الذي ترأسـه (ماتسوديرا)، والوفد الأمريكي الذي ترأسه (نورمن ديفـز/ Norman Davis)، والوفد البريطاني الذي ترأسه (رامزي مكدونالد) أيضاً، وفي الرابـع والعشـرين/ تشرين الأول/ ١٩٣٤ صرح الوفد الياباني "ان افضل وسيلة مناسـبة فـي حقـل التسلح البحري ان تقوم القوى البحرية الرئيسة بوضع حد أعلى للتسـلح البحـري

(848) Interview Given by the Japanese Minister of Marine (Osumi) to the Correspondent of the United Press in Tokyo, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 251-253.

(849) Arnold J. Toynbee, Survey of International Affairs, 1936, London, 1937, P. 68.

(850) Ibid, P. 68.

بحيث يكون مساويا للمشاركين جميعهم... ويجب تمييز الاسلحة البحرية الهجومية عن الدفاعية... وان معاهدة واشنطن قد وضعت موضع المساواة في الدفاع عن المياه الغربية لليابان ولكن ليس في منتصف المحيط الهادئ"(٨٥١)، لهذا اصبحت المعاهدة لاتلبي حاجات الدفاع والأمن لليابانيين.

ويبدو أن الدعاية التي قامت بها اليابان-من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية- في أثناء تقديم اقتراحاتهم في المؤتمر هي أنهم في حالة انسحاب وفدهم من ذاك المؤتمر فإنهم رغبوا بخلق انطباع لدى الشعب الياباني ان هناك لامبالاة لطلبات اليابان حول الدفاع عن النفس من الدول الأخرى، لذلك "علينا بذل الجهود للحيلولة دون القاء المسؤولية علينا وعلى بريطانيا"(٨٥٢)

وخلال المباحثات الجارية توصل الوفد الأمريكي إلى استنتاج ان هدف الحكومة اليابانية الاساس يكمن في الحصول على مساواة مع الاخرين وانهم كانوا في صالح الرأي الداعي إلى حد أعلى للوزن بالطن، مما يمكّن الحكومة اليابانية في التركيز على أنواع القطع البحرية التي تكون أكثر ملائمة لاُحتياجاتهم الامنية، وكضمان اضافي لتفوقهم البحري في منطقة الشرق الاقصى طلبوا الغاء أو إجراء تخفيض هائل في نوعيات السفن الحربية التي سيكون امتلاكها من القوى الأخرى، أي تطبيق ذلك -على سبيل المثال-على حاملات الطائرات، وكانوا مستعدين أيضاً للنظر في الغاء السفن البحرية لمساندة المقترح البريطاني في إجراء تخفيض في اقصى زنة لها، وكان اليابانيون يعدون حاملات الطائرات والسفن الحربية إنها هجومية، كما صنفوا الغواصات على أنها دفاعية ولا يمكن إجراء أي تخفيض لها(٨٥٣)، هذا إلى جانب اقتراحها عقد معاهدة جديدة بديلة عن معاهدة واشنطن البحرية.

---

(851) Telegram from the Chairman of American Delegation (Davis) to the Secretary of State, In 24/ October/ 1934, F.R.U.S, 1931-1941, Op.Cit, P. 254.

(852) Arnold J., Op.Cit, P. 68.

(3) Telegram from the Chairman of American Delegation (Davis) to the Secretary of State, In 24/ October/ 1934, F.R.U.S, 1931-1941, Op.Cit, P. 255-256

الامر الذي رفضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي وضحت موقفها في الثالث عشر/تشرين الثاني/ ١٩٣٤: "اننا مستمرون في تأكيد اعتقادنا ان الابقاء على المعاهدات كأساس لتحديد بحري مستقبلي يعتمد على المساواة لتجنب التنافس والسباق في التسلح البحري، وان تفسيرنا الوحيد لموقف اليابان يتمثل برغبتها في الحصول على تفوق ساحق في منطقة الشرق الاقصى والحصول على حقوق وامتيازات تفضيلية مما سيسهم في تدمير التوازن الدقيق في آسيا من الناحيتين الاقتصادية والسياسة..."[٨٥٤] وبمعنى آخر أن موافقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على النقاط الجوهرية الواردة في المطلب الياباني يعني التخلي عن النسب المحددة في معاهدة واشنطن البحرية، مما سيفتح الطريق لبدء مفاوضات جديدة سيكون لها أثرها النفسي، ومن ثم سيقود الى الاعتقاد ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحت اليابان مكاسب جوهرية واساسية، لاسيما وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم تام بالدور الضئيل للعناصر المعتدلة داخل اليابان ، وان (سايكولوجية الحرب) أي الدعاية النفسية لشن الحرب والعناصر العسكرية هناك كلاهما قويتان[٨٥٥].

وخلال المفاوضات اللاحقة استمر اليابانيون في الاعلان عن رغبتهم في القبول بإجراء تخفيضات هائلة في القطع البحرية الحربية ولكن بشكل متساوٍ، ثم رفضوا المقترح البريطاني بمنح اليابان وعود بأنهم سيمنحون المساواة مقابل تقديم الوعود بعدم بناء قوة بحرية مساوية للاخرين لحفظ ماء وجه اليابان، وبحلول نهاية تشرين الثاني/ ١٩٣٤ كان واضحا انه لايوجد حل للعقدة المستعصية بخصوص منح اليابان المساواة مبدئيا والغاء معاهدة واشنطن واستبدالها بمعاهدة جديدة ، عندها ادلى (نورمن ديفز) رئيس الوفد الأمريكي في السادس/ كانون الأول / ١٩٣٤ بتصريح إلى مراسلي الصحف في لندن مفاده "ان إقامة اتفاق جديد على أساس المساواة في القطع البحرية والتسلح البحري لن يحقق المساواة في

---

(854) Cordell Hull, Op.Cit, P. 289 ; Telegram from the Secretary of State to the Chairman of the American Delegation, In 13/ November/ 1934, F. R. U.S, 1931-1941, Op.Cit, P. 259-260.

(855) Ibid, 260.

الأمن بين الاطراف الموقعة"[٨٥٦]، وفي منتصف كانون الأول/ ١٩٣٤ توصل ممثلو القوى الثلاث إلى استنتاج انه ليست هناك فائدة من الاستمرار في محادثات أكثر، وفي التاسع عشر/ كانوا الأول التقت الوفود الثلاثة للمرة الاخيرة ليتفقوا على موعد جديد للمفاوضات، وفي نهاية الاجتماع صدر بيان أفاد انه: "... بعد تبادل وجهات النظر بين الاطراف الثلاثة وبعد النقاش الذي دار بينهم تم الوصل إلى مرحلة شعرت بها الاطراف الثلاثة انه لابد من تأجيل اجتماعاتها لكي تعود الوفود لإجراء اتصالات أكثر مع حكوماتها ولأجل فهم ما دار من نقاشات وتحليلها، لهذا تم الاتفاق على تأجيل الاجتماعات ..."[٨٥٧]

وسلّمت السفارة اليابانية في التاسع والعشرين/ كانون الأول برقية إلى الخارجية الأمريكية تبلغها "انه وفقا للبند الثالث والعشرين من معاهدة تجديد التسلح البحرية الموقعة في واشنطن سنة (١٩٢٢)، فإن الحكومة اليابانية تبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها بإنهاء تلك المعاهدة من جانبها التي كان من المتفق عليه ان تنتهي في (الحادي والثلاثين/ كانون الثاني/ ١٩٣٦)"[٨٥٨]، وبذلك فإن الحاجز الذي كان امام اليابان لكي تستأنف سباقها في التسلح البحري قد انهار.

وإنّ القيود التي فرضتها الدول على تسلحها البحري، على وفق البنود الواردة في معاهدات واشنطن ولندن البحرية، كانت قيودا تشمل الكم والنوع، أي أن الاطراف الموقعة على تلك المعاهدات وافقت على تحديد زنة اساطيلها بالطن، فضلاً عن تحديد خصائص السفن وحجمها وقطر الاسلحة المثبتة على متن السفن الحربية، وكنتيجة لتبادل وجهات النظر التي جرت خلال سنتي (١٩٣٤-١٩٣٥) فإن ممثلي الدول الخمس[٨٥٩] الذين قدموا إلى مؤتمر لندن في التاسع

---

(856) Speech Delivered by Mr. Norman H. Davis at London, In 6/ December/ 1934, F. R. U.S, 1931-1941, Op.Cit , P. 269-271 ; Arnold J., Op.Cit, P. 73.

(857) Appendix to Memorandum of Meeting of the American British and Japanese Delegations, In 19/ December/ 1934, Ibid, P. 272- 273; Cordell Hull, Op. Cit, P. 290.

(858) John W. Wheeler- Benneth and Stephen Heald, Documents on International Affairs, 1934, Oxford University Press: London, Humphrey Milford, Great Britain, 1935, P. 501.

(٨٥٩) وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى واليابان وفرنسا وايطاليا.

عشر/كانون الأول/ ١٩٣٤، وجلسوا على طاولة المؤتمر كانت لديهم توقعات قليلة بشأن التوقيع على معاهدة تستند الى حجم الاسلحة فقط وعلى وفق الخطوط والبنود التي سارت عليها المعاهدات السابقة، وليس هناك سبب في افتراض ان اليابان ستعدل من موقفها الرافض لكي تصبح طرفا في أي اتفاق لا يعتمد على مبدأ المساواة بين الدول التي لديها اساطيل في المحيطات أو أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى ستكون مستعدة للنظر في الاقتراحات التي من شأنها ان تمنح اليابان الحق في بناء اسطولها البحري إلى المستوى أو الحجم نفسه الذي تمتلكه بحرية الولايات المتحدة الأمريكي وبريطانيا العظمى(٨٦٠)، واذا لم تحل تلك العقدة المستعصية فإن من الصعوبة حصول اتفاق لتحديد حجم الاساطيل البحرية على أساس الوزن بالطن يوقع بين الدول التي لها اساطيل في محيطات العالم.

لذلك دعت الحكومة البريطانية(٨٦١) في الرابع والعشرين/ تشرين الأول/ ١٩٣٥ حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لإيلاء اهتمامهما البالغ بالنتائج التي آلت إليها المحادثات الثنائية التمهيدية التي جرت(٨٦٢)، ولاستئناف المباحثات من جديد.

وبعد تلبية الدعوة البريطانية، عبر الجانبان الياباني والامريكي عن موقفهما من خلال تصريحات لهما. ففي الثلاثين/ تشرين الثاني/ ١٩٣٥ صرح الوفد الأمريكي "ان تخفض نسبة (٢٠%) من الزنة الاجمالية عما حددته معاهدتا واشنطن ولندن الساريتي المفعول، واذا لم يكن بالامكان الموافقة على تلك النسبة فيمكن ان تخفض على سبيل المثال إلى النسبة (١٥%) أو (١٠%) أو (٥%)، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الوصول إلى أقصى نسبة في

---

(860) Arnold J., Op.Cit, P. 86.

(٢) حول المواقف البريطانية في مؤتمر لندن البحري ينظر:

D. B., Second Series, Vol XIII, London, 1969.

(862) Telegram from the Ambassador in Great Britain (Bingham) to the Secretary of State, In 24/ October/ 1935, F. R U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 278- 279.

التخفيض"[٨٦٣]، أما الجانب الياباني فصرح في السابع/ كانون الأول/ ١٩٣٥ مؤكداً مطالبهم السابقة "ان هدف هذا المؤتمر على وفق فهمنا هو الوصول إلى معاهدة جديدة وشاملة لنزع الاسلحة... تستند الى فكرة وضع حد متساوٍ للتسلح البحري يمكن ان يُثبّت عند ادنى مستوى له يتفق عليه، والذي لايسمح بموجبه للقوى البحرية ان تتجاوزه، وفي الوقت نفسه فإن الاسلحة البحرية الهجومية يجب ان تخفض بشكل كبير"[٨٦٤]، وبهذا فإن حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لم تغيرا من موقفهما المعلن في المباحثات التمهيدية للمؤتمر.

وبعد بدء المفاوضات في التاسع/ كانون الأول/ ١٩٣٥ قدم الوفد الياباني اقتراحاً سلط الضوء فيه على مواضيع التحديد الكمي[٨٦٥] والمتعلق بالحد الاعلى للتسلح والمتساوي مع الاطراف جميعها، إذ أن الخطة اليابانية الجديدة تضمنت "ولأجل استبعاد حصول عدوان بين القوى المشاركة في المؤتمر البحري فإن السفن الهجومية وتحديدا السفن الكبيرة وحاملات الطائرات والطرادات المسماة بطرادات الصنف (أ) يجب ان لا تستخدم ضمن الاسلحة البحرية أو أن يتم تحديدها من ناحية العدد والزنة بالطن وللأطراف كلها، أما بالنسبة للاسلحة البحرية الدفاعية في السفن والطرادات من نوع الصنف (ب) والغواصات فلابد من وضع حد يشمل مجموع زنتها بالطن ويحددّ من الدول التي ستوقع على المعاهدة، وهكذا فإن كل بلد سيكون حراً في اختيار الصنف المفضل لديه وبنائه على وفق حاجته الدفاعية"[٨٦٦].

---

(863) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Davis) to the Secretary of State, In 30/ November / 1935, F. R U. S, 1931- 1941 , Op.Cit, P. 281- 284.

(864) Telegram from the Chairman of the American Delegation (Davis) to the Secretary of State, In 7/ December/ 1935, F. R U. S, 1931- 1941 , Op.Cit , P. 284- 285.

(٨٦٥) كانت نقطة الخلاف بين اليابانيين والبريطانيين هو ان اليابان كانت تريد إجراء تحديد كمي على الاسلحة البحرية بينما كانت بريطانيا تريد إجراء تحديد نوعي وهذا مالم يتفق عليه الطرفان.

(866) Arnold J., Op.Cit, P. 90.

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت على الخطـــة اليابانيـــة، لكونها لاتختلف من حيث الجوهر عما قدمته اليابان في المباحث التمهيديـــة التـــي جرت في خريف سنة (١٩٣٤) ولم تجر عليه أية تعديلات، ولكونها أيضـــاً غيـــر مستعدة لمنح المساواة لليابان ذلك لأنه في حالة منح اليابان هذه المساواة لا يمكـــن تجاهل قوى أخرى لمنحها المساواة أيضاً، مثل الاتحاد السوفيتي والمانيا[(٨٦٧)]، إلى جانب ان منح اليابان حق المساواة في التسلح البحري يعني حصولها على تفـــوق مطلق في مياه الفلبين ومياه الاسكا في حين ان ذلك لن يمنح الولايـــات المتحـــدة الأمريكية مساواة في الأمن[(٨٦٨)]، في وقت كانـــت فيـــه اليابـــان تشـــن عملياتهـــا العسكرية في الصين.[(٨٦٩)]

في حين لم توافق اليابان على المقترح الأمريكي بإجراء تخفيض في القـــوة البحرية يصل إلى (٢٠%) أو أقل لأساطيل الدول المشاركة كلها في المؤتمر[(٨٧٠)]، لأن التخفيض الذي يصل إلى هذه النسبة أو اقل يعني إجراء تخفيض فـــي زنـــة الغواصات أيضاً التي لن تتخلى عنها اليابان لكونها الوسيلة الوحيدة للـــدفاع عـــن اراضيها ولتحقيق أمنها في المنطقة.

وتوقفت المفاوضات بسبب اعياد رأس السنة الميلادية لمدة، ثم استؤنفت في السادس/كانون الثاني/ ١٩٣٦، وفي الاجتماعات التي جرت من الثامن–الخـــامس عشر/كانون الثاني تم التوصل إلى استنتاج بوجود معارضة للمقترحات اليابانيـــة وان على باقي الوفود ان تواجه احتمالية انسحاب الوفد الياباني من المـــؤتمر[(٨٧١)]، لأن اليابان لن تناقش موضوع التحديد النوعي بمعـــزل عـــن موضـــوع التحديـــد

---

(867) Arnold J., Op.Cit , P. 90-91.

(868) Memorandum of Conversation Between the American and the Japanese Delegations, In 17 December/ 1935, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P.. 285-289.

(869) Cordell Hull, Op.Cit, P. 449.

(870) Arnold J., Op.Cit, P. 91.

(871) Ibid, P. 92.

الكمي[٨٧٢]، وانها لن تدخل في اتفاقيات مؤقتة من شأنها ان تمنح استمرارية عــدم المساواة في التسلح البحري للدول أجمع، وان الوفد الياباني يمكن ان يبقى حاضراً في المؤتمر لكن بصفة مراقب وفي طور لاحق من مفاوضات المــؤتمر وعنــدما يثار موضوع حرب الغواصات فإن الوفد الياباني سيشترك ثانية[٨٧٣].

وقدم الوفد الياباني في الخامس عشر/ كانون الثاني رســالة إلــى رئــيس المؤتمر (مانسل/ Monsell) جاء فيها "بما ان المبادئ الأساسية المضــمنة فــي مقترحنا في الاتفاق على تحديد شامل وتخفيض للاسلحة البحريــة لايلقــي دعمــا شاملا من الوفود الأخرى، لذلك فإن وفدنا توصل إلى اســتنتاج بأننــا لانســتطيع الاستمرار بإشتراكنا في مداولات ونقاشات مؤتمر لندن البحــري القــائم..."[٨٧٤] وكان ذلك بعدما صوتت القوى الدولية المشاركة في المؤتمر بــالنفي على المطلب الياباني في اليوم نفسه.

وأثار انسحاب اليابان من المــؤتمر مخــاوف حكومــة الولايــات المتحــدة الأمريكية، فعلق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قائلا: "بقدر تعلق الأمر بمعاهدة جديدة يتم التفاوض عليها الآن في المؤتمر، فإننا يجب ان نبحث في أقرب فرصة للوصول إلى معاهدة تستند إلى تحديد الوزن بالطن مشار إليه في معاهدات قائمــة مع اضافة جملة في حالة ان اليابان ستجتاز الحدود الواردة في المعاهدات القائمــة عندها فإننا سنزيد من حجم اسطولنا البحري"[٨٧٥].

---

(٨٧٢) ان رفض اليابان قبول اجراء تحديدات نوعية فقط دون التحديدات الكمية يعود لكون التحديــد النــوعي سوف يحث الدول للميل نحو التعويض عن ذلك النقص بالعودة إلى تعويضه بالكم وهذا بدوره سيقود إلى سباق في التسلح البحري بالكم.

(873) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 12/ January/ 1936, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 290-291.

(874) Telegram from the Chairman of the Japanese Delegation (Nagano) to the Chairman of the Conference (Monsell), In 15/January / 1936, Ibid, P. 297 ; Arnold J., Op.Cit, P. 94.

(875) Telegram from the Secretary of State to the Chairman of the American Delegation (Davis), In 20/ January/ 1936, F. R. U.S, 1936, Vol. I, Washington, 1953, P. 38-39.

ويبدو ان شكوك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت في محلها ، نتيجة للسرية التي اتبعتها وزارة البحرية اليابانية التي صرحت في الثامن عشـــر/كانون الأول/ ١٩٣٦: "ان وزارة البحرية اليابانية تنوي الاحتفاظ بالاسرار الخاصة لبناء البحرية اليابانية، وان نشر خطط الدفاع لسنوات قادمة سيضعف من أمن الــدفاع الوطني الياباني وسيجر الحكومة اليابانية نحو سباق التسلح البحري، الأمر الــذي سينجم عنه وضع مالي يؤسف له"[٨٧٦]، إلى جانب اعلان الحكومة اليابانية، فيمــا يتعلق بالغواصات فإنها قررت اللجوء إلى البند (٢١) من معاهدة لنـــدن البحريـــة لسنة (١٩٣٠) الذي يسمح لها الاحتفاظ بوزن (١٥.٥٩٨) طن بالنسبة للغواصات فوق اجمالي وزنها بالطن، وفي ضوء قرار الحكومة اليابانية بالإستناد على البنـــد (٢١) فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستمارس حقهـــا للإحتفـــاظ بـــوزن لصنف الغواصات يصل إلى (١٥.٢٣٠) طن زيادة على الوزن الإجمالي الــذي تسمح به معاهدة لندن البحرية لسنة (١٩٣٠)[٨٧٧]، فضلاً عن اعـــلان الحكومـــة اليابانية عن رفضها تخفيض قطر الاسلحة المحمولة على مـــتن الســـفن الحربيـــة الكبيرة الوزن جدا من (١٦) انج إلى (١٤) انج طالما ان هذا الأمر يحمل تحديـــدا نوعيا وليس تحديدا كميا، لذلك فإن حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة اعلنـــت تثبيت قطر تلك الاسلحة بـــ (١٦) انج بدلا من (١٤) انج، لاسيما وانهـــا تســـلمت معلومات مفادها ان البحرية اليابانية كانت تختبر ليس فقط سلاحا قطره (١٦) انج بل سلاحا من المحتمل ان يصل قطره إلى (١٨) انج[٨٧٨].

وفي اليوم الاخير من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٦، فإن معاهداتي واشنطن ولندن البحريتين انتهت بالفعل تلقائياً، وبإزالة القيود المفروضة جميعها على حجم البحرية اليابانية، عندها اصبحت اليابان حرة في توسيع بحريتها إلى الحـــد الـــذي تسمح به مصادرها المالية[٨٧٩].

---

(876) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 18/ December/ 1936, F. R. U. S, 1936, Op.Cit, P. 118-120.

(877) Telegram from the Acting Secretary of State to the Japanese Ambassador (Saito), In 30/ December/ 1936, Ibid, P. 158.

(878) F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 298- 302.

(879) Joseph C.Grew, Op.Cit,P.201-204 ; Malcolm D. Kennedy, Op.Cit, P. 269.

ويتضح من ذلك ان مؤتمر لندن البحري لسنة ١٩٣٦ لم ينجح في تحقيق الأمن في العالم ، إذ فشل في تحقيقه في منطقة الشرق الاقصى لكنه نجح في تحقيقه في باقي انحاء العالم، ذلك لأن الهدف من المؤتمر هو ان يجعل كل دولة قادرة في الدفاع عن مياهها لكنها لاتمتلك القوة الكافية لعبور البحار ومهاجمة الاطراف الأخرى الموقعة، وهذا مالم يتمكن المؤتمر من فرضه على اليابان التي شكلت مصدر خطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الرابع
(الموقف الأمريكي من المعاهدة اليابانية-الالمانية لمناهضة الشيوعية الدولية ١٩٣٦)

بعد انسحاب اليابان من عصبة الأمم سنة (١٩٣٣) وانهائها معاهدة واشنطن البحرية الموقعة سنة (١٩٢٢) ثم انسحابها من مؤتمر لندن البحري سنة١٩٣٦ ، انتابتها المخاوف بإنها ستصبح معزولة دبلوماسياً عن العالم الخارجي[٨٨٠]، لاسيما بعد ان تأزمت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة.

إلى جانب الظروف الداخلية التي شهدتها اليابان، والتي تمثلت بعمليات اغتيال القادة السياسيين[٨٨١] وسيطرة القادة العسكريين على مقاليد السلطة السياسية الذين شرعوا بتطبيق شعار (آسيا للاسيويين)، الأمر الذي اثار مخاوف الدول المجاورة، إذ كانت لليابان علاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انسحابها من مؤتمر لندن البحري، ومع الصين التي صارت تحظى بالدعم المتزايد من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٨٨٢]، أما الاتحاد السوفيتي فكان لليابان جملة من الاسباب التي أدت إلى توتر علاقاتها معه، كان اولها اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية به رسميا سنه (١٩٣٣) واستئناف العلاقات الرسمية بين البلدين، الأمر الذي اثار مخاوف اليابان من الاتحاد السوفيتي[٨٨٣] الذي كان له خلافات مع اليابان حول مشكلات الحدود في (منغوليا الخارجية) والملاحة في نهر (آمور/ Amor) والمصائد في (سخالين) [٨٨٤].

وبعد احتلال اليابان منشوريا توجهت نحو مقاطعة (منغوليا الداخلية) التي مثلت نقطة الالتقاء مع مقاطعة (منغوليا الخارجية) الصينية الموالية للاتحاد

---

(880) W. G. Beasley, Op.Cit, P. 266.

(٨٨١) بحلول شباط/ ١٩٣٦ حدثت موجة اعمال عنف خطيرة في اليابان عندما قام بحدود ألف عسكري يقودهم عدد قليل من الضباط برتبة ملازم بإحتلال الابنية في مركز طوكيو وبمهاجمة القادة السياسيين في البلاد، الأمر الذي كان مؤشراً بتوجه اليابان نحو سيطرة العسكريين والفاشية في اوربا.

(٨٨٢) فوزي درويش، اليابان، ص ١٦١.

(883) Maclcolm D. Kennedy, Op.Cit, P. 267.

(٨٨٤) فوزي درويش، اليابان، ص ١٦١.

السوفيتي[٨٨٥]، عندها شرع الاخير بتعزيز قواته العسكرية في المناطق القريبة من تواجد القوات اليابانية في الشرق الاقصى، ثم انشأ سكة حديد تربط بين منطقتي (بيكال- آمور) والذي كان ضروريا فيما يتعلق بأتصالات الجيش، مما منح الاتحاد السوفيتي يدا حرة في مقاطعة (منغوليا الخارجية) في حالة اندلاع حرب بين البلدين[٨٨٦]، وبالفعل نشبت صدامات عسكرية متكررة بين الطرفين خلال سنة ١٩٣٥ وقعت في منطقة (آمور) وعلى الحدود بين (دولة منشوكو) ومقاطعة (منغوليا الخارجية) المحمية من السوفيت[٨٨٧]، وانتهى ذلك الصراع بتوصل الاتحاد السوفيتي الى عقد بروتوكول موقع بينه وبين جمهورية (منغوليا الشعبية) في آذار/١٩٣٦، الذي منح الطرفين الواحد للآخر أنواع المساعدة كافة وبضمنها المساعدة العسكرية في حالة حصول أي عدوان[٨٨٨]، الأمر الذي اثار المخاوف اليابانية.

أما فيما يتعلق بمسألة حقوق الصيد والملاحة لليابانيين في المياه الاقليمية السوفيتية في (سخالين)، فإن تلك القضية أُثيرت منذ سنة (١٩٢٨) وأُنتهت بتوقيع الطرفين على اتفاق حصل اليابانيون بموجبه على حقوق للصيد هناك اعقبه اتفاق اضافي عقد سنة (١٩٣٢)، وفي سنة ١٩٣٦ دخل البلدان في مفاوضات ثنائية حول حقوق الصيد هناك[٨٨٩].

إلى جانب اعلان الاتحاد السوفيتي في المؤتمر السابع للشيوعية الذي عقد في تموز/ ١٩٣٥ ناقش مسألة الدفاع عن الديمقراطية ضد الفاشية، ان الدول الفاشية مثل اليابان والمانيا هما العدوتان الحقيقيتان للاتحاد السوفيتي[٨٩٠]، لذلك كان الهدف من المؤتمر زيادة عزلة اليابان فضلاً عن المانيا وايطاليا.

---

[٨٨٥] ينظر الخارجة رقم (٧).

(886) Arnold J., Op.Cit, P. 930- 931.
(887) Kenneth Scott, Op.Cit, P. 189- 190.

[٨٨٨] حول بنود البروتوكول ينظر:

Arnold J. Op.Cit, P. 934
(889) Ibid, P. 931-932.
(890) Kenneth Scott, Op.Cit, P. 268; Edwin O. Reischauer, Japan, P. 255.

أما المانيا فبعد وصول (هتلر/ Hitler) إلى سدة الحكم سنة (١٩٣٣)، شرع بتنفيذ اُستراتيجية خاصة بالمانيا في نطاق التسلح وفي نطاق اقامة المحاور ضد الدول الديمقراطية والليبرالية والشيوعية، فضلاً عن جملة من الاسباب التي دفعت المانيا الى التوجه نحو اليابان وكان من أهمها انه في حالة قيام حرب بين المانيا والاتحاد السوفيتي في اوربا، فإن اليابان ستكون حليفة لها في الشرق الاقصى ضد الاتحاد السوفيتي مما يسهل عملية القضاء عليه.[٨٩١]

وبهذا يمكن القول ان مسألة التقاء اليابان والمانيا في سياساتهما الخارجية كان امراً لابد منه وفي ضوء الظروف الدولية القائمة آنذاك. ومما تجدر الاشارة إليه هو وجود تشابه بين الايديولوجيتين اليابانية والالمانية من حيث تأييدهما للمبادئ الشوفينية التوسعية ووقوفها ضد المبادئ الديمقراطية والليبرالية التي نادت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية، والشيوعية التي دعا إليها الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي ساعد كثيرا على تقارب وجهات النظر بين الدولتين ودفعهما الى تطوير علاقاتهما الخارجية والدخول بمباحثات ثنائية لتحقيق اهدافهما المشتركة الأمر الذي أثار دهشة دول العالم.

وبدأت المحادثات اليابانية-الالمانية مع بداية سنة ١٩٣٦، وكان من أهمها المحادثة التي جرت بين (هتلر) زعيم ومستشار الرايخ الالماني وبين السفير الياباني في المانيا (موشاكوجي/ Mushakoji)، الذي ابلغ المستشار الالماني "ان اليابان تعد الحركة البلشفية والايديولوجية الشيوعية واحدة من اعدائها الكبار ونتيجة لذلك فإن اليابان تحترم وبشدة المانيا التي هي جار للاتحاد السوفيتي من جهة الغرب وانها تتعاطف مع المانيا وترغب ان يكون هناك تعاون متقارب معها"[٨٩٢]، عندها اجاب الزعيم الالماني "انه مستعد لهذا التعاون وان خلاص اوربا الوحيد يكمن في التخلص من الشيوعية التي تريد ان تنتشر وتؤسس لها

---

[٨٩١] حول استراتيجية المانيا بين السنوات ١٩٣٣-١٩٣٩ ينظر:

رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٧٦- ٣٣٥.

[892] Documents on German Foreign Policy 1918-1945, Vol. V, Department of State, Washington, 1966, P. 604.

كياناً قوياً في عموم اوربا وآسيا أيضا"[٨٩٣]، لذلك كان على اليابان ان تؤمن في دفاعها عن تقدمها الاستعماري والتوسعي.

وعلى أثر المفاوضات التي جرت بين القادة العسكريين اليابانيين والالمان سرت الاشاعات بتوصل البلدين إلى اعلان مشترك يدعو إلى حملة دولية للحد من انتشار الشيوعية الدولية إلى جانب توصلهما إلى مشروع اتفاقية سرية عسكرية أخرى للتعاون بين البلدين في حالة إذا اصبح أحد الطرفين متورطا في حرب مع الاتحاد السوفيتي[٨٩٤]، الأمر الذي انكرته كل من اليابان والمانيا.

وأعقب ذلك دعوة اليابان الولايات المتحدة الأمريكية، للإنضمام إلى هذه المعاهدة، عندما ابلغت وزارة خارجية اليابان السفارة الأمريكية في طوكيو في الثالث والعشرين/ تشرين الثاني / ١٩٣٦: "انه في الاجتماع الاخير للشيوعية فإن كلاً من اليابان والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية صنّفت على أنها بلدان ستوجه النشاطات الشيوعية نحوها... وإنَّ الحكومة اليابانية تعد ان الدفاع عن النشاطات تلك يجب ان تكون ذات صيغة دولية وعالمية... وإنَّ المعاهدة الحالية ستضمن تبادل المعلومات حول نشاطات الشيوعية ومشاورات بين البلدين حول إجراءات دفاعية وكذلك دعوة دول أخرى ثالثة للإنضمام إلى هذه المعاهدة"[٨٩٥]، وبذلك لم تذكر اليابان أي شيء عن الاتفاقية السرية العسكرية التي ستوقع بين البلدين، إذ أنها حاولت التضليل عن ذلك بذكرها "ان المعاهدة ليست موجهة ضد أي بلد محدد وان اليابان ليس لديها النية لكي تجر ثانية إلى مسائل تتعلق بشؤون اوربا أو ان تنضم إلى كتلة من الدول كالكتلة الفاشية... وان المعاهدة ليست تحالفا عسكرياً ولا تتضمن تفاهمات اقتصادية سرية"[٨٩٦]، ويبدو أن الحكومة اليابانية حاولت وعلى

---

(893) Documents on German, Op.Cit, P.604.

(894) Telegram from the Charges in Soviet Union (Hindrson) to the Secretary of State, In 17/ November/ 1936, F. R. U. S, 1936, Op.Cit, P. 392.

(895) Documents on German, Op.Cit, P. 1138-1139 ; Telegram from the Charges in Japan (Dickover) to the Secretary of State, In 23/ November/ 1936, F. R. U. S, 1936, Op.Cit, P. 397-398.

(896) Documents on German, Op.Cit, P. 1138-1139 ; Telegram from the Charges in Japan (Dickover) to the Secretary of State, In 23/ November/ 1936, F. R. U. S, 1936, Op.Cit, P. 398.

وفق ما ورد سابقاً ان تحافظ على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية بعدم اطلاعها بصدق حول حقيقة المعاهدة اليابانية- الالمانية لمناهضة الشيوعية الدولية التي انضوت على اتفاقية عسكرية سرية موقعة بين البلدين مما سيثير الشكوك الأمريكية تجاه اليابان.

وأعلن الطرفان في الخامس والعشرين/تشرين الثاني/١٩٣٦ التوقيع على المعاهدة اليابانية-الالمانية لمناهضة الشيوعية الدولية مع اتفاقية ملحقة بها ، تضمنتا بنودا أكدت تبادل المعلومات حول نشاطات الشيوعية ومشاورات بين البلدين حول إلاجراءات الدفاعية الواجب اتخاذها لمنع انتشار الشيوعية مع ترك المعاهدة مفتوحة امام دول العالم للانضمام إليها.[٨٩٧]

أما الاتفاقية السرية التي لم يعلن عنها الطرفان فنصت على " ان حكومتي الرايخ الالماني والامبراطورية اليابانية واعترافا منهما ان حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تعمل بإتجاه تحقيق أهداف الشيوعية الدولية وتنوي ان توظف جيشها لهذا الغرض، واقتناعا من هاتين الحكومتين ان هذه الحقيقة لاتهدد فقط وجود الدولتين الموقعتين على هذه المعاهدة بل إنها ستعرض السلام العالمي للخطر وبشكل جدي والى ابعد الحدود، ولأجل حماية مصالحهما المشتركة فإنهما أتفقتا على انه إذا ما اصبح أحد البلدين الموقعين على هذه الاتفاقية هدفا لهجوم اتحادات الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، فإن الدولة الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقية ملزمة ان لا تتخذ أية إجراءات من شأنها ان تسهل الأمر بالنسبة لأتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، واذا حصل ما ورد سابقاً فإن الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية ستتشاور وعلى الفور حول اجراءآت لحماية مصالحها المشتركة، كما تعهدت الدولتان بعدم التوقيع على اتفاقيات سياسية مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية طوال مدة سريان هذه الاتفاقية، التي قد تأتي هذه الاتفاقيات السياسية متناقضة مع روح المعاهدة اليابانية-الالمانية بدون ان تكون هناك موافقة متبادلة ومشتركة من هاتين الدولتين، واتفقت الدولتان على

(897) Telegram from the Ambassador in Germany (Doiet) to the Secretary of State, In 25/ November/ 1936, F. R. U. S, 1936, Op.Cit, P. 400-401.

ابقاء الاتفاقية السرية سارية المفعول لمدة سريان مفعول المعاهدة اليابانية–الالمانية نفسها لمناهضة الشيوعية الدولية[٨٩٨].

وكانت المعاهدة المنشورة والمعلنة على ما يبدو لتغطية اتفاقية سرية ولتنفيذ الإجراءات العسكرية اللازمة في حالة اندلاع الحرب مع الاتحاد السوفيتي، إذ ارادت المانيا قيام اليابان بمنع الاتحاد السوفيتي من نقل قواته في الشرق الاقصى إلى الجبهة الغربية في اوربا في حالة اندلاع حرب مع المانيا، أما اليابان فإنها طمعت بالجزر الواقعة على مقربة من خط الاستواء في منطقة المحيط الهادي باتفاق الطرفين على تقسيم ممتلكات بريطانيا العظمى عبر البحار بينهما، فضلاً عن الجزر المسماة (بجزر الانديز) –العائدة ملكيتها لهولندا– في حالة اندلاع حرب في المحيط الهادئ، مما يجعل الاتفاقية السرية جزءاً من برنامج ياباني للتوسع نحو البحار الجنوبية وهذا ما كانت تطمح لتحقيقه اليابان والمانيا أيضاً.

وفي ضوء كل ما ورد سابقاً، هل بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ان تؤدي دوراً اساسياً في ذلك؟

فلقد كان مبدأ العزلة القائم في الولايات المتحدة الأمريكية له الظفر، عندما رجح الكونغرس الأمريكي بين سنتي ١٩٣٥– ١٩٣٦ فكرة العزلة من خلال اعلان قانون الحياد الذي صوت عليه في الحادي والثلاثين/آب/ ١٩٣٥ بسبب الظروف التي شهدها العالم [٨٩٩]، وكان هذا القانون يهدف إلى تعريف موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الوجهة الاقتصادية فيما إذا نشبت الحرب في العالم، إذ تضمن هذا القانون بندين أساسيين[٩٠٠]:–

---

[898] Documents on German Foreign Policy 1918-1945, From the Archives of the German Foreign Minister, Vol. I, Series D., Washington, 1949, P. 858- 859 ;

رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٠٣ ؛ فوزي درويش، الشرق الاقصى، ص ١٥٥.

[٨٩٩] ان من جملة التعقيدات الدولية التي شهدها العالم آنذاك هو توسع اليابان في الصين، وهجوم ايطاليا على الحبشة.

[٩٠٠] وافق الكونغرس الأمريكي على قانون الحياد في الثامن والعشرين/ شباط/ ١٩٣٦.

١- يمنع منعاً باتاً بيع العتاد الحربي للمتحاربين.
٢- يمنع منعاً اختيارياً بيع البضائع للمتحاربين إلا إذا دفع ثمن هذه البضائع نقدا ونقلها المشتري الذي يأتي ويبحث عنها في الموانئ الأمريكية.

ولكن على الرغم من تبني الولايات المتحدة الأمريكية فكرة العزلة، إلا أن ذلك لم يكن يعني قبولها بالمعاهدة اليابانية- الالمانية لمناهضة الشيوعية الدولية التي لم تكن موجهة فقط ضد الاتحاد السوفيتي إنما موجه ضدها أيضاً، والتي كانت ايديولوجيتها تتضاربت مع الايديولوجيتين الشوفينية والنازية في اليابان والمانيا على التوالي.

ومما تجدر الاشارة إليه، قيام وزارة خارجية اليابان لفت انتباه دول العالم إلى مسألة مهمة جدا وهي اعلانها أن مسؤولية التوقيع على المعاهدة تلك لم يكن من وزارة خارجية اليابان لكنها تمت من السلطات العسكرية في اليابان(٩٠١)، وهذا ما كانت تدركه تماما الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ قيام الأزمة المنشورية سنة (١٩٣١) تحديدا وهو سيطرة القادة العسكريين على مقاليد السلطة السياسية في اليابان.

وهنا يمكن التساؤل، هل ان اليابان كانت تتجه في المسار الصحيح وفي ضوء التطورات الراهنة نحو تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أم كانت تسير بالاتجاه المعاكس؟ وهذا ما سيجيب عنه الفصل الآتي.

بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٨١- ٣٨٢؛ حسين فوزي النجار، امريكا والعالم: دراسة في السياسة الدولية، مكتبة مدبولي، (د.ط)، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٨١.

(901) Arnold J., Op.Cit, P. 928.

الفصل الخامس

العلاقات اليابانية - الأمريكية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٧ — ١٩٣٩

المبحث الاول: (احتكار اليابان النفط في منشوريا وأثره في العلاقات اليابانية- الأمريكية)

المبحث الثاني: (صناعة صيد السمك وأثرها في العلاقات اليابانية- الأمريكية)

المبحث الثالث: (تجارة المنسوجات القطنية وأثرها في العلاقات اليابانية- الأمريكية)

١- المرحلة الأولى ١٩٣٤- ١٩٣٦.

٢- المرحلة الثانية ١٩٣٧- ١٩٣٩.

المبحث الرابع: (الموقف الأمريكي من الحرب اليابانية- الصينية ١٩٣٧)

تمهيد:

ظهرت فكرتان بين صفوف الجيش الياباني في السنوات العشر التي سبقت دخوله الحرب العالمية الثانية، الأولى مثلتها جماعة (الكودو) أي جماعة (الطريق الامبراطوري) التي كانت عبارة عن هيأة مؤلفة من صغار ضباط الجيش، أرادوا ان يتولى الجيش السلطة لتأليف حكومة اشتراكية، والأُخرى مثلتها جماعة (التوس) أي جماعة (ضمان السيطرة السياسية) التي تألفت من كبار ضباط الجيش الذين أيدوا فكرة زيادة سيطرة الجيش في الداخل وسياسة التوسع في الخارج، لكن من دون تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وقامت هذه الهيأة بقمع نشاط جماعة (الكودو) سنة ١٩٣٦ وتسليم كبار الضباط المؤيدين لها المناصب العليا، ونقل آخرين إلى مناطق بعيدة عن طوكيو[٩٠٢]، وتمرد صغار العسكر على الحكومة، وزادت الأزمة بينهما وبلغت أقصاها في احداث شباط/ ١٩٣٦ عندما تلقوا أوامر بالسفر إلى منشوريا، فقام الضباط مع (١٤٠٠) جندي بالسيطرة على مراكز عديدة في طوكيو، الأمر الذي أدى الى أصدار أوامر الأعدام على زعماء المتمردين للقضاء على العصيان، وهكذا نجحوا في القضاء على جماعة (الكودو) المناهضة للرأسمالية، كما ان الزعماء المدنيين في الحكومة خشوا من معارضة مطاليب الجيش لئلا يحدث تمرد آخر[٩٠٣].

وتولى رئاسة الوزراء بعد تلك الأحداث في اذار/ ١٩٣٦ دبلوماسي محترف وهو (هيروتا كوكي)، مقدما استعداده لتلبية اوامر قادة الجيش وتأييده لخططهم، فتبنت الوزارة الجديدة في اب/١٩٣٦ مجموعة من المبادئ الأساسية للسياسة القومية التي لبت رغبات الجيش، إذ دعت إلى مواصلة التوسع الخارجي وزيادة التسلح (لاٌستقرار شرق آسيا)، والقضاء على الاتحاد السوفيتي لأنه يشكل مصدر

---

[٩٠٢] نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ آسيا، ص٧٨ ؛ ادوين اولدفاذر، المصدر السابق، ص١٥٠.

[٩٠٣] ارثر تريمان، المصدر السابق، ص٧١؛ مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفيدة عربيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٢ ، ص١١٢.

خطر على التعاون الاقتصادي بين اليابان والصين و(دولة منشوكو)[٩٠٤]، ونشـــر النفوذ الياباني ليس على الشرق الاقصى وحده بل على بحار الجنوب أيضـــاً، أي على المنطقة الواقعة بين الهند الصينية وجزيرة (بورينو) وعلى منـــاطق جنـــوب شرق آسيا التي تنتج النفط والمطاط والقصدير، إلى جانب الاستعداد للإشتباك فـــي الحرب إذا فشل الحل الدبلوماسي [٩٠٥].

وهناك جملة من العوامل الخارجية، والداخلية التي تمثلت بالتزايد الســـكاني الكبير الذي فاق قدرة البلاد على الاستيعاب، على الرغم من تقدم الصناعة اليابانية ونهضتها إذ عجزت عن استيعاب النازحين من الارياف، مما ادى إلى انخفـــاض المستوى المعيشي، ومن ثم إلى المطالبة بالبحث عن مجـــالات اخـــرى للشـــعب الياباني.

أما العوامل الخارجية فتمثلت بالإجراءات المشددة التي اتخذتها الدول حيـــال المنتوجات اليابانية، إذ اقدمت الحكومة اليابانية على تخفيض عملتها تشبها بالدول الأخرى التي اقدمت على تخفيض عملتها نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، لكـــن الدول الأخرى وجدت في تخفيض اليابان قيمـــة (الـــين) بنســـبة (٥٠%) إجـــراءً عدوانياً، الهدف منه عرض اليابان لمنتوجاتها بأسعار ادنى من الأسعار العالميـــة ومن ثم مزاحمة المنتوجات الاجنبية في الاسواق جميعها، لهـــذا الســـبب قـــررت غالبية الدول فرض تعريفات كمركية عالية على المنتوجات اليابانية مما أدى إلـــى كسادها، فزاد الوضع الاقتصادي الياباني سوءا بسبب الإجراءات التي قامت بهـــا الصين لمناهضة البضاعة اليابانية نتيجة للعدوان الياباني على منشوريا[٩٠٦].

---

[٩٠٤] نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ آسيا، ص٧٨- ٧٩؛ ارثـــر تريمـــان، المصـــدر الســـابق، ص٧١.

[٩٠٥] بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، ص٥٢٣.

[٩٠٦] رياض الصمد، المصدر السابق، ص٣٤٧- ٣٤٨.

ونتيجة لهذه الاسباب استطاعت الفئة المتطرفة من العسكريين ان تسيطر على الحكم في اليابان، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ السياستين الداخلية والخارجية التي بدأت بإعداد الشعب الياباني لخوض الحرب، فأدخلت التدريب العسكري الاجباري في المدارس جميعها وأطالت مدة التجنيد، وتم إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية تلبية لرغبة الجيش، ثم اسندت وزارة المعارف لأحد القادة العسكريين ويدعى الجنرال (اراكي/ Araki)، وفي سنة ١٩٣٨ انشئ مجلس وزراء داخلي تألف اعضاؤه من وزراء الداخلية والمالية والجيش والبحرية لتسهيل إتخاذ القرارات الحكومية، إلا أن أخطر إجراء اُتخذته الحكومة هو اصدار قانون التعبئة في اذار/ ١٩٣٨، الذي خوّل الحكومة حق التصرف في موارد اليابان جميعها بمقتضى المراسيم بدلا من القوانين(٩٠٧).

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية تجاه دول العالم فقد حكمتها فكرة الانعزالية وقانون الحياد الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٥، الذي ساعد اليابان على تحقيق أمرين، هما انتهاز الموقف الاسرع بتنفيذ مخططاتها لأحتلال الصين، فضلاً عن تأمين صناعاتها العسكرية من خلال شراء المواد الخام من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدخل في صناعة لوازم ومعدات الجيش والتي تعد (مواد استراتيجية) كالقطن ومحركات الطائرات ومواد الخردة من المعادن، طالما ان قانون الحياد لم يحضر بيع تلك المواد إلى دول العالم(٩٠٨).

---

(٩٠٧) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ آسيا، ص٧٩ ؛ ادوين اولدفاذر، المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(2) N. Sirachyou, op. cit, p. 152.

المبحث الاول
(احتكار اليابان النفط في منشوريا وأثره في العلاقات اليابانية- الأمريكية)

بعد احتلال اليابان منشوريا وتأسيس نظام تابع لهـا اطلقـت عليـه (دولـة منشوكو)، سعت اليابان إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع هذا النظام من خـلال احتكار النفط في منشوريا ، مما أضرَّ كثيراً بمصالح الدول الاجنبية التـي تملـك شركات لاستخراج النفط هناك، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية إحـدى الـدول التي تضررت مصالحها بفعل الاحتكار الياباني النفط المنشوري.

إذ أن الاستثمار الاقتصادي لليابان في منشوريا مثل تدفقا كبيـرا لـرؤوس الاموال اليابانية إلى هناك[٩٠٩]، الأمر الـذي أثـار حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكية نتيجة للتقارير التي وصلتها خلال تمـوز/ ١٩٣٤، التـي افـادت "ان سلطات منشوريا سَنت قانوناً لإنشاء شركة لأستخراج النفط في تلك المنطقـة وان أسهم تلك الشركة يسيطر عليها النظام الحاكم في منشوريا وشركات يابانية عديـدة ومن بينها شركة سكة حديد جنوب منشوريا، وان شركة اسـتخراج الـنفط فـي منشوريا لا تدار من قبل سلطات منشوريا إذ أن الأمر بكامله تقوم به اليابان مـن خلال السيطرة على تلك الدولة، وان هناك خطة للتوسع في إنتاج النفط ومشـتقاته بحيث ان اليابانيين يحتكرون المنتجات كافة التي تقوم بها تلك الشركة"[٩١٠]، وكان لهذه المعلومات خطورتها كونها تمثل خرقا واضحا لسياسة الباب المفتـوح التـي تعهدت اليابان الالتزام بها واحترامها.

وجاء في أحد التقارير " ان اليابانيين أقاموا مصفاة للنفط، لشركة استخراج النفط بمنشوريا في المنطقة التي تستأجرها اليابان، مما يظهـر تعـاون الحكومـة

(1) Paull Hibbery, op. cit, p. 643.

(2) Informal Memorandum the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for foreign Affairs, In 7/ July/ 1934, F.R.U.S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 130 .

اليابانية مع دولة منشوكو"[٩١١]، لذلك أعلنت حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ان التعاون القائم بين حكومة اليابان و (دولة منشوكو) يتناقض مع الشروط الواردة في البند الثالث من معاهدة القوى التسع الموقعة في واشنطن سنة (١٩٢٢)، التي بموجبها وافقت اليابان على عدم دعم مواطنيها في الحصول على احتكارات كهذه أو تفضيلات من شأنها ان تحرم رعايا الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة في الحصول على حقوق تجارية أو صناعية حددتها المعاهدة المذكورة، فضلاً عن ان ذلك يتناقض وبشكل صريح مع الشروط الواردة في المعاهدة الأمريكية- الصينية الموقعة سنة (١٨٤٤)[٩١٢] مما يشكل خرقا لألتزامات دولية يقع تنفيذها على عاتق سلطات منشوريا[٩١٣].

وكان الرد الياباني "ان خطط حكومة دولة منشوكو فيما يتعلق بإقامة شركة لأستخراج النفط من منشوريا والسياسات النفطية لسلطات تلك الدولة ليست هي بأي شكل من الأشكال من اهتمام الحكومة اليابانية... وأنَّ القانون الصادر في دولة منشوكو المتعلق بأستخراج النفط لا يمنح حقوقاً احتكارية أياً كان نوعها لتلك الشركة... ولا توجد قيود تستند الى شخصية الأفراد فيما يتعلق بأمتلاك أسهم في تلك الشركة... وان ذلك كله لايأتي متناقضا مع المعاهدات القائمة من جانب اليابان... فضلاً عن أن سياسات دول منشوكو حول هذه المواضيع هي مسائل تهم حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ومنشوكو وان الحكومة اليابانية يجب ان لا

(1) Informal Memorandum the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for foreign Affairs, In 7/ July/ 1934, F.R.U.S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 130.

[٩١٢] وهي معاهدة (السلام والصداقة والتجارة) التي فرضت على الصين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الصين على معاهدة (نانكنغ) مع الحكومة البريطانية، وعرفت المعاهدة الصينية- الأمريكية بمعاهدة (وانغ- هيا) وكانت تستند الى اسس معاهدة (نانكنغ) نفسها، فضلاً عن الامتيازات التي حصل عليها البريطانيون حصل الامريكيون على امتيازات اوسع، مما فتح ابواب الصين امام التجارة الأمريكية، للمزيد ينظر:

نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الصين، ص٨٠.

[913] Informal Memorandum the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for foreign Affairs, In 7/ July/ 1934, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 130- 131.

تتدخل في تلك السياسات"(٩١٤)، ويبدو أن حكومة اليابان أرادت مـن وراء ذلـك انكارها للشكوك كلها التي وجِّهت إليها من حكومة الولايات المتحـدة الأمريكيـة، فضلاً عن ضغطها على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للإعتـراف (بدولـة منشوكو) لأنه فيما لو دخلت هذه الحكومة في مباحثات مع الدولة التي لم تعتـرف بها فإن ذلك يعني اعترافاً رسمياً بها.

وطبقا للتقارير التي صدرت بتاريخ الثالث عشر/ تشـرين الثـاني/ ١٩٣٤ الواردة من مدينة (سنكنغ/ Sinking) في اقليم منشوريا، فإن قانون احتكار النفط وافقت عليه كل من وزارة الحكومة المنشوكية والمجلس السـري التـابع (لدولـة منشوكو)، ومن الملاحظ على هذا القانون انه تضمن فضلاً عن شروطه الـواردة شروطاً أخرى وَرَدت في قانون الصناعة الياباني الذي يمنح رخصـة لأسـتيراد وتكرير النفط، وان من حق العاملين في الصناعة النفطية إذا ما رغبت الحكومـة في ان تكون الوثائق كافة المتعلقة بالشركات أو الاشخاص الذين يتعـاملون مـع المنتجات النفطية مفتوحة امام الحكومة لإجراء التفتيش ومراقبتهـا، وان الفقـرة الرابعة من القانون تتشترط أن النفط جميعه الذي تم تكريره أو استيراده بموافقـة من الحكومة يجب شراؤه من (حكومة منشوكو).

ويتضح من ذلك ان هذا القانون جعل النفط يذهب إلـى اسـواق منشـوكو واليابان وبذلك فإن عملية استخراج النفط وتكريره سيكون من حق الجانبين فقـط من دون دخول طرف ثالث، ولكي يتم استبعاد صيغة الاحتكار، نص القانون على انه بعد شهر واحد من بدء تنفيذ هذا القانون سيحق للشركات الاجنبيـة ان تقـدم طلبات لحكومتها لشراء المنتوجات النفطية، واذا ما تأخروا عن ذلك الوقت فـإن الفرصة ستكون قليلة والخسارة اكبر، ويبدو ان ذلك كان محاولة لإجبار شـركات النفط الاجنبية على التخلي عن احتياجاتها حول عملية الاحتكار.

(914) Telegram from the Japanese Ministry for foreign Affairs to the American Embassy in Japan, In 2/ August/ 1934, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit , p. 132-133.

واُحتجت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك الاحتكار، مؤكدة أنهــا تجد من الصعوبة عدم ارتباط اليابانيين بالسياسة الصــناعية فــي منشــوريا، وان مسألة احتكار النفط في منشوريا ستصطدم مع الحقوق الــواردة فــي المعاهــدات الموقعة، لاسيما أنها تشكل خرقا واضحا للبند الثالث من معاهدة القوى التسع، التي تدخل بها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف موقعة عليه، ومــن ثم فإن ذلك يعني خرقا واضحا لسياسة الباب المفتوح[٩١٥]، مما سيغلق الباب أمــام المصالح النفطية هناك.

واُقترح الجانب الياباني في السابع عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٤ على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان تبذل على شــركات الــنفط الامريكيــة المســاعي للوصول إلى اتفاق وبشكل طوعي مع نظام الاحتكار في منشوريا الــذي ســيقوم بدوره بتخصيص امتيازات كافية لتلك الشركات دون ان يتضمن ذلك الغاءً للحقوق الواردة في المعاهدات الموقعــة بــين حكومــة الولايــات المتحــدة الأمريكيــة والصين[٩١٦]، مما يعني ان على الشركات النفطية الموافقة على نظــام الاحتكــار الياباني- المنشوكي إلى الحد الذي سيضعف مــن مصــالح الولايــات المتحــدة الأمريكية هناك وهذا ما أثار شكوك الاخيرة حول النوايا اليابانية.

ونتيجة لذلك وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنة ١٩٣٥ على ان تقوم شركاتها المقامة في منشوريا بتقديم احتياجات شفوية إلى الحكومــة اليابانية حول اوضاع النفط في منشوريا واليابــان، وحــول التعريفــة الكمركيــة المفروضة على مادة النفط في منشوريا[٩١٧]، على الرغم من ادراكها ان ذلك لــن

---

[915] Aide Memoire From the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for Foreign Affairs, In 30/ November/ 1934, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit , p. 143.

[916] Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 13/ December/ 1934, F. R. U. S, 1934, The Far East,Vol. III, Washington, 1950, p. 787.

[917] Telegram from the Secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), In 15/ February/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit, p. 882.

يثني الحكومة اليابانية عن منع أو تاجيل تنفيذ قانون احتكار النفط في منشوريا الذي سيصبح ساري المفعول ابتداءً من (العاشر/ نيسان/ ١٩٣٥)[٩١٨].

وكان الرد الياباني على وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع إنتاج النفط في منشوريا التي قدمتها خلال سنة ١٩٣٤، صدور قرار في العاشر/ نيسان/ ١٩٣٥ –وهو تاريخ بدء سريان مفعول قانون احتكار النفط نفسه – جاء فيه "ان الحكومة اليابانية اصبحت غير قادرة على ايجاد أي سبب لتغيير موقعها وتصريحاتها السابقة، وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل الحقيقة المتعلقة بأستقلال منشوكو وتعدها جزءاً من أراضي الصين، ان اعلان البيان من طرف واحد والاعتراف بدولة منشوكو يأتي متناقضا مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينكر الاعتراف بهذه الدولة... علما ان الحكومة اليابانية ليست في وضع يسمح لها لكي تتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية والادارية لدولة منشوكو، ومما يؤسف له ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أنها تغير مسألة الاعتراف (بدولة منشوكو) مرة ثانية والتي عدتها الحكومة اليابانية من ثوابت سياستها الوطنية، وفي ضوء كل ما ورد سابقاً فإن الحكومة اليابانية ووفق اعترافات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعلنت عن سياستها تجاه موضوع استخراج النفط في منشوكو(بأن الحكومة اليابانية ليست مسؤولة عن السياسة المتعلقة بالصناعية الجارية في (دولة منشوكو)، علما انه لا يوجد أي نوع من التمييز يستند الى جنسية الجهة المشتركة، وفيما يتعلق بالبروتوكول الموقع بين اليابان و(دولة منشوكو)، فإن الأمر لا علاقة له بأي شكل من الأشكال بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وطبقا للقانون الدولي، فإن المعاهدات الموقعة بين الصين والدول الاجنبية بقيت سارية المفعول لحين الاعلان عن تأسيس (دولة منشوكو)، التي اصبح من حقها عدم تنفيذ هذه المعاهدات لأنها دولة ولدت حديثاً، وفيما يتعلق (بسياسة الباب المفتوح) فإن (دولة منشوكو) أعلنت مراراً وتكراراً

---

(918) Telegram from the Secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), In 30/ March/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit , p. 890.

عن الالتزام بها، فضلاً عن سيطرة (دولة منشوكو) على صناعتها النفطية يعد حقا مشروعا، وتبعا لذلك فإن الحكومة اليابانية ترفض وبشكل تام مسؤولية الإجراءات التي تتخذها حكومة منشوكو التي تلقيها حكومة الولايات المتحدة الامريكية علـــى عاتق الحكومة اليابانية)[٩١٩].

واضافت الحكومة اليابانية في مقابلة جرت بين السفير الأمريكي في اليابـــان (جوزيف كرو / Joseph Grew) وبين وزير خارجية اليابـــان (هيروتـــا) فـــي السادس عشر/ نيسان/ ١٩٣٥ الذي أكد أمراً في غاية الأهمية مفاده "اذا لـــم يـــتم الاعتراف (بدولة منشوكو) من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فإنـــه لا يمكـــن مناقشة أي نزاع مهما كان من تلك الدولة مع الدول التي لا تعترف بهـــا ومنهـــا الولايات المتحدة الأمريكية"[٩٢٠]، وهنا يبدو ان الحكومة اليابانية كانـــت تحـــاول وبشتى الطرائق الضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للإعتراف (بدولة منشوكو) مما يعني الاعتراف بسيطرة اليابان على المنطقة.

وأعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفي اليـــوم نفســـه مـــن خـــلال تصريحات شفوية قدمت الى وزير خارجية اليابان "ان حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكية تعد احتكار الصناعة النفطية وأسهام اليابان في هذا الأمر خرقا واضحا لالتزام اليابان في المعاهدات الموقعة بينهما... وان تلك التصرفات اليابانية ستؤثر بشكل سلبي في الرأي العام الأمريكي حول نزاهة اليابانيين في القضية... واذا ما ربط اليابانيون انفسهم بمسألة الدفاع الوطني فإن اليابان لا تستطيع ان تحل نفســـها من موضوع احتكار النفط في منشوريا... لذلك على الحكومة اليابانيـــة ان تعمـــل

(919) Aide Memoire from the Japanese Ministry for foreign Affairs to the American Embassy in Japan, In 10/ April/ 1935, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, p. 146- 148.
(920) Memorandum by the Ambassador in Japan (Grew), In 16/ April/ 1935, Ibid, p. 149- 150.

جاهدة للحفاظ على سياسة الباب المفتوح، الذي يؤكد تساوي الفرص التجارية للدول في منشوريا"[٩٢١].

وبعد مشاورات جرت بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والمقر الرئيس لشركة (ستاندرد فاكيوم اويل) الواقع في واشنطن، وجهت الاخيرة تعليمات إلى فرعها الواقع في طوكيو تمثلت ان الحل العملي لتلك المشكلة يكمن في بيع الأسهم والمعدات الاستثمارات كلها لشركات الاحتكار في منشوريا من خلال سعر شامل يمكن ان يغطي الاضرار كافة الناجمة عن ذلك الاحتكار[٩٢٢].

ولكن الحكومة اليابانية لم تكتف بأحتكار النفط في منشوريا فقط بل أرادت احتكاره في اليابان أيضاً، فعندما أعلنت وزارتا التجارة والصناعة اليابانية موافقتهما على قرار لمنع شركات النفط الاجنبية من استمرار عملها في اليابان، أقترحت شركة النفط الامريكية الحصول على الحصص نفسها الممنوحة لها سابقاً، ولحل المشكلة بين الطرفين، وافقت وزارتا التجارة والصناعة اليابانية مبدئيا على خطة، مفادها حصول شركات النفط الاجنبية على معاملة متساوية مع المكررين اليابانيين، إذا ما رغبت هذه الشركات تكرير النفط في اليابان[٩٢٣].

ووافقت وزارتا التجارة والصناعة اليابانية في الثالث والعشرين/ اذار/ ١٩٣٦ على مقترح شركة النفط الأمريكية، لكنها حددّت موافقتها على مدة ثلاثة

(921) Oral Statements by the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for foreign Affairs (Hirota), In 16/ April/ 1935, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit , p. 150- 151.

(922) Telegram from the Secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), In 1/ May/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit, p. 909- 910.

(923) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 15/ January/ 1936, F. R. U. S, 1936, The Far East, Vol. IV, Washington, 1954, p. 786- 787.

اشهر فقط، أي ان شركة النفط الأمريكية ستستلم الحصص نفسها التي كانت تستلمها سابقا لكنها ستمنع منح أي حصص اضافية لتلك الشركة[٩٢٤].

وخلال الاشهر من حزيران وحتى كانون الأول/ ١٩٣٦ فإن مفاوضات جرت بين شركة (ستاندرد فاكيوم اويل) وبين وزارتي الصناعة والتجارة اليابانية إلى إنها وصلت إلى طريق مسدود[٩٢٥]، ومما زاد الوضع سوءا بين الطرفين، ان الاخبار التي نشرتها صحيفة (اساهي) اليابانية في السابع عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٦ افادت ان شركات النفط اليابانية قدمت احتجاجات على منح أي زيادة على حصص مبيعات مادة (الكازولين) من وزارتي الصناعة والتجارة اليابانية إلى شركة النفط الأمريكية، ويبدو ان هدف قانون صناعة النفط في اليابان هو لحماية صناعة النفط اليابانية، وتبعا لذلك فإن الحصص الخاصة بشركة النفط الأمريكية يجب ان تبقى ثابتة[٩٢٦].

لذلك قررت وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث والعشرين/ كانون الأول/ ١٩٣٦ تقديم احتجاجات شفوية للحكومة اليابانية، لكنها لم تكن شديدة اللهجة لكي لا ينعكس ذلك سلبا على موقف شركة النفط الأمريكية أمام الحكومة اليابانية التي قررت دراسة الموضوع للوصول إلى حل وسط يرضي جميع الاطراف[٩٢٧].

ورداً على احتجاجات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أجابت وزارة الخارجية اليابانية في الخامس عشر/ كانون الثاني/ ١٩٣٧ " أن الحكومة اليابانية ليست لديها النية بأن تقوم بأي تمييز في العمليات التجارية ضد شركة (ستاندرد فاكيوم اويل) التي تمثل المصالح النفطية الامريكية في اليابان... طالما أنها تلتزم

(924) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 23/ March/ 1936, F. R. U. S, 1936, Vol. IV, p. 792.

(925) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 14/ December/ 1936, Ibid, p. 799- 800.

(926) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 17/ December/ 1936, Ibid, p. 800.

(927) Telegram from the Acting Secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), In 23/ December/ 1936, Ibid , p. 805.

بتنفيذ التزاماتها كلها الواردة في القوانين والنظم اليابانية"(٩٢٨)، ولأجـل ان تبـرر الحكومة اليابانية إجراءات التمييز التي مارستها بالفعل تجاه شركة النفط الأمريكية اضافت وزارة الخارجية اليابانية مبررة أعمالها تلك " ان الزيادات التي منحت إلى الشركات اليابانية من مادة (الكيروسين) دون شركة النفط الأمريكية تعـود إلـى زيادة في الاستهلاك الداخلي للنفط في اليابان، وان ذلك حالة اسـتثنائية وليسـت دائمية"(٩٢٩).

ويبدو ان الحكومة اليابانية لم تكن صـادقة فـي نواياهـا تجـاه تعهـداتها، وتأكيداتها المستمرة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك ما ورد في التقارير التي وصلت إلى السفارة الأمريكية في طوكيو حول تطورات الحالـة التي شهدتها اليابان والتي أثرت بشكل سلبي في مستقبل شركات النفط الأمريكيـة في اليابان ومنشوريا الخاضعة لقانون الصناعة النفطية الياباني الذي طبق أيضـاً في منشوريا سنة (١٩٣٤)، إذ افادت تلك التقارير ان الحكومة اليابانية ماضية في تطبيق خطتها الموسعة التي ستمنح اليابان كمية كافية من الوقود السائل من خلال تطبيق مشروع يتطلب استثمارا قدره (٧٥٠ مليون ين) لتأسيس شركة (امبريـال فيول) التي ستكون الأداة الإدارية لتشغيل مجمعات الكازولين التركيبي كافة التـي ستقام في اليابان أو كوريا ومن المحتمل أيضا في منشوريا، مما يستدعي الحاجـة إلى كميات اكبر من الوقود السائل تصل إلى اضعاف عدة مما هي عليـه خـلال السنوات السبع القادمة(٩٣٠)، مما يدفع اليابان الى فرض إجراءات اكبر لأحتكـار النفط في اليابان ومنشوريا، ومن ثم سيلحق الضرر بالمصالح النفطية الأمريكيـة هناك سيجعل أمام هذه الشركات خيارا متمثلا بالإنسحاب وبيع ممتلكاتها كافة إلى الشركات اليابانية.

---

(928) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 15/ January/ 1937, F. R. U. S, 1937, The Far East, Vol. IV, Washington, 1954, p. 725-726.

(929) Ibid, 726.

(930) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 2/ April/ 1937, Ibid, p. 726- 727.

ولتفادي حصول مثل ذلك الأمر أبدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاحتجاجات التي قدمتها شركاتها المطالبة بإجراء تسوية عادلة للدعاوى التي قدمتها سابقاً ضد عمليات احتكار النفط في اليابان ومنشوريا لكن مع تجنب ادخال القضايا السياسية في أية نقاشات قد تحصل بين الطرفين[٩٣١]، إذ كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على تجنب أي خلاف سياسي قد يؤثر سلبا في العلاقات التي تربط البلدين كلاهما.

وتمخضت المباحثات التي جرت بين شركة النفط الأمريكية ومسؤولي مكتب الاحتكار في منشوريا في الحادي والعشرين/ ايار/ ١٩٣٧، عن طرح مقترح من مكتب الاحتكار في منشوريا تضمن شراءه لممتلكات شركة النفط الأمريكية في منشوريا، ومشيرا أيضاً إلى امكانية تحسين العلاقات بين (دولة منشوكو) والولايات المتحدة الامريكية[٩٣٢].

واُضطرت شركة (ستاندرد فاكيوم اويل) إلى الموافقة على المقترح السابق للتوصل إلى تسوية ترضي الطرفين، وطلبت هذه الشركة من مكتب الاحتكار في منشوكو ان يدفع مبالغ تعويضية تصل إلى نحو مليوني دولار، إلا أن العرض المعاكس الذي قدمته (حكومة منشوكو) كان لا يتجاوز المليون (يووان)[٩٣٣] إلى شركة النفط الأمريكية، وهكذا فإن هذه الشركة ومع بقية الشركات الاجنبية بذلت الجهود اللازمة للتوصل إلى تسوية بخصوص دعاواها المقدمة إلى (دولة منشوكو)، إلا أنها لم تكن فعّالة بما فيه الكفاية لحل مشكلة المصالح النفطية

---

(931) Telegram from the Secretary of state to the Ambassador in Japan (Grew), In 22/ April/ 1937, F. R. U. S, 1937 , Vol. IV, p. 730,

(932) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 24/ May/ 1937, Ibid, p. 731- 732.

(٩٣٣) يووان: وهي العملة الجديدة (لدولة منشوكو).

الأمريكية في منشوريا(٩٣٤)، الأمر الذي أثر سلبا في العلاقات اليابانية– الأمريكية وذلك لدعم الحكومة اليابانية النظام التابع لها في منشوكو.

(934) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of state, In 21/August/ 1937, F. R. U. S, 1937, Vol. IV , p. 734.

المبحث الثاني
(صناعة صيد السمك وأثرها في العلاقات اليابانية- الأمريكية)

بعد مرور خمس عشرة سنة، ونظراً لقرب انتهاء مدة سريان مفعول المعاهدة الدولية التجارية لحماية حيوانات الفقمة ذات الفراء في (الخامس عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٦)، التي كانت كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن (روسيا) وبريطانيا العظمى اطرافاً موقعين عليها سنة (١٩١١)، أثارت اليابان موضوع إجراء تعديل على هذه المعاهدة، وبما ان أنواع السمك كلها في اليابان تعد الغذاء الرئيسِ لليابانيين ومن أهم الموارد الاقتصادية فيها والتي يعتمد عليها الاقتصاد الياباني، فكان من الطبيعي ان تطلب اليابان إجراء تلك التعديلات لأختلاف ظروفها الاقتصادية عما كانت عليه قبل خمس عشرة سنة.

وكانت الحكومة اليابانية قد اتصلت في الخامس/كانون الثاني/ ١٩٢٦ بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الحكومات الموقعة على المعاهدة، تعلمها بأنها ترغب بعقد مؤتمر يتعلق بحماية حيوانات الفقمة ذات الفراء، تلك الحماية التي ظهر أنها من نواحي عدة توقفت تلبية للشروط الفعلية للمعاهدة، لذلك فإنها تطلب اعادة النظر في البند السادس عشر[٩٣٥] منها، وإذا امكن تمديدها لمدة اطول مع اجراء بعض الاضافات والتعديلات عليها[٩٣٦]، ذلك لأن هذا النوع من حيوانات الفقمة في تزايد من ناحية العدد، وبدأت تغزو بحار اليابان لتقتات على اسماك (السالمون) متسببة في الحاق الضرر بصناعة صيد السمك اليابانية، لذلك فالقوانين المتعلقة بحماية هذه الحيوانات يجب ان تكون اقل صرامة وشدة لتخفيض

---

[٩٣٥] نص البند السادس عشر على ان المعاهدة ستستمر لمدة خمس عشرة سنة وبعدها ستنتهي بأخطار مقدمة من احد الاطراف الموقعين عليها، واتفق الموقعون على ان هذه المعاهدة وقبل انتهاء مدتها يمكن لأحد الاطراف ان يطلب إجراء مباحثات بين ممثلي الدول الموقعة لدراسة ما امكن الاتفاق على تمديد المعاهدة وبإجراء تعديلات على وفق رغبة الدول، للمزيد ينظر:

F. R. U. S, 1911, Op.Cit, P. 265.

[936] Telegram from the Japanese Ambassador (Matsudaira) to the Secretary of State, in 5/ January/ 1926, F. R. U. S., 1926, Vol. II, Washington, 1941, P. 462-463.

عدد ما يصل منها الى بحار اليابان(٩٣٧)، التي غالبا ما تأتي من جزر (بريبيلوف) العائدة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخيرة اعترضت على فكرة ان قطيـــع الحيوانات يأتي من جزر (بريبيلوف) الأمريكية، لأنها تهاجر غالباً علـــى طـــول الساحل الغربي لأمريكا الشمالية وصولا إلى الاسكا لـــذلك فإنهـــا لاتصـــل إلـــى السواحل اليابانية، فضلاً عن ان القطيع (الروســـي) الـــذين يـــأتي مـــن جزيـــرة (كومندور) تناقصت اعداده، لذا يبدو ان قطيع الحويانات الذي يعيش في الجـــزر العائدة لليابان(٩٣٨) هي المسؤولة عن الحاق الضرر بصناعة صيد السمك اليابانية، إلى جانب ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترفض التوقيع على أية معاهـــدة أو اتفاق مع ممثلين من نظام الاتحاد السوفيتي(٩٣٩) إذ أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد اعترفت آنذاك بالاتحاد السوفيتي كدولة رسمية، وان دخولهـــا في معاهدة معه يعني الاعتراف به رسميا، وهذا ما كانت ترفضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

واٌقترحت اليابان في العشرين/اذار/١٩٢٦ عقد مـــؤتمر يحضـــره خبـــراء سوفيت وامريكيون بصفة مراقب لتبادل وجهات النظر، يعقبه عقد مؤتمرين الأول تحضره الوفود الرسمية عن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والآخر تحضره الوفود الرسمية عن اليابان والاتحاد السوفيتي وبريطانيـــا بحيـــث يمكـــن

---

(937) Memorandum by the Under Secretary of State (Grew) of a Conversation with the Japanese Ambassador (Matsudaira), in 20/ January/ 1926, F. R. U. S., 1926, Op.Cit, P. 463-464.

(٩٣٨) في سنة (١٩١١) ووفق بنود المعاهدة قسمت الدول الثلاث حيوانات الفقمة ذات الفراء إلى ثلاثة قطعان على وفق انواعها الثلاثة وهي (كلورهاينس الاســـكانس) و(كلوراهـــانس اورســـاينص) و(كلورهـــانس كولينسس)، إذ تأتي هذه الانواع الثلاثة من جزر (بريبيلوف) و (كوموندور) و (روبن) والعائدة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان على التوالي، لذلك فإن لكل دولة قطيعها الخاص من هذه الحيوانـــات مصنف على وفق أنواع تلك الحيوانات، للمزيد ينظر:

http://www.intfish.net/index.htm

(939) Memorandum by the Under Secretary of State (Grew) of a Conversation with the Counselor of the Japanese Embassy (Sawada), In 1/March/ 1926, F. R. U. S, 1926, Op.Cit, P. 634.

الوصول إلى معاهدات مشابهة يوقع عليها بشكل منفصل بين الدول الثلاثة الأولى والدول الثلاثة الاخيرة(٩٤٠)، وعلى الرغم من هذا الاقتراح من الجانب الياباني إلا ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت ذلك لأنه سيشكل منفذا خطيرا يلحق الضرر بفاعلية السيطرة، إذ لا توجد دولة رسمية يمكن الرجوع إليها عندما تعتقل السلطات الأمريكية مواطنين سوفيت يخرقون بنود المعاهدة، ويقتلون تلك الحيوانات في مياه تقع تحت سيطرة السلطات الأمريكية والعكس صحيح(٩٤١).

ونتيجة لإصرار الحكومة اليابانية على ان الحيوانات التي تأتي إلى السواحل اليابانية مسببة الضرر بصناعة صيد السمك اليابانية هي من قطعان الحيوانات القادمة من جزيرة (بريبيلوف) الأمريكية ، قررت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إجراء دراسة شاملة لهذا الموضوع من خبرائها لتلبية النقاط التي اثارتها الحكومة اليابانية(٩٤٢)، وتوصلت الدراسة الى " وجود ثلاثة أنواع من تلك الحيوانات اعترف بها البند الثالث من معاهدة سنة (١٩١١)، وان تلك الانواع الثلاثة لا تختلط فيما بينها في البحر، وان النوع المتواجد في جزر (بريبيلوف) الأمريكية له مسارات خاصة به للهجرة وعلى طوال الساحل الغربي لأمريكا الشمالية صولا إلى الاسكا، فضلاً عن تغذية قطيع الحيوانات الذي يعيش في هذه الجزيرة، إذ اكدت الحقائق العلمية أنها تتغذى على أنواع من السمك لاعلاقة له بأسماك (السالمون) التي تعيش في المياه الاقليمية لليابان، وبناءً على ذلك أبدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للتعاون مع الحكومة اليابانية لإجراء تقصٍ علمي حول هجرة وعادات التغذية وحقائق علمية أخرى متعلقة بتلك الحيوانات التي تعيش شمال المحيط الهادئ من خلال تقصٍ علمي يجريه علماء

(940) Aid Memoire from the Japanese Embassy to the Department of State, In 20/March/1926, F. R. U. S, 1926,Op.Cit, P. 466-467.

(941) Memorandum by the Under Secretary of State (Grew) of a conversation with the Second Secretary of British Embassy (Balfour), In 4.May/ 1926, Ibid, P. 467-469.

(942) Memorandum by the Under Secretary of State (Grew) of a conversation with the Japanese Ambassador (Mastsudaira), In 29. November / 1926, Ibid, P. 472.

كلا البلدين لتصحيح ما ورد من شكاوى وتذمر من الحكومة اليابانية"[٩٤٣]، ومن ثم فإن تلك المقترحات ستستخدم كأساس لتعديل المعاهدة الموقعة منذ سنة (١٩١١).

وبالفعل فإن الحكومة اليابانية وافقت على المقترح الأمريكي المقدم في التاسع والعشرين/تشرين الثاني/ ١٩٢٦. إلا أنها اقترحت في نهاية سنة (١٩٢٧) بانضمام كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا إلى هذا التقصي العلمي، ذلك في ضوء الحقيقة القائلة أن المعلومات التي سيتم التوصل إليها ستخدم المؤتمر الذي ستتم الدعوة إليه لتعديل المعاهدة[٩٤٤]، إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك لأنها لم ترَ هناك حاجة أو ضرورة ملحة لمشاركة خبراء بريطانيين وسوفيت في هذا التقصي العلمي لأن الأمر مقتصر على حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[٩٤٥].

ويبدو أن الحكومة اليابانية حاولت قدر المستطاع حماية ثروتها الاقتصادية من سمك السالمون، الذي بدأ يتناقص بشكل كبير، في وقت كانت فيه اليابان والعالم يشهدان أزمة اقتصادية حادة، ولمواجهة هذه الأزمة حاولت اليابان تعديل بنود هذه المعاهدة لكي تسمح لها بقتل أعداد اكبر من حيوان الفقمة ذات الفراء لكي لا تشكل مصدر خطر على أسماك (السالمون)، أما بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تكن ترى ان هناك ضرورة لإجراء تعديل على المعاهدة الموقعة لحماية تلك الحيوانات لأنها لم تكن تشكل أي خطر على ثروتها السمكية على طول الساحل الغربي لأمريكا الشمالية، لذلك وافقوا على تلك المعاهدة، إلى جانب أمر في غاية الأهمية وهو ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى ذلك الوقت لم تعترف بالاتحاد السوفيتي دولة رسمية فكيف لها ان تدخل في معاهدة

(943) Memorandum by the Chief of the Division of Far Eastern Affairs (Johnson), In 29/ November / 1926, F. R. U. S., 1926 , Op.Cit, P. 343-478.

(944) Telegram from the Japanese Embassy to the Department of State, In 28/ December / 1927, F. R. U. S., 1928, Vol. III, Washington, 1943,P. 147.

(945) Telegram from the Department of State to the Japanese Embassy, In 4/January/ 1928, Ibid, P. 147-148.

يكون فيها الاتحاد السوفيتي طرفا فيها؟ مما يعني اعترافها به، لذلك فإن الظروف كلها آنذاك لم تكن تسمح بإجراء أي تعديل على المعاهدة الموقعة لحماية حيوانات الفقمة ذات الفراء، إلا ان ذلك لم يكن نهاية الأمر.

وبدأت اليابان تمارس نشاطات صيد السمك في بحر (بيرنغ/ Bering)[٩٤٦] وفي المياه قبالة ساحل اللاسكا في نهاية سنة (١٩٣٠)، وتوسعت هذه النشاطات مع مرور السنوات الأمر الذي اثار مخاوف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك دعت الاخيرة الحكومة اليابانية في التاسع عشر/ تشرين الثاني/ ١٩٣٤ للتفاوض حول عقد معاهدة تمنع رعايا اليابان جميعهم من ممارسة نشاطات صيد سمك (السالمون) في بحر (بيرنغ) ومياه خليج (برستل/Bristol) الواقع على شرق الخط الممتد من (رأس افينوف) إلى (رأس سارجيف)[٩٤٧] لحماية صناعة صيد السمك في الاسكا[٩٤٨]، لاسيما وان اليابانيين كانوا متمركزين في أماكن من السواحل الأمريكية بحيث تمكنهم من مراقبة الاسطول العسكري الأمريكي عندما يخرج لأداء التمرينات مما يعرض الدفاع الوطني للبلاد إلى الخطر[٩٤٩].

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة اليابانية كانت داخلة حين ذاك في مفاوضات مع الاتحاد السوفيني فيما يتعلق بمسألة حقوق الصيد لليابانيين في المياه الاقليمية السوفيتية، لذلك ارتأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تأجيل مفاتحة الحكومة اليابانية برغبتها لعقد معاهدة لتنظيم صيد السمك بين البلدين لحين التوقيع على اتفاقية يابانية–سوفيتية تنظم عمليات صيد السمك في المياه الشمالية الشرقية، ومن

---

(٩٤٦) ينظر الخارطة رقم (٨).

(٩٤٧) ينظر الخارطة رقم (٩).

(948) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 19. November/ 934, F. R. U. S, 1935,Op.Cit, P. 1072.

(949) Telegram from the Secretary of the Navy (Swanson) to the Secretary of State, In 19/ January/ 1935, Ibid, P. 1973.

ثم سيكون له تأثير مهم حول سلوك الحكومة اليابانية تجاه قضـــية صـــيد ســـمك السالمون قبالة ساحل الاسكا.[٩٥٠]

إلا أن عدم توصل اليابانيين إلى اتفاقية مع السوفيت جعل حكومة الولايـــات المتحدة الأمريكية في السابع/ آب/ ١٩٣٥ تقدم تصريحا إلى الحكومـــة اليابانيـــة مفاده: "في حالة كون الحكومة اليابانية مستعدة للدخول في نقاشات مـــع حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع على معاهدة يتعهد فيها المواطنـــون اليابـــانيون بعدم ممارسة أي نوع من نشاطات صيد سمك (السالمون) في المنطقة الواقعة إلى شرق الخط المرسوم من (رأس افينوف) إلى (رأس سارجيف)، ففي هـــذه الحالـــة ستكون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لدراسة المقترحـــات اليابانيـــة المقدمة سابقا، والمتعلقة بصيد حيوان (سرطان البحر) من شركات صيد يابانية في تلك المياه... وفي حالة موافقة الحكومة اليابانية على ذلك، فإن حكومة الولايـــات المتحدة الأمريكية ستكون مستعدة لإرسال خبير من مكتب صيد السمك للذهاب إلى طوكيو"[٩٥١].

ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغب بالتفـــاوض مـــع اليابان، حول تنظيم عمليات صيد اسماك (السالمون) و(سرطان البحر) لكي تضمن لنفسها حماية ثروتها السمكية في مياهها الاقليميـــة، إلا أن الـــذي فاجـــأ حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية هو رفض الحكومة اليابانية الدخول فـــي مفاوضـــات حول تلك المسألة متعذرة بأن أعمال شركات صيد السمك في اليابان هي محدودة، فضلا عن ان صيد حيوان (سرطان البحر)، ليس ذو أهمية كبيرة على الرغم مـــن إنها تعد أحد مصادر الغذاء لبعض السكان الذين يعتمدون على صيد السمك، معلنة

(950) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 22/ April/ 1935, F. R. U. S., 1935,Op.Cit, P. 1074.

(951) Telegram fro the Charge in Japan (Neville) to the Secretary of State, In 7/ August/ 1935, Ibid , P. 1077.

أيضاً أنها تفضل الاحتفاظ بحرية اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلــق بصـــناعة صيد السمك.(٩٥٢)

ومن الواضح ان الاسباب الحقيقية لتعذر الحكومة اليابانية يكمن فـــي تغيـــر ظروفها السياسية والاقتصادية آنذاك، إذ أنها تعدت الأزمة الاقتصادية التي كانـــت تعاني منها ومن ثم حققت مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة توسعها في منشـــوريا مما جعلها لا تولي أي اهتمام للمصالح الاقتصادية الأمريكية في المحيط الهـــادئ، إلى جانب اعلان اليابان عن نيتها الأنسحاب من معاهدة واشنطن البحرية الموقعة سنة (١٩٢٢)، الأمر الذي جعلها تكسر الحاجز امامها لكي تبني اســطولا حربيـــا ضخما في المحيط الهادئ، الأمر الذي كان يدعمها عسكريا، ومن ثم فلم يكن هناك أي شيء يجعل اليابان تخشى من الولايات المتحدة الأمريكية حتـــى لـــو تســـببت الأولى بضرب المصالح الاقتصادية الأمريكية في المحيط الهادئ، في وقت انتهاء المعاهدة الدولية لحماية الثروة السمكية.

وعلى الرغم من تعهد الحكومة اليابانية بعدم منح تراخيص الصيد للشركات اليابانية، إلا أنها لم تلتزم بذلك، ففي الحادي والثلاثـــين/ آذار/ ١٩٣٦، وصـــلت التقارير إلى وزارة الخارجية الأمريكية ان الحكومة اليابانية منحـــت مثـــل تلـــك التراخيص لبعض الشركات اليابانية لصيد سمك السالمون في الميـــاه المجـــاورة لساحل الاسكا(٩٥٣)، وبالفعل فإن وزارة الخارجية اليابانية ابلغت حكومة الولايـــات المتحدة الأمريكية أن وزارة الزراعة والغابات في اليابان اعدت الســـفن اليابانيـــة لمغادرة ميناء (هاكوديت) الياباني بهدف القيام بتقصيات علميـــة تتعلـــق بمنـــاطق تواجد سمك السالمون في مياه المحيط الهادي(٩٥٤)، الأمـــر الـــذي دفـــع حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية الى أن تبحث عن حل مع اليابان حول هـــذه المســـألة

(952) Telegram from the Charge in Japan (Neville) to the Secretary of State , In 12/ November / 1935, F. R. U. S., 1935,Op.Cit , P. 1078- 1079.

(953) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 28/March/ 1936, F. R. U. S., 1936, Vol. IV, P. 942-943.

(954) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 11/June / 1936, Ibid, P. 944.

وبصورة اكثر جدية، لاسيما وان الخروقات من الجانب الياباني ازدادت في الاشهر اللاحقة من سنة ١٩٣٦.

وازداد الأمر حدة عندما صرّح مسؤول من وزارة الزراعة والغابات اليابانية في السادس عشر/آذار/١٩٣٧ تصريحا مفاده "ان من نية الحكومة اليابانية تشجيع اليابانيين على صيد سمك السالمون في المناطق القريبة من سواحل الاسكا"(٩٥٥)، ودافعت (جمعية تطوير صناعة صيد السمك في المحيطات) التي مقرها طوكيو عن وجهة النظر اليابانية المتعلقة بالموضوع، مبيّنة ان ذلك يتأتى من ان حياة اليابانيين تستند الى ما يصطادونه من البحار المجاورة المفتوحة علما ان السفن الاجنبية كانت معتادة سابقا على اصطياد حيوانات الفقمة والحيتان بالقرب من سواحل اليابان، وان الحق الدولي نفسه يجب ان تتمتع به اليابان اذ أن أعالي البحار هي ملكية مشتركة لشعوب الارض ولا يجب احتكارها من أية دولة(٩٥٦).

إلا أن ذلك اثار شركات صيد السمك الأمريكية التي بدأت تضغط على حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية في مياه الاسكا، وعندما أدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مشاعر عدم الترحيب في ساحل المحيط الهادئ حول السلوك الياباني، مما ولد آثاراً سلبية على العلاقات الجيدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

واقترحت الاخيرة ولأجل التوصل إلى حل مقنع وللأطراف ذات العلاقة كافة اقترحت على حكومات اليابان والاتحاد السوفيتي وكندا، التوقيع على معاهدة متعددة الأطراف تجعل كل بلد يعمل على تأسيس وكالة حكومية تتبنى سياسة وطنية للحفاظ على مصادرها من سمك السالمون في منطقة شمال المحيط الهادئ،

(955) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 22/March/ 1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV, P. 734.

(956) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 23/March/ 19, Ibid, P. 735-736.

وان على الحكومات تلك ممارسة سيطرة على مواطنيها الذين يمتلكون سفنا لصيد السمك، وسيكون من المرغوب به في هذه المعاهدة المقترحة ان تتضمن شـــروطا لتشكيل لجنة دولية يكون من واجبها استلام التقارير وتقديم المشورة والنصح إلـــى لجان وطنية عديدة للحفاظ على الثروة السمكية، إلى جانب ادخـــال شـــرط يلـــزم الاطراف الموقعة كافة على المعاهدة المقترحة ان يوافقوا علـــى منـــع رعايـــاهم وسفنهم من الاصطياد في مياه تبعد (٥٠ ميلا) من خط الســـاحل لأي بلـــد آخـــر طرف بهذه المعاهدة[٩٥٧]، ويبدو أن هدف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مـــن التوصل إلى معاهدة لمنع استنزاف المصادر السمكية، فضلاً عن جر اليابان إلـــى رابطة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للحفاظ علـــى مصـــادر صيد سمك السالمون في مياه واقعة شمال غرب المحيط الهادئ بعيدا عن سواحل امريكا الواقعة في تلك المنطقة، فضلاً عن أنها ستضع نهاية لحالة الاستياء الشديدة التي تثار ضد اليابان في منطقة ساحل المحيط الهـــادئ الأمريكـــي نتيجـــة قيـــام اليابانيين في اصطياد سمك السالمون في مياه الاسكا.

ونتيجة لأستلام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلـــت) واعضـــاء عديدون في الكونغرس الأمريكي برقيات احتجاج من ســـاحل المـــيحط الهـــادئ وشركات صيد السمك في مياه الاسكا، اقترحت وزارة الخارجية الأمريكيـــة فـــي الرابع/اب/١٩٣٧ على لجنة التجارة في الكونغرس الأمريكـــي إمكانيـــة امـــرار مشروع قانون تستند مبادؤه على توسيع صلاحيات الولايات المتحدة الأمريكية في أعالي البحار وعلى خرق المبدأ القائل انه في غياب أية معاهدة فإن منح الحقـــوق الخاصة بالصلاحيات في أعالي البحار يجب ان يؤكد من خلال مسافة (٣) أميـــال بحرية من الساحل، وان صلاحيات حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ســـيتم تأكيدها على سواحل مياه تقع على بعد مئة ميل بحري مـــن ســـواحل الولايـــات المتحدة الامريكية، وفيما يتعلق بخليج (برستل) فإن المسافة ســـتمتد إلـــى (١٣٥)

[957] Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 5/ June/ 1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV, P. 740-748.

ميلاً بحرياً من سواحل الولايات المتحدة في الاسكا، مما يوفر امكانية تمديد وتوسيع صلاحيات الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ(٩٥٨).

إلا أن شركات صيد السمك في ساحل المحيط الهادئ لم تكتف ببرقيات الاحتجاج تلك. فعلى وفق المعلومات التي وردت إلى وزارة الخارجية اليابانية في الثاني عشر/ تشرين الثاني/١٩٣٧ فإن رابطة صيادي الاسماك في الاسكا تبنوا قراراً لمقاطعة البضائع اليابانية ابتداءً من الخامس عشر/تشرين الثاني/١٩٣٧ مالم تنسحب سفن الصيد اليابانية كافة التي تعمل بشكل قانوني في خليج (برستل) على الفور(٩٥٩)، فضلاً عن وجود نوع من تنسيق الجهود بين اتحاد صيادي السمك في الاسكا وفي الساحل الغربي للولايات المتحدة الامريكية(٩٦٠).

وازاء هذا الوضع فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أخبرت الحكومة اليابانية عن عجزها لمنع تلك الإجراءات، واضافت انها ستتخلى عن امكانية التوصل الى اتفاق واسع حول مسألة صيد السمك من خلال إجراء مشاورات مع الحكومة اليابانية(٩٦١)، تغطي ليس فقط منطقة خليج (برستل) بل يجب ان تتضمن أيضا المياه الأمريكية الرئيسة كافة التي يتواجد فيها سمك السالمون والمجاورة لأراضي الاسكا(٩٦٢).

وهذا ما اكده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت) عندما لفت الانتباه إلى ان منطقة المياه الاقليمية يجب ان توسع من منطقة الحدود الكندية الأمريكية الواقعة شمال منطقة (برنس روبرت) الواقعة حول جزر (الالوشن) إلى

(958) Telegram from the Secretary of State to Senate Committee on Commence (Copeland), In 4/ August/ 1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV , P. 754-756.

(959) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 12/ November / 1937, Ibid, P. 760-761.

(960) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 19/ November/ 1937, Ibid , P. 761.

(961) Ibid , P. 762.

(962) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 20/ November/ 1937, Ibid , P.763-768.

نقطة المنتصف في مضيق (بيرنغ) الذي يفصل الاتحاد السوفيتي عــن الولايــات المتحدة الأمريكية[963].

وكان رد الحكومة اليابانية وبعد اطلاعها علـــى وجهــات نظــر حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية بمذكرة قدمتها إلى السفارة الأمريكية في طوكيــو فـــي الثاني والعشرين/كانون الاول/ ١٩٣٧تضمنت ردّها الجوابي ومفاده "... ان عملية صيد سمك السالمون في عرض البحار يجب ان لا تخضع لأية قيود تفرض عليها من أية دولة اخرى وخصوصا في حالة كتلك عندما تبذل الجهــود مــن اليابـــان لتنسيق الجهود للحفاظ على مصادر السمك مع شركات صيد الســمك اليابانيـــة... وان العمليات التي تقوم بها السفن اليابانية هي لأجل إجراء التجــارب والـــتقصِ العلمي بغية تطوير مصادر السمك في أعالي البحار... ومع ذلك وفي ضوء وجهة النظر الموسعة للعلاقات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فـــإن الحكومـــة اليابانية وبمبادرة منها ستضع الخطط اللازمة لتعليق التقصيات العلمية على الرغم من ان ذلك سيعرض صناعة صيد السمك اليابانية إلى المخاطر... وتبعا لذلك فإن الحكومة اليابانية ترغب بنشر وجهات نظرها حول الموضوع من خلال ترتيب يتم بين حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية"[964].

وتبعاً لذلك فإن الحكومية اليابانية قدمت لوزارة الخارجية الأمريكية نصـــاً لإعلان صحفي ياباني ينشر في وقت لاحق يتفق عليه بين الحكــومتين، وعنوانـــه (خليج برستل والاسكا وصيد سمك السالمون)، يتضمن وجهات نظــر الحكومـــة اليابانية التي قدمتها في الثـــاني والعشـــرين/كانون الأول/ ١٩٣٧ إلـــى حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن قراراها الذي يعد حلاً وسطاً لحل المشكلة مفاده: "ان الحكومة اليابانية تحتفظ بوجهة نظر موسعة للتوفيق والمصـــالحة بـــين

---

(963) Telegram from the Secretary of State (Welles) to the Counselor of the Department of State, In 22/ November/ 1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV, P. 770-771.

(964) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In 22/ December / 1937, Ibid, P. 777

اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ولأجل ذلك تم تعليق وتأجيل إجراء تلك التقصيات العلمية من الجانب الياباني استنادا الى خطة لسنة ١٩٣٨ "[٩٦٥]، إلى جانب تأكيداتها بأنها ستستمر بالإمتناع عن اصدار التراخيص لصيد سمك السالمون في مياه الاسكا ومبيّنة ان التخلي عن قرار اتخذ من (الدايت) بطلب من الحكومة اليابانية يعد امراً في غاية الخطورة وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومية اليابانية مستعدة للمخاطرة للحفاظ على العلاقات الجيدة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.[٩٦٦]

وانسجاماً مع ما سبق يتبين ان الحكومة اليابانية لن تمتنع عن ممارسة نشاطات الصيد في المياه الاقليمية الامريكية، إنما ستؤجلها فقط لسنة اخرى، ويبدو أن السبب الحقيقي وراء اتخاذ قرار مثل ذلك هو ليس لبيان نواياها الحسنة ضد الاحتجاجات الامريكية، انما يكمن في سوء التصرفات الاخيرة التي مارستها اليابان في الصين الذي سبب توتراً في العلاقات السياسية اليابانية – الأمريكية، فخشيت اليابان من ان توتر العلاقات الاقتصادية إلى جانب توتر العلاقات السياسية بين الطرفين مما قد يخلق أزمة حادة بين البلدين في وقت كانت فيه اليابان تتوسع اكثر فأكثر في الصين ومنشغلة في حربها هناك، لذلك أرادت ان تهدأ نوعا ما توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تهدأة العلاقات الاقتصادية بينهما.

---

(1) Telegram from the Ambassador in Japan (Grew) to the Secretary of State, In22/December/1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV ,p.778-779.

(2) Ibid, P.779.

المبحث الثالث

(تجارة المنسوجات القطنية وأثرها في العلاقات اليابانية-الامريكية)

شغلت العلاقات التجارية اليابانية– الأمريكية حيزا مهما وكبيرا في تـــاريخ العلاقات بين البلدين، إذ سعى الطرفان إلى تنظيم دائم لتلك العلاقـــات والحفـــاظ عليها قدر الامكان، فضلاً عن تبني الطرفين سياســـات تتضـــمن التوصـــل إلـــى اتفاقيات تجارية كانت الخطى الاولى بأتجاه خلق تجارة دولية حرة، ومن الملاحظ ان الصناعات في كلا البلدين كانت تغطي الميادين كافة بشكل عـــام، إذ تضـــمنت الصادرات اليابانية المهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية الحرير الخام والاغذيـــة المعلبة ومادة الخزف والفخاريات في حين تضمنت الصـــادرات الأمريكيـــة إلـــى اليابان مادة القطن الخام والخشب والالات والمكائن والزيوت المعدنية الخ.

ونتيجة لحدوث الازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشـــكل كبيـــر فـــي العلاقات التجارية بين البلدين، ولحماية الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وضـــعها الاقتصادي الداخلي قامت بإيقاف الاستيراد ورفع التعرفة الكمركية المفروضة على البضائع الاجنبية ومنها البضائع اليابانية من الحرير الخام والمنســـوجات القطنيـــة وباقي المواد الاخرى، ثم اصدرت قانونا عرف بأسم (قانون المعافاة الاقتصـــادي الأمريكي) سنة (١٩٣٣)[٩٦٧] لأجل تقليل التنافس، والافادة من القدرات الانتاجيـــة للصناعات المحلية، الأمـــر الذي أثر بشكل كبير في التجارة مع اليابان.

وعلى الرغم من اصدار هذا القانون فإن اليابان حاولت تنســـيق سياســـتها التجارية مع السياسة التجارية التي تتبناها حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، لذلك فرضت قيودا طوعية من جانبها على الصادرات اليابانيـــة إلـــى الولايـــات

---

(967) http://www.Cirics-Obline.org/.

المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك كله قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع التعرفة الكمركية المفروضة على استيراد سمك التونة المعلب واقلام الرصاص، كذلك الرسوم المفروضة على استيراد مادة الكبريت، وفيما يتعلق بتجارة الخزف والفخاريات فإنها درست فعليا وضع القيود على استيراد تلك المادة، مما أدى إلى الاخلال بتوازن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية[٩٦٨].

ولأجل الحفاظ على استمرار العلاقات التجارية التي تربط البلدين، تم تبادل الرسائل والبرقيات بين الطرفين حول تجارة المنسوجات القطنية.

كانت لليابان تجارة المنسوجات القطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الفلبين التابعة سابقاً للولايات المتحدة الأمريكية ومنحتها الاخيرة استقلالها سنة ١٩٣٤ على وفق قانون (تايدينكر- ماك دافي)، ولكن على الرغم من هذا القانون بقيت الولايات المتحدة الأمريكية مسيطرة على التجارة الخارجية للفلبين وتصدّر لها المنسوجات القطنية، وبما ان اليابان كانت هي الاخرى تصدر المادة نفسها إلى الفلبين عندها بدأت البضائع اليابانية تنافس البضائع الأمريكية، الأمر الذي اثار المصدرين الأمريكيين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابانيين.

لذلك صرّح وزير خارجية امريكا (كوردل هل) "وجوب فرض قيود تجارية على المنسوجات القطنية اليابانية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين، ورفع التعرفة الكمركية عليها"[٩٦٩]، لمنع منافسة البضائع اليابانية للبضائع الأمريكية في الاسواق الأمريكية والفلبينية، الأمر الذي اثار الحكومة اليابانية، التي لفتت انتباه وزارة الخارية الأمريكية في التاسع عشر/شباط/١٩٣٥ إلى حقيقة انه إذا كان التصدير الياباني للمنسوجات القطنية إلى بلدان امريكا

(968) Memorandum by the Secretary of State, In 20/ June/ 1934, F. R. U. S, 1934, Op.Cit, P. 807-808.
(969) Statement by the secretary of State in 30/ October / 1934, Ibid, P. 817-818.

الوسطى والجنوبية والى الفلبين اصبح قليلاً واصبحت التجارة في ادنـــى مســـتوى لها، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل حجم استيراد مادة القطن الخام إلـــى اليابـــان مـــن الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ان هذا الأمـــر سيؤدي إلى اضعاف القـــوة الشرائية في اليابان وتقليل قيمة (الين) الياباني، لذلك اقترحت الحكومـــة اليابانيـــة ولأجل تنشيط التجارة اليابانية مع حكومة الولايات المتحـــدة ومـــع دول امريكـــا الوسطى والجنوبية، تنظيم التجارة وفق (مبدأ تجاري ثلاثي) الاطراف(٩٧٠).

وردّت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشـــر/آذار/ ١٩٣٥ أنها تتفق مع الملاحظات اليابانية بالحفاظ على التجارة الثلاثية الابعاد، وان فوائـــد هذه التجارة واضحة في الدائرة التجارية المتشكلة من اليابـــان وبلـــدان امريكـــا الوسطى والجنوبية، وكانت التجارة الثلاثية الاطراف، قد استندت الـــى اتفاقيـــات عقدت بين التجار أنفسهم بغية توسيع التجارة وهذه الاتفاقيات من غير الممكـــن ان تتحول إلى اتفاقية رسمية حكومية(٩٧١).

إلى جانب ان صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين من المنسوجات القطنية ازدادت عن كمياتها المحددة(٩٧٢)، مما تســـببت فـــي دخـــول المصنعين الامريكيين في حالة انذار(٩٧٣)، لأن النصيب الأمريكي من هذه المـــادة تناقص وانخفض وفق احصاءات ودراسة لجنة التعرفة الكمركية الامريكية(٩٧٤).

وبسبب التذمرات من الجانب الأمريكي ولحل المشكلة بشكل سلمي، دَعَـــت الحكومة اليابانية في الثلاثين/ نيسان/ ١٩٣٥ حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـــة

---

(970) Memorandum from the Japanese Embassy to the Department of State, In 19/ February/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit, P. 945-947.

(971) Memorandum from the Department of State to the Japanese Embassy, In11/March/ 1935, Ibid, P. 947-949.

(٩٧٢) ينظر الجدول رقم (٦).

(973) Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of the Division of Far Eastern Affairs, In 11/April/ 1935, Ibid, P. 951-953.

(974) Memorandum by Mr. Eugene H Dooman of the Division of Far Eastern Affaris, In 12/ April/ 1935, Ibid, P. 953-955.

لمناقشة تنظيم الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية إلى جزر الفلبين من خلال عقد اتفاقية أمدها سنتان تتضمن عدم رفع التعرفة الكمركية على الصادرات اليابانية خلال مدة سريان الاتفاقية، وعدم تقسيم المنسوجات القطنية الى صنوف متنوعة بالنسبة لإجمالي التخصيص السنوي منها، وان لا يكون هناك تقسيم على التحصيص الياباني الى سنوي او ربع سنوي أو تحصيص شهري(٩٧٥)، أي أن لايتم تحديد الحصة المصدرة، وان لا تكون هناك حرية في التصدير خلال أشهر السنة بحيث لا يتجاوز ذلك في النهاية الحصة الكلية المخصصة للصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية إلى الفلبين.

وعندها قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الحكومة اليابانية في السابع/آيار/١٩٣٥ ، احتوت على بنود مقترحة للإتفاقية الطوعية لتحديد المصدرين اليابانيين لمادة المنسوجات القطنية على حجم بضاعتهم التي يوردونها إلى الفلبين ، والتي اضافت شرطاً الى الاتفاقية المقترحة ينص على وجوب اعادة دراسة وتعديل الاتفاقية في نهاية السنة الاولى منها، وان لا تزيد نسبة الصادرات اليابانية الكلية عن (٤٠) مليون متر مربع في السنة الواحدة من المنسوجات القطنية (٩٧٦)، وان يكون اقصى تحديد على تلك الواردات خلال أي ربع من ارباع السنة بحيث لا يزيد عن (١٥) مليون متر مربع، وخلال النصف الأول من السنة بحيث لا يزيد عن (٢٥) مليون متر مربع (٩٧٧)، وان تصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداءً من الاول/آيار/ ١٩٣٥، واذا ارتفعت معدلات التعرفة الكمركية في الفلبين عن النسبة الحددة لها، فإن الاتفاقية ستلغى أو تعاد دراستها ثانية(٩٧٨).

(975) Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of The Division of Far Eastern Affairs, In 30/ April/ 1935, F. R. U. S, 1935, Op.Cit, P. 960.

(٢) ينظر الجدول رقم (٧).

(٣) ينظر الجدول رقم (٨).

وأعترضت الحكومة اليابانية على بعض النقاط التي وردت في المقترح الأمريكي، وطلبت ان تبدأ الاتفاقية في (الاول/تموز/١٩٣٥ وان تستمر لغاية الثلاثين/حزيران/١٩٣٧) ، وان اقصى تحديد خلال مدة نصف السنة الاولى يجب ان يصل إلى (٣٥) مليون متر مربع، وان النسبة الكلية المصدرة يجب ان تصل إلى (٥٦) مليون مربع، مع تقديم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الضمانات لمنع أية زيادة على التعرفة الكمركية الفلبينية المفروضة على الصادرات اليابانية[٩٧٩].

وأعترضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على المطالب اليابانية كون هناك مشكلة تعترض تجارة المنسوجات القطنية مع الفلبين وهي ان هذه المادة بدأت تصل إلى الفلبين من مصدر ثالث، أي بمعنى ان المنسوجات القطنية اليابانية المستوردة من ميناء (شنغهاي) الصيني بدأت تصدر إلى الفلبين مرة ثانية، ومن ثم فإن المنسوجات القطنية اليابانية المصدرة إلى الفلبين ستكون نسبتها أعلى من كمية المنسوجات القطنية الأمريكية المصدرة الى الفلبين أيضاً، لهذا فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترى ولحل هذه المشكلة ان تقسم النسبة مناصفة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في حالة عدم وصول بضائع يابانية من مصدر ثالث، وفي حالة تحقيق ذلك فإن الاتفاقية ستلغى تلقائيا بين الطرفين[٩٨٠]، أو أن تحدد النسبة بـ(٥٥%) للولايات المتحدة الأمريكية و(٤٥%) لليابان، على اساس ان (٥%) ستخصص للصادرات من المنسوجات اليابانية التي ترد إلى السوق الفلبينية من مصدر ثالث مثل موانئ (شنغهاي) أو (هونغ كونغ) الصينيين، وفي ضوء اصرار الحكومة اليابانية على ضرورة حصولها على تعهد من الحكومة

---

(978) Memorandum of suggested terms of a voluntary Arrangement Limiting Japanese Exports of Cotton Piece Goods to the Philippines , In 7/May/1935, F. R. U. S, 1935,Op.Cit, P. 960-962.

(979) Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of The Division of Far Eastern Affairs, In 15/ June/ 1935, F. R. U. S , 1935,Op.Cit , P. 971-972.

(980) Memorandum by Mr. Leo D. Sturgen of The Division of Far Eastern Affairs, In 26/ July/ 1935, Ibid, P. 987-990.

الفلبينية بعدم رفع التعرفة الكمركية الفلبينية خلال مدة سريان مفعول الاتفاقية[٩٨١]، ارتأت الحكومة اليابانية بذل الجهود للتشاور مع وزارة التجارة اليابانية ورابطة المصدرين للمنسوجات القطنية اليابانية[٩٨٢] حول موافقتها على النسبة الكلية المصدرة خلال سنة واحدة بـ(٤٥%) لليابان، أي (٤٥) مليون متر مربع مقابل حصولهم على ضمان بعدم رفع التعرفة الكمركية المفروضة على المنسوجات القطنية اليابانية المصدرة إلى الفلبين[٩٨٣].

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع منح الضمانات التي طلبتها الحكومة اليابانية، لأن الادارة الفلبينية ستنتهي مهامها في (الحادي والثلاثين/كانون الأول/١٩٣٦)، وان الادارة التي ستتشكل بعدها لا تستطيع ان تمنح أي تعهد التزمت به الادارة التي سبقتها، مع العلم ان الحكومة الفلبينية على استعداد تام للتعاون مع الحكومة اليابانية طالما ان الاخيرة هي على استعداد لتنظيم عملية شحن المنسوجات القطنية اليابانية المرسلة من مصانع يابانية إلى الصين، والمصدرة إلى الفلبين أو المصدرة اليها من أي مصدر ثالث.[٩٨٤]

وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول من التاريخ الذي حدد في بنود الاتفاقية وهو (الاول/اب/١٩٣٥) ليستمر حتى (الثلاثين/تموز/١٩٣٧) بعد تمديدها سنة أُخرى.

---

(981) Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of The Division of Far Eastern Affairs, In 14/ August/ 1935 , Ibid , P. 991-992.

(٩٨٢) تشكلت رابطة المصدرين للمنسوجات القطنية اليابانية في السابع والعشرين/اب/١٩٣٥، لذلك حاولت الحكومة اليابانية ان يبدأ سريان مفعول الاتفاقية من التاريخ السابق بدلا من الاول/ايار/١٩٣٥، إلا أنها في النهاية وافقت على التاريخ الاول/اب/١٩٣٥ ليكون موعدا لبدء سريان مفعول الاتفاقية لتنظيم تجارة المنسوجات القطنية اليابانية–الأمريكية إلى الفلبين، التي سينتهي العمل بها في الثلاثين/تموز/١٩٣٧.

(983) Telegram from the Secretary of State to the Charge's in Japan (Neville), In 27/ September/ 1935, F. R. U. S , 1935,Op.Cit, P. 998-999.

(984) Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of The Division of Far Eastern Affairs, In 3/ October/ 1935, Ibid , P. 1002-1004.

وبدأت الشركات اليابانية تتهرب من التزاماتها، لوصـول كميـات مـن المنسوجات القطنية اليابانية عبر ميناء (هونغ كونغ) الصيني من شركة (متسوي) اليابانية الى الفلبين، وبذلك فإن الكمية المصدرة وصلت الـى (٢٠٠٠٠٠) متـر مربع[٩٨٥].

وأشارت احصاءات دوائر الكمارك الفلبينية، ان الصادرات من المنسوجات القطنية اليابانية الى الفلبين، ازدادت عن اقصى حد مقرر لها ومتفق عليه، خـلال الاشهر الثلاثة (آب، ايلول، تشرين الاول) مـن الاتفاقيـة، فـإن اجماليهـا بلـغ (٢٦٠٥٨٣٣٩) مليون متر مربع، وفي الحقيقة فإن الارقام الحقيقيـة اكبـر مـن الارقام الاحصائية، بسبب ان قسما من الموردين اليابانيين لا يسلمون ملفاتهم التي تتضمن المعلومات اللازمة عن حجم ايراداتهم من تلك البضـائع الـى الـدوائر الكمركية الفلبينية[٩٨٦].

إلى جانب أن التقارير التي وصلت إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اشارت إلى أن الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية زاد عن اقصى حد لـه متفق عليه في الاتفاقية الأمـر الذي اثار مسألة تعديل اتفاقية تنظيم المنسـوجات القطنية[٩٨٧] المصدرة إلى الفلبين والى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق ذلك توصل الطرفان إلى تفاهم حول تجارة المنسوجات القطنيـة، مفاده دعوة ممثلين عن صناعة المنسوجات القطنية اليابانية إلى واشنطن مقابل

---

(985) Telegram From The (Dooman) To The Secretary of State, In 28/October/1935, F.R.U.S, 1935, Op.Cit, P.1012-1013.

(986) Statement From The (Koreno), In 21/December/1935, Ibid, P. 1039.

(987) Memorandum by Mr. Roy Veatch of the Office of the Economic Adviser, In 27/ December / 1935, Ibid, P. 1045-1048.

دعوة ممثلين عن صناعة المنسوجات القطنية الأمريكية إلى طوكيو[٩٨٨]، لوصول شحنات من مادة المنسوجات القطنية الى الفلبين خلال تموز/١٩٣٦، بلغت إجماليها(١٩١١) مليون متر مربع[٩٨٩]، وان اجمالي البضائع من المادة نفسها، وصلت خلال الستة اشهر التي تلت تموز/١٩٣٦، كان يفوق (٢٥) مليون متر مربع[٩٩٠]، وهذا فاق الكمية التي نص عليها في الاتفاقية[٩٩١].

وكان الهدف من التفاهم أن يضعوا أمام ارباب المنسوجات القطنية اليابانية، امكانية الوصول إلى تفاهم معهم لفرض السيطرة على شحن تلك البضائع إلى السوق الأمريكية والفلبينية، ومن المحتمل أيضاً تشكيل لجنة تجارية مشتركة يابانية–امريكية للتعامل مع المشاكل التي ستنتجم عن تجارة تلك المادة والتي قد تؤثر في تطور صناعة المنسوجات القطنية في كلا البلدين.[٩٩٢]

ومما تجدر الاشارة اليه، هو ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيدت هذه الاتفاقية لكنها لن تدخل فيها بشكل رسمي لعدم وجود مبرر قانوني، لذلك ستكون الاتفاقية اتفاقية (جنتلمان) بين البلدين، وان الاطراف التي ستتفاوض بدلا عنها سيكونون من ارباب صناعة المنسوجات القطنية الأمريكية، أي ان الادارة الأمريكية لعبت دور الوسيط بين التجار اليابانيين والامريكيين [٩٩٣].

---

[988] Proposed Private Cotton Texttle Understanding, In 29/Junewary/1936, F. R. U. S., 1936, Vol. IV, P. 914-915.

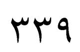
[٩٨٩] ينظر الجدول رقم (٩).

(٣) ينظر الجدول رقم (١٠).

[991] Telegram from the Department of State to the Japanese Embassy, In July/ 1936, F. R. U. S. 1936, Vol. IV, P. 927.

[992] Telegram from the Acting Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 12/ December/ 1936, Ibid, P. 940.

[993] Telegram from the Acting Secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew), In 12/ December/ 1936, Ibid, P. 941.



جرَت محادثات بين شركات يابانية وامريكية متخصصة بصناعة الملابس القطنية، والتقى ممثلون عن صناعات البلدين وتوصلوا إلى خطة لتنظيم الصادرات من هذه المواد من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلوا الى ان افضل خطة لحماية البضائع الأمريكية من التنافس الياباني هو ان يكون هناك تعهد طوعي من الشركات اليابانية لتحديد صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية[٩٩٤]، ونجح الطرفان في التوصل إلى اتفاقية يابانية-امريكية حول تجارة المنسوجات القطنية في الثاني والعشرين/كانون الثاني/ ١٩٣٧ تضمنت تحديد حصة الصادرات اليابانية على وفق احصائيات سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨، والاستناد إلى الاحصائيات الخاصة بدوائر الكمارك اليابانية والامريكية في حساب شحنات تلك المواد، كما ان الاتفاقيات الحالية حول البضائع القطنية بين الحكومتين أو شركات الصناعة الخاصة بتلك المواد بكلا البلدين غير مضمنة في الاتفاقية الحالية، وان البضائع اليابانية الصنع التي شحنت إلى الولايات المتحدة من بلدان ثالثة ستخصم من الحصة المقررة من الصادرات اليابانية، وان الجانب الأمريكي سيبذل الجهود لتخفيض حجم الشحنات من تلك المواد، كما تم الاتفاق على تأسيس لجنة مشتركة لتتعامل مع الصعوبات الناجمة عن اتفاقية الحصة وللمساعدة في المفاوضات المستقبلية بين الطرفين، وطلب من الجانب الياباني ان يوافق على الحصة المقررة له والدخول في مفاوضات لاتفاقيات تستند الى تلك الحصة، وان يكون على الجانب الأمريكي عدم فرض القيود على الواردات اليابانية من المنسوجات القطنية، وتم العمل بهذه الاتفاقية اعتبارا من الخامس عشر/ شباط/ ١٩٣٧[٩٩٥].

[994] Memorandum by Mr. Eugene H. Dooman of The Division of Far Eastern Affairs, In 2/ January/ 1937, F. R. U. S, 1937, Vol. IV, P. 780-883.

[٩٩٥] ان شركات انتاج المنسوجات القطنية اليابانية وقعت على الاتفاقية التي اصبحت نافذة المفعول ابتداءً من الخامس عشر/شباط/ ١٩٣٧، وان قواعد لتنظيم الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية نشرت في السادس والعشرين/حزيران/ ١٩٣٧ على وفق الأمر الرسمي المرقم (٨٦) الذي نشر في صحيفة رسمية وهي لسان حال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاقية لتنظيم حجم الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية إلى الاسواق الأمريكية، لحاجة الجانب الأمريكي للمنسوجات القطنية المصنعة في اليابان ولحاجة الاخيرة للقطن الخام من الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان مشكلة تصدير المنسوجات القطنية اليابانية إلى الفلبين بقيت معلقة اذ أنها لم تحل بشكل نهائي.

ووضّح أحد ممثلي الصناعات القطنية اليابانية وعن رابطة المصدرين إلى بلدان شرق آسيا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أن اليابان غير قادرة على منع تصدير المنسوجات القطنية اليابانية إلى (هونغ كونغ) طالما أنها تشترى من الشركات الصينية وبأسعار مناسبة من خلال فروعهم في (كوب) و(اوساكا) في اليابان وبعدها تصدر إلى الفلبين، لذلك ان هذه التجارة من الصعب السيطرة عليها[٩٩٦].

وبدأت مفاوضات جديدة بين الحكومتين اليابانية-الأمريكية للسيطرة على حجم الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية المصدرة إلى الفلبين من خلال تجديد الاتفاقية الطوعية للسيطرة على الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية المصدرة إلى الفلبين التي سينتهي مفعولها في (الحادي والثلاثين/تموز/ ١٩٣٧)[٩٩٧].

ووافقت رابطة المصدرين اليابانيين للمنسوجات القطنية الى جزر الفلبين ان يكون هناك تحديد من قبلهم لحجم تلك المواد ولمدة سنة أخرى، وان الاستيراد السنوي للبضائع القطنية اليابانية إلى الفلبين سكيون بحدود (٤٥) مليون متر مربع، وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستبذل جهودها، بعدم رفع معدلات التعرفة الكمركية الفلبينية على الصادرات اليابانية[٩٩٨]، أي استمرار الاتفاقية، وفقا للبنود

(996) Telegram from the Consul at Hong Kong (Donovan) to the Secretary of State, In 6/ February/ 1937, F. R. U. S., 1937, Vol. IV , P. 786-787.

(997) Memorandum by Mr. Roy Veatch of the Office of the Economic Adviser, In 24/ March / 1937, Ibid, P. 790-791.

(998) The Department of State to the Japanese Embassy, in 2/ July/ 1937, Ibid, P. 798-799.

الواردة في الاتفاقية نفسها حتى نهاية (الحادي والثلاثين/تمـوز/١٩٣٨)، وعلـى الرغم من استمرار الاتفاقية كانت هناك زيادة في وصول البضائع من المنسوجات القطنية اليابانية إلى موانئ الفلبين معاد شحنها من ميناء (هونغ كونغ) الصيني(١).

ومع اقتراب موعد انتهاء مفعول الاتفاقية طلب الجانب الياباني من الجانب الأمريكي في الثامن/حزيران/١٩٣٨ اجراء بعض التعديلات على الاتفاقية، مثـل زيادة نسبة اليابان لكي تصل إلى (٦٠) مليون متر مربع بدلا مـن (٤٥) مليـون متر مربع، وان تستمر الاتفاقية لمدة سنتين ، إلا ان حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكية اعترضت على هذه النسبة وعلى طول المدة وقدمت اقتراحها ان تستمر المعاهدة لمدة سنة واحدة فقط وان حصة اليابان يجب لا تزيد عـن (٤٥) مليـون متر مربع وفق ما كان واردا في بنود الاتفاقية سابقا، وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستتحرر من التزامها المتعلق بعدم رفع معـدلات التعرفـة الكمركيـة الفلبينية على الصادرات اليابانية في حال تجاوزت الكمية المصـدرة عـن (٤٥) مليون متر مربع(٩٩٩).

ووافق الجانب الياباني على الشروط، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكيـة إلى السفارة اليابانية مرغمة، مذكرة في الثاني والعشرين/تموز/١٩٣٨، اعلنت من خلالها موافقتها على استمرار الاتفاقية ولمدة سنة واحدة أخـرى التـي سـينتهي مفعولها في (الحادي والثلاثين/تموز/١٩٣٨ والتي تبدأ في الاول/آب/١٩٣٨ لكـي تسـتمر لغايـة الحـادي والثلاثين/تمـوز/١٩٣٩)، وسـتكون حصـة اليابـان (١١.٢٥٠.٠٠٠) متر مربع في كل ربع من ارباع السنة، واذا كانت الصـادرات اليابانية إلى الفلبين قد زادت أو نقصت فإن الزيادة يمكن ان تطـرح مـن الربـع الثاني، وان النقص يمكن ان يضاف الى الربع الثاني مقابل تعهد حكومة الولايات

---

(١) ينظر الجدول رقم (١١).

(2) Memorandum of Conversation by the Assistant Chief of the Division of Far Eastern Affairs (Ballantine), In 8/ June/ 1938, F. R. U. S., 1938, The Far East, Vol. IV, Washington, 1935, P. 621-622.

المتحدة الأمريكية، بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه ان يرفع من معـدلات التعرفـة الكمركية الفلبينية على الصادرات اليابانية من المنسوجات القطنية[١٠٠٠].

وعلى الرغم من موافقة الطرفين على هذه الاتفاقية التي اسـتمرت لكـي تكون اتفاقية (جنتلمان) كالسابق، كان الهدف منها تجنـب حصـول اضـطرابات مفاجئة في الاسواق الفلبينية التي تستورد المنسوجات القطنية من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومن أطراف ثالثة[١٠٠١].

ومع حلول منتصف سنة ١٩٣٩، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إخطارا إلى الحكومة اليابانية وتحديدا في السادس والعشرين/تموز/١٩٣٩ مفـاده "ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم بدراسـة معاهـدات (الملاحـة والتجارة) السارية المفعول بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اجنبيـة ومنهـا اليابان... وخلال هذه الدراسة فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى مقترح ان معاهدة (الملاحة والتجارة) التي وقعت بين اليابان والولايـات المتحـدة الأمريكية في (الحادي والعشرين/شباط/١٩١١) تحتوي على شروط تحتاج لدراسة جديدة، ولتمهيد الطريق لهذه الدراسة وبهدف حماية وتطوير المصالح الأمريكيـة حسبما تتطلبه الظروف فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتماشيا مع البنـد السابع عشر من هذه المعاهدة تعلن عن رغبتها في الغاء معاهـدة (١٩١١) مـع بروتوكولها الملحق بها"[١٠٠٢]،وهذا يعني الغاء اتفاقيتي تنظيم تجارة المنسـوجات القطنية الموردة من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية والى الفلبين.

(1000) Memorandum from the Department of State to the Japanese Embassy, In 22/ July/ 1938, F. R. U. S., 1938 , Vol. IV, P. 624-625.

(١٠٠١) تجاوزت اليابان في السابع/ كانون الثاني/ ١٩٣٩ حصتها المقررة في الاتفاقية.

Memorandum by Conversation by the Assistant Chief of the Division of Far Eastern Affairs (Ballantine),In 22/July/1938, Ibid, P. 626.

(1002) Telegram from the Secretary of State to the Japanese Ambassador (Horinouchi), In 26/ July/ 1939, F. R. U. S., 1939, The Far East, Vol. III, Washington, 1955, P. 558-559 ; http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/feros-pg.htm..

وتم تقديم الطلب في اليوم نفسه الذي طلبت فيه السفارة اليابانية من وزارة خارجية امريكا امكانية تجديد اتفاقية (الجنتلمان) لتجارة المنسوجات القطنية[١٠٠٣]، وعندما حاولت الحكومة اليابانية معرفة اسباب الغاء معاهدة (الملاحة والتجـــارة)، صرحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية " بعد إجراء الدراسات حول السياسات الاقتصادية الامريكية، وجد عدم كفاية أو موافاة شروط المعاهدة القائمـــة لتـــأمين حماية المصالح التجارية الأمريكية في اليابان تحت شروط وظروف السيطرة على التجارة هناك، فضلاً عن ضرورة حماية صناعة المنسوجات القطنية المحلية مـــن التنافس الاجنبي، والحاجة لتوزيع الاعانات المالية بشكل متســـاوٍ بـــين مُصـــنعّي المنسوجات القطنية "[١٠٠٤].

ويبدو أن الاسباب الحقيقية التي دفعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـــة الغاء معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين سنة (١٩١١)، يعود لأسباب اقتصادية وسياسية، فالاسباب الاقتصادية نجمت عن عدم تـــوفير هـــذه المعاهـــدة حماية كافية للمصالح التجارية الأمريكية في اليابان، لاسيما بعد التعقيـــدات التـــي طرأت على العلاقات التجارية اليابانية- الأمريكية بعد سنة ١٩٣١ وقيام الشركات اليابانية بأحتكار النفط لها وتوريده إلى اليابان دون شـــركات الـــنفط الأمريكيـــة ، وممارسة نشاطات صيد السمك الموسعة في المياه الاقليمية لأمريكـــا، ومنافســـة المنسوجات القطنية اليابانية للبضائع الأمريكية، كل هذا إلى جانب اصدار اليابـــان قانوناً يتعلق بصناعة السيارات في (الحادي عشر/تموز/١٩٣٦) خرق البند الأول من معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين، لأنه يضع صناعة الســـيارات في اليابان تحت نظام للسيطرة يعتمد على تراخيص ممنوحة من الحكومة اليابانية

(1003) Memorandum by the Assistant Secretary of State (Sayre) of a Conversation with the counselor of the Japanese Embassy (Suma), In 26/ July/ 1939, F. R. U. S., 1939, P. 559- 560.

(1004) Telegram from the Charger's in Japan (Dooman) to the Secretary of State, 27/ July/ 1939, Ibid, P. 560-561.

للشركات التي تنتج السيارات(١٠٠٥)، مما عرقل تجارة السيارات الأمريكية نتيجـــة لطابع التمييز الذي يحمله هذا القانون بين الشركات اليابانية والامريكية التي تصنع السيارات والقائمة في اليابان.

أما عن الاسباب السياسية التـــي كانـــت وراء الغـــاء معاهـــدة (الملاحـــة والتجارة)، فيعود للحرب اليابانية– الصينية التي بدأت سنة ١٩٣٧ .

(1005) F. R. U.S, 1935,OP.Cit, P. 1048-1052 ; F. R. U. S, 1936, Vol. IV, P. 981- 983.

المبحث الرابع
(الموقف الأمريكي من الحرب الصينية- اليابانية ١٩٣٧)

لم تكتف اليابان بتحقيق الاهداف التي رسمتها سابقا من خلال تأسيس (دولة منشوكو) واتخاذها قاعدة لبسط سيطرتها على شمال الصين، ثم اعلانها لمبدأ (مونرو الاسيوي) ورفع شعار (آسيا للاسيويين) للسيطرة على منطقة الشرق الاقصى كلها. بل غيرت سنة ١٩٣٧ خطة (القضم) التي بدأت تنفيذها ابتداءً من سنة (١٩٣١) في الصين، وقررت الدخول في حرب اعلنتها على الصين خلال شهر تموز/ ١٩٣٧ متذرعة ببعض الحجج الاقتصادية والامنية[١٠٠٦].

وسَعَت اليابان الى توسيع اسواقها في الصين وتوسيع التعاون الاقتصادي معها، واعادة النظر برسومها الكمركية المفروضة على البضائع اليابانية ، إلا أن الحكومة الصينية رفضت التعاون مع اليابان، وبدأت تطور تصنيعها بمساعدة رؤوس الاموال الاجنبية مما أثر في أُسس الحياة الاقتصادية اليابانية[١٠٠٧]، فضلاً عن تصريح اليابان أنها مضطرة لحماية رعاياها اليابانيين الذين يعيشون في الصين والمهددين من الصينين، بسبب الحركة المناهضة لليابانيين هناك والمدعومة من الشيوعيين الصينيين[١٠٠٨] خاصة بعد انتشار الفكر الماركسي في الصين.

وعلى ما يبدو ان هذه الحجج الاقتصادية والأمنية كلها، وعلى الرغم من وجودها إلا أنها لم تكن السبب الحقيقي وراء اعلان اليابان الحرب على الصين سنة ١٩٣٧.

(١٠٠٦) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٩٨.

(١٠٠٧) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٥٢٥.

(١٠٠٨) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٩٨ ؛ عاصم محروس عبد المطلب، المصدر السابق، ص ١٨٠.

وأدركت الصين أنها لاتستطيع مقاومة اليابان التي احتلت اغلب مقاطعاتها الشمالية المتاخمة لمنشوريا، وحرضتها على الانفصال منها وتشكيل دولة موالية لليابان[١٠٠٩]، إلى جانب تخلي الدول الاجنبية وبسبب ظروف الازمة الاقتصادية من الوقوف إلى جانب الحكومة الصينية، التي كانت تواجه صعوبات داخلية، بسبب الخلافات العقائدية بين زعيم الحكومة الصينية الوطنية (جيانغ كاي- جك) وبين زعيم الحزب الشيوعي الصيني (ماوتسي- تونغ/ Mao tse- Tung) [١٠١٠]، إلا أن الموقف المتخاذل لحكومة الصين الوطنية تجاه التدخلات اليابانية في الصين اثار موجة من السخط والكراهية في صفوف الشعب الصيني، فاُشتدت الحركة القومية بين الطلاب الصينيين، وحدث أن اختطف (تشان-كاي-جك) في أواخر سنة ١٩٣٦ من الشيوعيين الذين اجبروه على اتخاذ موقف متصلب تجاه اليابان بالتعاون مع الشيوعيين، وتناسي الخلافات كلها من أجل توحيد الجهود كلها في وجه العدوان الياباني، لهذا الغرض قرر الشيوعيون وضع جيوشهم تحت قيادة زعيم الحكومة الصينية الوطنية، فأصبحت الصين موحدة (مؤقتاً) ضد اليابان، وقررت اعادة سيطرتها على الاقاليم التي استقلت في شمال الصين، وقاومت التدخلات اليابانية[١٠١١]، من خلال بناء جيش قوي مبني على الأُسس الحديثة، ومستخدمة الدعاية لتنمية العاطفة القومية ضد اليابانيين [١٠١٢]، ونتيجة لذلك قررت اليابان القضاء على الحكومة الصينية الموحدة التي بدأت تشكل خطرا جديا على المطامح اليابانية و(مبدأ مونرو الاسيوي) قبل ان تستكمل الصين بناء قواها المادية والمعنوية.

[١٠٠٩] محمد محمد صالح واخرون، المصدر السابق، ص ٢٥١.

[١٠١٠] ماوتسي-تونغ: مؤسس الحزب الشيوعي الصيني الذي تمكن من الاطاحة بحكومة الصين الوطنية برئاسة (جيانغ) وأعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩.

[١٠١١] محمد محمد صالح واخرون، المصدر السابق، ص ٢٥١؛ Kenneth Scott, Op.Cit, P. 191

[١٠١٢] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٩٨.

وبحث اليابانيون عن حجة تتخذها ذريعة للهجوم على الصـــين، وبالفعـــل تمكن اليابانيون من تحقيق ذلك بعد ان اطلق الصينيون النار على ســـرية يابانيـــة متواجدة في (بكين) في السابع/تموز/ ١٩٣٧ كانـــت تقـــوم بمناوراتهـــا الليليـــة، فحصلت اشتباكات بين القوات الصينية واليابانية علـــى جســـر (مـــاركو بولـــو/ Marco Polo)[١٠١٣]، فشرعت القوات اليابانية بالهجوم على المدينة والاســـتيلاء عليها[١٠١٤]، مبررة ان وجود قوات تفتقر إلى النظام هناك لا يعرض فقط النظـــام والسلام والهدوء للخطر في منطقة شمال الصين، ذات الاهمية الحيوية ليس لليابان فقط، بل يعرض للخطر أيضا حياة الرعايا اليابانيين المتواجدين وممتلكاتهم هناك، لذلك فالحكومة اليابانية قررت اتخاذ الخطوات الاحتياطية لمعالجة الظروف كلهـــا وبضمنها إرسال قوات عسكرية اضافية إلى شمال الصين بغية الحفاظ على السلام في منطقة شرق اسيا.[١٠١٥]

وقررت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون سياستها ثابتـــة بغيـــة الحفاظ على السلام ومنع توسيع الحرب والتوصل إلى تسوية سلمية فـــي الشـــرق الاقصى[١٠١٦]، اعقب ذلك اعلانها عن موقفها بشكل رسمي من خلال تصـــريحها الصادر في السادس عشر/ تموز/ ١٩٣٧ الذي اســـتند إلـــى الاعمـــدة الثمانيـــة للسلام[١٠١٧] عندما ذكرت "ان الادارة الأمريكية وبشكل ثابت تكرس نفسها لقضية الحفاظ على السلم ونحن في الوقت نفسه نلتزم بأقصى درجات ضبط النفس بمـــا

[١٠١٣] ماركو بولو: اسم رحالة ايطالي مكتشف طريق الحرير العظيم، وبعد حكم المغول للصينيين عمل مـــدة في البلاط المغولي في الصين.

[1014] Telegram from the Ambassador in China (Johnson) to the Secretary of State, In 8/ July/ 1937, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 313.

[1015] Telegram from the Japanese Embassy to the Department of State, In 12/ July/ 1937, Ibid, P. 318- 319.

[1016] Memorandum by the Secretary of State, In 13/ July, 1937, Ibid, P. 320-321.

[١٠١٧] برنامج الاعمدة الثمانية للسلام: عبارة عن برنامج قدمته وزارة خارجية امريكا في (بـــونس ايـــرس) عاصمة الارجنتين وذلك سنة ١٩٣٦، واحتوى على المبادئ الرئيسة للسلوك الدولي، ونقل نصـــه إلـــى حكومات العالم كافة.

Cordell Hull, Op.Cit, P. 535.

يخص الاوضاع المضطربة في بعض انحاء العالم، لذلك نحن ندعو إلى امتناع دول العالم كافة من استخدام القوة العسكرية... ونحن ندعو إلى حل المشاكل كافة التي تهم العلاقات الدولية من خلال المفاوضات السلمية والتوصل إلى اتفاق، وندعو إلى احترام المعاهدات الدولية كافة والالتزام بها... وندعو إلى تطبيق القانون الدولي وتطوير الجوانب كافة الاقتصادية والأمن والاستقرار، وندعو إلى إزالة الحواجز في التجارة الدولية، ونبحث عن تطبيق فعال لمبدأ الفرصة التجارية المساوية، ونحن نؤمن بمبدأ التعاون بين الدول لتطبيق المبادئ المشار اليها سابقاً"[١٠١٨] .

وقدمت الحكومة اليابانية بعد ذلك مذكرة في التاسع عشر/تموز/١٩٣٧ تطلب فيها من الحكومة الصينية[١٠١٩]:-

١- انسحاب الجيش الصيني من موقعه في شمال الصين.
٢- معاقبة الصينيين المسؤولين عن التصادم .
٣- القضاء على الحركات والدعايات المناوئة لليابان في شمال الصين.
٤- القضاء على الشيوعيين.

رفضت الحكومة الصينية هذه المطالب لعدم موافقتها على التضحية بحقوق سيادتها فوق اراضيها، فكان الأمر كافيا لقطع العلاقات بين الصين واليابان.

وشنَّ اليابانيون الحرب على الصين في السادس والعشرين/تموز/١٩٣٧ دون اعلانها[١٠٢٠]، لذلك اطلق عليها (الحرب غير المعلنة).

[1018] Statement by the Secretary of State, In 16/July/ 1937, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 325-326 ; Hsu Long- Hsuen and Chang Ming- Kai, History of the Sino-Japanese War: 1937- 1945 Translated by Wen Ha-hsiung, Republic of China, Taiwan, 1972, P. 35 ; Samuel Flagg , Op.Cit, P.824.

[١٠١٩] محمد محمد واخرون، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

[١٠٢٠] بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٩٩.

زحفت القوات اليابانية في شمال الصين وفي ايام معدودة استولى الجيش الياباني على عدد من المقاطعات الصينية، وأسست في شمال الصين خمس حكومات مؤقتة موالية لليابان(١٠٢١)، وبذلك تمكنت القوات اليابانية من تحقيق اختراق كبير في اراضي الصين والسيطرة على المواقع الاستراتيجية فيها جميعاً.

وهنا يمكن التساؤل، ما موقف الولايات المتحدة الأمريكي من (الحرب غير المعلنة) التي شنتها اليابان على الصين، وهل أثرت تلك الحرب في المصالح الأمريكية في الصين، وكيف أوجدت تلك الحرب اشكالية في العلاقات اليابانية-الأمريكية؟

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لأتخاذ إجراءات متكررة مستخدمة خلالها الضغط لوقف القتال، ففي العاشر/آب/١٩٣٧ قابل السفير الأمريكي (كرو) وزير خارجية اليابان (هيروتا)، وقدم إليه عرضاً يُبدي فيه المساعدة لإيقاف القتال من خلال عقد اجتماع بين وزراء الصين واليابان وإجراء المفاوضات لحل المشكلة(١٠٢٢)، تستند الى مجموعة من المبادئ العامة التي يجب ان يلتزم بها الجانبان، فطلبت من الجانب الصيني انسحاب القوات النظامية إلى مواقعها السابقة، وكذلك انسحاب قوات حفظ السلام الدولية انسحاباً شاملاً والى مسافة ميلين عن (المستوطنة الدولية)(١٠٢٣)، إذ ستقوم الشرطة الصينية بأداء واجباتها في المنطقة التي أُخليت منها القوات، كما طلبت من الجانب الياباني انحساب

(١٠٢١) محمد محمد صالح واخرون، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(1022) Cordell Hull, Op.Cit, P. 539.

(١٠٢٣) المستوطنة الدولية: اسست هذه المستوطنة على وفق ما اتفق عليه في بروتوكول الملاكين الموقع في السابع/ايلول/ ١٩٠١، عندما وافقت الحكومة الصينية على ان الاحياء التي تتواجد فيها البعثات الدبلوماسية التي استولت عليها القوات الاجنبية ستعد منطقة خاصة للأجانب، وان السيطرة فيها ستكون لهم فقط ولن يسمح للصينيين الاقامة فيها، وان تعترف الصين بحق كل قوة دولية بالإبقاء على حراس لها دائميين في تلك الاحياء بهدف الدفاع عن بعثاتهم الدبلوماسية فيها. للمزيد ينظر:

Htt://www.russojapanesewar.com/pre-war.html.

التعزيزات اليابانية مع ترك حامية صغيرة لحماية الرعايا اليابانيين في المدينة، وانسحاب السفن البحرية الاضافية التي أُرسلت إلى (شنغهاي)(١٠٢٤).

إلا أن استمرار العمليات العسكرية حال دون تطبيق مقترح الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية في السابع عشر/آب/١٩٣٧ أن هناك مخاطر بشأن سلامة ارواح الرعايا الامريكيين في الصين نتيجة العمليات العسكرية المستمرة بين الطرفين، وأن ليس هناك أي مبرر من الطرفين في حالة تعرض الرعايا الامريكيين إلى المخاطر(١٠٢٥)، لذلك تقرر ارسال الاموال لأعمال الاغاثة، واصدرت الاوامر بإرسال فوج من مشاة البحرية للذهاب إلى (شنغهاي) بهدف الحفاظ على الامن والهدوء، وان على الطرفين المتخاصمين تسوية خلافاتها على وفق المبادئ الاساسية للسلوك الدولي(١٠٢٦).

ويبدو أن موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من (الحرب غير المعلنة) اتّسم من خلال تصريحاتها بالحياد والاهتمام بالسلام وحل النزاعات سلميا بغية الحفاظ على ارواح رعاياها والحفاظ على العلاقات التجارية التي تربطها مع الصين تأكيد المبادئ الواردة في المعاهدات الدولية.

إلا أن الحرب قد اتسعت، فبعدما بدأت بمناوشات بسيطة جرت داخل مدينة (بكين)، أتسعت لتشمل المناطق الصناعية والدولية في وادي نهر (اليانغتسي/ Yangtze) حتى إلى جنوب الصين، ففي الخامس عشر/اب/١٩٣٧ اعلنت البحرية اليابانية فرض حصار بحري يمتد إلى (١٠٠٠) ميل على طول الخط الساحلي الصيني، وبذلك فالعمليات العسكرية توسعت لتشمل اراضي الصين كلها

(1024) Telegram from the Consul General at Shanghai (Gauss) to the Secretary of State, In 13/ August/ 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Op.Cit, P. 346- 347.

(1025) Press Release Issued by the Department of State on 17/ August/ 1937, F. R. U. S, 1931- 1941, Op.Cit, P. 349-353.

(1026) Press Release Issued by the Department of State on 23 August /1937, Ibid, P. 355- 356.

في الايام القليلة التي تلتها[١٠٢٧]، الأمر الذي اثار غضب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ارسلت على الفور رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة اليابانية في الثاني/ايلول/١٩٣٧ جاء فيها: "في ضوء الوسائل والاساليب التي يستخدمها الجيش الياباني فإن من المشكوك فيه ان العناصر التي تسيطر على السياسات والاجراءات في اليابان لا تقيم بشكل جيد موضوع الصداقة مع الدول الأخرى ولا تقيم الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية"[١٠٢٨].

وأعلنت الحكومة اليابانية في الخامس/ايلول/١٩٣٧ "أن السياسة الاساسية للحكومة اليابانية تهدف إلى دعم الاستقرار في شرق اسيا من خلال التعاون بين اليابان ومنشوكو والصين وذلك لخير ورخاء تلك البلدان، وطالما ان الصين تتجاهل ذلك وعبأت الجيوش ضدنا فإننا لن نستطيع ان نرد على ذلك إلا بأستخدام قوة السلاح"[١٠٢٩].

وشكلت (الحرب غير المعلنة) تأثيراً خطيراً في المصالح الأمريكية بالصين، الأمر الذي دفعها الى تقديم سلسلة من الاحتجاجات إلى الحكومة اليابانية، كون ان استمرار العمليات العسكرية في الصين تؤثر في مصالحها وحقوقها هناك، ففي العاشر/ايلول/١٩٣٧ صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية "ان الصراع الحالي في منطقة الشرق الاقصى أوجد منطقة خطيرة على طول ساحل الصين بحيث اصبح من الخطر جدا لسفن التجارة الأمريكية الابحار في تلك المياه نظرا لفرض اليابان الحصار البحري على ساحل الصين"[١٠٣٠]، مما انعكس سلبا على المصالح التجارية الأمريكية في الشرق الاقصى.

(1027) Malcom D. Kennedy, Op.Cit, P. 278.

(1028) Cordell Hull, Op.Cit, P. 541.

(1029) Address Delivered by the Japanese Minister For Foreign Affairs (Hirota) Before the Japanese Diet on 5/ September / 1937, F. R. U. S., 1931- 1941, Op.Cit, P. 364- 367.

(1030) Press Release Issued by the Department of State, on 10/ September/ 1937., Ibid , P. 371.

وسارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأتخاذ إجراءات اقتصادية، ففي الرابع عشر/ايلول/١٩٣٧ صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت) "ان أية سفينة تجارية تمتلكها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الآن فصاعداً وحتى اخطار آخر لن يسمح لها ان تنقل إلى الصين أو اليابان أية انواع من الذخائر والاسلحة أو معدات الحرب..."[١٠٣١]، لمنع استمرار الحرب الدائرة.

وأعقب ذلك إعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني والعشرين/ايلول/ ١٩٣٧، عن رفضها للإجراءات التي تتخذها السلطات البحرية اليابانية في تنفيذ حصارها البحري على الساحل الصيني[١٠٣٢]، وقدمت احتجاجين رسميين للحكومة اليابانية في الثامن والعشرين/ايلول/١٩٣٧ بسبب القصف الجوي للطائرات اليابانية على المدن المفتوحة في الصين التي يقيم فيها اعداد كبيرة من الرعايا الامريكيين، مبيّنة ان ذلك يأتي متناقضاً مع مبادئ القانون الدولي[١٠٣٣]، أما الثاني فكان في الرابع/ تشرين الأول/ ١٩٣٧ احتجاجا على إعلان الجيش الياباني أستخدام المستوطنة الدولية في (شنغهاي) كقاعدة للعمليات العسكرية، لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح وحقوق في هذه المستوطنة منصوص عليها في معاهدات واتفاقيات موقعة مع الحكومة الصينية وان ذلك يأتي متناقضا مع روح تلك الاتفاقيات ويعرض مصالح وحقوق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للخطر[١٠٣٤]، وأعقب ذلك القاء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت) خطابا في (شيكاغو) في الخامس/تشرين الأول/ ١٩٣٧ دعا فيه الدول لتحقيق السلام، ومشيرا إلى مخاطر الحرب الكارثية "انها سواء أُعلن عنها أو لم يعلن فإنها تستطيع ان تتبلع شعوبا... ونحن في ضوء ذلك لا نستطيع ان نؤمن

(1031) Press Release Issued by the Department of State, on 10/ September/ 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Vol. II, Washington , 1943, P. 201.

(1032) Telegram from the Secretary of State to the Consul General at Shanghai (Cunningham), In 22/ September/ 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Vol. I, P. 371-372.

(1033) Press Release Issued by the Department of State, on 28/ September/ 1937, Ibid, P. 506.

(1034) Aide Memoire from the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry of Foreign Affairs, in 4/ October / 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Vol. I, P. 378- 379.

أنفسنا ضد المخاطر الكارثية للحرب"(١٠٣٥)، وفي ذلك اشارة إلى مخاوف حكومةالولايات المتحدة الأمريكية من مخاطر الحرب الصينية- اليابانية التي من الممكن ان تجر دولا كبرى إليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية لذلك كان لابد من اتخاذ الحذر من ذلك.

وساندت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المقترحات التي توصلت إليها الجمعية العمومية لعصبة الامم التي اعلن عنها في السادس/تشرين الأول/ ١٩٣٧، ومفادها "ان العمليات العسكرية التي تقوم بها اليابان ضد الصين في البر والبحر والجو ليست متناسبة تماما مع الحادثة التي اشعلت الصراع المسلح، وان هذه الإجراءات لا يمكن تبريرها ولا تستند الى أُسس قانونية أو حق الدفاع عن النفس التي كانت اليابان تبرر إجراءاتها بها، وان كل ما يجري يأتي متناقضا مع التزامات اليابان ببنود معاهدة القوى التسع وبنود معاهدة باريس"(١٠٣٦)، وبذلك ادانت عصبة الامم وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت الاولى في قراراها تجاه (الحرب غير المعلنة) التي شنتها اليابان على الصين.

ودَعَت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اليابان من خلال الخطاب الذي القاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الابيض في الثاني عشر/ تشرين الأول/ ١٩٣٧ إلى حضور مؤتمر يضم الموقعين الرئيسيين على معاهدة القوى التسع، الهدف منه البحث عن اتفاق أو حل للوضع الراهن في الصين(١٠٣٧)، إلا أن الحكومة اليابانية رفضت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لحضور المؤتمر لكي لا يضعها ذلك في موقف حرج لكونها واحدة من الدول التي وقعت على معاهدة القوى التسع وتعهدت بأحترام الاستقلال السياسي وسيادة الصين فوق اراضيها.

(1035) Address Delivered by President Roosevelt at Chicago on 5/ October/ 1937, Ibid, P. 379- 383.

(1036) Press Release Issued by the Department of State on 6/ October/ 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Vol. I , P. 396-397.

(1037) Extract from Radio Address Delivered by President Roosevelt at the White House on 12/ October/ 193, Ibid, P. 400-401.

وعلى الرغم من رفض اليابان حضور المؤتمر- الذي عرف بمؤتمر (بروكسيل)-الذي عقد في الخامس عشر/ تشرين الثاني/ ١٩٣٧ في (بلجيكا)، تقرر فيه شجب الاعتداءات اليابانية على الصين، وعد اليابان بلدا معتديا، وأبدت الدول استعدادا كاملا لأتخاذ ردع مشترك موحد ضد اليابان(١٠٣٨).

ولفتت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية انتباه وزارة خارجية اليابان الى ضرورة استمرار العلاقات الجيدة بين البلدين خشية ان يلحق الوضع الحالي في الشرق الاقصى الضرر بالعلاقات اليابانية- الامريكية(١٠٣٩)، إلا أن الحكومة اليابانية كانت دائما تقدم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التأكيدات والضمانات للحفاظ على المصالح والحقوق الأمريكية في الصين(١٠٤٠)، اذ لم تكن الحكومة اليابانية ترغب بتوتير علاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، لإدراكها أنها لاتستطيع مواجهة الحرب على جبهتين في وقت واحد ، وكانت تحاول دائما الحفاظ على تلك العلاقات.

ومع هذا استمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم احتجاجاتها الرسمية على الاعتداءات اليابانية فوق الاراضي الصينية، وكانت التقارير التي وصلت الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مفادها ان السلطات اليابانية في

(1038) Declaration Adopted by the Nine-Power Conference at Brussels on 15/ November/ 1937, F. R. U. S, 1931-1941, Vol. I , P. 410-412 ; Malcom D. Kenned, Op.Cit, P. 280 ; Kenneth Scott, Op.Cit, P. 249-250.

(1039) Telegram from the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for Foreign Affairs (Hirota), In 18, November/ 1937, F. R. U. S., 1931-1941, Vol. I, P. 416.

(3) للمزيد حول التأكيدات اليابانية ينظر: Ibid, P. 377- 416 .

الصين سيطرت على دوائر الكمارك الصينية، وعلى عوائد تجارة الملح، التي تعد المصدر الرئيسِ لتأمين إعادة القروض الامريكية[١٠٤١] المقدمة إلى الصين.

وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية احتجاجها إلى الحكومة اليابانية في الثامن والعشرين/ تشرين الثاني/ ١٩٣٧ بيّنت فيه ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتقاسم مع حكومة اليابان وحكومات أخرى مصالح اقتصادية وتأريخية في ادارة الكمارك الصينية تلك، وان مسألة السيطرة على ادارات الكمارك الصينية ليس من حق الحكومة اليابانية وحدها[١٠٤٢]، في حين أجابت الحكومة اليابانية أنها مستعدة لإجراء أي ترتيب من شأنه ان يحمي المصالح الأمريكية في دوائر الكمارك الصينية ذلك لتداخل الاقتصاد الياباني مع الاقتصاد الصيني ، وان الحكومة اليابانية لاتنوي احتكار العوائد من الاموال الصينية، إلا أنها تدرك تماماً انه في حالة سيطرة الحكومة الصينية على هذه الاموال، فإنها ستستخدم في العمليات العسكرية الجارية ضد القوات اليابانية، لذلك تم ايداع تلك الاموال في بنك ياباني إلى ان تتم تسوية النزاع بين الطرفين[١٠٤٣].

وأفادت التقارير التي وصلت الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الاول/كانون الأول/ ١٩٣٧ التي اثارت غضبها أيضاً، ان منشوريا اصدرت بياناً رسمياً لإنهاء الحقوق الاقليمية الاجنبية من السلطات المنشورية على وفق القانون الجديد، لذلك احتجت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لكون ذلك القانون يعد خرقاً لحقوق الرعايا الامريكيين في منشوريا ورَدت في معاهدات وقعتها حكومة

(١٠٤١) كانت هناك ثلاثة قروض امريكية قدمت إلى الصين، وهي قرض (ووك وانغ) وقرض (مصرف شيكاغو) والقرض الخاص بشركة (تطوير مناطق المحيط الهادي). وان الترتيبات الخاصة وضعت لتسديد تلك القروض من عائدات تجارة الملح الصينية.

(1042) Telegram from the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for Foreign Affaris (Hirota) In 28/ November/ 1937, F. R. U. S., 1931-1941 , Vol. I, P. 730.

(1043) Memorandum by the Chief of the Division of Far Eastern Affairs (Hamilton) of a Conversation with he Counselor of the Japanese Embassy (Suma), In 30/ November/ 1937,Ibid, P 731.

الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين[١٠٤٤]، ويعد خرقاً أيضـاً لسياسـة البـاب المفتوح والفرصة التجارية المتساوية.

ونتيجة لذلك فإن سلوك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليابان، أخـذ بالتشدد تدريجياً، لكنها في الوقت نفسه اظهرت قدرا كبيرا من ضبط النفس[١٠٤٥]، على الرغم من الخروقات اليابانية التي حصلت تجاه الحقوق والمصالح الأمريكية في الصين. ففي الثاني عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٧ اغرق زورق مسلح امريكـي يحمل اسم (يو. اس. اس. باني/ U.S.S. Panay) في نهر (اليانغتسي) الصـيني بنيران القوات اليابانية، وكان هذا الزورق تابعاً للأسطول الأمريكي الآسيوي الذي كان مقره في (مانيلا)، وقد وصل إلى نهر (اليانغتسي) بهدف تقديم المساعدة فـي اجلاء الرعايا الامريكيين المتواجدين في الصين، وان الطائرات اليابانية قصـفته بنيرانها مدعية ان ذلك حدث عن طريق الخطأ إذ جاءت الأوامر بقصف الزوارق الحربية المتواجدة جميعها في أعالي نهر (اليانغتسي)، مبررة ان القوات العسكرية اليابانية حذرت ولأكثر من مرة الرعايا الاجانب لإخلاء المناطق التي تدور فيهـا العمليات العسكرية، في حين عدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان ذلك يعد مؤشرا خطيرا على العلاقات اليابانية- الأمريكية، وطالبت الحكومة اليابانية دفـع التعويضات اللازمة عن الخسائر التي لحقت بها جرآء قصف الـزورق القتـالي الأمريكي بعد ان أحالت القضية إلى لجنة مختصة لدراستها، وتوصـلت الاخيـرة إلى مقترح أفاد بفرض غرامـة ماليـة تعويضـية علـى اليابـان تصـل إلـى (٢.٢١٤.٠٠٧) دولار امريكي[١٠٤٦].

(1044) The American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for Foreign Affairs (Hirota), In 1/ December/ 1937, F. R. U. S., 1931-1941 , Vol. I , P. 154.

(1045) Kenneth Scott, Op. Cit, P. 251.

(1046) Joseph C. Grew, Op.Cit, P.232-233 ; Sinking of the U. S. S. Panay December 12,1937, F. R. U. S., 1931-1941, Vol. I, P. 517-563.

وبدأت السلطات اليابانية تسيطر شيئا فشيئا على التجارة الصينية في المناطق التي احتلتها. ففي الحادي عشر/كانون الثاني/ ١٩٣٨ أبلغت القنصلية الأمريكية وزارة خارجيتها ان الصادرات اليابانية من مادة النفط الابيض وردت إلى الصين بدون دفع الرسوم عليها خلال شهر كانون الأول/١٩٣٧ ووزعت في اسواق تلك المناطق، ونتيجة لذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجها على التصرفات اليابانية العشوائية التي تأتي متناقضة مع التأكيدات اليابانية التي قدمتها سابقا[١٠٤٧] إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وصرّحت وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية في ١٥/كانون الثاني/١٩٣٨ "ان من اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية حول منطقة الشرق الاقصى ، لا يقاس بعدد الشركات الامريكية ولا بقيمة الاستثمار، إنَّما بدعم وتأييد استمرار الوسائل السلمية وتشجيع العمليات السياسية الدبلوماسية المنظمة"[١٠٤٨].

ثم وجّهت وزارة الخارجية الأمريكية برقية في الحادي والعشرين/كانون الثاني/ ١٩٣٨ إلى الحكومة اليابانية، لفتت من خلالها نظرها إلى مسائل عدة مهمة، منها "ان اليابان اصبحت محط انظار الدول جميعاً طبقاً لما جرى من تطورات بين الصين واليابان... وان التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفصل أجزاء من الصين... كان له اثرهُ السلبي ليس في الصين واليابان فقط بل في دول كثيرة"[١٠٤٩].

وسيطرت السلطات اليابانية في السابع عشر / كانون الثاني/ ١٩٣٨ على دوائر جباية الضرائب الصينية، مما شكل خرقاً واضحاً للمصالح الأمريكية، اذ أن تلك الضرائب كانت تؤخذ لتأمين مواد مثل الحنطة والقطن المصدرة من الولايات

[1047] Telegram from the secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew) In 11/January /1937, F.R. U. S., 1931-1941, Vol. I , P. 737.
[1048] Samuel Flagg, Op,Cit, P.826.
[1049] Telegram from the secretary of State to the Ambassador in Japan (Grew) In 12/January /1938, Ibid , P. 435-436.

المتحدة الأمريكية الى الصين [١٠٥٠]، فضلاً عن وصول معلومات لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان اليابان اقامت انظمة موالية لها في شمال الصين، وان هذه الانظمة بدأت برفع معدلات التعرفة الكمركية الصينية على المواد المصدرة إلى الصين[١٠٥١]، لذلك عدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان ذلك يعد خرقا واضحا لمصالحها وحقوقها الاقليمية التي حصلت عليها بموجب معاهدات وقعتها مع الحكومة الصينية، ولسياسة الباب المفتوح.

في حين أعلنت اليابان في الثاني والعشرين/كانون الثاني/ ١٩٣٨، ان سياستها الخارجية تستند الى محورين، هما عدم التعامل مع حكومة الصين الوطنية، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقتها الودية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الاجنبية، وان الحكومة اليابانية تتطلع لأنبثاق نظام حكم سياسي جديد في الصين الذي سيسعى لتنظيم الامور المالية والاقتصادية للبلاد[١٠٥٢]، إلا أن ذلك كله كان مجرد وعود وتأكيدات قدمتها الحكومة اليابانية للولايات المتحدة الأمريكية بهدف امتصاص غضبها وتحقيق هدفها في الوقت نفسه.

وأعلنت الحكومة اليابانية في منتصف شباط/ ١٩٣٨ بتصريح كشفت فيه النقاب عما اسمته (بالنظام الجديد في شرق آسيا).

وبعثت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الثامن والعشرين/شباط/١٩٣٨ مذكرة إلى اليابان رفضت فيها الاعتراف بهذا النظام وبتقويض اليابان لمعاهدة القوى التسع والاخلال بها[١٠٥٣].

(1050) Aid Memare from the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for Foreign Affaris, In 17/January/ 1938,Ibid , P. 738.

(1051) Telegram from the American Embassy in Japan (Grew) to the Japanese Ministry for Foreign Affairs (Hirota), In 31/Januargy / 1938, Ibid, P. 738-789.

(1052) Adress Delivred by the Japanese Prine Minister (Prince Konoyo) Before the Japanese Diet o 22/January/ 1938, F.R. U. S. 1931-1941, Vol. I , P. 438-440.

(1053) Hsu Long, Op.Cit, P. 35.

وأعقب ذلك اعلان اليابان حول تصريح من الجيش المتمركز في اواسط الصين في العاشر/اذار/١٩٣٨ "ان القوات اليابانية من الضروري ان تبقى في الصين لمدة قد تصل الى خمس سنوات أو عشر سنوات أو مئة سنة... مع الحفاظ على حقوق ومصالح الدول التي ستلتزم الحياد"[١٠٥٤].

واُحتجت الولايات المتحدة الأمريكية على التصرفات اليابانية في الصين التي كانت تخرق سياسة الباب المفتوح والفرصة التجارية المتساوية.

وأُجري احصاء في السادس/نيسان/ ١٩٣٨ لحجم الصادرات الأمريكية إلى منشوريا، وفق احصاءات دوائر الكمارك المنشورية–الصينية عبر ميناء (دايرن) ، فوجد أنها ازدادت بشكل مضاعف[١٠٥٥]، لاسيما وأن الصادرات الأمريكية من المواد الاولية التي تدخل في صناعة المعدات العسكرية والثقيلة، ازدادت طردياً مع زيادة العمليات العسكرية اليابانية داخل الاراضي الصينية[١٠٥٦]، بعد احتلال اليابان منشوريا سنة (١٩٣٧) [١٠٥٧].

في حين واصلت القوات اليابانية قصفها للمدنيين في الصين، ففي الخامس عشر/حزيران/١٩٣٨ قصفت تلك القوات مقر البعثة التبشيرية الأمريكية في اقليم (شانتونغ)، الأمر الذي دعا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى تقديم احتجاجها للحكومة اليابانية[١٠٥٨]، إلى جانب استمرار تقديم الحكومة اليابانية تأكيداتها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول احترام سياسة الباب المفتوح ومبدأ الفرصة المتساوية والاهتمام بالعلاقات الجيدة التي تربط البلدين على أساس العدل والمساواة، مبررة ان الاحداث التي وقعت في الصين التي الحقت الضرر بالمصالح الأمريكية كانت بسبب الخطأ وليس بشكل متعمد[١٠٥٩].

(1054) Statement by the Japanese Military Commander in Central China, In 10/ March/ 1938, Ibid, P.452.

(١٠٥٥) ينظر الجدول رقم (١٢).

(١٠٥٦) ينظر الجدول رقم (١٣).

(1057) Press Release Issued by the Department of State on 6/April/1938, F.R. U. S. 1931-1941, Vol. I, P. 155-157.

(1058) Telegram from the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for Foreign Affairs (Ugaki), In 28/ June/ 1938, Ibid, P. 604-605.

(1059) Memorandum by the Ambassador in Japan (Grew) ,In 4/ July/1938, Ibid., P. 605.

وازاء ذلك ارسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لليابان في الرابع/تموز/١٩٣٨ برقية بعنوان (احترام المصالح الأمريكية في الصين) تضمنت نصوصاً على الحكومة اليابانية الألتزام بها وهي[١٠٦٠]:-

(١) احترام الممتلكات الأمريكية في الصين.
(٢) الابقاء على الحقوق الشخصية للمواطنين الامريكيين في الصين.
(٣) الابقاء على سياسة الفرصة المتساوية في المناطق التي تسيطر عليها القوات اليابانية في الصين.
(٤) حماية شرعية وقانونية المصالح المالية الأمريكية في الصين.
(٥) تجنب التداخل مع الحقوق الامريكية في المعاهدات الموقعة مع الصين.
(٦) الحفاظ على العلاقات اليابانية-الامريكية.

وأعقب ذلك إرسال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الاول/تشرين الأول/ ١٩٣٨ برقية إلى الحكومة اليابانية بيّنت فيها الخروقات اليابانية منذ سنة (١٩٣١) وحتى سنة (١٩٣٨) للحقوق الأمريكية ولسياسة الباب المفتوح في الصين، وبناءً على ذلك تضمنت مطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٦١]:-

(١) ايقاف استمرار اجراءات التمييز التي فرضتها السلطات اليابانية في الصين بشكل مباشر أو غير مباشر ضد التجارة الأمريكية والشركات الأمريكية.
(٢) ايقاف عملية الاحتكار الذي من شأنها أن تحرم الرعايا الامريكيين من حقهم الشرعي لممارسة التجارة والصناعة في الصين، والغاء الحقوق التفضيلية التي تتمتع بها المصالح اليابانية حول التطوير التجاري والصناعي في أية منطقة من مناطق الصين.
(٣) ايقاف تداخلات السلطات اليابانية في الصين بالممتلكات والحقوق الأمريكية حفاظا على العلاقات بين البلدين.

(1060) Telegram from the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Minister for Foreign Affairs (Ugaki), In 4/ July/ 1938, Ibid, P. 611-619.

(1061) Telegram from the Secretary of State to the Ambassador n Japan (Grew) , In 1/ October / 1938, F. R. U. S, 1938,Vol.III, P. 48-52.

في حين طالب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة اليابانية بتنفيذ ضماناتها كلها التي قدمتها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للإبقاء على سياسة الباب المفتوح وعدم التداخل مع حقوق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الصين من خلال اتخاذ الإجراءات الفعّالة لتغيير الحالة القائمة المتمثلة بتأسيس اليابان نظام شامل للسيطرة على الصادرات والواردات في ارجاء شمال الصين جميعها، في حين أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تراعي المصالح اليابانية للرعايا اليابانيين في امريكا على وفق ما جاء في معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين سنة (١٩١١)، وعلى وفق المبادئ الاساسية والجوهرية للقانون الدولي التي شكلت الاساس لسياستها وتجارتها في الداخل والخارج[١٠٦٢]، إلا أن اليابان مضت في تنفيذ أهدافها السياسية في الصين والسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً.

وأدلى وزير خارجية اليابان (أريتا هاشيرو/ Arita Hachiro) [١٠٦٣] في التاسع عشر/ كانون الأول/ ١٩٣٨ بتصريح " بأن اليابان تهدف الى إقامة نظام جديد يؤمن استقراراً دائماً في شرق آسيا من خلال تنسيق العلاقات بين اليابان ومنشوكو والصين في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية، وان هذا الاجراء ومن وجهة النظر السياسية فإنه يعد كإجراء للدفاع عن النفس ضد الخطر الشيوعي وفي حماية الحضارة والثقافة في الشرق والحفاظ أيضا على سيادة الشرق الاقصى، وفي المجال الاقتصادي فإن النظام الجديد يسعى إلى تشكيل كتلة اقتصادية واحدة بين اليابان ومنشوكو والصين... من دون ان يستبعد ذلك المصالح

(1062) Oral Statement by the American Ambassador in Japan (Grew) to the Japanese Prime Minister and Minister for Foreign Affairs (Prince Konoye), In 3/ October/ 1938, F. R.U.S., 1931-1941, Vol. I, P. 782-785 ; Joseph C. Grew, Op.Cit, P.258-259.

(١٠٦٣) ارتيا هاشيرو: ولد سنة ١٨٥٤، وتخرج في جامعة طوكيو وعمل في وزارة الخارجية اليابانية ثم اصبح مدير مكتب شؤون اسيا في الوزارة نفسها، ومن ثم وكيلا لوزارة الخارجية سنة ١٩٣٤، ووزيرا للخارجية في حكومة (هيروتا) سنة ١٩٣٦، ثم اصبح عضوا في البرلمان الياباني (الدايت) سنة١٩٥٣، وتوفي سنة ١٩٥٥. للمزيد ينظر: Kondansh, Vol.1, Op.Cit, P.85.

الاجنبية في منطقة الشرق الاقصى، ذلك لأن اليابـان سـتحترم مبـدأ الفرصـة المتساوية في التجارة والصناعة في الصين..."[١٠٦٤].

وأثارت اليابان مخاوف حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة نتيجـة عـدم التزامها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها لأحترام الحقوق الأمريكية، إلى جانـب توجه اليابان آنذاك نحو المانيا وايطاليا بعد ان دخلت الاخيرة في معاهدة مناهضة الشيوعية الدولية في (السادس/ تشرين الثاني/ ١٩٣٧)[١٠٦٥].

وواصلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خـلال سـنة ١٩٣٩ تقـديم احتجاجاتها إلى الحكومة اليابانية، بسبب التصرفات اليابانية فـي الصـين، التـي تتقاطع مع الحقوق الأمريكية، ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحـدة الأمريكيـة وللحفاظ عل علاقاتها مع اليابان أرسلت جثمان السفير الياباني (هيروشي سـايتو) في السادس والعشرين/شباط/ ١٩٣٩ إلى اليابان –الذي كانت وفاته طبيعية– على متن سفينة حربية امريكية كأيماءة تنم عن صداقة تجاه اليابان[١٠٦٦].

إلا أن ذلـك لـم يجـد نفعـا فقـد فرضـت السـلطات اليابانيـة فـي العاشر/آذار/١٩٣٩ قيودا على حرية الرعايا الامريكيين وعلى مصالحهم التجارية في الصين.[١٠٦٧]

ونتيجة للخروقات اليابانية فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت) أمر الاسطول الأمريكي في الخامس عشر/ نيسان/ ١٩٣٩ بالتوجه مـن المحـيط الاطلسي إلى المحيط الهادئ[١٠٦٨]، مصرحا بأن غياب الاسطول الأمريكـي عـن مياه المحيط الهادئ جعل اليابان تنتهج (سياسة غير مقبولة) في تلك المنطقة[١٠٦٩]،

[1064] Statement by the Japanese Minister for Foreign Affairs (Arita) on 19./ December/ 1938, F.R. U.S, 1931-1941, Vol. I, P. 816-818.

[١٠٦٥] حول دخول ايطاليا للمعاهدة ينظر:

F. R. U. S, 1937, Vol. I, Washington, 1954, P. 605-616.

[1066] Cordell Hull , OP.Cit, P. 629

[1067] Aide Memomire from the American Embassy in Japan to the Japanese Ministry for Foreign Affairs F. R. U. S., 1931-1941, Vol. I, P. 642.

[١٠٦٨] في شهر كانون الثاني/ ١٩٣٩ انتقل الاسطول الأمريكي إلى المحيط الاطلسي بشكل مؤقت، ذلك للقيام بأستعراضات امام المعرض الدولي الأمريكي الذي أقيم في مدينة نيويورك، لإضفاء بعض الهيبة والجمال على القوة البحرية الأمريكية. للمزيد ينظر:

Cordell Hull , OP.Cit, P. 629-630.

[1069] Cordell Hull , OP.Cit , P. 630.

وبالفعل ففي الرابع والعشرين/ آيار/ ١٩٣٩ أدلى متحدث بأسم وزارة خارجية اليابان بتصريح يتعلق بحقوق اليابانيين المقيمين في المستوطنات في الصين، واشار "ان السلطات الادارية في المستوطنات الدولية هي في أيدي الاجانب، لذلك فالسيادة الصينية ستمتد لتشمل تلك المناطق، وبما أن هدف اليابان في الصين هو السيطرة على السيادة الصينية، فإن السيادة الجديدة لليابان ستمتد لتشمل تلك المناطق وقد تلجأ إلى استخدام القوة في تحقيق ذلك"[١٠٧٠]، وكان ذلك اشارة واضحة إلى انتهاك اليابان للسيادة الصينية وللحقوق الأمريكية والاجنبية التي طالما وعدت بأحترامها والحفاظ عليها.

ويتبين من ذلك ان العلاقات اليابانية – الأمريكية تدهورت بشكل كبير على أثر الحرب الصينية- اليابانية نتيجة لأختراق اليابان للحقوق الأمريكية، وادراك الاخيرة ان اليابان تهدف السيطرة على منطقة الشرق الاقصى، ومن ثم ستتشكل ندا قوياً قبالة الولايات المتحدة الأمريكية وسيجعل الصراع حتمياً بينهما، وفعلاً قررت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت علاقاتها تتدهور شيئاً فشيئاً مع اليابان اخطار الحكومة اليابانية في السادس والعشرين/تموز/١٩٣٩ لإنهاء معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين سنة (١٩١١)، موضحة ان ذلك يعود لأعتبارات عديدة دعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ قرار كهذا، وهي[١٠٧١]:-

١- لماذا يتم الاحتفاظ بالمعاهدة بينما تقوم اليابان بفعل كل شيء يحلو لها فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في الصين، في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة ولمدة سنتين الى الحفاظ على العلاقات الودية مع اليابان، وكانت في الوقت نفسه تحاول الحفاظ على رعاياها ومصالحها في الصين؟

٢- ان الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بأنواع السلوك الدولي المتحضر كافة في الوقت الذي تقوم اليابان بخرقه.

Extract from the Report of the American Embassy in Japan for May/1939, F. R. U. S., 1931-1941, Vol. I, P. 845-846.

(1070) Extract from the Report of the American Embassy in Japan for May/ 1939, Ibid, P. 845-846.

(1071) Cordell Hull , OP.Cit, P. 636-637.

٣- ان اليابان هي الآن منغمسة في نزاع وغزو عسكريين بحيث اصبحت مبادؤها الخاصة ومعاييرها تتجاهل العقل والمنطق والانسانية.
٤- ان حقوق ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الصين تلقى اهتماما قليلاً على الرغم من كل ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية.
٥- وبعد الغزو الياباني للصين اصبح من الواضح ان اليابان ليست لديها نية في ان تقيم أي عتبار لسيادة الصين أو تحترم حقوق الاخرين هناك.
٦- ان اليابان ومن الواضح تحاول اخضاع الصين على الرغم من الواجب الذي اقسمت عليه اليمين والقاضي بحماية الصين من هجمات كتلك التي قام بها اليابانيون أنفسهم الآن.
٧- اذا كان اليابانيون يعتقدون انهم بإمكانهم ابتلاع العالم، وان حقوق الدول الاخرى في الصين لا حاجة لاحترامها، فلندعهم يقومون بذلك.
٨- كيف لنا ان نعامل اليابان على انه بلد صديق للولايات المتحدة الأمريكية في حين ان سياستها بالكامل معادية للولايات المتحدة الأمريكية؟ لماذا سنستمر بالالتزام بنصوص معاهدة القوى التسع في الوقت الذي يقوم الطرف الدولي الاخر (اليابان) بخرقها؟
٩- في الوقت الذي كان متحدث بأسم الحكومة اليابانية يصرّح بأعلى صوته حول النظام الجديد في آسيا في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد وتؤكد اعلانها السابق وهو السلوك الذي يجب ان يتبع فيما يتعلق بشؤون منطقة الشرق الاقصى.
١٠- ان كل الذي يحصل من خروقات في الصين من اليابان ناجم عن خرق اليابان لمعاهدة القوى التسع.
١١- اذا كان أمر إنهاء معاهدة سنة (١٩١١) من الامريكيين يعد تصرفاً غير ودي تجاه اليابان، فما الذي ستقوله حيال قيامها بخرق بنود معاهدة القوى التسع بدون اخطار رسمي مسبق وخرقها للحقوق والمصالح الأمريكية لكافة في الصين؟

لهذا كانت تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية تعد غير ودية على وفق ادعاءات اليابانيين، فإن اليابان يجب ان تتحمل المسؤولية عن ذلك.

وكان جواب حكومة الولايات المتحدة الامريكية حول انهاء معاهدة (الملاحة والتجارة) على ما يبدو دليلاً كافياً على توتر العلاقات بين البلدين، وان

الاسباب التي دفعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك هي ليست اقتصادية بحتة، انما كان السبب سياسياً بدرجة كبيرة لتسوية مسألة حقوق ومصالح الامريكيين في الصين، وكتلميح يتعلق بالإنتخابات القادمة في خريف تلك السنة في الولايات المتحدة الأمريكية.(١٠٧٢)

وكان لإنهاء معاهدة (الملاحة والتجارة) من الولايات المتحدة الأمريكية ردود فعل قوية داخل الاوساط الشعبية اليابانية، اذ كان الرأي السائد بين المثقفين اليابانيين يميل دائما بأتجاه الاتفاق على ان مستقبل العلاقات اليابانية– الأمريكية لاينذر بالخطر، وان هذا الاجراء هو لأجل ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية اكثر حرية في التعامل مع الوضع المهدد بالخطر في اوربا، في حين فسرت فئة أخرى من اليابانيين ان السبب من وراء ذلك هو تحول السياسة الخارجية اليابانية اتجاه دول المحور (روما وبرلين)(١٠٧٣)، وعلى ما يبدو ان الاسباب جميعها التي ذكرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتي اولها الشعب الياباني كانت هي الاساس في إنهاء معاهدة (الملاحة والتجارة) الموقعة بين البلدين، وبمعنى آخر كان للسياسة التوسعية اليابانية في الشرق الاقصى وضرب المصالح الأمريكية فضلا عن تدهور العلاقات في اوربا دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالإبتعاد عن الاطراف المتنازعة جميعها وعدم التورط معهم للحفاظ على موقف الحياد الذي كانت تؤكده دائماً الصراعات التي سادت الشرق الاقصى والعالم بأسره.

واُقترح الكونغرس الأمريكي فرض حضر على تصدير الاسلحة، وعدته الحكومة اليابانية انه لو طبق سيعد اعترافا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بحالة الحرب بين الصين واليابان، وعندئذ فإن اليابان ستتخذ الإجراءت اللازمة ضد الحقوق والمصالح الأمريكية في الصين وتعدّها دولة مشتركة في الحرب الدائرة في الشرق الاقصى مما سيكون له اثاره الخطيرة والجدية على العلاقات بين البلدين.(١٠٧٤)

وعندها ادركت حكومة اليابان أن إخطار الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء معاهدة (الملاحة والتجارة) كان ايماءة لليابانيين من أن حكومة الولايات المتحدة

(1072) Telegram from the Charge in Japan (Dooman) to the Secretary of State, In 4/ August/ 1939, F.R.U.S, 1939, Op.Cit, P. 564-565.

(1073) Telegram from the Charge in Japan (Dooman) to the Secretary of State, In 4/ August/ 1939, Ibid , P 565- 568

(1074) Telegram from the Charge in Japan (Dooman) to the Secretary of State, In 4/ August/ 1939, F.R.U.S, 1939, Op.Cit , P. 576.

الأمريكية ستقاتل (النظام الجديد) الذي اوجدته اليابان في الشرق الاقصى بوسائل اقتصادية[١٠٧٥]، فضلاً عن كونه وسيلة للضغط على اليابانيين لإنهاء النظام، في حين كانت اليابان بأمس الحاجة إلى الصادرات الأمريكية التي بلغت (٧٥%) من قيمة نفطها واكثر من (٥٠%) من المواد الاولية التي كانت تحتاجها اليابان في حربها ضد الصين[١٠٧٦]، فكان ذلك ضربة موجعة لليابان.

ومن ذلك يبدو ان (الحرب غير المعلنة) اثرت سلباً في العلاقات اليابانية- الأمريكية، التي بدأت تتفاقم تدريجياً منذ قيام الحرب الصينية- اليابانية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية في ايلول/ ١٩٣٩.

(1075) Paull Hibbert, Op.Cit, P. 674.

(١٠٧٦) فوزي درويش، اليابان، ص ١٦٥.

الخاتمة

الخاتمة

سجلت الاحداث التي شهدتها اليابان في القرن العشرين نجاحات ساحقة، معبرة عن الولاء الوطني والكفاح والجدية والتضحية التي قدمها اليابانيون، إذ مزجوا بين تقاليدهم العريقة ومتطلبات النهضة الصناعية الحديثة ، ساعدهم في ذلك الطبيعة الجغرافية والاجتماعية والدينية، مثل التجانس العرقي والاثني، والابتعاد عن المشاكل التي تعرض لها الجانب الآسيوي، مكونة بذلك نظاماً سياسياً ذا طبيعة انعزالية عرف (بسياسة العزلة)، التي لعبت دوراً في توجيه سياسة اليابان الخارجية وتحديد علاقاتها الدولية، الأمر الذي لفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية التي عمدت الى كسر تلك العزلة ، ومن هنا تميزت العلاقات بين البلدين بطابع خاص خلال مدة الدراسة (١٩١٩ – ١٩٣٩)، وكما يأتي:-

اولا-محاولة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن مناطق نفوذ في آسيا دفع الاخيرة لإقامة علاقات تجارية ودبلوماسية مع اليابان.

ثانيا-استيعاب اليابانيين للتجربة الصينية، والاستجابة للتحدي الغربي بطريقة ذكية، منح اليابانيون قوة سياسية واستراتيجية مكنتها فيما بعد في التفاوض من موقع القوة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الاوربية أيضاً.

ثالثا-اصبحت اليابان بعد الحرب العالمية الاولى واحدة من القوى الخمس الكبرى في العالم، وعملت بعد ذلك على تحويل المكاسب التي حققتها الى حقوق شرعية يتم الاعتراف بها من الولايات المتحدة الامريكية ودول العالم.

رابعا-اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية فرض السلام ودعوة اليابان ودول العالم للتوقيع على معاهدة باريس (للسلام)، لإجبار اليابانيين على الالتزام بما جاء فيها، لا سيما بعد المخاوف التي بدت واضحة على الولايات المتحدة الامريكية من اليابان.

خامسا-تعرض العلاقات اليابانية-الامريكية الى التوتر نتيجة السياسة العنصرية التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية تجاه (العنصر الاصفر)، مؤشرا التباين وعدم التكافؤ في المجالات جميعها، مما دفع اليابانيون لعمل المستحيل لتعويض هذا الفرق.

سادسا–بروز النزعة التوسعية اليابانية كان نتيجة لمجموعة من الاسباب الداخلية والخارجية، التي تظافرت مع بعضها، منها عدم رضا العسكريين اليابانيين عن مقررات مؤتمر واشنطن، كذلك صدور قانون الهجرة الأمريكي لسنة ١٩٢٤، فضلاً عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت اليابان بها بعد الحرب العالمية الاولى، مما افضى الى بروز المؤسسات العسكرية واضمحلال دور المؤسسات السياسية المدنية فيها.

سابعا–سعت اليابان الى التخلص من القيود كلها التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر واشنطن، وقررت التفوق عسكريا واستراتيجياً في الشرق الاقصى وتهميش دور الولايات المتحدة الامريكية فيها، من خلال سياسة التوسع الإقليمي التي اتبعتها على المستويين السياسي والاقتصادي، هذه السياسة التي عدتها واشنطن موجهة بشكل مباشر لضرب المصالح الأمريكية وخاصة سياسة الباب المفتوح، لذلك سعت اليابان الى فرض نفوذها في آسيا من خلال رفعها شعار (آسيا للآسيويين).

ثامنا–نمو الروح العسكرية بشكل كبير، وتحول اليابان تدريجيا الى أشبه ما تكون بحامية عسكرية تسيطر عليها الإتجاهات الشوفينية، امتدت لتشمل فئات المجتمع الياباني كلها .

تاسعا–تأثر كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية بالأزمة الإقتصادية العالمية، بدرجات متفاوتة، اثبت فيها الإقتصاد الياباني أنه اكثر قدرة من الإقتصاد الأمريكي على النهوض وتخطي الأزمة، والقدرة التنافسية في الاسواق العالمية، وازدياد حجم الاستثمار امام البضائع الامريكية، مما اعطى الولايات المتحدة الامريكية مؤشراً على ان القوة السياسية والعسكرية لا تكفي بدون القوة الإقتصادية.

عاشرا– تحول اليابان في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الى دولة عسكرية ذات اطماع توسعية، للسيطرة على دول الجوار، وبعد التحالف الوثيق والكامل ما بين السلطتين السياسة والاقتصادية، تأسست فيها دولة عصرية اسهمت بدورها لقيام نهضة صناعية شكلت القاعدة الصلبة لنزعة عسكرية توسعية.

احد عشر- كانت منطقة الشرق الاقصى والمحيط الهادئ ميداني صراع وتنافس بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية تحت غطاء الدبلوماسية، الذي انتهى مع انهاء معاهدة (الملاحة والتجارة)، وافضى الى مرحلة جديدة في العلاقات اليابانية-الامريكية.